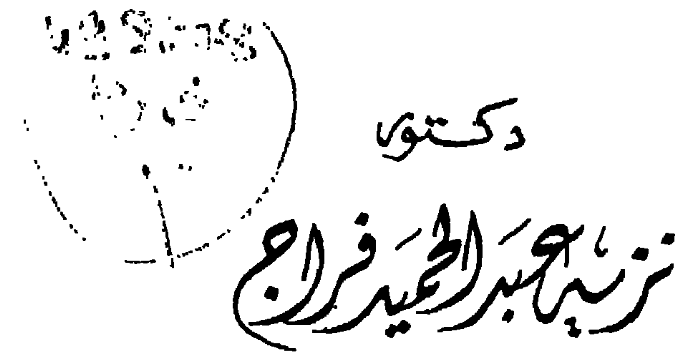
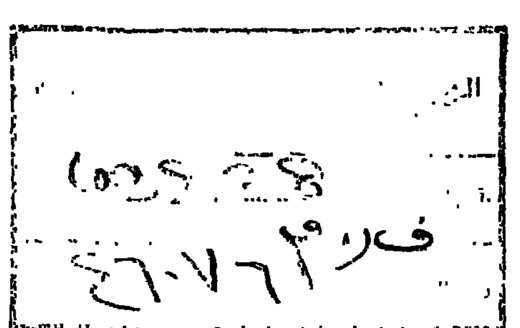
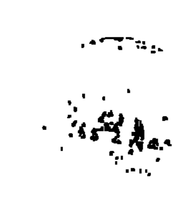



دكتور
نزيه عبد الحميد فراج

من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوى

« دراسة فى التأثير والتأثر وتجاوزات الفهم »



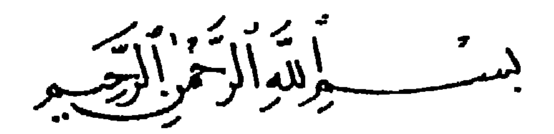
يطلب من
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية . عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

« إِذَا تَعَاطَى الشيء غيرُ أَهْلِهِ ، وَتَوَلَّى الأمرَ غيرُ البصير بِهِ ، أعضل الداءُ ، واشتدَّ البلاءُ »

عبد القاهر الجرجاني



مقـــدمة

ضياء الدين بن الأثير ذو شخصية متميزة فى الأدب والنقد والبلاغة ، وكان واسع الثقافة والمعرفة ، مجيدًا وملما بشتى صنوف المعرفة الشائعة فى عصره ، ولهذا كان موضع تقدير كل من كتبوا عنه قدماء ومحدثين ، إلا ابن أبى الحديد صاحب : (الفلك الدائر على المثل السائر) .

وكتابه « المثل السائر » درة بين كتب البلاغة والنقد ، وقد أحدث حركة كبيرة فى علم البيان ، وأفاد منه من جاء بعده من النقاد والبلاغيين ، وكان له حضور واضح فى مؤلفاتهم ، وليس هناك كتاب فى البلاغة إلا وللمثل السائر تأثير فيه ، وما زال تأثير هذا الكتاب القيم ممتدًا إلى يومنا هذا ، فهو مرجع أصيل من مراجع النقد والبلاغة ، لا يغنى عن قراءته والنظر فيه كتاب آخر فى هذا الفن .

وقد كان لهذا الكتاب النفيس تأثير كبير على الإمام العلوى ، فهو أحد الكتب الأربعة التى اعتمد عليها الإمام يحيى بن حمزة العلوى فى تأليف كتابه « الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز » ، وكان رجوعه إلى « المثل السائر» والأخذ منه أكثر من الكتب الثلاثة الأخرى ، فقد نقل منه مباحث كاملة كثيرة ، وكان نقله لهذه المباحث نقلاً حرفيا وبرمته .

كما كان أكثر ما أفاده الإمام العلوى من بلاغة « الكشاف » إنما هو عن طريق ضياء الدين بن الأثير فى كتابه « المثل السائر » .

* *

وإذا كان مما يحدد القيمة الحقيقية لأية دراسة علمية هو نوع الأسئلة التى تجيب عنها ، فقد أجابت هذه الدراسة وهى : (من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوى : دراسة فى التأثير والتأثر وتجاوزات الفهم ؟ عن أسئلة كثيرة أهمها هذا السؤال :

لماذا نرى البلاغيين قد أفادوا من كتاب « المثل السائر » وانتفعوا بكثير من مباحثه،

وكان مرجعيا أساسيا لهم فى كتبهم التى صنفوها ، ونرى موقفهم من « الطراز » على العكس من موقفهم من « المثل السائر » حيث إننا لم نجد أحدًا من البلاغيين الذين أتوا بعد الإمام العلوى قد أشار إليه ، بل تجاهلوه تجاهلاً تامًا ، ولم يرد له ذكر فى مؤلفاتهم ؟ .

وللجواب عن هذا السؤال أقول: لو أن ابن أبى الإصبع المصرى ، قدر له أن يأتى بعد الإمام العلوى ، ويطلع على كتابه « الطراز » ويقف على ما فيه من الخبط ، والفساد ، والتناقض ، وسوء الفهم ، وضعف المعرفة بقواعد وأصول وقوانين البلاغة والنقد ، وعدم إدراك الفروق والحدود الفاصلة بين فنون البلاغة المختلفة ، والذى ترتب عليه وضع أشياء فى غير مواضعها التى ينبغى أن توضع فيها ، والخلط بين أمور لا يجوز الخلط بينها ، لقال فيه ما قاله فى كتاب « البديع فى نقد الشعر » لأسامة بن منقذ (٥٨٤ هـ) ، وهو : « وإذا وصلت إلى بديع ابن منقذ وصلت إلى الخبط والفساد العظيم ، والجمع من أشتات الخطأ وأنواعه من التوارد والتداخل ، وضم غير البديع والمحاسن إلى البديع ، كأنواع من العيوب ، وأصناف من السرقات، ومخالفة الشواهد للتراجم ، وفنون من الزلل والخلل يعرف صحتها من وقف على كتابه ، وألغم النظر فيه ، لا جرم أنى لم أعتد بكتابه فى عدة من وقفت عليه من ذلك » .

وأحسب أن البلاغيين الذين اطلعوا على كتاب « الطراز » قد قالوا بلسان الحال ، ما قاله ابن أبى الإصبع فى بديع ابن منقذ بلسان المقال .

* *

هذه الدعوى دليل صحتها هو ما جاء فى تلك الدراسة ، لأننا لو حاولنا ضرب الأمثلة لما ذكرناه ، لاحتاج ذلك إلى صفحات وصفحات ، وتفصيل ما أوجزنا القول. فيه وأمثلته فى تلك الدراسة ، التى أرجو أن أكون قد وفقت فى عرض وتناول ما اشتملت عليه من مباحث بلاغية ونقدية ، كما أرجو أيضًا أن تكون تلك الدراسة قد

صححت وقومت الخلل والأخطاء وتجاوزات الفهم التى شابت دراسة هذه المباحث فى « المثل السائر » و« الطراز » جميعًا .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل : ﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ ، ﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ، رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ، وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ، أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ .

نزيه عبد الحميد فراج

مكة المكرمة فى : شهر جمادى الأولى ١٤١٧ هـ

الموافق : شهر سبتمبر ١٩٩٦ م

* * *

تمهيد

أردت من هذا التمهيد أن أعرض تعريفًا موجزًا بمؤلفى « المثل السائر » و« الطراز » وهما : ضياء الدين بن الأثير ، والإمام يحيى بن حمزة العلوى .

ابن الأثير : هو ضياء الدين بن الأثير أبو الفتح نصر الله بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى الجزرى المعروف بابن الأثير .

والجزرى نسبة إلى جزيرة ابن عمر ، وهى بلدة فوق الموصل بينهما ثلاثة أيام .

والأثير فى اللغة : الخليص المكرم ، وكان هذا لقب والده وهو : محمد ابن محمد بن عبد الكريم . كانت ولادة ضياء الدين فى العشرين من شعبان سنة ٥٥٨هـ بجزيرة ابن عمر ، وبها نشأ ، ثم انتقل مع والده إلى الموصل، وبها اشتغل بطلب العلم ، وحفظ الكتاب الكريم ، ودرس الأدب والنحو واللغة وعلم البيان ، وحفظ كثيرًا من الأحاديث النبوية ، كما حدث عن نفسه فى كتابه المسمى بالوشى المرقوم قال : وكنت حفظت من الأشعار القديمة والمحدثة ما لا يحصى كثرة ، ثم اقتصرت بعد ذلك على شعر الطائيين : أبى تمام والبحترى وشعر المتنبى ، فحفظت هذه الدواوين الثلاثة ، وكنت أكرر علينا بالدرس مدة سنين ، حتى تمكنت من صوغ المعانى .

وبعد أن حصل قدرًا طيبًا من هذه العلوم قصد إلى السلطان صلاح الدين الأيوبى ملك مصر سنة ٥٨٧ هـ ، فصار من كتاب الديوان الذى كان برأسه القاضى الفاضل، ثم استوزره ولده الملك الأفضل نور الدين بمملكة دمشق ، ثم اتصل بخدمة أخيه الملك الظاهر غازى صاحب حلب ، ولكن لم يطل مقامه عنده ، فعاد إلى الموصل ، وصار كاتبًا لصاحبها ناصر الدين محمود بن الملك القاهر عز الدين مسعود بن نور الدين أرسلان .

وتوفى نصر الله بن الأثير يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة

سبع وثلاثين وستمائة ببغداد ، وكان قد توجه برسالة من صاحب الموصل ، ودفن بمقابر قريش فى الجانب الغربى بمشهد موسى بن جعفر . رحمه الله تعالى رحمة واسعة .

تواليفه :

له - رحمه الله - من المؤلفات الدالة على سعة باعه وحذقه فى شتى صنوف المعرفة الشائعة فى عصره .

اشهرها وأجلها قدرًا « المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر » ، قال ابن خلكان : ولضياء الدين من التصانيف الدالة على غزارة فضله ، وتحقيق نبله كتابه الذى سماه (المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر) وهو فى مجلدين ، جمع فيه فأوعى ، ولم يترك شيئًا يتعلق بفن الكتابة إلا ذكره .

كما له أيضًا من المؤلفات : كتاب السرقات الشعرية ، والوشى المرقوم فى حل المنظوم ، والمرصع فى الأدبيات ، والمعانى المخترعة فى صناعة الإنشاء ، ، وله مجموع اختار فيه شعر أبى تمام ، وديك الجن والمتنبى وهو فى مجلد واحد كبير ، وله كتاب مؤنس الوحدة ، وقد جمع فيه مختارات من الشعر ، وكتاب الأخبار النبوية ، وغير ذلك .

* *

الإمام العلوى : هو الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم العلوى اليمنى ، ينتهى نسبه إلى الحسين بن على بن أبى طالب - رضى الله عنهم .

ولد بمدينة صنعاء فى السابع والعشرين من شهر صفر سنة تسع وستين وستمائة (٦٦٩ هـ) واشتغل بالمعارف العلمية وهو صبى ، فأخذ فى جميع أنواعها على أكابر علماء الديار اليمنية ، وتبحر فى جميع العلوم ، وفاق أقرانه .

وهو من أكابر الأئمة الزيدية بالديار اليمنية ، وله ميل إلى الإنصاف مع طهارة لسان ، وسلامة صدر ، وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل .

وهو كثير الذب عن أعراض الصحابة المصونة - رضى الله عنهم .

وقد تقلد باليمن إمارة المؤمنين سنة تسع وعشرين وسبعمائة (٧٢٩ هـ) ، وتوفى رحمه الله تعالى سنة تسع وأربعين وسبعمائة (٧٤٩ هـ) .

وقد صنف - رحمه الله تعالى - تصانيف جيدة منها :

الشامل ، ونهاية الوصول إلى علم الأصول ، والتمهيد لعلوم العدل والتوحيد ، والمعالم ، وكلها فى أصول الدين .

وله فى أصول الفقه : الحاوى . وفى النحو : الاقتصاد ، والحاصر فى مقدمة طاهر ، والمحصل فى شرح أسرار المفصل .

وله فى الفقه : الانتصار ، والاختيارات .

وفى علم المعانى والبيان : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، وله أيضًا : الإيجاز .

وله غير ذلك من المصنفات الكثيرة ، التى قيل : إنها بلغت مائة مجلد .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

• مدخل إلى الدراسة :

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد . . .

ففى « الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز » للإمام يحيى بن حمزة العلوى ، كثير من المباحث البلاغية التى أفادها العلوى من ضياء الدين ابن الأثير فى كتابه « المثل السائر » .

وما سنتناوله بالبحث فى هذه الدراسة هو بعض هذه المباحث ، لأنها من الكثرة بحيث لا يتسنى لدراسة تحليلية ناقدة ، تعرض النص المأخوذ والمأخوذ منه ، وتقابل بينهما ، وتنظر فى مدى تأثر الآخذ بالمأخوذ منه ، مثل هذه الدراسة ، أن تنهض به وحدها .

وقد نظرت فى الفنون البلاغية التى تأثر فيها العلوى بابن الأثير وكان مرجعه فيها هو « المثل السائر » دون غيره ، فاخترت منها ما كان تأثير ابن الأثير ، ومتابعة العلوى له فيها واضحًا ، والأخذ ظاهرًا ، حتى يكاد بعضها يكون منقولاً بكامله من « المثل السائر » .

وقبل البدء فى هذه الدراسة أشير إلى أن العلوى كان يحاول جاهدًا أن يخفى ما يأخذ ، فهو لا ينسبه إلى صاحبه ، بل يجد ويجتهد فى أن يطمس كل أثر يدل على صاحب الكلام المأخوذ ، ومثله فى هذا مثل من يأخذ منه وهو ابن الأثير ، فإنه يسكت عن صاحب الفكرة ويعرضها وكأنها له ، ولكنه يختلف عن ابن الأثير فى أنه يحاول دائمًا تغيير العبارة ، ويجتهد فى ذلك ، وإن أدى به هذا الصنيع إلى أن يأتى بعبارة ردئة ، وألفاظ مبتذلة ، وتركيب ركيك غير فصيح ، وابن الأثير قلما حاول هذا ، وهو من الكثرة بحيث يتعذر إحصاؤه ، ولكننا نشير إلى مثال واحد لذلك ، ففى مبحث « السرقات الشعرية » ذكر ابن الأثير رأيًا له فى أحد ضروب

«السلخ» فتوهم العلوى أنه لو ذكره منسوبًا إليه ربما يكتشف أمره ، ويدل ذلك على سرقته هذا المبحث من «المثل السائر» فينسبه إلى «بعض الحذاق» ، وذكر ابن الأثير أيضًا بيتين من الشعر ، مصرحًا بأنه هو قائلهما ، آخذًا أحدهما من بيت للمتنبى ، والآخر من بيت لأبى تمام ، فيأتى العلوى وينسبهما إلى «بعض الشعراء»، ولكن كل هذا لا يخرج العلوى عن كونه ناطقًا بلسان ابن الأثير ، ومرددًا لما يقول ، ومتابعًا له متابعة الأعمى للبصير الذى يقوده .

وقد كشفت هذه الدراسة عن حقائق كثيرة ، أشير إلى أهمها موجزًا لها فيما يلى:

١ - العلوى يقف دائمًا عند الذى يقوله ويقرره ابن الأثير ، لا يتجاوزه مطلقًا ، وكأن كلامه هو الكلام الفصل الذى لا كلام بعده ، وإذا تجاوز ما يقوله - وهو قليل- فإنه يقع فى الخطأ غالبًا .

٢ - ينقل من «المثل السائر» الغث والسمين ، والصواب والخطأ ، دون تمييز لأحدهما من الآخر ، ودون مناقشة منه لابن الأثير ، وابن أبى الحديد الذى جاء قبله بنحو قرنين من الزمان يستدرك عليه ما وقع فيه من أخطاء ويناقشه فيها ، ولم يحدث هذا من العلوى إلا مرة واحدة .

٣ - العلوى يرد ويناقش ويرفض ويعترض ويحكم على كلام الغير بالفساد فقط إذا انتهكت حرمة الحدود التى يجيدها ، وقد كان فى كثير من مناقشاته هذه متجنيًا متعسفًا ، ولم يكن على صواب فيما ذهب إليه ، أما فى غير الحدود فلا قدرة له على المناقشة .

٤ - المفاهيم والأصول والقوانين البلاغية مشوشة مضطربة فى ذهن العلوى ، الدليل على ذلك أنه كثيرًا ما يناقض نفسه ، فما يقرره فى موضع ، ينقضه فى ضع آخر .

كما أن معرفته بالحدود والفواصل التى تفصل بين الفنون البلاغية تكاد تكون عدومة ، وقد تجلى ذلك فى مباحث علم البيان وفى بعض الفنون الأخرى .

٥ - خلطه بين أشياء لا ينبغى أن يخلط بينها ، ووضعه لأشياء فى غير موضعها الذى يجب أن توضع فيه ، وهذا ناشئ عن ضعفه فى هذا العلم ، وأنه ليس من أهل هذه الصناعة ، وقد تمثل ذلك فى وضعه مباحث بلاغية ونقدية فى مواضع غير لائقة بها ، وذلك مثل « الإيجاز » الذى فرق بينه وبين الإطناب ، فوضع « الإيجاز » فى باب والإطناب فى باب آخر ، وقد أشرنا إلى ذلك فى موضعه ، وكذلك وضعه مباحث بلاغية هى من صميم علم البديع ومباحث نقدية خالصة فى باب « مراعاة أحوال التأليف » مثل الإرصاد، وما سماه الامتحان ، والمبادئ والافتتاحات ، والتخلص والاقتضاب، وأشنع من كل هذا ما صنعه عندما أطلق على « المفاضلة اللفظية»، و« المنافرة بين الألفاظ » اسم البديع ، ودرسهما فى « الفصاحة اللفظية » أى البديع اللفظى .

٦ قد يكون هناك وجهان بلاغيان فى آية من القرآن الكريم قال بهما الزمخشري، أو ابن الأثير ، أولهما هو الصحيح أو الأبلغ ، فيأتى العلوى فيقدم أحدهما على الآخر ، رغبة منه فى إخفاء الأخذ ، أو ظنا منه أن الذى قدمه هو الصحيح أو الأبلغ ، والصواب هو العكس .

هذا قليل من كثير ، وفى الدراسة حقائق كثيرة أخرى لم نشر إليها ، وما أشرنا إليه وما لم نشر يدل على منزلة هذا الرجل ، وكتابه « الطراز » بين علماء البلاغة وكتبها .

* * *

الفصل الأول

من مباحث البلاغة
« المعانى »

● الأحرف الجارة ودلالتها اللغوية والبلاغية :

بدأ العلوى حديثه عن « الأحرف الجارة » بذكر معنى الحرف فقال : « إن الحرف وضع للدلالة على معنى فى غيره » ، ولهذا فإنه لا يستقل بنفسه فى الدلالة (١) .

هذا التعريف للحرف قريب مما ذكره النحويون فى معناه حيث قالوا : «الحرف: كلمة دلت على معنى فى غيرها » ، وهذا الحد للحرف يميزه عن قسيميه : الاسم والفعل ، إذ معنى الفعل والاسم فى أنفسهما ، ومعنى الحرف فى غيره (٢) .

أما ما قاله العلوى بعد ذلك بخصوص حروف الجر ، ومعنى « الباء » و« فى » و« من » فبعضه صحيح والآخر غير صحيح .

قال : فأما وضع حروف الجر فإنما هو لاتصال معانى الأفعال بالأسماء ، ويختلف ذلك الاتصال باختلاف معانيها ، وتحتها أسرار ولطائف ، فالباء للإلصاق ، و« فى » للوعاء ، و« من » لبيان الجنس ، إلى غير ذلك من المعانى (٣) .

هذه الحروف تسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أى تخفضها ، وتسمى حروف الإضافة أيضًا ، لأنها تضيف معانى الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وقد يسميها الكوفيون « حروف الصفات » لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات .

* *

قول العلوى : « فأما وضع حروف الجر فإنما هو لاتصال معانى الأفعال بالأسماء قول غير دقيق ولا معنى له ، فهو وضعت لإيصال - لا لاتصال - معانى الأفعال إلى الأسماء .

قال ابن يعيش فى شرح قول الزمخشرى : « سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء ، وهى فوضى فى ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه

---

(١) الطراز (٢/ ٥٣) .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٢) .

(٣) الطراز (٢/ ٥٣)

الإفضاء » : وهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعمل الخفض ، وإن اختلفت معانيها في أنفسها ، ولذلك قال : هي فوضى في ذلك ، أي متساوية ، يقال قوم فوضى ، أي متساوون لا رئيس لهم ، قال الشاعر :

لا يصلح الناسُ فوضى لا سَرَاةَ لهم ولا سَــــرَاة إذا جهالهم سادوا [(١)]

أما كون « الباء » للإلصاق كما قال العلوى فهو صحيح ، ولها أيضًا معان أخر .

قال ابن هشام : الباء المفردة حرف جر لأربعة عشر معنى : أولها الإلصاق ، قيل: وهو معنى لا يفارقها ، فلهذا اقتصر عليه سيبويه [(٢)] .

وأيضًا قول العلوى : إن « في » للوعاء كلام صحيح ، وقد يعبر عن هذا المعنى بالظرفية ، وقد تكون هذه الظرفية مكانية أو زمانية ، حقيقية أو مجازية، كما أن لها معان أخر غير الظرفية مفصلة في كتب اللغة والنحو [(٣)] .

أما قوله : إن « من » لبيان الجنس ، فغير صحيح ، والصحيح أنها لابتداء الغاية ، قال الزمخشرى ، فمن معناها ابتداء الغاية ، كقولك : سرت من البصرة ، وكونها مبعضة في نحو « أخذت من الدراهم » ، ومبيِّنة في نحو : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ [(٤)] ، ومزيدة في نحو : « ما جاءني من أحد » راجع إلى هذا المعنى [(٥)] ، وقد ذكر لها المرادى وابن هشام خمسة عشر وجهًا .

قال ابن هشام : « مِنْ » تأتي على خمسة عشر وجهًا : أولها : ابتداء الغاية ، حتى ادَّعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه [(٦)] .

---

(١) « شرح المفصل » (٨/ ٢٢) .

(٢) ينظر مغنى اللبيب (ص١٣٧) ، و« رصف المباني في شرح حروف المعاني » للمالقي (ص٢٢١) ، و« الجنى الداني في حروف المعاني » للمرادى (ص٣٦) ، و«شرح المفصل (٨/ ٩) .

(٣) ينظر « شرح المفصل » (٨/ ٢٠) ، و« مغنى اللبيب » (ص٢٢٣) .

(٤) سورة الحج : الآية ٣٠ (٥) ينظر « شرح المفصل » (٨/ ١٠)

(٦) ينظر « مغنى اللبيب » (ص٤١٩) ، و« الجنى الداني » (ص٣٥٣) ، و« رصف ا (٣٨٨) ، و« أسرار العربية » لابن الأنبارى (ص٢٥٩) .

● **ثلاثة شواهد لأحرف الجر :**

الشاهد الأول : للحرفين « على » و« فى » وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (١) .

أقول : كان يحسن بالعلوى أن يذكر معنى حرف الجر « على » الذى أورد هذا النص شاهدًا له هو و« فى » بدلاً من الحرف « من » الذى لم يأت له بشاهد فى هذا المبحث ، كذلك كان عليه أيضًا أن يذكر معنى « اللام » الذى أتى له هو والحرف « فى » بالشاهد الثانى ، ولكنه لم يفعل .

ويحدثنا العلوى عن المعنى البلاغى للحرفين « على » و« فى » فى الآية الكريمة ، فيقول : فانظر إلى براعة هذا المعنى المقصود ، وجزالة هذا الانتظام بمخالفة موقعى هذين الحرفين ، فإنه إنما خولف بينهما فى التلبس بالحق والباطل ، والدخول فيهما ، وذلك من جهة أن صاحب الحق كأنه لمزيد قوة أمره ، وظهور حجته ، وفرط استظهاره ، راكب لجواد يصرفه كيف شاء ، ويركضه حيث أراد ، فلأجل هذا جعل ما يختص به معدى بحرف « على » الدال على الاستعلاء ، بخلاف صاحب الباطل ، فإنه لفشله ، وفرط قلقه ، وضعف حاله ، كأنه ينغمس فى ظلام وموضع سافل ، لا يدرى أين يتوجه ، ولا كيف يفعل ، فلهذا كان الفعل المتعلق بصاحبه معدى بحرف الوعاء إشارة إلى ما ذكرناه ، ويؤيد هذا ما ذكره الله تعالى فى سورة يوسف حيث قال : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ (٢) ، (٣) .

* *

والعلوى لم يذكر شيئًا سوى تطويل عبارة ابن الأثير بألفاظ مترادفة ، أكثرها حشو مستغنى عنه ، ويتضح لنا ذلك إذا قارنا هذا الذى قاله فى المعنى البلاغى لحرفى الجر « على » و« فى » بما قاله الإمام الزمخشرى وابن الأثير .

---

(١) سورة سبأ : الآية ٢٤ . (٢) سورة يوسف : الآية ٩٥

(٣) « الطراز » (٢/ ٥٣ ، ٥٤) .

قال الزمخشرى : فإن قلت : كيف خالف بين حرفى الجر الداخلين على الحق والضلال ؟ قلت : لابن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركضه حيث شاء ، والضال كأنه منغمس فى ظلام مرتبك فيه لا يدرى أين يتوجه [(١)].

وقال ابن الأثير : ألا ترى إلى براعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفى الجر ها هنا ، فإنه إنما خولف بينهما فى الدخول على الحق والباطل ، لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركض به حيث شاء ، وصاحب الباطل كأنه منغمس فى ظلام منخفض فيه ، لا يدرى أين يتوجه ، وهذا معنى دقيق ، قلما يراعى مثله فى الكلام .

وكثيراً ما سمعت إذا كان الرجل يلوم أخاه أو يعاتب صديقه على أمر من الأمور ، فيقول له : أنت على ضلالك القديم كما أعهدك ، فيأتى بعلى فى موضع « فى » ، وإن كان هذا جائزاً ، إلا أن استعمال « فى » ههنا أولى ، لما أشرنا إليه . ألا ترى إلى قوله فى سورة يوسف : ﴿ قَالُوا تَاللهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ [(٢)] والعلوى لم يذكر من الفقرة الأخيرة من كلام ابن الأثير إلا الآية الكريمة فقط ، ومع ذلك فقد أربى كلامه على كلام ابن الأثير كله بتلك الألفاظ والجمل التى لا معنى لها ، وما ذاك إلا لكى يخفى ما أخذه .

* * *

الشاهد الثانى : هو للحرفين : « اللام » ، و« فى » وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِى سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [(٣)] ، قال العلوى مبينًا المعنى البلاغى لهذين الحرفين : فهذه أصناف ثمانية ، جعل الله الصدقات مصروفة فيهم ، لكونهم أهلاً لها ومستحقين لصرفها ، لكن الله تعالى خص المصارف الأربعة ، الأول باللام ، دلالة على الملك والأهلية للاستحقاق ، وعدل عن « اللام » إلى حرف الوعاء فى

---

(١) « الكشاف » (٣/ ٥٨٢) .
(٢) « المثل السائر » (٢/ ٢٣٢) .
(٣) سورة التوبة : الآية ٦٠

الأصناف الأربعة الأخر ، وما ذاك إلا للإيذان بأن أقدامهم أرسخ فى الاستحقاق للصدقة ، وأعظم حاجة فى الافتقار ، من حيث كانت « فى » دالة على الوعاء ، فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات كما يوضع الشىء فى الوعاء ، وأن يجعلوا مظنة لها ، وذلك لما فى فك الرقاب ، وفى الغرم من الخلاص عن الرق والدين اللذين يشتملان على النقص ، وشغل القلب بالعبودية والغرم .

ثم تكرير الحرف فى قوله : ﴿ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قرينة مرجحة له على الرقاب والغارمين ، وكان سياق الكلام يقتضى أن يقال : « وفى الرقاب والغارمين وسبيل الله وابن السبيل » فلما جىء بفى مرة ثانية ، وفصل بها سبيل الله [١] علم أن السبيل آكد فى الاستحقاق بالصرف فيه من أجل عمومه وشموله لجميع القربات الشرعية ، والمصالح الدينية .

وهذا أيضًا مأخوذ من « المثل السائر » وأصله فى « الكشاف » [٢] .

والفضل فى الإشارة إلى المعانى البلاغية لحروف الجر فى النصين الكريمين للإمام الزمخشرى ، وليس لابن الأثير فى دراسة حروف الجر جهد إلا الشرح والاستنباط من كلام الزمخشرى ، أما العلوى فلا فضل له البتة .

ولبيان أن العلوى يقف دائمًا عند الذى يقوله ابن الأثير ولا يتجاوزه إطلاقاً، وكأن كلامه هو الكلام الفصل الذى لا كلام بعده ، نذكر أن الإمام أحمد بن المنير الإسكندرى صاحب « الانتصاف » ذكر سرا آخر للعدول عن « اللام » إلى « فى » فى الأربعة الأخيرة من الشاهد الثانى ، ووصفه بأنه أظهر وأقرب مما قاله صاحب «الكشاف » ، قال - رحمه الله - وثَمَّ سر آخر هو أظهر وأقرب ، وذلك أن الأصناف الأربعة الأوائل ملاك لما عساه يدفع إليهم ، وإنما يأخذونه ملكًا ، فكان دخول اللام لائقًا بهم ، وأما الأربعة الأواخر ، فلا يملكون ما يصرف نحوهم ، بل

---

(١) الذى فى « المثل السائر » وهو الصواب - : « وفصل بها بين الغارمين وبين سبيل الله» وعبارة الزمخشرى أفضل من عبارة ابن الأثير وهى : « وتكرير « فى » فى قوله : ﴿ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ فيه فضل ترجيح لهذين على الرقاب والغارمين » .

(٢) ينظر « المثل السائر » (٢/ ٢٣٣) ، و« الكشاف » (٢/ ٢٨٣) .

ولا يصرف إليهم ، ولكن فى مصالح تتعلق بهم ، فالمال الذى يصرف فى الرقاب إنما يتناوله السادة المكاتبون والبائعون ، فليس نصيبهم مصروفًا إلى أيديهم حتى يعبر عن ذلك باللام المشعرة بتملكهم لما يصرف نحوهم ، وإنما هو محال لهذا الصرف والمصلحة المتعلقة به ، وكذلك العاملون إنما يصرف نصيبهم لأرباب ديونهم تخليصًا لذممهم لا لهم . وأما سبيل الله فواضح فيه ذلك . وأما ابن السبيل فكأنه كان مندرجًا فى سبيل الله ، وإنما أفرد بالذكر تنبيهًا على خصوصيته ، مع أنه مجرد من الحرفين جميعًا ، وعطفه على المجرور باللام ممكن ، ولكنه على القريب منه أقرب . والله أعلم (١) .

وهناك سر ثالث أيضًا ذكره البيضاوى ، وقد علق على الوجوه الثلاثة بكلام حسن الشهاب الخفاجى (٢) .

* *

الشاهد الثالث : قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِى آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ (٣) .

انفرد العلوى بالكلام على سر التعبير بحرف الجر « فى » دون « على » ولذلك أخطأ فيما قاله ، وهكذا العلوى إذا حاول أن يستقل بنفسه ، فإن الخطأ يلازمه غالبًا فيما يقول .

قال : إنما (٤) أعرض عن ذكر حرف الاستعلاء وهو « على » ، وعدل عنه إلى حرف الوعاء ، وهو « فى » ، مع أنه الظاهر هو العلو على الأرض والفلك ، إعلامًا بأن حرف الوعاء أقعد وأمكن ههنا من حرف الاستعلاء ، لأن « على » تشعر بالاستعلاء لا غير من غير تمكن واستقرار ، و« فى » تشعر ههنا بالاستقرار والتمكن ، ومن حق ما يكون مستقرًا فيها متمكنًا أن يكون مستعليًا له .

---

(١) ينظر « الكشاف » (٢/ ٢٨٣) . (٢) ينظر حاشية الشهاب (٤/ ٣٣٧) .

(٣) سورة الإسراء : الآية ٧٠

(٤) هكذا بحرف الحصر « إنما » وهذا لا يليق بالأدب مع الله تعالى ، ولا يحسن .

فلما كانت « فى » تؤذن بالمعنيين جميعًا آثرها ، وعدل إليها ، وأعرض عن «على » دلالة على المبالغة التى ذكرناها (١) .

ما ذكره العلوى فى سر العدول عن الحرف « على » إلى الحرف « فى » لم يشر إليه أحد من المفسرين أو البلاغيين أو اللغويين ، وإنما قال الإمام البيضاوى : ﴿وَحَمَلْنَاهُم فِى البَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ على الدواب والسفن من حملته حملاً ، إذا جعلت له ما يركبه ، أو حملناهم فيها حتى لا تخسف بهم الأرض ولم يغرقهم الماء .

وقال الشهاب معلقًا على هذا الكلام : قوله : « على الدواب والسفن » فهو من حملته على كذا إذا أعطيته ما يركبه ويحمله ، فالمحمول عليه مقدر بقرينة المقام ، كما فى قولهم : حملته ، إذا جعلت له ما يركبه ، أو المراد : حملهم على البر والبحر بجعلهم قارين فيها بواسطة أو دونها ، كما فى السباحة فى الماء ، وأصل معنى الحمل فيهما واحد . وبذلك قال الإمام أبو السعود أيضًا (٢) .

ومما يقوى قول المفسرين هذا ، ويضعف ما قاله العلوى : أن الفعل « حملنا » بمعنى : أركبنا ، جاء فى القرآن مرة متعديًا بنفسه ، ومرة بالحرف « فى» وثالثة بالحرف « على » ، قال تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ﴾ (٥) .

فهذا الفعل شبيه بالفعل « هدى » يتعدى بنفسه تارة ، وبالحرف « إلى » تارة أخرى ، وباللام ثالثة ، ولم يقل أحد من المفسرين بإفادته معنى بلاغيا إذا عدى بحرف دون آخر . والله تعالى أعلم .

* * *

---

(١) « الطراز » (٢/ ٥٥ ، ٥٦) .

(٢) حاشية الشهاب » (٦/ ٤٩) ، و« تفسير أبى السعود » (٥/ ١٨٦) .

(٣) سورة التوبة : الآية ٩٢ — (٤) سورة يس : الآية ٤١

(٥) سورة القمر : الآية ١٣

● التقديم والتأخير :

هو الفصل الرابع من فصول الباب الثانى : « فى ذكر الدلائل الإفرادية ، وبيان حقائقها » فى « الطراز » [١] ، وعنوان هذا الباب مقتبس من « التبيان » للزملكانى [٢] ، وفى « المثل السائر » النوع التاسع من المقالة التاسعة « فى الصناعة المعنوية » .

قدم ابن الأثير لهذا الفصل بقوله : وهذا باب طويل عريض ، يشتمل على أسرار دقيقة ، منها ما استخرجته أنا ، ومنها ما وجدته فى أقوال علماء البيان، وسأورد ذلك مبينًا [٣] .

أما العلوى فقد قدم لهذا الفصل بقوله : الفصل الرابع : فى التقديم والتأخير : اعلم أن الألفاظ تابعة للمعانى ، كما سنقرره فى خاتمة هذا الكتاب بمعونة الله تعالى. والمعانى لها فى التقديم أحوال خمسة [٤] . وهذا ما قدم به الزملكانى للفن الحادى عشر : فى معرفة أسباب التقديم والتأخير وهذه الأحوال الخمسة التى استغرق حديثه عنها أكثر من ثمانى صفحات من «الطراز » منقولة حرفيا من « التبيان » [٥] .

وبعد أن أتى على ما فى « التبيان » انتقل إلى « المثل السائر » ليختتم بما قاله ابن الأثير فى مبحث « التقديم والتأخير » فى هذا الفصل ، فقال : التقديم ضربان :

الأول : يختص بدلالة الألفاظ على المعانى ، ولو أخر المقدم ، أو قدم المؤخر لتغير المعنى .

والثانى : يختص بدرجة التقديم فى الذكر ، لاختصاصه بما يوجب له ذلك ، ولو أخر لما تغير المعنى [٦] ، وهذا مأخوذ من « المثل السائر » [٧] ، بعد ذلك أبدل العلوى كلمة « التقدير » بالضرب ، ثم قسم التقرير إلى صور ، قال : فهذان تقريران :

---

(١) ينظر « الطراز » (٢/٩) .
(٢) ينظر « التبيان » (ص٣٧) .
(٣) « المثل السائر » (٢/ ٢١٠) .
(٤) « الطراز » (٢/٥٦) .
(٥) ينظر « التبيان » (ص١٤٧ – ١٥٣) ، و« الطراز » (٢/٥٦ – ٦٥) .
(٦) ينظر « الطراز » (٢/ ٦٥) .
(٧) ينظر « المثل السائر » (٢/ ٢١٠) .

التقرير الأول : ما يجب تقديمه ولو تأخر لفسد معناه ، ونذكر من ذلك صوراً خمساً :

● صور التقديم والتأخير :

الصور الخمس التى ذكرها العلوى للتقرير الأول كلها مأخوذة من « المثل السائر».

* تقديم المفعول على الفعل :

كقولك : « زيداً ضربت » ، فإن فى قولك : « زيداً ضربت » تخصيصاً له بالضرب دون غيره ، بخلاف قولك : « ضربت زيداً » فإنك إذا أخرت الفعل وقدمت مفعوله فإنه يلزم الاختصاص للمفعول على أنك لم تضرب احداً سواه[1] .

فأما قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ فهل يكون تقديم المفعول به من أجل الاختصاص ، أو من أجل المشاكلة لرؤوس الآى ؟ فيه مذهبان ؟ :

الأول : أن تقديم المفعول إنما كان من أجل الاختصاص وهذا الذى اشار إليه الزمخشرى فى تفسيره ، وهو رأى الأكثر من علماء البيان ، وذلك لأن المفعول إذا تقدم لزم الاختصاص ، كما قلناه فى قولنا : « زيداً ضربت » ولأجل ذلك تكون العبادة مختصة بالله تعالى لأجل التقدم .

وعلى هذا ورد قوله تعالى : ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴾[2] ولم يقل: « بل أعبد الله » لأجل الاختصاص ، وعلى هذا يحمل قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ فتقدمه من أجل الاختصاص .

وهذا فيه نظر ، لقوله تعالى : ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ ﴾ [4] ، و﴿ وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ [5] .

---

(١) ينظر « الطراز » (٢/ ٦٥) ، وهو فى « المثل السائر » مع اختلاف العبارة فقط ينظر (جـ٢ ص ٢١٠ ، ٢١١) .

(٢) سورة الزمر : الآية ٦٦

(٣) سورة قريش : الآية ٣

(٤) سورة الحجر : الآية ٩٩

(٥) سورة الحج : الآية ٧٧

ولو كان التقديم من أجل الاختصاص لوجب تقديمه فى هذه الآيات كلها ، فلما يرد مؤخراً عن الفعل والمعنى واحد بطل ما قاله [1] ، [2] .

* *

• ثلاث وقفات مع العلوى :

لى مع صاحب « الطراز » فيما قاله فى شأن تقديم المفعول به ثلاث وقفات :

الأولى : مع قوله : إن إفادة التقديم للاختصاص فى الآية الكريمة هو رأى أكثر علماء البيان .

يعنى العلوى بمن سوى الأكثر : ابن الأثير ، ولكنه لم يذكره لحاجة فى نفس يعقوب . لأنه لم يقل بأن تقديم المفعول فى الآية الكريمة لغير الاختصاص إلا هو - كما سيأتى - وأبو حيان [3] ، وابن الحاجب [4] ، والأخيران ليسا من علماء البلاغة، بل أولهما : من علماء النحو والتفسير ، وثانيهما : من علماء النحو والصرف والأصول .

وعلماء البلاغة - ما عدا ابن الأثير - قد وافقوا الزمخشرى وتابعوه فما قاله من إفادة تقديم المفعول به فى آية سورة الفاتحة الاختصاص .

قال السكاكى : ولذلك تجمع أئمة علم المعانى فى معنى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ يقولون : نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ، ونخصك بالاستعانة لا نستعين أحداً سواك ، وفى معنى ﴿ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [5] يقولون : إن كنتم تخصونه بالعبادة [6] .

---

(1) أى الزمخشرى الذى توهم العلوى تبعًا لابن الأثير أنه يقول بلزوم التقديم للاختصاص، ينظر « المثل السائر » (٢/ ٢١١ ، ٢١٢) ، و« الكشاف » (١/ ١٣) .

(2) « الطراز » (٢/ ٦٦ ، ٦٧) .

(3) يراجع رأى أبى حيان فى « البحر المحيط » (١/ ١٦ ، ٢٤) ، وفى « الإتقان » (٣/ ١٧٤) .

(4) يراجع رأى ابن الحاجب فى عروس الأفراح (٢/ ١٥٢) ، و« الإتقان » (٣/ ١٧٤).

(5) سورة البقرة : الآية ١٧٢ ، ينظر « الكشاف » (١/ ٢١٤) .

(6) « مفتاح العلوم » (ص١١٢) ، وينظر « الإيضاح » (١/ ٢٠٥) ، و« المطول » (ص٢٠٠)، و« شروح التلخيص » (٢/ ١٥١) .

والمفسرون - ما عدا أبا حيان - على ذلك - قال البيضاوى : وقدّم المفعول للتعظيم والاهتمام به والدلالة على الحصر - ولذلك قال ابن عباس - رضى الله عنهما - « معناه نعبدك ولا نعبد غيرك » ، قال الشهاب : وهو صحيح مأثور عنه كما رواه ابن جرير وابن أبى حاتم من طريق الضحاك ، وعن أبى عبيد أنه قال لامرأة شتمته فى جمع : من تعنى ؟ فقالت : إياك أعنى ، فقال: خصصتنى بالشتم » [1] .

الثانية : مع التعليل الذى ذكره فى إفادة تقديم المفعول فى الآية الكريمة للحصر، وهو قوله : « وذلك لأن المفعول إذا تقدم لزم الاختصاص ، كما قلنا فى قولنا : زيدًا ضربت » .

والقول بلزوم الاختصاص عند تقديم المفعول وهم ، ولم يقل أحد من البلاغيين بذلك . وقد تابع العلوىُّ فى هذا الوهم ابنَ الأثير حيث قال : وقال علماء البيان - ومنهم الزمخشرى - رحمه الله - : إن تقديم هذه الصورة المذكورة إنما هو للاختصاص ، وليس كذلك . فتوهم هو الآخر أن الزمخشرى قائل بلزوم التقديم للاختصاص ، وكذلك صنع أبو حيان فزعم أن الزمخشرى يقول بوجوب الاختصاص ، قال فى تفسير قوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللهِ﴾ : « والتقديم على العامل عنده يوجب الاختصاص ، وليس كما زعم»، وقال فى تفسير قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ : والزمخشرى يزعم أنه لا يقدم على العامل إلا للتخصيص فكأنه قال : ما نعبد إلا إياك ، وقد تقدم الرد عليه .

والزمخشرى برىء من القول بلزوم التقديم للاختصاص ، فلم يقل بذلك إطلاقًا، وإنما يرى ذلك غالبًا لا لازمًا ، فهو وإن كان قد ذكر إفادة تقديم المفعول للاختصاص فى آيات كثيرة من القرآن إلا أننا نراه أحيانًا لا يقول ذلك، مما يدل على أن التقديم عنده يفيد الاختصاص ولا يوجبه ، ولذلك نراه يسكت عن الاختصاص فى بعض

---

(١) حاشية « الشهاب » (١/ ١٢٠) .

الآيات كما فى آية ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ ﴾ [1] ، ﴿ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ [2] ، ﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِى أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [3] .

وإنه جعل التقديم فى كل هذا للأهمية ، وسكت عن دلالة الاختصاص ، لأن المراد إنكار أن يكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا ، وأن « يكون غير دين الله بمثابة أن يقصد ويطلب ، وأن يكون غير الله كذلك اهلاً لأن يعبد ، وكأن التقديم ليتوجه الإنكار إلى المقدم فيفيد ما ذكرنا [4] .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَإِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ ﴾ [5] حيث قال : (أإفكا) مفعول له ، تقديره : أتريدون من دون الله إفكاً ؟ وإنما قدم المفعول على الفعل للعناية ، وقدم المفعول له على المفعول به لأنه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل فى شركهم [6] .

والسكاكى قد جعل تقديم المفعول على الفعل مفيداً للاختصاص تارة ، وللعناية والاهتمام تارة أخرى [7] .

وكذلك الخطيب الذى وضع هذه القاعدة فى تقديم المفعول على الفعل ، وهى : « والتخصيص فى غالب الأمر لازم للتقديم » [8] .

وقد بيَّن السعد ما تعنيه هذه العبارة ، فقال : يعنى أن التخصيص لا ينفك فى غالب الأمر عن تقديم ما حقه التأخير ، يعنى أنه لازم للتقديم لزوماً جزئياً أكثرياً .

وقوله (غالبًا) إشارة إلى أن التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد

---

(١) سورة آل عمران : الآية ٨٣ ، وينظر « الكشاف » (١/ ٣٨٠) .

(٢) سورة الأنعام : الآية ١٤ ، وينظر « الكشاف » (٢/ ٩) .

(٣) سورة الزمر : الآية ٦٤ ، وينظر « الكشاف » (٤/ ١٤١) .

(٤) البلاغة القرآنية (ص٢٨٢) .

(٥) سورة الصافات : الآية ٨٦

(٦) « الكشاف » (٤/ ٤٩) .

(٧) ينظر « المفتاح » (ص١١٣) .

(٨) ينظر « الإيضاح » (١/ ٢٠٥) .

الاهتمام ، أو التبرك ، أو الاستلذاذ ، أو موافقة كلام السامع ، أو ضرورة الشعر ، أو رعاية السجع ، أو الفاصلة ، أو ما أشبه ذلك [١] .

وهذا الوهم الذى وقع فيه العلوى بسبب متابعته لابن الأثير راجع إلى أن العلوى لم يكن متمعنًا فى كتاب « الكشاف » ، وإنما كان يفهم آراء الزمخشرى من الكتب التى أشارت إليها ، ولذلك نجد أكثر ما أخذه من الكشاف لم يكن أخذاً مباشراً من هذا الكتاب ، وإنما كان إفادة من كتب تأثرت ببحث الكشاف [٢] .

وإننى أرى أن الذين أنكروا إفادة تقديم المفعول على الفعل للاختصاص ، كانوا يتوهمون أن القائل بذلك يرى أن هذه الفائدة لازمة له دائماً ، وقد رأوه فى بعض المواضع لا يفيد الاختصاص [٣] .

الثالثة : قول العلوى : « إن قولهم : فى قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ وقوله : ﴿ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ إنه يفيد قصر العبادة على الله ، وأن التقديم من أجل الاختصاص ، فيه نظر . . . إلخ » .

يوهم أنه هو الذى يرى أن ما قيل من الاختصاص فى الآيتين فيه نظر . والحق أن النظر والاعتراض لابن الحاجب ، قال بهاء الدين السبكى : واعلم أن ابن الحاجب قال فى شرح المفصل : إن الاختصاص الذى يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وهم ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَاعْبُدِ اللهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾ [٤] ، ثم قال : ﴿ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ ﴾ .

وقد رد السبكى هذا الاستدلال بقوله : وهو استدلال ضعيف ، لأن « مخلصاً له الدين » أغنى عن إرادة الحصر فى الآية الأولى ، ولو لم يكن فما الذى

---

(١) ينظر « المطول » (ص ٢٠٠) ، وشروح التلخيص « (٢/ ١٥٠) .

(٢) « البلاغة القرآنية » (ص٦٠٩) .

(٣) ينظر « أقوال المنكرين إفادة تقديم المفعول ، الاختصاص فى عروس الأفراح » (٢/ ٦٥٤)، و« الإتقان » (٣/ ١٧٤ - ١٧٨) .

(٤) سورة الزمر : الآية ٢

يمنع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر ، كما تقول : « عبد اللهَ » وتقول : ما عبدتُ إلا اللهَ » كل سائغ ، وقال تعالى : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلا إِيَّاهُ﴾(١) ، بل قوله تعالى : ﴿ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ ﴾ من أقوى أدلة الاختصاص ، فإن قبلها : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ فلو لم يكن للاختصاص ، وكان معناها : « اعبد اللهَ » لما حصل الإضراب الذى هو معنى « بل » (٢) .

وإذا كان السبكى قد وصف استدلال ابن الحاجب على اعتراضه بأنه ضعيف، فإن ما قاله العلوى فى تعليل نظره يتسم بالسذاجة ، لأن البلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، فلكل مقام مقال ، فقد يكون المعنى المعبر عنه واحدًا ، ولكن تختلف طريقة التعبير عنه حسب المقام والسياق ، فليس بلازم أبداً إيراد هذا المعنى ولا غيره بصيغة واحدة فى كل موضع يرد فيه ، وإنما تختلف الصيغ المعبرة عنه حسب مقتضيات الأحوال ، وهذا أمر بدهى لا يحتاج إلى استدلال على صحته ، فقد تأتى الجملة الواحدة فى سياقين مختلفين ، أو فى سياق واحد ، ويقدم فيها المتعلق مرة ، ويؤخر أخرى ، ويكون وراء هذا التصرف مغزى جليل .

قال الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (٣) : فإن قلت : لم أخرت الصلة فى قوله : ﴿ هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ، وقدمت فى قوله : ﴿ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ ﴾ (٤) ، قلت : هناك قصد الاختصاص وهو محزه ، فقيل : « وَهُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ » ، وإن كان مستصعبًا عندكم أن يولد بين هرم وعاقل ، وأما ههنا فلا معنى للاختصاص ، كيف والأمر مبنى على ما يعقلون من

---

(١) سورة يوسف : الآية ٤٠

(٢) عروس الأفراح (٢/ ١٥٢ ، ١٥٣) ، وينظر الإتقان (٣/ ١٧٤) ، وقد ذكر السيوطى كل هذا دون نسبته إلى السبكى .

(٣) سورة الروم : الآية ٢٧

(٤) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ ﴾ (الآية ٩ ، ٢١) من سورة مريم .

أن الإعادة أسهل من الابتداء ، فلو قدرت الصلة لتغير المعنى (١) ، وهذا فى القرآن كثير لا يقع تحت حصر .

* *

● المذهب الثانى :

أنه إنما قدم من أجل المشاكلة لرؤوس الآى ، ومراعاة حسن الانتظام ، واتفاق إعجاز الكلم السجعية ، لأن قبله ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ فلو قال : «نعبدك ونستعينك » لذهبت تلك الطلاوة ، ولزالت تلك العذوبة ، وهذا شىء يحكى عن بعض علماء البيان ، واختاره ابن الأثير .

والمختار عندنا : أنه لا منافاة بين الأمرين ، فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص ، والتشاكل ، فيكون فى التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعاً ، فالاختصاص أمر معنوى ، والتشاكل أمر لفظى (٢) .

* *

● ابن الأثير هو القائل :

الذى قال بأن تقديم المفعول على الفعل فى قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لأجل مشاكلة رؤوس الآى ، ومراعاة حسن الانتظام ، واتفاق أعجاز الكلام السجعية ، هو ابن الأثير فحسب ، ولم يحكه فى « المثل السائر» عن بعض علماء البيان كما زعم العلوى ، بل هو رأى خاص به لم يقل به غيره ، وهذا واضح من قوله : « وقد ذكر الزمخشرى فى تفسيره أن التقديم فى هذا الموضع قصد به الاختصاص ، وليس كذلك ، فإنه لم يقدم المفعول فيه على الفعل للاختصاص ، وإنما قدم لمكان نظم الكلام ، لأنه لو قال : نعبدك ونستعينك » لم يكن له من الحسن ما لقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ الا ترى أنه تقدم قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ فجاء بعد

---

(١) « الكشاف » (٣/٤٧٦) ، و« خصائص التراكيب » (ص٢٩١) .

(٢) « الطراز » (٢/٦٧) ، وينظر المثل السائر » (٢/٢١٢ ، ٢١٣) .

ذلك قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ وذلك لمراعاة حسن النظم السمعى الذى هو على حرف النون، ولو قال : « نعبدك ونستعينك » لذهبت تلك الطلاوة ، وزال ذلك الحسن (١) .

ويدل أيضاً على أن القائل بذلك هو ابن الأثير أن العلامة سعد الدين التفتازانى قد نسبه إليه حيث قال : إن التقديم قد لا يكون للاختصاص بل لمجرد رعاية السجع أو الفاصلة أو ما أشبه ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ (٤). إلى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبوّ المقام عنه ، على ما صرح به ابن الأثير فى « المثل السائر » حتى ذكر أن التقديم فى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لمراعاة حسن النظم السجعى الذى هو على حرف النون لا للاختصاص(٥).

وكذلك ابن أبى الحديد حيث قال : حتى ذكر أن التقديم فى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لمراعاة حسن النظم السجعى الذى هو على حرف النون ، لا للاختصاص على ما قاله الزمخشرى (٦) .

إذًا قول العلوى : « وهذا شىء يحكى عن بعض علماء البيان ، واختاره ابن الأثير » قول صادر عن قلة تأمل منه ، ولا أدرى كيف خفى ذلك عليه ، وقد صرح به هو فى « المثل السائر » حيث قال : وليس كذلك ، والذى عندى فيه أنه يستعمل على وجهين : أحدها الاختصاص ، والآخر : مراعاة نظم الكلام ، وذلك

---

(١) « المثل السائر » (٢/ ٢١٢) .
(٢) سورة النحل : الآية ١١٨
(٣) سورة الانفطار : الآية ١٠
(٤) سورة الضحى : الآية ٩ - ١١
(٥) ينظر « المطول » (ص٠٠ ٢) .
(٦) « الفلك الدائر على المثل السائر » (٤/ ٢٤٧) .

أن يكون نظمه لا يحسن إلا بالتقديم ، وإذا أخر المقدم ذهب ذلك الحسن ، وهذا الوجه أبلغ وأوكد من الاختصاص [1] .

ولم يخالف ابن الأثير فى ذلك الزمخشرى ، بل خالف جميع البلاغيين والمفسرين ، والقائلين بأن تقديم المفعول فى آية الفاتحة للاختصاص كما مر ذكره ، وهم مع ذلك لا يمنعون أن تكون هناك مع هذه الفائدة المعنوية للتقديم فائدة لفظية ، وهى التى قصر ابن الأثير التقديم عليها ، حيث إنه لا منافاة بينهما . والنكات البلاغية لا تتزاحم كما يقولون ، إذ لا استحالة فى اجتماع الفوائد الكثيرة فى شىء واحد .

بعد هذا الكلام الأخير يصبح قول العلوى : « والمختار عندنا . . . إلخ » لا معنى له ، لأن البلاغيين يقولون بأنه لا منافاة بين الفائدتين : المعنوية وهى الاختصاص ، واللفظية ، وهى مراعاة نظم الكلام . على أن ابن الحديد قد سبقه إلى القول بذلك حيث قال : « أقول : إن كان تقديم المفعول يقتضى الاختصاص كما يراه الزمخشرى وجماعة من أهل العربية ، فلا مانع من أن يكون المراد من قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ كلا الأمرين : الاختصاص والسجع ، ولا منافاة بين هذين المطلوبين » [2] .

وأرى أن الزمخشرى القائل فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ * ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ ﴾ [3] ؟ إن تقديم المفعول الصريح - الجحيم - على الفعل « صلوه » وتقديم المفعول بواسطة - فى سلسلة - على فعله « فاسلكوه » لإفادة القصر والتخصيص [4] لا يمانع أن تكون هناك فائدة لفظية

---

(١) « المثل السائر » (٢/ ٢١١) .   (٢) ينظر « الفلك الدائر » (٤/ ٢٤٧) .

(٣) سورة الحاقة : الآيتان (٣١ ، ٣٢) .

(٤) ينظر « الكشاف » (٤/ ٦٠٤ ، ٦٠٥) .

أخرى للتقديم مصاحبة لتلك الفائدة المعنوية ، على أن الأولى مرادة قصداً ، والثانية تبعًا لها .

قال ابن أبى الحديد : الجحيم والجاحم فى اللغة : أشد النار ، قال أبو تمام :

إن يَعْـدُ من حرها عَدْوَ الظليم فقد   أوسَعتْ جماجمَهَا من كثرة الطلب

ولا منافاة بين أن يراد الاختصاص ، وتراد الفضيلة السجعية معًا (١) .

* *

● تقديم الخبر على المبتدأ :

هذه هى الصورة الثانية من القسم الأول الذى يكون التقديم فيه هو الأبلغ:

وما قاله العلوى فى هذه الصورة مأخوذ بكامله من « المثل السائر » ، ولا شيء يستأهل أن ينسب إليه ، اللهم إلا بعض الأخطاء والمآخذ .

وقد أراد ابن الأثير بالخبر فى هذه الصورة : الخبر الذى هو اسم مفرد غير جار ومجرور ، أما الجار والمجرور الواقع خبراً ، فقد ذكره فى الصورة الثالثة، وهى صورة تقديم الظرف وتأخيره . وأول مثال مثل به ابن الأثير لهذه الصورة هو : « قائم زيد » . وقد علق عليه العلوى قائلاً : إذا قلت : « قائم زيد » ، فإنك تفيد بتقديمه أنه مختص بهذه الصفة من بين سائر صفاته من الأكل والضحك وغيرهما ، أو تفيد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر أمثاله (٢) .

الوجه الثانى : هو الذي ذكره ابن الأثير (٣) ، وهو الصواب ، أما ما انفرد بذكره العلوى - وهو الأول - فخطأ ، وتقديمه إياه يدل على ترجيحه له . وهو وهم ، لأن القائل : « قائم زيد » ، أو : « ما زيد إلا قائم » ، أو : « إنما زيد قائم » ، قصر موصوف على صفة ، لا يريد نفى كل الصفات عن الموصوف وهو « زيد » من أكل وشرب ، ومن كونه أبيض أو أسود ، طويلاً أو قصيراً إلخ ، وإنما يريد بالنفى

---

(١) « الفلك الدائر » (٢٤٨/٤) .   (٢) « الطراز » (٦٨/٢) .

(٣) ينظر « المثل السائر » (٢١١/٢) .

المفهوم من أسلوب القصر ما هو من القيام بسبيل ، يعنى أنه ليس قاعداً ، ولا مضطجعاً ، ولا نائماً ، وإنما هو قائم فحسب [١] .

ثم قال العلوى فى نفس المثال وهو « قائم زيد » : وتفيد وجهاً آخر وهو أنه يكون كلاماً مع من يعرف زيداً وينكر قيامه فنقول : « قائم زيد » ، ردا لإنكار من ينكره [٢] .

هذا كلام من لا معرفة له بحقيقة أسلوب القصر ، فلا يقال هذا الأسلوب وما شابهه ولا يخاطب به من ينكر قيام زيد ، بل من يرى أنه على صفة هى ضد القيام وهى القعود مثلاً ، والمتكلم يرى أنه قائم وليس بقاعد ، فينفى ما أعتقده المخاطب وهو القعود ، ويثبت ما نفاه وهو القيام ، لأن القصر فى مثل هذا الأسلوب قصر إضافى قصر قلب ، وهو يخاطب به من يعتقد عكس الحكم الذى أثبته المتكلم .

أما منكر الحكم من أصله وهو القيام ، فيؤكد له هذا الحكم بإن أو بغيرها من مؤكدات الحكم ، فيقال له : إن زيداً قائم - أو إن زيداً لقائم إلخ يؤكد له الحكم حسب إنكاره قوة أو ضعفاً .

قال تعالى : ﴿ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٣] .

ذكر ابن الأثير فى تقديم الخبر فى هذه الآية وجهين ، ذكرهما العلوى ، ولكنه قدم وأخر فيهما ، فجعل أولهما آخراً ، وآخرهما أولاً ، جريًا على عادته المعهودة ، ولكن كلامه لم يخرج عما قاله ابن الأثير فيهما [٤] .

قال : فإنما قدمه - أى الخبر وهو شاخصة - ولم يقل : أبصار الذين كفروا شاخصة ، لأمرين :

---

(١) يراجع ما قاله عبد القاهر فى أسلوب : « ما زيد إلا قائم » و« ما قائم إلا زيد » فى « دلائل » الإعجاز (ص٣٤٦) .

(٢) « الطراز » (٢/٦٨) . (٣) سورة الأنبياء ، الآية ٩٧

(٤) ينظر « المثل السائر » (٢/٢١٦) .

أما أولاً : فلأنه إنما قدم الضمير فى قوله : « هى » ليدل به على أنهم مختصون بالشخوص دون غيرهم من سائر أهل المحشر .

وأما ثانيًا : فلأنه إذا قدم الخبر أفاد أن الأبصار مختصة بالشخوص من بين سائر صفاتها ، من كونها حائرة أو مطموسة أو مزورة إلى غير ذلك من صفات العذاب ، ولو قال : واقترب الوعد الحق فشخصت أبصارهم ، لم يعط من هذه الأسرار معنى واحدًا (١) .

* *

ما قيل فى الأمر الثانى صحيح متفق مع ما قرره البلاغيون من أن المقصور عليه فى طريق التقديم هو المقدم ، فالأبصار وهى المبتدأ المؤخر مقصورة على صفة الشخوص لا تتجاوزها إلى صفة أخرى مقابلة لها مما هو مذكور فى هذا الأمر .

أما ما قيل فى الوجه الأول - وأرجح أن العلوى قدمه لتوهمه أنه أولى من الثانى - فليس فيه شىء من الصواب ، وذلك لأن الضمير « هى » ضمير القصة ، و« شاخصة » خبر مقدم ، و« أبصار الذين كفروا » مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر للضمير « هى » لأنها لا تفسر إلا بجملة مصرح بجزأيها ، وهذا مذهب البصريين وهو الأجود (٢) ، ولا يحمل كلام الله - عزَّ وجَلَّ - إلا على الوجه الأفضل الأجزل .

ولا يستقيم المعنى على قصر شخوص الأبصار على الكفار ، وأنهم مختصون بالشخوص دون غيرهم من سائر أهل المحشر ، كما قال ابن الأثير والعلوى، لأن جملة « خاشعة أبصارهم » مفسرة لهذا الضمير المبهم ، وهو « هى » ، وليس المراد بهذا الضمير أهل المحشر من الكفار ؛ وكيف يكون ذلك وهو « مؤنث » ، بل هو ضمير القصة .

---

(١) « الطراز » (٢/٦٩) .

(٢) ينظر « الدر المصون » (٨/٢٠٤) ، وما بعدها ، و« التبيان فى إعراب القرآن » للعكبرى (٢/٩٢٨) .

والمعنى أيضاً لا يستقيم على قصر شخوص الأبصار على الذين كفروا وحدهم دون غيرهم من أهل المحشر لأمرين اثنين :

أحدهما : أن اللغة تقول : شخص الشيءُ يشخص شخوصاً : ارتفع ، وشخص بصرَه : فتح عينيه ، وجعل لا يطرف ، فالبصر شاخص ، والأبصار شاخصة ، وشخص الرجلُ بصرَه : رفعه ، وشخوص البصر يدل على الحيرة والدهشة ، وسقوط القوة .

فهل الشخوص على هذا التفسير خاص بالذين كفروا دون غيرهم ؟ متى يقال : إنهم مختصون بالشخوص دون غيرهم ؟ كلا ، بل هو عام لأهل الحشر جميعاً ، فالمؤمن والكافر فى هذا اليوم شاخص بصره .

والثانى : أن مادة « شخص » لم يرو منها فى القرآن إلا الفعل المضارع «تشخص » واسم الفاعل المؤنث « شاخصة » الأخير ورد فى الآية التى نحن بصدد الحديث عنها ، والأول ورد فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ، إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ ﴾ [1] .

والمفسرون يقولون : إن التعريف فى « الأبصار » للعموم ، أى تشخص فيه أبصار الناس من هول ما يرون ، ومن جملة ذلك مشاهدة أحوال الظالمين[2] .

فشخوص الأبصار ليس وصفاً للظالمين ، بل هو وصف من أوصاف ذلك اليوم الذى يؤخر الله إليه عقاب هؤلاء الظالمين [3] .

فكلمة « تشخص » وصفًا ليوم ، وليس وصفًا للظالمين .

وقال أبو السعود : (تشخص فيه الأبصار) ترتفع أبصار أهل الموقف ، فيدخل فى زمرتهم الكفرة المعهودون دخولاً أوليا [4] .

---

(١) سورة إبراهيم : الآية ٤٢

(٢) « التحرير والتنوير » للطاهر بن عاشور (١٣/٢٤٦) .

(٣) ينظر « التفسير الكبير » للرازي (١٩/١٤١) .

(٤) « تفسير أبى السعود » (٥/٥٥) .

● تقديم الظرف وتأخيره فى الإثبات :

تابع العلوى ابن الأثير فيما قاله فى تقديم الظرف ، سواء كان خبرًا تقدم على مبتدئه ، أو متعلّقاً تقدم على متعلّقه .

قال : ثم هو على وجهين : أن يكون وارداً دلالة على الاختصاص ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ ألا إِلَى اللهِ تَصيرُ الأُمُورُ ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمدُ ، وَهُو عَلَى كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [3] ، فهذه الظروف لا وجه لتقديمها على عاملها إلا ما ذكرناه من الاختصاص .

وثانيهما : أن يكون تقديمه من أجل مراعاة المشاكلة لرءوس الآى فى التسجيع ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [4] ليطابق قوله : (باسرة) ، و(فاقرة) ، ونحوه قوله : ﴿ وَالْتَفَّت السَّاقُ بِالسَّاقِ * إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمسَاقُ ﴾ [5] ، وقوله : ﴿ إِلَى رَبِّكَ يَوْمئذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴾ [6] ، ليطابق قوله : ﴿ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ [7] ، ﴿ عليه تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [8] .

فهذا وأمثاله إنما قدم ليس من أجل الاختصاص ، وإنما كان من أجل ما ذكرناه من المطابقة اللفظية ، فى تناسب الآى وتشاكلها [9] .

* *

---

(١) سورة الشورى : الآية ٥٣

(٢) سورة الغاشية : الآيتان ٢٥ ، ٢٦

(٣) سورة التغابن : الآية ١

(٤) سورة القيامة : الآيتان ٢٣ ، ٢٤

(٥) سورة القيامة : الآيتان ٢٩ ، ٣٠ .

(٦) سورة القيامة : الآية ١١

(٧) سورة الأنبياء : الآية : ٣٥

(٨) سورة هود : الآية ٨٨

(٩) « الطراز » (٢/ ٧١) ، وينظر « المثل السائر » (٢/ ٢١٧ ، ٢١٨) .

كنت أحسب أن العلوى الذى اختار رأياً وسطاً بين مذهب الزمخشرى ، ومذهب ابن الأثير فى تقديم المفعول ، وهو أنه لا منافاة بين الاختصاص ومراعاة المشاكلة اللفظية ، فالتقديم قد يفيد أحدهما وقد يفيدهما معاً . أن يختاره أيضاً فى تقديم الظرف على متعلقه ، أو يقول بما قال به البلاغيون من أن التخصيص لازم للتقديم غالباً ، وقد يفيد غير التخصيص ، وذلك بأن يكون لمجرد الإهتمام ، أو التبرك ، أو الاستلذاذ ، أو موافقة كلام السامع ، أو ضرورة الشعر ، أو رعاية السجع ، أو الفاصلة ، أو ما أشبه ذلك . ولكن العلوى لم يفعل ، لأنه لا يريد مخالفة ابن الأثير ، وما قاله ليس نتيجة حاصلة من تأمله لمفهوم الكلام الذى فيه التقديم ، وإنما هو ترديد لما قاله ابن الأثير ، والآيات التى ذكرها للوجهين ذكرها ابن الأثير لهما ، ولم يخرج العلوى عما قاله قيد أنملة ، والحق أن صاحب الذوق السليم إذا تأمل فى مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فى النصوص التى ذكرها فهم منه القصر والتخصيص ، وأدرك أن التخصيص هو المقصود الأول فى الوجه الثانى ، ومراعاة حسن النظم السجعى تابع له ، لأن التخصيص أمر معنوى فهو المقصود الأول ، ومراعاة حسن النظم السجعى تابع له ، وليس مقصوداً لذاته، وهذا لا يعنى أن يكون - على قلة - هو المقصود ، وذلك إذا كان المقام لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبوه عنه ، أما أن يقسم التقديم فى الظرف قسمين : أحدهما يفيد التخصيص ، والآخر مراعاة نظم الكلام كما فعل ابن الأثير والعلوى ، فهذا ترده النصوص نفسها التى استشهدا بها للوجه الثانى ، حيث إن الغرض الأولى من التقديم فيها هو إفادة القصر والتخصيص ، ويتبعه ذلك الغرض اللفظى وهو مراعاة حسن النظم السجعى ، ولا منافاة بينهما .

وكثير من البيانيين لا يوافقون على تفسير الخصائص البلاغية فى القرآن تفسيراً يرجع إلى اللفظ الذى منه الحسن السجعى ، لذلك يرفضون كلام الشيخين : ابن الأثير والعلوى .

والذى نراه أنه لا تزاحم فى النكات والأسرار وأن التقديم فى الآيات الكريمة يفيد

الفائدتين : فائدة معنوية وهى الاختصاص ، وفائدة لفظية - وهى جزء من التعبير كالمعنى تما - وهى الحفاظ على التنغيم الآخذ ، والتوازن الصوتى الذى يشارك مشاركة فعالة فى تحريك القلوب ، ويبعث خوافى الإحساس والشعور (١) . ومما يلفت النظر أن الآيات التى استشهد بها ابن الأثير - ونقلها عنه العلوى - على التقديم فيها من أجل نظم الكلام ، كلها تحدث عنها الزمخشرى فى أثناء كلامه على إفادة التقديم الاختصاص فى قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (٢) .

وكأن ابن الأثير قصد باختيارها دون غيرها الإشارة إلى مخالفة الزمخشرى فيما قاله فيها من الاختصاص - متوهماً أن الغرضين متنافيان .

أما تقديم الظرف وتأخيره فى النفى فإن العلوى قد أخذ ما قاله ابن الأثير فيه كاملاً ، ولم يضف إليه شيئاً ، وكان رجوعه فى الكلام عنه إلى « المثل السائر » دون « الكشاف » مع أن كلام الزمخشرى عنه هو الذى أخذه ابن الأثير ، والسكاكى والخطيب أيضاً (٣) .

* *

• تقديم الحال على صاحبها لا يفيد التخصيص :

وافق العلوى ابن الأثير على القول بأن تقديم الحال على ذى الحال يفيد القصر والتخصيص ، قال : وتقديم الحال على ذى الحال يفيد التخصيص نحو قولك : « جاء ضاحكاً زيد » ، فإن هذا التركيب يفيد أن زيداً جاء مختصاً بصفة الضحك

---

(١) « خصائص التراكيب » (ص٢٤٩) .

(٢) ينظر « الكشاف » (٤/ ٦٦٢) .

(٣) ينظر « الطراز » (٢/ ٧٢) ، و« المثل السائر » (٢/ ٢١٩) ، و« الكشاف » (١/ ٣٤ - ٣٥) ، و« المفتاح » (ص١١٢) ، و« الإيضاح » (١/ ١٩٣) .

دون غيرها من سائر صفاته [1] ، بخلاف ما لو قلت : « جاء زيد ضاحكاً » فإنه لا يدل على اختصاصه بهذه الصفة ، بل يجوز مجيئه على غيرها من الصفات ، فافترقا [2] .

للحال مع صاحبها ثلاث صور : تأخيرها نحو « جاء زيد راكباً » ، وتوسطها بين العامل وصاحبها نحو : « جاء راكباً زيد » ، وتقديمها عليهما نحو : « راكباً جاء زيد » [3] .

وما قاله ابن الأثير في « المثل السائر » لم يغير العلوى منه شيئاً إلا الحال فقط فهى عند ابن الأثير « راكباً » ، وعند العلوى « ضاحكاً » .

والتركيب الأول : من الثلاثة جاء على الأصل ، لأن صاحب الحال المعرف أصله التقديم على الحال ، فلا يفيد نكتة بلاغية .

والتركيب الثانى : وهو ما جاء فى « المثل » و« الطراز » - وهو « جاء راكباً أو ضاحكاً زيد » جاءت فيه الحال متوسطة بين العامل وهو الفعل « جاء » وصاحبها وهو « زيد » .

وهذه الصورة قد درسها البلاغيون فى مبحث « أحوال متعلقات الفعل » وذلك فى « تقديم بعض معمولات الفعل على بعض » ، وهذا التقديم لا يفيد القصر والتخصيص كما زعم ابن الأثير والعلوى ، وإنما يفيد الاهتمام والعناية بالمقدم سواء كان حالاً قدمت على صاحبها ، أو مفعولاً قدم على فاعله .

قال الخطيب : يقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه ، كما إذا خرج رجل على السلطان ، وعاث فى البلاد ، وكثر منه الأذى فقتل ، وأردت أن تخبر بقتله ، فتقول : « قتل الخارجىَّ

---

(١) هذا الخطأ أشرنا إليه فى الكلام على المثال « قائم زيد » .

(٢) « الطراز » (٢/ ٧٢ ، ٧٣) .

(٣) ينظر « شرح المفصل » (٢/ ٥٧) .

فلان » إذ ليس للناس فائدة فى أن يعرفوا قاتله ، وإنما الذى يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره » [1] .

وقياساً على تقدم المفعول على الفاعل يقال فى تقدم الحال على صاحبها ، لأن المفعول معمول والحال مثله ، وكلاهما من متعلقات الفعل . فتقديم الحال على صاحبها فقط لا يفيد قصراً وتخصيصاً ، بل لا يفيد إلا مجرد الاهتمام والعناية بأمر المقدم .

قال بهاء الدين السبكى : صرح ابن الأثير بأن تقديم الحال على صاحبها نحو « جاء راكبًا زيد » يفيد الاختصاص ، وهذا من تقديم بعض المعمولات على بعض وسيأتى أنه لا يفيد الاختصاص ، وقال : وكلامه مخالف لكلام الجمهور [2] ،

أما التركيب الأخير الذى تقدمت فيه الحال على صاحبها والفعل جميعاً نحو : « راكباً جاء زيد » فإن التقديم فيه يفيد القصد والتخصيص غالباً مثل تقديم المفعول على الفعل فى الإثبات نحو « محمداً أكرمت » .

والعلوى إذا أخذ من « المثل السائر » أو غيره شيئاً صحيحاً ، لا يضيف إليه شيئاً ، لأنه يرى أنه ما ترك الأول للآخر شيئاً ، وانه ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، وإذا أخذ الشيء الخطأ لا ينبه إليه ، ويناقش صاحبه فيه ، بل يتابعه فيما قاله ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الرجل دخيل على هذا العلم ، وأنه ليس من أهل هذه الصناعة ، ولا يناقش ويرد ويرفض ويعترض ويحكم على كلام الغير بالفساد إلا إذا انتهكت حرمة « الحدود » التى يجيدها، وثورته وغضبه أحياناً بالحق ، وأحياناً بالباطل والتجنى والتعسف ، كما سيأتى فى مبحث « الاستعارة » ، و« الكناية والتعريض » ، أما فى غير الحدود ، فالرجل بضاعته مزجاة .

* *

(١) « بغية الإيضاح » (٢/ ٢٣١) ، وأصل هذا الكلام فى « دلائل الإعجاز » (ص/ ١٠٧ ، ١٠٨).

(٢) ينظر عروس الأفراح (٢/ ١٥١ ، ١٦٥) .

● **التقديم فى الاستثناء لا يفيد التخصيص :**

هذه هى الصورة الخامسة ، وهى « الاستثناء » .

و « النفى والاستثناء » هو الاسم الذى أطلقه البلاغيون على رأس باب القصر واهم طرقه ، وعندما قال الخطيب : وللقصر طرق ، منها : النفى والاستثناء » ، قال ابن يعقوب المغربى : ولم يقل : منها الاستثناء ، لأن الاستثناء من الإثبات ، كقولك : « جاء القوم إلا زيداً » ليس من طرق القصر ، إذ الغرض منه الإثبات والاستثناء قيد [1] .

ذكرنا ذلك لا لمناقشة كون الاستثناء من الإثبات مفيداً للقصر أو غير مفيد ، وإنما لأن ابن الأثير والعلوى ذكرا كلمة « الاستثناء » وكأنهما يتحدثان عن مسألة من مسائل باب « الاستثناء » فى النحو - لا عن مسألة من مسائل علم البلاغة .

أخطأ ابن الأثير فى قوله : وأما الاستثناء فجاز هذا المجرى [2] ، نحو قولك : « ما قام إلا زيدًا أحد » أو « ما قام أحد إلا زيداً » والكلام على ذلك كالكلام على ما سبق [3] .

فرد عليه ابن أبى الحديد قائلاً : لعمرى إن قولك : « ما قام إلا زيدًا أحد » يدل على اختصاص زيد بالقيام ، لا لأجل تقديمه على الفاعل ، بل لأجل الاستثناء ، الذى يدل على إخراجه مما حكم به على غيره ، فلولا اختصاصه بذلك لبطلت فائدة الاستثناء الذى يدل على إخراجه مما حكم به على غيره ، ولكن هذا المعنى مطرد فى حالتى تقديم زيد وتأخيره ، لأن الاستثناء يدل فى كلا الموضعين دلالة واحدة على اختصاص زيد بالقيام دون غيره ، لأنه لو قام غيره لكذب فى قوله : « إلا زيدًا» .

---

(١) « شروح التلخيص » (٢/١٩١) .

(٢) أى يفيد تقديم المستثنى على المستثنى منه القصر والتخصيص كما هو الحال فى تقديم الحال على صاحبها فى نحو : « جاء راكباً زيد » .

(٣) « المثل السائر » (٢/٢١٩) .

الا ترى أن من تحاول تكذيبه تقول له : كذبت ، لأن خالداً قد قام أيضاً ، فلا فرق فى هذا الاختصاص بين تقديم المستثنى وتأخيره .

فإن كان هذا الرجل بذوقه وحسه قد تفطّن لاختصاص زائد على هذا المعنى عند تقديم المستثنى لا يؤخذ عند تأخيره ، فهذا الرجل قد أدرك ما غفل عنه الأولون والآخرون ، ورزق حسا وذوقاً وقف بهما على ما لم يقف عليه غيره (١) .

صنيع العلوى كان عكس صنيع ابن أبى الحديد ، فإذا كان ابن الأثير قد اقتصر على ذكر المثالين دون شرح ، فإن العلوى شرح الخطأ ، وأطنب فى الشرح ، بل رغبة منه فى التمويه وإخفاء الأخذ استبدل بمثالى ابن الأثير مثالين آخرين ، فإذا كان ابن الأثير قد أتى فى مثاليه بفعل لازم هو « قام » فالعلوى أتى بفعل متعد هو « ضرب » وزاد على ما قاله ابن الأثير قوله : «بخلاف قولك . . . إلخ ، قال : الصورة الخامسة : الاستثناء فى نحو قولك: « ما ضربت إلا زيدًا أحدًا » فإنك إذا قدمته فإنه يفيد الحصر ، وأنه لا « مضروب لك سواه ، وهكذا لو قلت : « ما ضربت أحداً إلا زيدًا » ، فالصورتان دالتان على الحصر ، لما كان الاستثناء متصلاً بالمفعول . بخلاف قولك : « ضربت زيداً » فإنه غير مفيد للحصر ، فكما يجوز أن تضربه يجوز أن تكون ضار بالغيرة (٢) .

* *

هذه المسألة ذكرها النحويون فى باب الاستثناء عند حديثهم عن وجوه إعراب المستثنى ، وقد عبر عنها الزمخشرى بقوله : وما قدم من المستثنى كقولك : « ما جاءنى إلا أخاك أحدًا » .

قال الكميت :

وماليَ إلا آلَ احمَــد شــيعةٌ ۞ وماليَ إلا مذهبَ الحق مذهبُ

قال ابن يعيش : هذا هو الوجه الثانى من الوجوه الثلاثة التى لا يكون المستثنى

---

(١) « الفلك الدائر » (٤/ ٢٦٢) . (٢) « الطراز » (٢/ ٧٣) .

فيها إلا منصوبًا ، وذلك إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « ما جاءنى إلا زيدًا أحد » ، و« ما مررت إلا زيدًا بأحد » ومنه قول كعب بن مالك :

والناس أَلْبٌ علينا فيك ليس لنا إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وَزَرُ [1]

وكلام النحويين هذا خاص بالمثال الأول عند ابن الأثير والعلوى ، أما الثانى فهو مثال لمسألة من باب الاستثناء تسمى « المستثنى من كلام غير موجب تام » [2] .

وهاتان المسألتان من الاستثناء اللتان مثل لهما ابن الأثير والعلوى لا يعدهما البلاغيون من طرق القصر ، ولا يفيدانه لا من طريق النفى والاستثناء ، ولا من طريق التقديم كما قال ابن الأثير والعلوى . لأنهم أرادوا بالاستثناء فى قولهم : «النفى والاستثناء » الاستثناء المفرغ ، وهو الذى حذف فيه المستثنى منه ، وأعرب ما بعد إلا فيه بحسب العوامل [3] .

والاستثناء المفرغ يتجه إلى مقدر هو مستثنى منه عام ، وأنك حين تقول : «ما جاءنى إلا زيد » يكون التقدير ما جاءنى أحد إلا زيد : فإذا بنيت العبارة على ذكر المستثنى منه ، وقلت : « ما جاءنى أحد إلا زيد » وكما يقول المتنبى:

كأن لم يمت حى سواك ولم يقم على أحد إلا عليك النوائحُ

فهل يعد هذا من باب القصر ؟

لا خلاف فى أن هذا يفيد القصر ، وأكثر البلاغيين لا يعده من طرقه ، وذلك لأن ما قبل الأداة كلام تام يحسن السكوت عليه ، وما بعد الأداة كأنه قيد له ، فليس القصر داخلاً فى صميم الدلالة ، وليست متوقفة عليه ، وذلك بخلاف « ما قام إلا زيد » فإنك قبل الاستثناء لا تستطيع أن تفيد شيئاً من العبارة إلا بتقدير المقدر [4] .

---

(١) « شرح المفصل » (٢/٧٩) .

(٢) ينظر « شرح المفصل » (٢/ ٨١ - ٨٢).

(٣) ينظر « المطول » (ص٢٢٠ ، ٢٢١) ، و« شروح التلخيص » (٢/٢٢٦ - ٢٢٩) .

(٤) ينظر « دلالات التراكيب » (ص١٢٢ - ١٢٤) ، و« المطول » (ص٢٢١) .

وإذا كان هذا النوع من الاستثناء قد اختلفت فى إفادته القصر ، والجمهور لا يعدونه منه ، وهو ما ذكر فيه المستثنى منه ، وجاء على الأصل ، أى المستثنى منه ، ثم أداة الاستثناء ، ثم المستثنى ، فكيف بما ذكراه فى التركيب الأول وهو « ما قام إلا زيداً أحد » ، و« ما ضربت إلا زيداً أحداً » ؟

وكيف يكون تقديم المستثنى على المستثنى منه فى الأول مفيداً للقصر ؟ لم يقل بذلك أحد من البلاغيين .

والتقديم والتأخير الذى هو طريق من طرق القصر الاصطلاحية محصور فى صور ثلاث لا يتجاوزها ، وليس منها هذا الذى، ذكره ابن الأثير والعلوى .

وقول العلوى : فالصورتان دالتان على القصر لما كان الاستثناء متصلاً بالمفعول ، كلام عجيب ، لأننا لو قلنا إنهما دالتان على القصر ، فالذى أفاد القصر ليس كون الاستثناء متصلاً بالمفعول بل لأن التركيب جاء بطريق النفى والاستثناء .

فهو يرى أن تقديم المستثنى على المستثنى منه فى صورة « إلا زيداً أحداً » هو الذى أفاد القصر ، إذاً - قياساً على هذا القول - يكون قولنا بعد ذلك : « ما ضربت أحداً إلا زيداً » غير مفيد للقصر ، لأن المستثنى لم يتقدم على المستثنى منه ، بل كل منهما قار فى مكانه ، فأى تقديم فى المثال الثانى وهو « ما ضربت أحداً إلا زيداً » ؟ لا تقديم ، بل التركيب جاء على الأصل .

وكل ما قاله ابن الأثير والعلوى فى هذه الصورة مضطرب ، ولا طائل وراءه

* *

● **كلام غريب للشيخ بهاء الدين السبكى :**

لا خلاف بين البلاغيين فى إفادة تقديم المسند على المسند إليه الاختصاص ، سواء كان المسند اسماً مفرداً ، أو ظرفاً ، والإمام عبد القاهر يرى أن هناك فرقاً بين « زيد منطلق » ، و« منطلق زيد » [1] ، وما هذا الفرق إلا إفادة التركيب الثانى قصر زيد على صفة الانطلاق دون غيرها .

---

(١) ينظر « دلائل الإعجاز » (ص٨١) .

والزمخشرى فى آيات كثيرة جداً تقدم فيها الخبر على المبتدأ ، ذكر أن فائدة هذا التقديم هو الاختصاص ، قال فى قوله تعالى : ﴿ سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [1] : « ما هى إلا سلامة ، أى لا يقدر الله فيها إلا السلامة والخير » [2]، ويقول فى قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ [3] : ﴿ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ تقديم الظرف يدل على الاختصاص ، أى لا يتيسر مثل ذلك الأمر العظيم إلا على القادر الذات الذى لا يشغله شأن عن شأن » [4] .

ودلالة تقديم الخبر الظرف فى الإثبات على القصر يذكرها أيضاً فى قوله تعالى : ﴿ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [5] ، وفى قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [6] .

وكذلك السكاكى والخطيب ، وشراح التلخيص فى مبحث تقديم المسند على المسند إليه يقولون بإفادة هذا التقديم التخصيص ومثلوا له بقوله تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [7] وبقولهم : « تميمى أنا » ، و« قائم هو » [8] . ومع إجماع البلاغيين على إفادة تقديم المسند على المسند إليه الاختصاص ، فإنه السبكى يقول : وقد صرح ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص ، وقال صاحب « الفلك الدائر » : هذا لم يقل به أحد .

وزاد ابن الأثير فقال : تقدم الظرف فى الكلام المثبت يفيد الاختصاص نحو «إلىَّ مصير هذا الأمر » وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ ، وكذلك تقديم الحال على

---

(1) سورة القدر : الآية ٥

(2) ينظر « الكشاف » (٤/ ٧٨٠) .

(3) سورة ق : الآية ٤٤

(4) « الكشاف » (٤/٣٩٣) .

(5) ينظر « الكشاف » (٤/٥٤٥) .

(6) السابق (٢/ ٦٢٣) .

(7) سورة الكافرون : الآية ٦ .

(8) ينظر « المفتاح » (ص١٠٥) ، و« الإيضاح » (١/ ١٩٣) ، و« شروح التلخيص » (٢/٢٠٩) .

صاحبها مثل : « جاء راكباً زيد » . قلت : هذا والذى قبله ليس من تقديم المعمول على عامله ، بل من تقديم بعض المعمولات على بعض ، وسيأتى أنه لا يفيد الاختصاص [١] .

وهذا كلام غريب من السبكى يدل على أن القائل بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص هو ابن الأثير وابن النفيس ، وأن القول بذلك لم يعرف قبلهما ، بل هما أول من قال بذلك ، وقال بقولهما غيرهما من الناس.

وهذا لا شيء فيه من الصواب ، فليسا هما أول من قال بذلك ، بل كما ذكرنا أول من صرح بذلك الإمام الزمخشرى فى مواضع لا حصر لها من تفسيره وقال بإفادة تقديم الخبر على المبتدأ الحصر أيا كان نوع هذا الخبر .

وربما يكون هناك من قال بذلك صراحة قبله .

ويدل على أن هذا ما يفهم من كلام السبكى قوله : وقال صاحب الفلك الدائر : هذا لم يقل به أحد ، أى أن ابن الأثير هو أول من قال بذلك .

وكلام ابن أبى الحديد صريح فى أن أحدًا لم يقل بذلك قبل ابن الأثير ، وأن القول به منكر وزور . قال بعد أن حكى ما قاله ابن الأثير فى تقديم الخبر على المبتدأ: أقول : إنا لا نعرف ذاهباً ذهب إلى أن قولنا : « قائم زيد » يقتضى اختصاص زيد بالقيام دون غيره من الناس .

لكن جماعة من النحاة الذاهبين إلى أن تقديم المفعول يقتضى الاختصاص ، يقولون إن قولنا « القائم زيد » بالألف واللام يقتضى اختصاص زيد بالقيام ، كما نقول : « الشجاع على ، والجواد حاتم » أى : لا شجاع إلا ذاك ، ولا جواد إلا هذا .

فأما تقديم خبر المبتدأ عليه مع بقائه على التنكير فإنه لا يُعرف ذاهب ذهب إلى أنه يقتضى الاختصاص [٢] .

---

(١) « عروس الأفراح » (٢/ ١٥٠ ، ١٥١) .

وهذا كلام فاسد لا وجه له يرده ويبطله ما ذكرناه عن الزمخشرى ، والبلاغيين بعده ، فالرجل قد حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء ، فالنحويون هم الذين لا يقولون بذلك .

وقول السبكى بعد كلامه السابق : وزاد ابن الأثير فقال : تقدم الظرف فى الكلام المثبت يفيد الاختصاص نحو : « إلى مصير هذا الأمر » وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ وهذا الأخير من تقديم بعض المعمولات على بعض ، وهو لا يفيد الاختصاص .

كلام غريب أيضاً ، لا شىء فيه من الصواب ، لأن القائل بكل هذا ليس ابن الأثير ، بل هو الزمخشرى ، وقد تقدم كلامه على الظرف المثبت ، أما قول السبكى : إن القائل بإفادة تقديم خبر « إن » على اسمها الاختصاص هو ابن الأثير فهو أيضاً خطأ ، لأن الزمخشرى هو الذى نص على ذلك حيث قال : فإن قلت : ما معنى تقديم الظرف ؟ قلت : معناه التشديد فى الوعيد، وأن إيابهم ليس إلا إلى الجبار المقتدر على الانتقام ، وأن حسابهم ليس بواجب إلا عليه ، وهو الذى يحاسب على النقير والقطمير [(٢)] . وقول السبكى إن تقديم خبر « إن » على اسمها من تقديم بعض المعمولات على بعض ، وهو لا يفيد التخصيص ، غير صحيح أيضاً ، لأن المعمولات التى لا يفيد تقديم بعضها على بعض القصر هى معمولات الفعل ، كتقديم المفعول به على الفاعل ، على القول بأن الفاعل أحد معمولات الفعل ، والمفعول فيه ، والحال على صاحبها إلى غير ذلك ، مما هو مذكور فى مبحث متعلقات الفعل ، والله أعلم .

* * *

---

(١) ينظر « الفلك الدائر » (٤/ ٢٥٠) .

(٢) « الكشاف » : (٤/ ٧٤٥) .

● التفسير بعد الإبهام :

هو النوع السابع من أنواع الصناعة المعنوية عند ابن الأثير ، وقد ترجم له بالتفسير بعد الإبهام [(١)] ، فغيره العلوى إلى « الإبهام والتفسير » ، وهو عند الخطيب نوع من الإطناب يسمى « الإيضاح بعد الإبهام » [(٢)] ، وترجمة ابن الأثير والخطيب لهذا الفصل أدق وأدل على مضمون هذا المبحث البلاغى من ترجمة العلوى ، لأن التفسير أو الإيضاح أو التفصيل ، لا يكون أى منها إلا إذا تقدمه إبهام أو إجمال .

وإن كانت الواو لا تقتضى ترتيباً ولا تعقيباً كما يقولون ، ولكن هذا الذى جرى عليه أهل العلم فى مصنفاتهم . وما دعا العلوى إلى هذا التغيير إلا الرغبة منه فى إخفاء الأخذ من « المثل السائر » .

وانى له ذلك ؟ وأكثر ما فى هذا الفصل مأخوذ من هذا الكتاب ، ولا تكاد تجد شيئاً يمكن أن يضاف إليه .

وقد بدأ العلوى حديثه عن « التفسير بعد الإبهام » بما بدأ به ابن الأثير مع تغيير الألفاظ والعبارات الذى جعل الفارق كبيراً بين الكلامين .

قال العلوى : اعلم أن المعنى المقصود إذا ورد فى الكلام مبهمًا فإنه يفيده بلاغة ، يكسبه إعجاباً وفخامة ، وذلك أنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام فإن السامع له ذهب فى إبهامه كل مذهب .

ومصداق هذه المقالة قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [(٣)] . وهكذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا ﴾ [(٤)] ، فأبهمه أولاً ثم فسره بقوله : ﴿ بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ ، ففى إبهامه أول وهلة ثم تفسيره بعد ذلك تفخيم للأمر وتعظيم لشأنه ، فإنه لو قال : وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع ، وإن الله لا يستحى أن يضرب مثلاً بعوضة ، لم يكن فيه من الفخامة وارتفاع مكانة فى الفصاحة ، مثل ما لو أبهمه قبل ذلك ، ويؤيد ما

---

(١) « المثل السائر » (١٩٦/٢) .
(٢) « الإيضاح » (٣٠١/١) .
(٣) سورة الحجر : الآية ٦٦
(٤) سورة البقرة : الآية ٢٦

ذكرناه هو أن الإبهام أولاً يوقع السامع فى حيرة وتفكر واستعظام لما قرع سمعه ، فلا تزال نفسه تنزع إليه وتشتاق إلى معرفته ، والاطلاع على كنه حقيقته [1] .

* *

ذكر الإمام الزمخشرى نكتة بلاغية للبدل ، فى قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ ﴾ فقال فيها كلاماً فى غاية الحسن .

قال رحمه الله : (صراط الذين أنعمت عليهم) بدل من (الصراط المستقيم) ، وهو فى حكم تكرير العامل ، كأنه قيل : اهدنا الصراط المستقيم ، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم .

فإن قلت : ما فائدة البدل ؟ وهلا قيل : اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ؟ قلت: فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير ، والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره : صراط المسلمين ، ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده كما تقول : هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم ؟ فلان ، فيكون ذلك أبلغ فى وصفه بالكرم والفضل من قولك : هل أدلك على فلان الأكرام . لأنك ثنّيت ذكره مجملاً أولاً ، ومفصلاً ثانياً ، وأوقعت فلاناً تفسيراً وإيضاحاً للإكرام الأفضل ، فجعلته علماً فى الكرم والفضل [2] ، أخذ ابن الأثير أكثر هذا الكلام ، وذكره فى بيان الإيضاح بعد الإبهام فى ذلك النص القرآنى قائلاً : ومثل هذا ورد قوله تعالى فى سورة أم الكتاب [3] .

اما العلوى فلم يذكر النص القرآنى الذى قال فيه الزمخشرى هذا الكلام ، بل اتى به مجرداً من ذلك النص ، وكأنه كلامه هو لا كلام غيره ، قال عقب كلامه السابق مباشرة : الا ترى أنك إذا قلت : هل أدلك على أكرم الناس أباً ، وافضلهم فعلاً وحسباً ، وأمضاهم عزيمة ، وانفذهم رأياً ، ثم تقول : فلان ، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل فى مدحته مما لو قلت : فلان الأكرم الأفضل الأنبل ، وما

---

(١) « الطراز » (٢/ ٧٨) .

(٢) « الكشاف » (١/ ١٥ ، ١٦) .

(٣) ينظر « المثل السائر » (٢/ ١٩٧) .

ذاك إلا لأجل إبهامه أولاً وتفسيره ثانياً ، وكل ذلك يؤكد فى نفسك عظم البلاغة فى الكلام ، إذا أبهم أولاً ثم فسر ثانياً [1] . اقرأ ، ووازن ، ثم احكم بعد ذلك .

وكل ما قاله العلوى مأخوذ من « المثل السائر » [2] ، و« الكشاف » [3] .

* *

● ما يرد مبهماً من غير تفسير :

قال العلوى : ثم إنه فى إفادته لما يفيده من ذلك ضربان :

الضرب الأول : ما يرد مبهماً من غير تفسير .

هذا تقسيم ابن الأثير ، وما كان من العلوى إلا أنه قدم وأخر فى ذكر الضربين ، فما قدمه ابن الأثير منهما أخره العلوى ، وما أخره منهما قدمه [4] .

وهذا الضرب وهو « الإبهام من غير تفسير » لم يتحدث عنه البلاغيون فى «الإيضاح بعد الإبهام » فى مبحث « الإطناب » ، وإنما تكلموا عنه فى مبحث تعريف المسند إليه بالموصولية ، وذلك فى باب « أحوال المسند إليه »، ومثلوا بأمثلته لغرض من أغراض التعريف بالموصولية سموه « التفخيم » [5] .

ويحدثنا العلوى عن هذا الضرب قائلاً : ووروده فى القرآن كثير ، وهذا كقوله تعالى فى قصة موسى : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِى فَعَلْتَ ﴾ [6] ، فلم يذكر الفعلة بعينها ، مع كونها معلومة ، لما فى ذلك من المبالغة فى أمرها وتعظيم شأنها ، كأنه قال : تلك الفعلة التى عظم أمرها وارتفع شأنها [7] .

ذكر ابن الأثير هذه الآية ولم يعلق عليها بشىء [8] ، أما الزمخشرى فقد ذكر كلاماً طيباً فى هذا الإبهام المتروك من غير تفسير ، لا نجد وجه شبه بينه وبين هذا

---

(1) « الطراز » (٢/٧٩) .

(2) ينظر « المثل السائر » (٢/١٩٦) .

(3) ينظر « الكشاف » (١/١١٤) .

(4) ينظر « المثل السائر » (٢/١٩٧) .

(5) ينظر « الإيضاح » (١/١١٥) .

(6) سورة الشعراء : الآية ١٩

(7) « الطراز » (٢/٧٩) .

(8) ينظر « المثل السائر » (٢/١٩٩) .

الذى قاله العلوى ، مما يرجح أن العلوى لم يرجع إلى «الكشاف»، فيما ذكره ، وإنما هو كلام أتى به من تلقاء نفسه .

قال الزمخشرى : عدَّد عليه نعمه من تربيته وتبليغه مبلغ الرجال ، ووبخه بما جرى على يده ، من قتل خبازه ، وعظَّم ذلك وفظَّعه بقوله : « وفعلت فعلتك التى فعلت وأنت من الكافرين » [١] . ثم مثل العلوى لهذا الضرب بآية أخرى هى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [٢]، وما قاله فيها مأخوذ من «المثل السائر » [٣] ، وأصله فى « الكشاف » [٤] .

وبعد أن فرغ من الكلام على آية الإسراء أخذ فى الحديث عن آيتين من آيات الذكر الحكيم ، وقبل ذكر كلامه نذكر كلام صاحب المرجع الذى رجع إليه فى هذا الكلام وهو ابن الأثير ، الذى عقد موازنة بلاغية بين الآيتين ، ثم نَتبين بعد ذلك فضل كلامه على كلام العلوى .

قال ابن الأثير : قوله تعالى : ﴿ فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى ﴾ [٥] أبلغ من قوله : ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [٦] لأن هذه ذكر فيها « اليم » وهو البحر - فصار الذى غشيهم إنما هو منه خاصة ، وقال فى الأولى : « فغشاها ما غشى » فأبهم الأمر الذى غشاها به ، وجعله عاماً ، وذلك أبلغ ، لأن الإنسان يذهب وهمه فيه كل مذهب [٧] . وقال العلوى : فهذه - فغشاها ما غشى - أبلغ من الآية التى قبلها- فغشيهم من اليم ما غشيهم - لأن إبهامها أكثر ، فلهذا كان أبلغ وأوقع ، ولهذا فإنه قال فى الأولى « فغشيهم من اليم ما غشيهم » واليم هو البحر ، فصار الذى أصابهم من الألم والتعب [٨] إنما هو من البحر خاصة لا من غيره ، بخلاف الثانية ، فإنه أبهم فيها الأمر الذى غشيها ولم يخصه بجهة دون جهة ، وهذا

---

(١) « الكشاف » (٣/ ٣٠٥) . (٢) سورة الإسراء : الآية ٩

(٣) ينظر « المثل السائر » (٢/ ١٩٩) ، و« الطراز » (٢/ ٧٩) .

(٤) ينظر « الكشاف » (٢/ ٦٥١) . (٥) سورة النجم : الآية ٥٤

(٦) سورة طه : الآية ٧٨ (٧) ينظر « المثل السائر » (٢/ ٢٠٠) .

(٨) ليس الذى أصابهم من اليم الألم والتعب بل الإهلاك بالإغراق فى اليم .

لا محالة يكون أبلغ ، لأن الإنسان يرمى به خاطره فيه كل مرمى ، ويذهب به كل مذهب (١) .

وأصل الكلامين – ما عدا هذه الموازنة – فى الكشاف (٢) .

* *

والعلوى إذا لم يجد ما يشرح به الشاهد الذى هو بصدد الحديث عنه فى « المثل السائر » واعتمد على نفسه فى تحليله دون رجوع منه إلى الكشاف – فإنه إما أن يخطئ ، أو يأتى بكلام غث تعافه النفس وينكره الطبع ، أو يجمع بين الأمرين معًا، وهذا ما نراه فى كلامه عن قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى * مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى * أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى ﴾ (٣) . فإن الشاهد من هذه الآيات الثلاث للضرب الذى يتكلم عنه وهو « الإبهام من غير تفسير » هو الآية الأولى فحسب ، ولكنه جعل الثلاث شواهد له .

قال : فابهم الأمر فى هذه الأمور الثلاثة فيما شرح الله به صدره من العلوم الموحاة، وأن الفؤاد ما أنكر ما رأى من تلك العجائب الإلهية ، ثم عقبه بالإنكار عليهم فى المماراة فى الذى رآه ، وما ذاك إلا لأنه قصد تعظيم حالها ، وأنها بلغت فى الفخامة مبلغاً لا تدركه العقول كأنه قال: أوحى إلى عبده أمرًا أىّ أمر ، واللام فى الفؤاد للعهد ، لأن المراد هو فؤاد الرسول ﷺ ، كأنه قال : لا ينبغى لمثل ذلك الفؤاد أن يكذب ذلك الأمر ، ولا يصلح فى مثل ذلك الأمر أن تقع فيه المماراة بحال(٤) .

لم يقل الزمخشرى فى موضع الشاهد وهو ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ إلا جملة واحدة ولكنها كافية شافية ، قال : ﴿ مَا أَوْحَى ﴾ تفخيم للوحى الذى أوحى إليه .

وعلق ابن المنيّر على ذلك بقوله : التفخيم لما فيه من الإبهام ، كأنه أعظم من أن يحيط به بيان . وهو كقوله : ﴿ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى ﴾ وقوله : « فَغَشِيَهُم

---

(١) « الطراز » (٢/ ٨٠) . (٢) ينظر « الكشاف » (٣/ ٧٨) ، و(٤/ ٤٢٩) .

(٣) سورة النجم : الآيات ١٠ – ١٢ (٤) « الطراز » (٢/ ٨٠ ، ٨١) .

مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ » (١) . وفى قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى ﴾(٢) – وهو ما لم يتعرض به ابن الأثير والعلوى – يقول الزمخشرى : « ما يغشى » تعظيم وتكثير لما يغشاها . فقد علم بهذه العبارة أن ما يغشاها من الخلائق الدالة على عظمة الله وجلاله : أشياء لا يكتنهها النعت ، ولا يحيط بها الوصف (٣) .

* *

وأحياناً يأخذ العلوى من « الكشاف » أخذًا مباشرًا عندما لا يجد ما يريده فى «المثل السائر » ، وذلك كما فى قوله تعالى : ﴿ وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا ﴾ (٤) يقول : كأنه قال : ألق هذا الأمر الهائل الذى فى يمينك ، فإنه يبطل ما أتوا به من سحرهم العظيم وإفكهم الكبير ، وكما يرد على جهة التعظيم كما أشرنا إليه ، فقد يكون وارداً على جهة التحقير (٥) ، كأنه قال : وألق العويد الصغير الذى فى يمينك ، فإنه يبطل على حقارته وصغره ما أتوا به من الكذب المختلق والزور المأفوك ، تهكماً بهم وإزراء عقولهم وتشفيه من الكذب المختلق والزور المأفوك ، تهكماً بهم وإزراء بعقولهم وتسفيهاً لأحلامهم (٦) .

أما الزمخشرى فقد قال : وقوله : ﴿ مَا فِى يَمِينِكَ ﴾ ولم يقل : « عصاك » جائز أن يكون تصغيراً لها ، أى لا تبال بكثرة حبالهم وعصيهم ، وألق العويد الفرد الصغير الجرم الذى فى يمينك ، فإنه بقدرة الله يتلقفها على وحدته وكثرتها ، وصغره وعظمها .

وجائز أن يكون تعظيماً لها ، أى : لا نحتفل بهذه الأجرام الكثيرة ، فإن فى يمينك شيئاً أعظم منها كلها ، وهذه على كثرتها أقل شىء وأنزره عنده ، فألقه يتلقفها بإذن الله ويمحقها (٧) .

---

(١) « الكشاف » (٤/ ٤٢٠) .

(٢) سورة النجم : الآية ١٦

(٣) « الكشاف » (٤/ ٤٢١) .

(٤) سورة طه : الآية ٦٩

(٥) انظر إلى ركاكة هذا الكلام وسوء وصفه !

(٦) « الطراز » (٢/ ٨١) .

(٧) « الكشاف » (٣/ ٧٤) ، وينظر كلامًا نفيسًا من ابن المنير تعليقًا على هذا الكلام .

ويلاحظ أن العلوى قدَّم الوجه الثانى فجعله أولاً ، وأخَّر الوجه الأول فجعله ثانيًا.

وما قدَّم الزمخشرى إلا الوجه الأبلغ (١) ، ولكن العلوى لا يبالى أن يصنع فى كلام غيره ما شاء ، إذا كان ذلك يعفى على آثار ما يأخذه ويخفيه ، وقد يكون التقديم ظنًا منه أنه هو الأبلغ الجديد بالتقديم .

* *

أما الشواهد الشعرية التى ذكرها العلوى لهذا الضرب فهى شواهد ابن الأثير له ، وتعليقه عليها أيضًا هو تعليق ابن الأثير (٢) .

والشاهد الوحيد الذى انفرد بذكره أخطأ فى الاستشهاد به لهذا الضرب وهو « ما يرد مبهماً من غير تفسير » .

قال العلوى : ومن الإبهام البالغ الذى لا يقوم البيان مقامه قول المتنبى :

خـذ ما تراه ودع شـيئاً سمعت به فى طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل

فقوله : « ما تراه » فيه إبهام عظيم (٣) ، لم يوضح لنا العلوى كيفية هذا الإبهام العظيم فى هذه الجملة ، بل مضى لسبيله .

وأقول : يرى العلوى أن « ما » فى قوله : « خذ ما تراه » الواقعة اسم موصول بمعنى الذى ، مفعولاً به للفعل « خذ » مثلها مثل « ما » فى بيت وريد بن الصمة :

صبا ما صبا حتى علا الشيب رأسه فلما عـلاه قال للباطـل ابعد

وبيت أبى نواس :

مضى بها ما مضى من عقل شاربها وفى الزجـاجة باق يطلب الباقى

---

(١) ينظر « حاشية الشهاب » (٢١٤/٦) .

(٢) ينظر « الطراز » (٨٤/٢ ، ٨٥) ، و« المثل السائر » (٢٠٠/٢ ، ٢٠١) ، وهى أيضاً فى « الإيضاح » (١١٦/١) .

(٣) الطراز « (٨٥/٢) .

والحقيقة غير هذا ، فليس الذى يأمر المتنبى نفسه بأخذه من الإبهام العظيم الذى لا يقدر قدره ، بل هو شىء معين يدل عليه البيت والسياق قبله ، فالبيت من قصيدة فى مدح سيف الدولة ، أنشدها فى سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة مطلعها :

أجاب دمعى وما الداعى سوى طلل   دعــاه فلباه قبل الركـــــب والإبل

وهو فى هذا البيت يخاطب نفسه قائلاً : خذ ما تراه من فضله ، وصف ما تشاهده من مجده ، ودع شيئاً سمعت به ولم تشهده ، وأخبرت به عنه ولم تبصره ، ففضل سيف الدولة على الملوك كفضل الشمس على سائر النجوم ، وفيه ما يغنى عنهم ، وهو أكرم بدل منهم ، كما أن الشمس تغنى عن زحل ، وفيها منه أكرم بدل[١] .

* *

● **التفسير بعد الإبهام :**

أطلق العلوى على هذا الضرب « الإبهام الذى ظهر تفسيره » ، ولا ضرورة تدعو إلى هذا ، لأن هذا الضرب هو عنوان هذا المبحث الذى سماه « التفسير والإبهام » .

وقد بدأ الحديث عنه بتكرار ما سبق ذكره فى قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ ، ثم قال : وعلى نحو هذا ورد قوله تعالى : ﴿ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَىٰ ﴾ إلى أن قال : ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ * أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ ﴾ [٢] ، ففسر قوله : ﴿ ما يُوحَىٰ ﴾ بقوله : « أن اقذفيه » فحصل من البلاغة ما ترى [٣] .

وقد تابع العلوى فى ذلك ابن الأثير [٤] .

* *

---

(١) « شرح شعر المتنبى » لأبى القاسم الأفليلى (٢/ ٧٣) ، و« شرح ديوان المتنبى » للواحدى (٢/ ٤٩٠) .

(٢) سورة طه : الأيات ٣٦ ، ٣٩   (٣) « الطراز » (٢/ ٨٦) .

(٤) ينظر « المثل السائر » (٢/ ١٩٦ ، ١٩٧) .

وهذا ليس من التفسير أو البيان بعد الإبهام البلاغى ، الذى يدرسه البلاغيون فى مبحث « الإطناب » ، وإنما هو من قبيل ما يدرسه النحويون فى مبحث الجملة التفسيرية ، التى هى أحد أنواع الجمل التى لا محل لها من الإعراب ؛ وقد عرفوها بقولهم : « هى الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه » ، وهى ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ، ومقرونة بأىْ ، ومقرونة بأنْ نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[1] ، وقولك : « كتبت إليك أن افعل » [2] .

ولذلك لا نرى الزمخشرى ولا غيره من المفسرين يذكرون للتفسير هنا نكتة بلاغية ، قال الزمخشرى : (أنْ) هى المفسرة ، لأن الوحى بمعنى القول [3] .

* *

ويواصل العلوى حديثه عن شواهد هذا الضرب فيقول : ومن هذا قوله تعالى[4] : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [5] .

أين الإبهام والتفسير فى هذا النص الكريم ؟ ولماذا أبهم أولاً ثم فسر ثانياً ؟ ومن الذى لبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ؟ لم يذكر العلوى شيئاً من ذلك .

وأقول : فى آخر حديث ابن الأثير عن شواهد هذا الضرب قال : ومما ينتظم فى هذا السلك « الاستثناء العددى » وهو ضرب من المبالغة لطيف المأخذ ، وفائدته أن أول ما يطرق سمع المخاطب ذكر العقد من العدد فيكثر موقع ذلك عنده ، وهو شبيه بما ذكرناه من الإبهام أولاً ثم التفسير بعده ثانيًا ، وذلك كقول القائل : أعطيته مائة إلا عشرة ، أو أعطيته ألفاً إلا مائة ، فإن ذلك أبلغ من أن لو قال : أعطيته تسعين ، أو تسعمائة .

وعليه ورد قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ

(١) سورة المؤمنون : الآية ٢٧ (٢) « مغنى اللبيب » (ص٤٤٦) .

(٣) « الكشاف » (٣/٦٢) ، وينظر مبحث شريف فى الجملة التفسيرية فى « حاشية الشهاب» (٦/٣٥١) .

(٤) سورة العنكبوت : الآية ١٤ (٥) « الطراز » (٢/٨٦) .

إلا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ولم يقل : تسعمائة وخمسين عامًا ، لفائدة حسنة ، وهى ذكر ما ابتلى به نوح من أمته ، وما كابده من طول المصابرة ، ليكون ذلك تسلية لرسول الله ﷺ فيما يلقاه من أمته ، وتثبيتًا له ، فإن ذكر رأس العدد الذى هو منتهى العقود وأعظمها أوقع وأوصل إلى الغرض من استطالة السامع مدة صبره ، وما لاقاه من قومه [1] . وهو كلام جيد حسن ، غير أنه مسبوق به ، فقد أخذه - رحمه الله - من « الكشاف » [2] .

والله أعلم .

* * *

(١) « المثل السائر » (٢/ ٢٠٢) .

(٢) ينظر « الكشاف » (٣/ ٤٤٥).

● **قوة اللّفظ لقوة المعنى** [1] :

صرح العلوى فى هذا المبحث - على غير عادته - بأن هذا الباب ذكره ابن جنى فى « الخصائص » وابن الأثير فى « المثل السائر » وذكر أنهما ما أورداه فى كتابيهما إلا لعلمهما بعلو مكانه فى أبواب المعانى [2] .

وهذا يوهم أن العلوى قد اطلع على كتاب « الخصائص » لابن جنى ، والحقيقة أنه لا يعرف إلا اسمه ، وما يذكره ابن الأثير عنه ، وقد كان « الخصائص » مرجعه فى هذا الباب ، والعلوى مرجعه الوحيد فيه هو « المثل السائر » .

قال ابن الأثير : هذا النوع قد ذكره أبو الفتح بن جنى فى كتاب « الخصائص » إلا أنه لم يورده لما أوردته أنا ، ولا نبه على ما نبهت عليه من النكت التى تضمنته ، وهذا يظهر بالوقوف على كلامى وكلامه [3] .

وأرى أن ابن جنى ليس هو وحده الذى أوحى إلى ابن الأثير الاهتداء إلى الكلام على هذا الفن من القول ، وتخصيص مبحث له فى كتابه ، ولكن الزمخشرى أيضاً كان له أثر فى ذلك ، وأفاد منه فى هذا الباب ، فقد تكلم عن هذا المعنى فى تفسير فاتحة الكتاب ، وذلك عند حديثه عن المبالغة فى الوصفين الجليلين : الرحمن ، والرحيم ، حيث قال : الرحمن : فَعْلان من رحِم ، كغضبان وسكران من غضِب وسكِر ، وكذلك الرحيم : فعيل منه كمريض وسقيم ، من مرِض وسقِم ، وفى الرحمن من المبالغة ما ليس فى الرحيم ، ولذلك قالوا : رحمنَ الدنيا والآخرة ، ورحيم الدنيا ، ويقولون : إن الزيادة فى البناء لزيادة المعنى ، وقال الزجاج : الغضبان : هو الممتلئ غضبًا [4] .

كما تكلم عن ذلك فى مواضع أخر سيأتى الحديث عن بعضها .

لم يضع ابن الأثير لهذا المبحث تعريفًا ، ولم يذكر له تقسيماً ، وإنما سلك فى

---

(١) هو النوع الثانى عشر من باب الصناعة المعنوية فى « المثل السائر » (٢/ ٢٤١) ، وفى « الخصائص » (٣/ ٢٤٦) بنفس هذا العنوان .

(٢) ينظر « الطراز » (٢/ ١٦٢) . (٣) « المثل السائر » (٢/ ٢٤١) .

(٤) ينظر « الكشاف » (١/ ٦) .

الحديث عنه طريقة الأدباء التى لا تعنى بالحدود ولا التقسيمات ، ولكن العلوى رجل أصولى ومتكلم على مذهب المعتزلة ، وهو شديد الشغف والولوع بذكر الحدود وتوليد الأقسام ، فابى إلا أن يضع له حدا ، ويقسمه إلى ثلاثة أقسام ، والحد مأخوذ من كلام ابن الأثير ، وكذلك الأقسام ما عدا القسم الأخير .

قال العلوى : قوة اللفظ لأجل قوة المعنى : إنما تكون بنقل اللفظ من صيغة إلى صيغة أكثر منها حروفاً ، فلأجل ذلك يقوى المعنى لأجل زيادة اللفظ ، وإلا كانت زيادة الحروف لغواً لا فائدة وراءها ، وذلك يكون فى الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، فهذه ثلاثة أمثلة لذكر ما يتعلق بكل واحد منها على حياله [1] .

* *

● **المثال الأول : فى الأسماء :**

قال العلوى : وهذا كقوله تعالى : ﴿ الْحَىُّ الْقَيُّومُ ﴾ [2] فإنه أبلغ من قائم ، وقوله تعالى : ﴿ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [3] ، فإنه أبلغ من عالم ، وقوله تعالى : ﴿مُقْتَدِرٍ ﴾ [4] فإنه أبلغ من قادر ، ونحوه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [5] ، فإن فعَّالاً أبلغ من فاعل ، و« متطهِّر » أبلغ من «طاهر » ، لأن التواب هو الذى تتكرر منه التوبة مرة بعد أخرى، وهكذا المتطهر ، فإنه الذى يكثر منه فعل الطهارة مرة بعد مرة .

وهكذا القول فيما كان مشتقًا من الفعل ، فإن زيادة لفظه دالة على زيادة معناه ، قال أبو نواس :

---

(١) « الطراز » (٢/ ١٦٣) ، وينظر « المثل السائر » (٢/ ٢٤١، ٢٤٥) ، و« الخصائص » (٣/ ٢٦٨) .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٥٥ ، وآل عمران : الآية ٢

(٣) سورة المائدة : الآية ١٠٩

(٤) سورة القمر : الآية ٤٢ ، ٥٥ ، ويريد ابن الأثير قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢٢٢

فعفوتَ عنى عفو مقتدر   جلّت له نِقَمٌ فألغاهـــا

ولم يقل : قادر ، مبالغة فى الأمر [(١)] .

هذا كلام ابن الأثير ولم يزد عليه إلا المثالين الأولين ، وبكلام على « المتطهرين» .

ولا أرى هناك مبالغة فى « المتطهرين » فهو اسم فاعل فى الفعل « تطهَّر » والمراد بهم فى الآية : المتنزهين عن الفواحش والأقذار ، أى الطهارة المعنوية والحسية ، وسياق الآية لا يدل على المبالغة ، ولم يذكر أحد من المفسرين ما ذكره العلوى ، وقد وقف الزمخشرى عند قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ [(٢)] فلمح ما فى كلمة « مطهرة » ، وبنائها للمفعول من المعنى فقال: فإن قلت : هلا قيل : طاهرة ؟ قلت : فى مطهرة فخامة لصفتهن ليست فى طاهرة ، وهى الإشعار بأن مطهراً طهرهن ، وليس ذلك إلا الله عَزَّ وجَلَّ المريد بعبادة الصالحين أن يخولهم كل مزية فيما أعد لهم [(٣)] .

وما ذكره العلوى فيما عدا ما أشرنا إليه فمأخوذ من « المثل السائر » ، وأكثر ما فى هذا الكتاب من هذا الفن فى « الخصائص » [(٤)] .

ولكن لا بد من الإشارة إلى الفارق الكبير بين طريقة التناول وعرض هذا الكلام عند العلوى وابن الأثير [(٥)] ، وهذا أمر جلى لا يخفى على أهل العلم .

*   *

● فاعل وفعيل بين ابن الأثير والعلوى :

قال العلوى عقب كلامه السابق : وهكذا حال الأوصاف الجارية على الله تعالى ، إذا عدل بها عن منهاج الاشتقاق على جهة المبالغة . وحكى ابن الأثير عن جماهير النحاة أنهم يقولون : إن « عليمًا » أبلغ من « عالم » ، واستضعف هذه المقالة ، وزعم أن الأمر على خلاف ذلك ، وأن « عالماً » أبلغ من « عليم » لأن « عالمًا »

---

(١) « الطراز » (٢/ ١٦٣) .
(٢) سورة البقرة : الآية ٢٥
(٣) « الكشاف » (١/ ١١٠) .
(٤) « الخصائص » (٣/ ٢٦٤ ، ٢٦٥) .
(٥) ينظر « المثل السائر » (ص٢٤١ ، ٢٤٢) .

متعد ، و« عليم » غير متعد ، فلهذا كان أبلغ لما ذكرناه ، فأما عدة أحرفها فهى سواء.

وهذا الذى ذكره فاسد ، فإن الدلالة على بلاغة « عليم » ليس من جهة عدد الأحرف ، ولا من جهة التعدى واللزوم ، فيصح ما ذكره ، وإنما حصلت المبالغة فيه من جهة الاستعمال ، لأنهم لا يستعملونه إلا فى مواضع البلاغة ، بخلاف قولنا «عالم » فبطل ما توهمه [1] .

حكم العلوى بالفساد على ما قاله ابن الأثير من أن « عالمًا » أبلغ من « عليم » حكم صحيح ، وكذلك ما ذكره فى تعليل هذا الحكم ، ولكنه غير كاف ، وكلام ابن الأثير فى هذه المسألة طويل الذيل ، وقد ذكر العلوى مضمونه ولا أقول اختصره، ولذلك سنذكر كلامه كاملاً ثم نناقشه فيه فقرة فقرة .

وقبل هذه المناقشة أنبه إلى أمرين اثنين :

أحدهما : أن الذى فى « الجامع الكبير » وهو الذى أخذ منه ابن الأثير ما قاله ملخصاً ، ليس مجرد مثال وهو كون « عالم » أبلغ من « عليم » كما ذكر ابن الأثير ، بل كانت الموازنة بين وزن ووزن آخر ، بين فاعل ، وفعيل ، وليس بين خصوص « عالم » و« عليم » ، وأثبت صاحب « الجامع الكبير » أن « فاعلاً » أبلغ من « فعيل » قال : ولقد سألنى بعض الإخوان عن « فاعل » و« فعيل » وأيهما أبلغ؟ .

وثانيهما : أن الكتاب المذكور الذى هو أصل ما فى « المثل السائر » فى هذه المسألة لم يرد فيه أن جمهور علماء العربية يذهبون إلى أن « عليماً » أبلغ فى معنى العلم من « عالم » بل قال : إن كانت العرب قد قالت إن « فاعلاً » أبلغ من «فعيل» و إن « فعيلاً » أبلغ من « فاعل » بغير علة أوجبت ذلك ولا سبب اقتضى تمييز أحدهما عن الآخر ، إلا تحكمًا محضًا ، فذلك مسلم إليهم ، لأنه لغة القوم وكلامهم ، وهم المتحكمون فيه ، وإن كانت العرب لم تميز « فاعلاً » على « فعيل »

(١) « الطراز » (٢/ ١٦٤) .

ولا « فعيلاً » على « فاعل » ولا قالت إن أحدهما أبلغ من الآخر ، فلنا أن نبحث عن ذلك ، فإن وجدنا لأحدهما مزية على الآخر ذكرناها ، وإن لم نجد كان لذلك أسوة بباقى لغتهم ، التى لا نعرف لها علة ، وإنما نأخذ عنهم بالنقل والتقليد [(١)] .

نبهت إلى هذين الأمرين لما سيأتى من أن ابن الأثير لم يكن موفقًا فى قصر كلامه على « عالم » و« عليم » ، وأنه عندما قال : « جمهور علماء العربية » لم يكن مصيباً أيضًا ، لأن علماء العربية جميعًا مجمعون على أن « عليم » صيغة المبالغة فيه تفيد كثرة العلم ، وأن « عالم » اسم فاعل مجرد وصف بالعلم ، ولا يفيد مبالغة ولا كثرة ، ولهذا لن نناقش ابن الأثير فى زعمه هذا الذى يدل على أن بعض علماء العربية يرى أن « عالمًا » أبلغ من « عليم » لأن هذا غير صحيح ، بل جميع علماء اللغة يرون أن « عليمًا » أبلغ من « عالم » [(٢)] .

* *

● **مقولة ابن الأثير وما احتج به :**

قال ابن الأثير : لا يستقيم معنى الكثرة والقوة فى اللفظ والمعنى إلا بالنقل من وزن إلى وزن أعلى منه ، فاعرف ذلك .

ومن ها هنا شذ الصواب عمن شذ عنه فى « عالم » ، و« عليم » فإن جمهور علماء العربية يذهبون إلى أن « عليمًا » أبلغ من « عالم » .

وقد تأملت ذلك ، وأنعمت نظرى فيه ، فحصل عندى شك فى الذى ذهبوا إليه ، والذى أوجب ذلك الشك هو أن « عالمًا » و« عليمًا » فى عدةٍ واحدة ، إذ كل منهما أربعة أحرف ، وليس بينهما زيادة ينقل فيها الأدنى إلى الأعلى [(٣)] .

* *

---

(١) ينظر « الجامع الكبير » (ص١٩٣) ، وما بعدها .

(٢) ينظر « حاشية الشهاب » (١/ ٦٤ ، ٦٥) ، و« البحر المحيط » (١/ ١٣٦) ، و« روح المعانى » (١/ ٢١٧ ، ٢١٨) ، و« شرح المفصل » (٦/ ٦٩ - ٧٣) ، و« جمع الهوامع » (٥/ ٨٦) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٢٩٦) .

(٣) « المثل السائر » (٢/ ٢٤٦ ، ٢٤٧) .

ابن الأثير لا يرى المبالغة فى صيغة من الصيغ ، إلا إذا كانت تلك الصيغة منقولة من وزن إلى وزن أعلى منه ، كما صرح به فى كلامه المتقدم ذكره ، فلذلك قال : إن « عالمًا » و« عليمًا » على عدّة واحدة إلخ .

وهذا شىء غريب ، لأن هذه الصيغ المسماة بأمثلة المبالغة - ومنها فعيل - سماعية ، فقد كانوا عندما يريدون الدلالة على الكثرة والمبالغة يحولون اسم الفاعل إلى واحدة من هذه الصيغ ، لتدل على ما يريدونه وهو الكثرة والمبالغة ، واللغة كما يقولون بنت السماع ، فالكثرة والقوة فى اللفظ ليست مقصورة على الانتقال من وزن إلى وزن أعلى منه وأكثر حروفاً ، وماذا يقول ابن الأثير فى « ضَروب » الدال على المبالغة وكثرة الضرب ، فإنه على وزن « فَعول » وهو أحد أمثلة المبالغة ، ومتفق على إفادته المبالغة ، واسم فاعله المحول عنه هو « ضارب » وعدد الحروف فيهما واحدة ، فهل معنى «ضروب» هو نفس معنى « ضارب » ؟ لم يقل بذلك أحد ، فكذلك الحال فى « عليم » و« عالم » .

وأختم هذه المناقشة لما جاء فى هذه الفقرة من كلام ابن الأثير ، بكلام مفيد لطيف لعالم كبير من علماء الأدب واللغة والتفسير ، ومن أعلم الناس بمعانى الألفاظ ومدلولاتها ، وهو الراغب الأصفهانى صاحب « مفردات ألفاظ القرآن » .

قال رحمه الله : وأما قوله تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [(١)] ، فعليم يصح أن يكون إشارة إلى الإنسان الذى فوق آخر ، ويكون تخصيص لفظ « العليم » الذى للمبالغة تنبيهًا أنه بالإضافة إلى الأول « عليم » وإن لم يكن بالإضافة إلى من فوقه كذلك [(٢)] . ويجوز أن يكون قوله : « عليم » عبارة عن الله تعالى ، وإن جاء لفظه منكرًا إذا كان الموصوف فى الحقيقة بالعليم هو تبارك وتعالى ، فيكون قوله : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ إشارة إلى الجماعة

---

(١) سورة يوسف : الآية ٧٦

(٢) يريد : ان « عليم » صيغة مبالغة تفيد كثرة العلم ، لا تطلق إلا على من علمه أكثر من علم غيره ، وهو بهذا يعلل وصف غير الله تعالى بعليم ، التى تفيد المبالغة فى كثرة العلم .

بأسرهم ، لا إلى كل واحد بانفراده ، وعلى الأول يكون إشارة إلى كل واحد بانفراده [(١)] .

* *

● ليس عليم اسم فاعل من عَلُمَ :

ويواصل ابن الأثير حديثه عن اللفظتين « عالم » ، و« عليم » فيقول عقب كلامه السابق : والذى يوجبه النظر أن يكون الأمر على عكس ما ذكروه ، وذاك أن يكون «عالم » أبلغ من « عليم » وسببه : أن « عالمًا » اسم فاعل من « عَلِم » وهو متعدٍّ ، وأن « عليمًا » اسم فاعل من « عَلُمَ » إلا أنه أشبه وزن الفعل القاصر ، نحو شرُف فهو شريف ، وكرُم فهو كريم ، وعظُم فهو عظيم ، فهذا الوزن لا يكون إلا فى الفعل القاصر ، فلما أشبهه « عليم » انحط عن رتبة « عالم » الذى هو متعدٍّ .

الا ترى أن « فعل » - فتح الفاء وكسرِ العين - يكون متعديًا نحو « علم » ، و«حمد » ويكون قاصرًا غير متعد نحو « غضب » و« شبع » ، وأما « فعل » - بفتح الفاء وضم العين - فإنه لا يكون إلا قاصرًا غير متعد . ولما كان «فعل» - بفتح الفاء وكسر العين - مترددًا بين المتعدى والقاصر ، وكان « فعل» - بفتح الفاء وضم العين- قاصرًا غير متعد ، صار القاصر أضعف مما يدور بين المتعدى والقاصر ، وحيث كان الأمر كذلك وأشبه وزن المتعدى وزن القاصر حط ذلك من درجته ، وجعله فى الرتبة دون المتعدى الذى ليس بقاصر .

قول ابن الأثير إن « عليمًا » اسم فاعل من « عَلُمَ » - بفتح العين وضم اللام - غير صحيح ، ولم يقل بذلك أحد من علماء العربية ، وكذلك هو ليس اسم فاعل من « عَلِم » بفتح العين وكسر اللام ، بل « عليم » صيغة مبالغة على وزن « فعيل » محولة عن اسم الفاعل « عالم » لإفادة التكثير والمبالغة ، ولا صلة لها بالفعل اللازم والقاصر وهو « فعُل يَفعُل » وليست شبيهة به، وذلك لأمرين اثنين :

أحدهما : أن هذا البناء وهو « فَعُلَ يَفْعُلُ » لا يكون إلا غير متعد ، نحو « كرم» و « ظرف » .

---

(١) مفردات الفاظ القرآن (ص٥٨١) (علم) .

قال سيبويه : ليس فى الكلام « فعلته » متعديًا ، ولا يكون مضارعه إلا مضموماً نحو يكرم ويظرف ، لأنه موضوع للغرائز والهيئة من غير أن يفعل بغيره شيئاً ، بخلاف « فَعَلَ وفَعِلَ » اللذين يكونان لازمين ومتعديين ولا يشذ منه شىء[1] .

وثانيهما : أن هذا البناء وهو « فَعُلَ يَفْعُلُ » موضوع - كما تقدم - للغرائز والهيئة .

وأى دلالة على الغريزة والهيئة في الفعل « علِم » ؟

وفى النحو باب يسمى « أفعال القلوب » ، وهى سبعة ، أحدها هذا الفعل وهو « علم » ، وذلك إذا كن بمعنى : معرفة الشىء على صفة ، كقولك : «علمت أخاك كريمًا » وهى تنصب مفعولين ، حيث إنها تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر ، ومناط الفائدة فيها هو المفعول الثانى الذى كان خبرًا للمبتدأ، وذلك أنك إذا قلت : «علمت زيدًا منطلقًا » فإنما وقع علمك بانطلاقه إذا كنت عالمًا به من قبل ، فالمخاطب والمخاطب فى المفعول الأول سواء ، وإنما الفائدة فى المفعول الثانى [2] .

فالصلة مبتوتة بين الفعل « فَعُل » والفعل « فَعِل » ، من حيث المعنى والعمل والاستعمال ، فكيف يقع التنظير لأحدهما بالآخر ؟

* * *

● **السبكى يصف هذا القول بالغرابة :**

قال السبكى فى مبحث الفصاحة : كون زيادة الحروف دائمًا لزيادة المعنى المراد به أن يكونا لمعنى واحد ومادة واحدة ، فخرج بالأول نحو « علم » و«استعلَم » و«كسر» و« انكسر » ، وبالثانى المادتان المستقلتان فلا تفاضل بينهما .

ومن الغريب أن التنوخى نقل عن بعض الناس أن صيغة « فاعل » أبلغ من «فعيل»

---

(١) ينظر « شرح المفصل » (٧/ ١٥٣) .   (٢) السابق (٧/ ٧٧) .

لكثرة استعمالها ، وذكره ابن الأثير فى « المثل السائر » واخوه [1] فى « الجامع الكبير » وقال : لأن اسم الفاعل لا يكون إلا بمعنى الفاعل والفاعل قوى ، و« فعيل » يكون بمعنى الفاعل والمفعول فهو دائر بين قوى وضعيف ، وما يختص بقوى أبلغ مما دار بين قوى وضعيف ، ولأن فاعل أشمل لشموله المتعدى ، والقاصر[2] . ورده التنوخى بأن المفاضلة إنما تكون بين كلمتين ومادة واحدة لا بين الأوزان [3] .

وهو قول غريب حقا ، حيث لم يقل به من أهل العلم إلا عز الدين بن الأثير وأخوه ضياء الدين ، ولقد أضاف التنوخى وجهًا آخر إلى ما ذكرناه فى رد وإبطال هذا القول الغريب ، وهو من الوهن والضعف بحيث لا يحتاج إلى ذكر كثير من الحجج لإسقاطه والذهاب به .

وابن الأثير يزعم أنه تأمل وأنعم النظر فيما قاله جمهور علماء العربية من أن «عليمًا » أبلغ من « عالم » فحصل عنده شك فيما ذهبوا إليه إلخ .

والحق أنه ما تأمل ولا أنعم النظر ، وإنما الذى فعل ذلك هو أخوه عز الدين بن الأثير ، الذى قد سرق ضياء الدين معظم ما فى كتابه « الجامع الكبير » وضمنه كتابه « المثل السائر » .

ومسألة « فاعل » و« فعيل » وأيهما أبلغ ؟ قد دار حولها أكثر ما فى مبحث « قوة اللفظ لقوة المعنى » فى « الجامع الكبير » . واستغرق حديثه عنها أربع صفحات كاملة .

* *

---

(١) هو على بن محمد بن محمد بن عبد الكريم أبو الحسن عز الدين صاحب كتاب «الكامل» فى التاريخ ، و« أسد الغابة فى معرفة أسماء الصحابة » ولد سنة ٥٥٥ هـ ، وتوفى سنة ٦٣٠ هـ ، وهو صاحب كتاب « الجامع الكبير » أيضًا الذى ينسب خطأ إلى اخيه ضياء الدين بن الأثير .

(٢) ينظر « الجامع الكبير » (ص١٩٤ ، ١٩٥) .

(٣) « عروس الأفراح » (١/ ٩١) .

● المثال الثانى : فى الأفعال :

مثل العلوى لهذا النوع وهو « قوة اللفظ لقوة المعنى » من الأفعال بثلاث آيات ، إحداها قوله تعالى : ﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾ (١) .

قال العلوى فيها : إنه مأخوذ من « الكب » وهو القلب ، لكنه كرر الباء للمبالغة(٢) .

وهو مأخوذ من « المثل السائر » وأصله فى « الكشاف » . وما فى الأول خير مما فى « الطراز » وما فى الثانى خير مما فى « المثل السائر » ، وذلك لأن ابن الأثير لم يقل هذا الخطأ : « كرر الباء للمبالغة فيه » بل قال : من الكبّ : وهو القلب ، إلا أنه مكرر المعنى (٣) ، وهو الصواب ، فليست « الباء » وحدها التى تكررت ، بل «الكاف ، والباء » ، ولم يقل الزمخشرى لا تكرير الباء ولا تكرير المعنى بل قال : والكبكبة : تكرير الكب . جعل التكرير فى اللفظ دليلاً على التكرير فى المعنى(٤)، كأنه إذا ألقى فى جهنم ينكب مرة بعد مرة حتى يستقر فى قعرها (٥) .

* *

والآية الثانية قوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (٦) .

وقد قال فيها العلوى : وهذا من لطف الله ورحمته ، فإنه جعل الثواب على أدنى ملابسة للطاعة ، فلهذا أتى فيه بالثلاثى المجرد ، وجعل العقوبة على مزاولة عظيمة للفعل وعلاج ، فلهذا خصه ببناء المبالغة بالزيادة على الثلاثى (٧) .

---

(١) سورة الشعراء : الآية ٩٤ (٢) « الطراز » (٢/ ١٦٤) .

(٣) « المثل السائر » (٢/ ٢٤٣) .

(٤) هذا شرح لعبارة ابن جنى « قوة اللفظ لقوة المعنى » وهذا يؤكد ما ذكرناه فى أول هذا المبحث ، من أن ابن الأثير قد أفاد فى هذا الباب من « الكشاف » بجانب إفادته من «الخصائص» .

(٥) « الكشاف » (٣/ ٣٢٢) . (٦) سورة البقرة : الآية ٢٨٦

(٧) « الطراز » (٢/ ١٦٥) .

قول العلوى : « فلهذا خصه ببناء المبالغة بالزيادة على الثلاثى » يعنى الفعل «اكتسبت» وهذا الفعل ليس من أبنية المبالغة لا السماعية ولا القياسية ، وإنما هو من قبيل زيادة اللفظ لزيادة المعنى ، أو كما قال ابن الجنى : « قوة اللفظ لقوة المعنى » .

وابن الأثير لم يذكر هذه الآية ، وإنما الذى ذكرها ابن جنى فى نفس الباب ، لكن لا مشابهة بين كلام العلوى وكلام ابن جنى ، وهذا يؤكد ما ذكرناه فى أول هذا المبحث من أن العلوى لم يطلع على « الخصائص » ولأن ما ذكره العلوى فى هذه الآية ليس من بحره ، فقد بحثت عن مصدر هذا الكلام الذي قاله ، فوجدت العلوى قد أخذه من ابن الحاجب لا من « الخصائص » ولا من « الكشاف » .

قال الشهاب الخفاجى فى آخر تعليقه على قول البيضاوى : وتخصيص الكسب بالخير ، والاكتساب بالشر ، لأن الاكتساب فيه اعتمال ، والشر تشتهيه النفس وتنجذب إليه ، فكانت أجد فى تحصيله وأعمل بخلاف الخير .

« وقال ابن الحاجب : إنه يدل على زيادة لطف من الله فى شأن عباده ، إذا أثابهم على الخير كيفما وقع ، ولم يجزهم على الشر إلا بعد الاعتمال والتصريف » وهو قريب مما ذكروه [(١)] .

ولا أدرى لِمَ عدل العلوى عن كلام الزمخشرى فى هذه الآية وهو خير مما قاله ابن الحاجب ، وفيه فرق بين دلالة « فعل » و« افتعل » وأثار إلى ما فيها من معانى الاهتمام والاعتمال ، ولهذا تقع مع الأحداث التى تنجذب إليها النفوس وتكون موضع تعلقها واهتمامها ، يقول الزمخشرى : فإن قلت : لم خص الخير بالكسب ، والشر بالاكتساب ؟ قلت : فى الاكتساب اعتمال ، فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهى منجذبة إليه وأمارة به ، كانت فى تحصيله أعمل وأجد ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ، ولما لم تكن كذلك فى باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال [(٢)] .

ولكن العلوى من دأبه استبدال الذى أدنى بالذى هو خير . أما صاحب

---

(١) « حاشية الشهاب » (٢/ ٣٥٤) .

(٢) « الكشاف » (١/ ٣٣٢) ، و« البلاغة القرآنية » (ص٢٣٣) .

« الخصائص » فقد نحى فى تعليل الاختلاف بين الصيغتين منحى آخر مغايرًا تمامًا لما ذهب إليه صاحب « الكشاف » ، فقد علل قوة لفظ « اكتسبت » وزيادة بنائه المغاير لبناء « كسبت » بما علل به قوة صيغة « مقتدر » دون قادر ، وهو تفخيم أمر السيئة وشدة العقاب والمؤاخذة عليها .

قال : وعليه - عندى - قول الله عزَّ وجلَّ : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ وتأويل ذلك : أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر ، وذلك لقوله - عزَّ اسمه - : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَى إلا مِثْلَهَا ﴾ (١) ، أفلا ترى أن الحسنة تصغر بالإضافة إلى جزائها صغر الواحد إلى العشرة ، ولما كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها ، لم تحتقر إلى الجزاء عنها ، فعلم بذلك قوة فعل السيئة على فعل الحسنة ، ولذلك قال تبارك وتعالى : ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴾ (٢) .

فإذا كان فعل السيئة ذاهبًا بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية عُظِّم قدرها ، وفُخِّم لفظ العبارة عنها ، فقيل : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ فزيد فى لفظ فعل السيئة ، وانتقص من لفظ فعل الحسنة ، كما ذكرنا (٣) .

وهو كلام نفيس شريف ، قد بلغ الغاية فى الحسن ، وقد اتجه كل من الإمامين : ابن جني والزمخشرى فى التعليل اتجاهًا مخالفًا لاتجاه الآخر ، كما ذكرنا : ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ .

وصدق الله تعالى : ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاء وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ .

* *

وقد ختم العلوى كلامه على شواهد هذا القسم بما بدأ به ابن الأثير حديثه عن هذا المبحث .

---

(١) سورة الأنعام : الآية ١٦٠ (٢) سورة مريم : الآيتان ٩٠ ، ٩١

(٣) ينظر « الخصائص » (٣/ ١٦٥) .

قال : ومن هذا قوله تعالى : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ ﴾ [1] ، ولو قال : « فكفاك إياهم » لم يكن فيه بلاغة . وهكذا قولهم : « اخشوشن » فى « خشن » ، و«اعشوشب المكان » إذ أعشب وكثر شجره ، وإنما عدل عن بنائه الثانى للمبالغة فى ذلك المعنى [2] .

وهذه الأمثلة - ما عدا الآية الكريمة - فى « المثل السائر » [3] ، وقد ذكر ذلك النحاة قبل ابن الأثير [4] .

والآية التى انفرد العلوى بذكرها قد أخطأ فى الكلام عنها ، لأن قوله : « وَلَوْ قَالَ فَكَفَاكَ إِيَّاهُم » لم يكن فيه بلاغة » كلام خطأ ، والعوام لا يقولون هذا الكلام الساقط ، ولو أنه قال : « لو قال فسيكفيك إياهم » لكان صوابًا ، ولكن الرجل أتى من ظنه أن حرف الاستقبال وهو السين زائد كالواو فى « اخشوشن » و«اعشوشب » وليس الأمر كذلك .

ومع ذلك فإن الكلام يظل خطأ أيضًا ، لأن قوله : « فسيكفيكهم » فيه « يكفى » فعل مضارع ، ماضيه « كفى » ، والسين خلصت ومحضت المضارع للاستقبال بعد أن كان محتملاً له وللحال ، وتقديره : « فكفاك إياهم » فعل ماض . فأيهما الذى لا بلاغة فيه كلام العلوى أم ما قدره ؟ كلاهما لا بلاغة فيه ، ثم إن التمثيل بهذه الجملة القرآنية - بغض النظر عما ذكرناه - لا يصح الاستشهاد بها فى هذا المقام ، لأن التراكيب ليس كلمة واحدة مثل « فكبكبوا » بل هو مركب من الفاء الباطنة ، وحرف الاستقبال ، والفعل المضارع « يكفى » والمفعول الأول وهو كاف المخاطب ، والمفعول الثانى ، وهو « الهاء » ضمير الغائب ، ثم علامة الجمع وهى الميم ، ولو فك التركيب لقيل : « فسيكفيك الله إياهم » ، أو « فسيكفيك إياهم الله » .

* *

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٣٧

(٢) ينظر (٢/ ٢٤١) .

(٣) « الطراز » (٢/ ١٦٥) .

(٤) ينظر « شرح المفصل » (٧/ ١٦١) .

● **المثال الثالث : فى الحروف :**

قال العلوى : وهو قليل الاستعمال ، وهذا كقولنا : سأفعل وسوف أفعل ، فإن زمان « سوف » أوسع من زمان السين ، وما ذاك إلا لأجل امتداد حروفها .

وهكذا فإن التأكيد بإنَّ الشديدة آكد من التأكيد بإنْ الخفيفة . ونحو « لكن » فإنها مع التضعيف أكد منها مع التخفيف [١] .

* *

هذا القسم من تمحلات العلوى وتكلفاته ، وقد أوجبته عليه تلك القسمة العقلية التى قسم هذا المبحث إليها ، وليس لابن جنى ، ولا لابن الأثير كلام على الحروف فى هذا الباب ، وما قاله فى السين وسوف هو رأى الزمخشرى وجمهور البصريين.

قال الزمخشرى : وفى سوف دلالة على زيادة التنفيس ، فشرح ذلك ابن يعيش قائلاً : السين وسوف معناهما التنفيس فى الزمان ، فإذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال ، وأزالا الشياع الذى كان فيه ، إلا أن سوف أشد تراخيًا فى الاستقبال من السين وأبلغ تنفيسًا [٢] .

وقد منع ذلك ابن هشام حيث قال : السين المفردة حرف يختص بالمضارع ، ويخلصه للاستقبال ، وينزل منه منزلة الجزاء ، وليست مدة الاستقبال معه أضيق منها مع « سوف » خلافًا للبصريين .

هذا ما قاله فى « السين » وقال فى « سوف » : إنها مرادفة للسين ، أو أوسع منها على الخلاف ، وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ، وليس ذلك بمطَّرد [٣] .

والله أعلم .

* * *

---

(١) « الطراز » (٢/ ١٦٥) .
(٢) ينظر « شرح المفصل » (٨/ ١٤٨) .
(٣) ينظر « مغنى اللبيب » (ص١٨٤ ، ١٨٥) .

● توكيد الضمائر [1] :

ما ذكره العلوى فى هذا الباب مأخوذ من « المثل السائر » مع اختصار كلام ابن الأثير ، وتصرف منه فى الألفاظ والعبارات ، والتقديم والتأخير ، حتى العنوان غيره من التثنية إلى الجمع ، وقد قدم العلوى لهذا المبحث بقوله : اعلم أن دخول التأكيد فى الكلام ليس أمر حتمًا ، ولا يكون على جهة الوجوب ، وإنما يكون وروده على وجهين :

أحدهما : أن يكون المعنى معلومًا فى النفس لا يقع فيه شك ، فما هذا حاله أنت فيه بالخيار بين تأكيده وتركه .

وثانيهما : أن يكون غير معلوم أو يكون مشكوكًا فيه ، وما هذا حاله فالأولى توكيده ، لإزالة احتماله [2] .

* *

● هذا كلام من لا يدرى :

أكثر هذا الكلام فى « المثل السائر » ، وقد أغفل العلوى الإشارة إلى فائدة توكيد الضمير بالضمير التى ذكرها ابن الأثير ، وإن كان سيذكرها خلال كلامه على أقسام التوكيد ، وما أغفلها هنا إلا لأن ابن الأثير ذكرها فى أثناء كلامه عما يعنيه بقوله : «توكيد الضميرين » وهو قال : « توكيد الضمائر » .

ولم يقل ابن الأثير : « إن دخول التأكيد فى الكلام ليس أمرًا حتمًا ، ولا يكون على جهة الوجوب » ، بل تفرد العلوى بذكر هذا ، ولذلك أخطاء .

وإننى لأعجب كيف يقول هذا الكلام الذى ليس فيه شىء من الصواب ، عالم من علماء أصول الفقه والنحو ، لأن تأكيد الكلام أحيانًا يكون واجبًا ، ويتحتم على البليغ أن يورده فى صورة التأكيد ، وتركه يخل بالبلاغة ، بل ينفى البلاغة عن

---

(١) هو النوع الخامس من الصناعة المعنوية ، وقد ترجم له بقوله : « توكيد الضميرين » . ينظر « المثل السائر » (٢/ ١٨٦) .

(٢) « الطراز » (٢/ ١٤٥) .

الكلام ، وذلك إذا كان المخاطب بهذا الكلام مترددًا طالبًا لمعرفة الحكم والوقوف على حقيقته ، وهذا من ظواهر علم البلاغة ، وقد درس البلاغيون هذا الموضوع فى مبحث « الإسناد الخبرى » هذا الموضوع فى مبحث « الإسناد الخبرى » .

وينبغى أن نشير هنا إلى أن التوكيد ليس مقصورًا فقط على مواجهة إنكار المخاطب المحقق أو المقدر ، بل قد يكون التوكيد لدواعى أخرى كثيرة غير هذا .

منها : تقرير المعنى فى نفس المخاطب وتثبيته ، وإن كانت خالية من كل أثر للإنكار أو الشك ، وقد يكون التوكيد لتحقيق المعنى عند المتكلم ، وقد يؤكد الكلام لإماطة الشبهة لغرابة الخبر وحاجته إلى التقرير والتحقيق ، وقد يؤكد مضمون الكلام بناء على أن المخاطب ينكر كون المتكلم عالمًا به معتقدًا له [1] ، إلى غير ذلك من الأغراض والدواعى التى توجب توكيد الكلام ، وإلا لما اتصف بالبلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضيات الأحوال ، وسيأتى مزيد كلام فى هذه المسألة .

وهذه المقولة الخاطئة التى ذكرها العلوى ليست فى كلام ابن الأثير وهو : وأعنى بقولى : « توكيد الضميرين » أن يؤكد المتصل بالمنفصل ، كقولك : إنك أنت ، أو يؤكد المتصل بمتصل مثله كقولك : إنك إنك العالم . وإنما يؤتى بمثل هذه الأقوال فى معرض المبالغة ، وهو من أسرار علم البيان .

ولنقدم فى ذلك قولاً يحصره ويجمع أطرافه فنقول :

إذا كان المعنى معلومًا ثابتًا في النفوس فأنت بالخيار فى توكيد أحد الضميرين فيه بالآخر ، وإذا كان غير معلوم ، وهو مما يشك فيه ، فالأولى حينئذ أن يؤكد أحد الضميرين بالآخر فى الدلالة عليه ، لتقرره وتثبته [2] .

وعبارة ابن الأثير : « فالأولى حينئذ أن يؤكد » إلخ . غير محررة ، والصواب أن يقال : فالواجب ، لا الأولى ، لأن كلمة « الأولى » تعنى أن التوكيد ليس على

---

(١) ينظر « المطول » (ص٥٣) ، و« البلاغة القرآنية » (ص٣٤٢) ، وما بعدها .

(٢) « المثل السائر » (٢/ ١٨٧) .

جهة الوجوب ، وإنما هومن قبيل الجائز والأولى . وإذا لم تؤكد تكون قد تركب ما هو الأولى وهذا لا يقول به البلاغيون .

وهذه العبارة غير المحررة ولا الدقيقة قد فهمها العلوى خطأ ، حيث فهم أن هذا غير الوجوب ، لأنه تلقى كلام ابن الأثير بعقلية الفقيه ، ونسى أن الاستحسان فى علم البلاغة كالوجوب فى علوم الشريعة (١) .

وقد أشار إلى ذلك البلاغيون فى بيانهم لمعنى قول الخطيب : إن المخاطب إذا كان متصور الطرفين ، مترددًا فى إسناد أحدهما إلى الآخر ، طالبًا له ، حسن تقويته بمؤكد ، كقولك : « لزيد عارف » ، أو « إن زيدًا عارف » (٢) .

* *

● وجوه توكيد الضميرين :

بدأ ابن الأثير كلامه على هذه الوجوه الثلاثة بالكلام على توكيد « المتصل بالمتصل» ولكن العلوى خالف هذا الترتيب فبدأ بالكلام على توكيد « المنفصل بالمنفصل » عكس ما بدأ به ابن الأثير . قال العلوى : ثم التأكيد فى الضمائر بالإضافة إلى الاتصال والانفصال على أوجه ثلاثة :

* *

● تأكيد المنفصل بالمنفصل :

وهذا كقولك : « أنت أنت » ، و« أنا أنا » قال أبو الطيب :

قبيلٌ أنتَ أنت وأنت منهم ... وجدُّك بشر الملك الهمام

فقوله : « أنت أنت » من تأكيد المنفصل بمثله ، وفائدته المبالغة فى مدحه بأبلغ ما يكون ، فإنه لو مدحه بما شاء الله من الأوصاف الدالة على الثناء لما سد مسد قوله : « أنت أنت » كأنه قال : أنت المشار إليه بالفضل دون غيره . فتأمل ما تضمنه هذا

---

(١) « البلاغة القرآنية » (ص٦١٥) .
(٢) « الإيضاح » (١/ ٩٢) .

البيت من مدحه ومدح القبيلة ، ومدح جده ، وهذا من بدائع أبى الطيب ونفيس معانيه (١) .

* *

هذا البيت هو النص الشعرى الثانى الذى استشهد به ابن الأثير على توكيد المنفصل بالمنفصل ، اختاره العلوى على النص الأول ، رغبة منه فى ستر ما يأخذه ، وكل ما قاله فيه هو كلام ابن الأثير . ومما لا يقضى منه العجب ، ويدل على أن الرجل عديم الحس والذوق ، وأنه بمعزل عن معرفة الأدب والبلاغة والنقد ، أنه قد اختار ما هو غير مختار ، ومدح ما هو غير ممدوح ، مع أن ابن الأثير قد نبه على الخلل والعيب فى هذا البيت ، ومع ذلك اختاره العلوى دون البيت الذى قبله .

قال ابن الأثير : وهذا البيت لم أمثل به اختياراً له واستجادة ، وإنما مثلت به ليعلم مكان توكيد المنفصل بالمنفصل ، وإلا فالبيت ليس بالمرضى ، لأن سبكه سبك عار من الحسن ، وفيه تقديم وتأخير (٢) .

وكأن ابن الأثير يشير بهذا إلى ما قاله الإمام الواحدى فى نقد هذا البيت ، حيث قال : أراد : قبيل أنت منهم ، وأنت أنت فى علو قدرك . يعنى إذا كنت أنت منهم وجدك بشر فكفاهم بذلك فخراً . وقد أخر حرف العطف فى قوله : « وأنت » وهو قبيح جداً ، وهكذا كما تقول : « قامت زيد وهند » ، وأنت تريد : « قامت هند وزيد » (٣) .

أما ابن سنان الخفاجى فقد ذهب فى نقد البيت مذهباً آخر حيث جعل محل القبح فى تكرار « أنت أنت » قال : وأما قول أبى الطيب : « قبيل أنت أنت وأنت منهم » فقبيح للتكرار ، وقد زاده قبحاً وقوعه بغير فصل (٤) .

وأمر عجيب آخر من هذا الرجل وهو قوله : أراد وأنت من هذا القبيل ، يريد

---

(١) « الطراز » (٢/ ١٤٥ ، ١٤٦) .
(٢) « المثل السائر » (٢/ ١٩٢) .
(٣) « شرح ديوان المتنبى (١/ ١٦٥) .
(٤) « سر الفصاحة » (ص٩٤ ، ٩٥) .

مدح قبيلته » ففسر القبيل بالقبيلة ، وهذا غير صحيح ، لأن المراد بالقبيل هنا وفى البيت الذى قبله وهو :

قبيـــــل يحملون من المعالى　　　كما حملت من الجسد العظامُ

الجماعة والأعوان ، فهو يريد : هم جماعة يتعاونون على القيام بالمعالى ، وأنت من هذه الجماعة .

وكان العلوى ما قرأ قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ أَوْ تَأْتِيَ بِاللهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلاً ﴾[2] .

أما البيت الذى تجاوزه العلوى ، وبه بدأ ابن الأثير شواهد هذا الوجه ، فهو قول أبى تمام فى مطلع قصيدة له :

لا أنتَ أنتَ ولا الديارُ ديـارُ　　　خفَّ الهوى وتولَّت الأوطارُ

والبيت من روائع الابتداءات ، أو ما يسمى « حسن الابتداء » ، ولم يكن الآمدى منصفًا فى حكمه على هذا البيت الجميل عندما قال : قوله : « لا أنت أنت » لفظ من ألفاظ أهل الحضر ، مستهجن وليس بجيد ، لكن قوله : « ولا الديار ديار » كلام معروف من كلام العرب ، مستعمل حسن ، أى ليست الديار ديارًا كما عهدت، مثل ما يقال فى الإيجاب :

* إذ الناس ناس والزمان زمان *

أى كما عهدت [3] .

* *

● تأكيد المتصل بالمتصل :

قال العلوى : وثانيهما : تأكيد المتصل بمثله فى الاتصال ، ومثاله قولك : « إنك إنك لعالم » و« إنك إنك لجواد » وكقوله تعالى فى سورة الكهف فى آية السفينة بعد

---

(١) سورة الأعراف : الآية ٢٧　　　(٢) سورة الإسراء : الآية ٩٢
(٣) « الموازنة » (١/٥١١ ، ٥١٢) .

المخالفة : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُل إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [1] من غير تأكيد ، ثم قال فى آية القتل الثانية : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [2] بالتأكيد .

والتفرقة بين الأمرين هو أنه أكد الضمير فى الثانية دون الأولى لأن المخالفة فى الثانية أعظم جرمًا ، وأدخل فى التعنيف لأجل الإصرار على المخالفة ، فلهذا ورد العتاب بعد الخلاف لما ذكرناه [3] .

* *

هذه نبذة يسيرة عن بلاغة زيادة « لك » فى قصة قتل الغلام .

والعلوى قد استطال ما قاله ابن الأثير فى تحليل بلاغة تلك الزيادة .

وقد عبر الزمخشرى عن هذا الذى أطنب ابن الأثير فى شرحه بكلمات يسيرة ، ولم يخرج من جاء بعده عنها ، قال – رحمه الله – : فإن قلت : ما معنى زيادة «لك » ؟ قلت : زيادة المكافحة بالعتاب على رفض الوصية ، والوسم بقلة الصبر عند الكرة الثانية [4] فما قاله ابن الأثير والعلوى إنما هو شرح لهذا الكلام . وعن ابن الأثير أخذ العلوى لا عن الزمخشرى [5] . وإن كان الزمخشرى لم يجعل ذكر الجار والمجرور وهو « لك » من توكيد المتصل بالمتصل ، وإنما جعله صلة للفعل «قل» كما هو بين فى كلامه السابق .

وقد تنبه إلى هذا ابن أبى الحديد حيث قال : أما قوله « لك » فوجهه مشهور قد قاله الناس من قبل ، وذكره من يتعاطى استخراج الدقائق والمعانى الغامضة من القرآن، وليس غرضنا الآن عن البحث عن صحة ذلك وفساده ، ولكن تمثيله بهذه الآية على تأكيد الضمير المتصل فليست من هذا الباب أصلاً ، وإنما عدى الفعل منها

---

(1) سورة الكهف : الآية ٧٢ (2) سورة الكهف : الآية ٧٥

(3) « الطراز » (٢/١٤٦) ، وينظر « المثل السائر » (٢/١٨٨) .

(4) « الكشاف » (٢/٧٣٦) . (5) ينظر « المثل السائر » (٢/١٨٨) .

إلى المفعول بحرف الجر لا غير ، ولو كان هذا توكيدًا لكان قولنا : « مررت بزيد » تأكيدًا للضمير ، وهذا ما لا يقوله أحد .

وكيف يتوهم ان قوله « لك » تأكيد للضمير فى قوله : « إنك » ، وأين أحدهما من الآخر ؟ نعم لو قال سبحانه « ألم أقل أنا لك » كان قوله « أنا » تأكيدًا للضمير فى قوله : « ألم أقل » فيكون تأكيدًا للمتصل بالمنفصل لا بالمتصل [1] .

والعلوى ينقل من « المثل السائر » الغث والسمين ، والصواب والخطأ دون تمييز منه لأحدهما من الآخر ، وابن الحديد الذى جاء العلوى بعده بما يقرب من قرنين من الزمان يتنبه لما لم يتنبه له العلوى .

* *

● توكيد المتصل بالمنفصل :

قال العلوى : وثالثها : توكيد المتصل بالمنفصل ، ومثاله قوله تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى * قُلْنَا لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الأَعْلَى﴾ [2] .

تكلم العلوى على بلاغة هذا التعبير وهو قوله : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ الأَعْلَى ﴾ كلامًا طويلاً ، ولكنه لم يأت فيه بجديد ، بل عدد فقط فوائد هذا التركيب التى حصرها ابن الأثير فى ست حين قال : وفى هذه الكلمات الثلاث وهى قوله : « إنك أنت الأعلى » ست فوائد [3] وكل ما قاله فيها من كلام كثير أجمله صاحب الكشاف فى جملتين حيث قال : « ﴿ إِنَّكَ أَنتَ الأَعْلَى ﴾ فيه تقرير لغلبته وقهره ، وتوكيد بالاستئناف ، وبكلمة التشديد [4] ، وبتكرير الضمير ، وبلام التعريف ، وبلفظ العلو وهو الغلبة الظاهرة ، وبالتفضيل [5] .

* *

وهذه الآية التى استشهد بها العلوى - متابعًا ابن الأثير - على توكيد الضمير

---

(١) « الفلك الدائر » (٤/ ٢٣٠) . (٢) سورة طه : الآيتان ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) ينظر « الطراز » (٢/١٤٦ - ١٤٨) ، و« المثل السائر » (٢/١٨٩) .

(٤) هى « إنَّ » . (٥) « الكشاف » (٣/ ٧٤) .

المتصل بالمنفصل هى من شواهد « ضمير الفصل » ، لأن ضمير المخاطب « أنت » ضمير فصل توسط بين اسم « إن » وهو ضمير المخاطب العائد إلى موسى - عليه السلام - ، وخبرها وهو « الأعلى » ، ولها نظائر كثيرة فى القرآن ، كلها تصنف على أنها من قبيل ضمير الفصل .

والعلماء يرجحون القول بأن هذا الضمير الذى ولى ضميراً وما ماثله ضمير فصل على القول بأنه مؤكد للضمير المتصل قبله . قال ابن هشام : يجوز فى ضمير الفصل من نحو ﴿ إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [1] ثلاثة أوجه : الفصل وهو أرجحها ، والابتداء وهو أضعفها ، ويختص بلغة تميم ، والتوكيد [2] .

فالتعبير مفيد للقصر والتخصيص ، والتوكيد معًا ، لكن ليس التوكيد اللفظى الذى أراده ابن الأثير والعلوى ، وإنما توكيد الحكم والنسبة ، وهو علوه عليه السلام على السحرة وقهره وغلبته لهم . وهو توكيد أفاده التخصيص الذى أفاده تعريف الطرفين : المسند والمسند إليه . ولذلك قال الزمخشرى : « وبتكرير الضمير » وهو «أنت » ولم يقل : بتأكيد الضمير ، ويعنى بالتكرير : أنه ضمير فصل كرر لتوكيد وتقرير ما أفاده التخصيص . وكانت له - رحمه الله - وقفة عند هذا الضمير فى قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِن رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [3] حيث قال : و(هم) فصل : وفائدته : الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره [4] .

وهناك سبب آخر ينفى عن هذا الضمير التوكيد للضمير المتصل قبله ، وقد أشار إليه ابن أبى الحديد خلال موازنته بين الضميرين فى بيتى المتنبى وأبى تمام السابق ذكرهما فى « توكيد المنفصل بالمنفصل ، وبين الضمير فى آية سورة طه ، وقد نفى فى هذه الموازنة أن يكون كل منهما توكيدًا لما قبله . قال : هذان البيتان لا يصلح أن يمثل بهما على توكيد الضمائر ، وذلك أن التوكيد : ما لو حذف وبقى المؤكد يبقى

---

(1) سورة البقرة : الآية ١٢٧

(2) « مغنى اللبيب » (ص٧٢٢) .

(3) سورة البقرة : الآية ٥

(4) « الكشاف » (١/٤٦) .

اللفظ وإلا على المعنى ، إلا أنه غير مؤكد له ، كالآية التى استشهد بها ، فإنه لو حذف « أنت » لبقى « إنك الأعلى » وهو كلام مفيد للمعنى ، إلا أنه غير مؤكد.

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (١) ، وكقوله : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾ (٢) .

ولو حذف « أنت » الثانية من بيت أبى تمام أو من بيت المتنبى لخرج الكلام عن الإفادة أصلاً ، وكيف يفيد وهو مبتدأ وخبر ، وقد حذف الخبر ؟ (٣) .

والله أعلم .

* *

● الإظهار فى موضع الإضمار :

قد احسن الغلوى صنعًا عندما أطلق على هذا الفن من فنون إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اسم « الإظهار فى موضع الإضمار » متجاوزًا العنوان الذى وضعه له ابن الأثير وهو « عطف المظهر على ضميره والإفصاح به بعده » (٤) لأنه ليس فى هذا المبحث عطف شىء على شىء ، وإنما فيه وضع شىء مكان شىء .

وقد أطلق عليه البلاغيون « وضع المظهر موضع المضمر » وقد جعلوا الاسم المظهر الذى وضع موضع المضمر شاملاً لاسم الإشارة وغيره ، وذكروا له فوائد بلاغية عدة، ولا يؤتى بالاسم الظاهر بدلاً من الضمير إلا وهناك أغراض ودواع بلاغية ، لا يؤديها الضمير (٥) .

---

(١) سورة المائدة : الآية ١٠٩ (٢) سورة الأعراف : الآية ١١٥

(٣) ينظر « الفلك الدائر » (٤/٢٢٨ ، ٢٢٩) .

(٤) ينظر « الطراز » (٢/١٤٨) ، و« المثل السائر » (٢/١٩٣) .

(٥) ينظر « مفتاح العلوم » (ص٩٤ ، ٩٥) ، و« الإيضاح » (١/١٥٥ ، ١٥٦) ، و«المطول» (ص/١٢٩ ، ١٣٠) ، و« شروح التلخيص » (١/٤٥٢ ، ٤٦٢) .

ولم يخرج العلوى فى حديثه عن هذا النوع من الكلام عما قاله ابن الأثير ، ولم ينفرد إلا بذكر مثالين ، ولذلك لم يعقب عليهما بكلمة واحدة ، وهذان المثالان هما قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ ﴾ .

وسر التعبير فيهما بالظاهر بدلاً من الضمير ذكره الإمام الزمخشرى حيث قال : ﴿مَا الْحَاقَّةُ ﴾ الأصل : الحاقة ما هى ؟ أى : أىّ شىء هى ؟ تفخيمًا لشأنها وتعظيمًا لهولها ، فوضع الظاهر موضع المضمر ، لأنه أهول لها .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ، و﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ ، وكذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ ﴾ والأصل : بها ، أى بالحاقة . قال الزمخشرى : ووضعت موضع الضمير لتدل على معنى القرع فى «الحاقة» زيادة فى وصف شدتها [(١)] .

* *

وقد بدأ العلوى حديثه عن هذا الفن بقوله : اعلم أن هذا النوع وإن كان معدودًا من علم الإعراب ، لكن له تعلق بعلم المعانى ، وذلك ان الإفصاح بإظهاره [(٢)] فى موضع الإضمار له موقع عظيم وفائدة جزلة ، وهو تعظيم حال الأمر المظهر والعناية بحقه [(٣)] .

قول العلوى : إن هذا النوع من الكلام معدود من علم الإعراب ، غير صحيح ، لأن المعدود من الإعراب الأصل وهو الإضمار ، لأن المفسَّر الذى يعود عليه الضمير إذا تقدم ذكره فالمحل للإضمار نحو « لقيت زيدًا وعمرًا يضحك » ففى يضحك ضمير مستتر هو الفاعل عائد على عمرو ، وهذا هو ما يبحث فيه علم النحو ، أما الإظهار موضع الإضمار فهو خروج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر، لأن مقتضى

---

(١) « الكشاف » (٤/٥٩٨) .

(٢) الصواب : وذلك ان الإفصاح بالاسم بإظهاره في موضع الإضمار .

(٣) « الطراز » (٢/١٤٨) .

الظاهر هو التعبير بالضمير لتقدم مرجعه ، فإذا عدل عن ذلك وعبر بالاسم الظاهر، فهذا خروج عن الأصل ، وهو موضع بحث البلاغيين ، لا النحويين .

وهذه الفائدة للإظهار موضع الإضمار التى ذكرها العلوى نص عليها ابن الأثير حيث قال : وهذا إنما يعمد إليه لفائدة ، وهى تعظيم شأن الأمر الذى أظهر عنده الاسم المضمر أولاً (١) .

وهى فائدة عامة لهذا اللون من الكلام ، وقد أشار إليها المتقدمون ، قال ابن جنى: إنما يعاد لفظ الأول فى موضع التعظيم والتفخيم (٢) .

ويتابع العلوى كلامه فيقول : ومثاله قوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ، ثم قال بعد ذلك : ﴿ ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ ﴾(٣). وكان قياس الإعراب : « ثم ينشئ النشأة الآخرة » لأنه قد تقدم ما يفسر هذا الضمير وهو قوله : ﴿ كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ ﴾ والفائدة فى ذلك هو : المبالغة فى الأمر المظهر وإظهار الفخامة فيه (٤) .

* *

وإذا عقدنا موازنة بين هذا الذى قاله العلوى فى فائدة الإظهار فى موضع الإضمار فى آيتى العنكبوت ، وبين ما قاله ابن الأثير ، فإننا سنجد فرقًا شاسعًا بين القولين ، فكلام العلوى كلام عامى ، ليس فيه شىء من الدقة العلمية ، فما معنى قوله : « المبالغة فى الأمر المظهر وإظهار الفخامة فيه » ؟ فليس هناك أمر مظهر ، بل هناك اسم مظهر هو الذى وضع موضع الضمير وهو لفظ الجلالة « الله » فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ ﴾ فهل المراد تفخيم ذلك الاسم ؟ وما معنى المبالغة فيه ؟ هذا ما لم يقل به أحد من المفسرين ، ولم يرد فى كلام ابن الأثير ، كما لم يرد أيضًا فى الأصل الذى أخذ منه ابن الأثير ما ذكره فى الآيتين، وهو « الكشاف » .

---

(١) « المثل السائر » (٢/١٩٣) .

(٢) « الخصائص » (٣/٥٤) .

(٣) سورة العنكبوت : الآيتان ١٩ ، ٢٠

(٤) « الطراز » (٢/١٤٨) .

قال ابن الأثير : الا ترى كيف صرح باسمه تعالى فى قوله : ﴿ ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةِ ﴾ مع إيقاعه مبتدأ فى قوله : ﴿ كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ ﴾ وقد كان القياس أن يقول : كيف يبدئ الخلق ثم ينشئ النشأة الآخرة .

والفائدة فى ذلك أنه لما كانت الإعادة عندهم من الأمور العظيمة ، وكان صدر الكلام واقعًا منهم فى الإبداء ، وقدرهم أن ذلك من الله ، احتج عليهم بأن الإعادة إنشاء مثل الإبداء ، فوجب أن لا تعجزه الإعادة ، فللدلالة والتنبيه على عظم هذا الأمر الذى هو الإعادة أبرز اسمه تعالى ، وأوقعه مبتدأ ثانيًا [١] .

الفرق كبير بين الكلامين ، مع أن طبائع الأشياء تقتضى أن يكون كلام المتأخر أوضح من كلام السابق ، وفيه من الفوائد التى يضيفها ما ليس فى كلام من تقدمه ، ولكن العلوى قد حرم من ذلك ، فرغبته الملحة فى إخفاء ما يأخذه ، واجتهاده فى ذلك ، جعلت عبارته نازلة ، فلا هى نفس عبارة من يأخذ منه ، ولا هى خير منه ، بل هى أقل ، لا درجة بل درجات ، وليس كذلك ابن الأثير ، فإنه إذا كان ما يذكره مأخوذ من الكشاف ، فقلما يحاول تغيير عبارة الزمخشرى ، بل يأتى بأكثر مما يقوله دون تغيير ، والسبب فى ذلك أنه يعمل فكره فى كلام الزمخشرى ويفهمه جيدًا قبل أخذه ، ثم يعرضه بنفس ما عرضه صاحبه فى تفسيره ، وأحيانًا بصورة أكثر من عبارة الأصل المأخوذ منه ، ولا يحذف ولا يغير من عبارة الأصل إلا ما يرى أنه لا حاجة إليه ، وهذا قليل . وذلك يتضح لكل من يقرأ كلام العلوى ويوازن بينه وبين كلام ابن الأثير .

ولو قارنت بين ما قاله ابن الأثير فى الآيتين ، وبين ما قاله الإمام الزمخشرى أنه لم يغير منه إلا شيئاً يسيراً لا يحدث تغييراً جوهريًا فى معنى الكلام [٢] .

والله أعلم .

* * *

---

(١) « المثل السائر » (٢/ ١٩٤) .

(٢) ينظر « الكشاف » (٣/ ٤٤٨ ، ٤٤٩) .

الإطناب

الإيجاز والإطناب طريقان من طرق التعبير ، وهما متضادان من حيث المعنى ، إذ الإيجاز معناه : تقليل اللفظ وتكثير المعنى ، والإطناب : زيادة اللفظ على المعنى، وقد جرت عادة البلاغيين بدءًا من أبى عثمان الجاحظ فى كتابه « البيان والتبيين » أن يذكراهما معًا ، ويتحدثا عنهما متجاورين ، وقد سار على ذلك أكثر البلاغيين بعد الجاحظ كأبى هلال العسكرى ، وابن سنان الخفاجى ، والسكاكى ، والخطيب وغيرهم .

ولكن العلوى شذ عن ذلك وأفرد كلا منهما عن الآخر ، وتحدث عن أحدهما فى باب ، وعن الآخر فى باب ، مع أن ابن الأثير فى « المثل السائر » ذكرهما متجاورين ، ولم يفصل بينهما ، و« المثل السائر » هو مرجع العلوى الوحيد فى دراسة الإيجاز والإطناب .

وقد درس العلوى « الإيجاز » بنوعيه : « القِصَر والحذف ، فى الفصل الخامس من الباب الثانى الذى درس فيه : الدلائل الإفرادية وبيان حقائقها (١) .

ودرس الإطناب فى الفصل الأول من الباب الثالث الذى درس فيه أحوال التاليف، وقد ترجم له بقوله : « الباب الثالث في مراعاة أحوال التأليف وبيان ظهور المعانى المركبة (٢) .

وأرى أن السبب الذى جعل العلوى يفرد الإيجاز عن الإطناب واضعًا أحدهما فى باب والآخر فى باب آخر مغاير له ، هو ما توهمه من أن الإيجاز بالحذف وهو أحد نوعى الإيجاز مشتمل على حذف المفردات وهى كما قال : « أوسع مجالاً من حذف الجمل ، لأن المفردات أخف فى الاستعمال ، فلهذا كثر فيها ، ويضبطه فى غرضنا أنواع سبعة » (٣) .

---

(١) ينظر « الطراز » (٩/٢) . (٢) السابق (٢٢١/٢) .
(٣) السابق (١٠٠/٢) .

أما الإطناب فيرى أنه مغاير له « إذ لا يرد إلا فى الكلام المؤتلف ، ولا يختص بالمفردات ، لأن معناه لا يحصل إلا فى الأمور المركبة ، فمن أجل هذا خصصناه بالإيراد فى هذا الباب » [1] ، هذا نص كلامه .

والعلوى بهذا الصنيع ظن أنه أكثر معرفة بعلوم البلاغة ومسائلها ، وترتيب بحث تلك المسائل من ابن الأثير ، وأنه فعل ما لم يفعله ، وتجنب الوقوع فيما وقع فيه ، حين درس الإيجاز والإطناب متجاورين فى النوعين الخامس عشر ، والسادس عشر من المقالة الثانية فى الصناعة المعنوية [2] ، وما رأيت أحدًا من البلاغيين على هذا القدر من الوهم ، وسوء الفهم ، وقلة المعرفة بمسائل البلاغة مثل هذا الرجل ، وكيف يذهب به وهمه إلى أن الإيجاز بحذف المفردات خاص بالألفاظ المفردة ، ولا يقع فى التراكيب ؟

والحكم على الكلمة بالحذف إنما يكون ، وهى فى جملة وتركيب ، فالموصوف بالحذف إنما هو الكلام المفيد الذى حصل فيه ذلك الحذف للفظة المفردة .

فالإيجاز والإطناب كلاهما وصف للكلام المفيد ، ولا توصف الكلمة بالإيجاز سواء أكان إيجاز حذف أو قصر ، والحذف سواء كان حذف مفرد أو جملة أو أكثر من جملة ، وكذلك الإطناب .

يقول الخطيب فى آخر الحديث عن أبواب علم المعانى الثمانية ، ووجه انحصاره فى تلك المباحث : « ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة ، أو غير زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن [3] .

ويقول وهو بصدد تعريف الإيجاز والإطناب والمساواة ، والأقرب أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المعنى : هو تأدية أصل المراد بلفظ مساوٍ له ، أو ناقص عنه ، أو زائد عليه لفائدة [4] .

وهذا من مبادئ البلاغة وأبجدياتها ، والطالب الناشئ فى دراسة البلاغة يعاب

---

(1) السابق (٢/ ٢٢٩) .
(2) ينظر « المثل السائر » (٢/ ٢٥٥ ، ٣٤١) .
(3) « الإيضاح » (١/ ٨٥)
(4) « الإيضاح » (١/ ٢٨١) .

بجهل هذه الحقيقة المتعلقة بالإيجاز والإطناب ، فما بالك بصاحب كتاب عنوانه «الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز» .

* *

وقد بنى العلوى بحثه للإطناب على ثلاثة مباحث ، تكلم فى المبحث الأول على ماهية الإطناب ، والفرق بينه وبين التطويل ، وفى الثانى على أقسام الإطناب ، وفى الثالث على أمثلة الإطناب .

قال : الإطناب نقيض الإيجاز فى الكلام ، فلنذكر ماهيته ، والتفرقة بينه وبين التطويل ، ثم نذكر أقسامه ، ثم نردفه بذكر الأمثلة فيه .

فهذه مباحث ثلاثة نفصلها بمعونة الله تعالى [١] .

* * *

---

(١) «الطراز» (٢/ ٢٣٠) .

المبحث الأول

فى ماهية الإطناب والتفرقة بينه وبين التطويل

بدأ العلوى حديثه عن ماهية الإطناب وحقيقته فى اصطلاح البيانيين ، بذكر معنى كلمة « الإطناب » فى اللغة ، فقال : والإطناب : مصدر أطنب فى كلامه ، إذا بالغ فيه وطوّل ذيوله لإفادة المعانى .

واشتقاقه من قولهم : أطنب بالمكان ، إذا طال مقامه فيه ، وفرس مطنب : إذا طال متنه ، ومن أجل ذلك سمى حبل الخيمة طنبًا لطوله ، وهو نقيض الإيجاز[1] .

وهذا كلام مأخوذ من « المثل السائر »[2] . وما فيه موجود فى معاجم اللغة[3] . وقول العلوى : « وهو نقيض الإيجاز » كان ينبغى أن يكون هذا دافعًا له إلى دراسته مع « الإيجاز » مقرونًا أحدهما بالآخر ، لا مفرقًا بينهما ، لأن البلاغيين المحققين المدققين يدرسون الشىء مع ما يقابله ، كما فعلوا ذلك فى « الفصل والوصل » ، و« الذكر والحذف » و« التعريف والتنكير » ، و« التقديم والتأخير » ، و« الإيجاز والإطناب » ، وهذا الصنيع تقتضيه طبيعة الأشياء ، ومجاورة الأضداد ويظهر حسنها وبهاءها ، كما قال المتنبى :

* وبضدها تتبين الأشياء *

والمنبجى :

فالوجه مثل الصبح مبيض والشـعر مثل الليل مسود

ضدان لما استجمعا حسنًا والضد يظهر حسنه الضد

---

(١) « الطراز » (٢/ ٢٣٠) . (٢) ينظر « المثل السائر » (٢/ ٣٤٣) .

(٣) ينظر « معجم مقاييس اللغة » (٣/ ٤٢٦) ، و« القاموس المحيط » (طنب) .

وأبو تمام :

والحادثات وإن أصابك بؤسها فهو الذي أنباك كيف نعيمها

والبحترى :

فقد زادها إفراطَ حسن جوارُها خــلائق أصفار من المجد خيّب

وحسن دراريّ الكواكب أن تُرى طوالع فى داج من الليل غيهب

يضاف إلى هذا أن التضاد : تناسب ، يجيز الجمع بين الشيئين أو الأشياء إذا كان بينهما هذا الجامع . والقرآن غالبًا ما يقرن الضد بضده كالإيمان والكفر ، والليل والنهار ، والنور والظلمات ، والحياة والموت إلخ .

وللقرآن فى ذلك سر يدركه أهل العلم .

أما عن ماهية الإطناب وحقيقته عند البيانيين ، فقد أبى العلوى - لا عن علم ومعرفة بل عن جهل - إلا أن يخالف جميع البلاغيين الذين تعرضوا لبيان معناه الاصطلاحى ، وما ذاك إلا من باب « خالف تعرف » ولا شىء غير هذا .

وهذا التعريف الذى عرف به الإطناب هو تعريف ابن الأثير ، وما زاده عليه فمردود غير مسلم به ، وقد شكّل هذا التعريف بلفظ من عنده ، ولفظ من تعريف ابن الأثير للتكرار ، فجاء تعريفًا عجيبًا لا نظير له .

ومن العجب - وهذا دأبه - أن ينسب هذا التعريف لعلماء البيان ، وليس كل أجزائه لعلماء البيان ، والمراد بهم : ابن الأثير ، بل بعضه لهذا الأخير وهو ما لا غبار عليه ، وبعضه له هو ، وهو موضع النقد والمؤاخذة . قال العلوى : ومعناه فى لسان علماء البيان : « هو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة من غير ترديد »[1] .

* *

● **محترزات التعريف :**

بين العلوى محترزات وقيود هذا التعريف للإطناب قائلاً : فقولنا : « زيادة اللفظ

---

(١) « الطراز » (٢/ ٢٣٠) .

على المعنى » عام فى الإطناب ، وفى الألفاظ المترادفة كقولنا : ليث وأسد ، فإنه كله من باب زيادة اللفظ على معناه .

وقولنا : « لفائدة » يخرج عنه « التطويل » فإنه زيادة من غير فائدة .

وقولنا : « جديدة » تخرج عنه الألفاظ المترادفة ، فإنها زيادة على المعنى لفائدة لغوية ، ولكنها ليست جديدة .

وقولنا : « من غير ترديد » يحترز به عن « التواكيد » [1] اللفظية كقولنا : «اضرب اضرب » فإنها زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة ، وهو [2] التأكيد ، لكنه ترديد اللفظ وتكريره ، بخلاف الإطناب ، فإنه خارج عن التأكيد .

فوضح بما ذكرناه : شرح ماهية الإطناب بهذه القيود التى أشرنا إليها .

فصارت الأمور التى يُلبس بها الإطناب ثلاثة :

التطويل : وهو مزيد [3] من غير فائدة .

والتكرير ، والترادف : وقد خرج التكرير بقيد الترديد ، وخرج المترادف بقيد الفائدة الجديدة ، وخلص باعتبار هذه القيود عن غيره من سائر الحقائق [4] .

* *

● نقد هذا التعريف :

نقد هذا التعريف الذى عرف به العلوى « الإطناب » منصب على القيدين الأخيرين منه وهما الوصفان اللذان وصفت بهما كلمة « فائدة » ، وهما : «جديدة»،

---

(١) جمع المصدر وهو « التوكيد » ولم أر أحداً من أهل العلم قد جمع كلمة « التوكيد » على « التواكيد » وللغويين شروط لجمع المصدر . وعلى كلٍ فالكلمة يدرك كل ذى ذوق أنها غريبة، غليظة فى السمع ، ثقيلة على اللسان عند النطق بها ، لذا فهى غير فصيحة .

(٢) الصواب : وهى ، أى : الفائدة الجديدة .

(٣) ليس التطويل مزيداً لغير فائدة ، بل المزيد الكلام الموصوف بالتطويل .

(٤) « الطراز » (٢/ ٢٣٠ ، ٢٣١) .

و« من غير ترديد » . أما باقى التعريف وهو : « زيادة اللفظ على المعنى لفائدة » فمسلم ، لا غبار عليه .

وهو تعريف ابن الأثير حيث قال : والذى يحد به أن يقال : « هو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة » (١) .

وبهذا اللفظ أيضًا عرفه الخطيب حيث قال : « أو زائد عليه لفائدة » (٢) . ومن قبل ابن الأثير والخطيب من البلاغيين أيضاً . ولذلك نقول : إن هذا التعريف لم ينشأه ابن الأثير إنشاء ويبتدعه ابتداعًا على غير مثال سابق ، بل أخذه من ابن سنان الخفاجى ، الذى أخذه بدوره من أبى الحسن الرمانى (٣) .

قال ابن سنان : « وكان - أى أبو الحسن الرمانى - يسمى العبارة عن المعنى بالكلام الكثير الذى يستفاد منه إيضاح ذلك المعنى وتفصيله - الإطناب - ويجعل التطويل عيبًا وعيا ، والإطناب حسنًا ومحمودًا .

وهذا المذهب من أبى الحسن موافق لما اخترناه ، لأنه يذهب إلى حسن الإطناب الذى هو عنده : طول الكلام فى فائدة وبيان ، وإخراج للمعنى فى معاريض مختلفة ، وتفصيل له ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه .

وهذا الذى اخترناه وقلنا : إنه على التحقيق : ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة ، وكذلك قد وافقناه فى استقباح التطويل ، وحمد الإيجاز ، على ما فسره من معنييهما عنده(٤) .

* *

ولنعد إلى ما وعدنا به من نقد ما زاده العلوى على تعريف البلاغيين للإطناب . فنقول : قول العلوى : إن كلمة « لفائدة » فى التعريف تخرج « التطويل » كلام صحيح ، ولكن لا فضل له فيه ، فابن الأثير ، وقبله الرمانى وابن سنان ، وبعدهم القزوينى ، قالوا : إن كلمة « لفائدة » لإخراج « التطويل » .

---

(١) « المثل السائر » (٢/ ٣٤٤) . (٢) ينظر « الإيضاح » (١/ ٢٨١) .

(٣) ينظر ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن (ص٧٨ ، ٧٩) .

(٤) ينظر « سر الفصاحة » (ص٢٠٢ ، ٢٠٣) .

قال ابن الأثير : فهذا حده الذى يميزه عن التطويل ، إذ التطويل هو : زيادة اللفظ على المعنى لغير فائدة [1] .

أما قوله : إن كلمة « جديدة » لإخراج الألفاظ المترادفة ، لأنها زيادة فى اللفظ على المعنى لفائدة لغوية ، ولكنها ليست جديدة . .

فكلام مردود غير مقبول ، لأن الألفاظ المترادفة - على التسليم بأن الجمع بينها فى عبارة واحدة خارج عن البلاغة - قد خرجت من التعريف واحترز عنها بكلمة «الفائدة» ، لأن هذه الكلمة - كما قلنا - تخرج التطويل الذى هو زيادة من غير فائدة .

وجمع لفظين مترادفين بطريق العطف عده البلاغيون من قبيل التطويل ، لأن التطويل عندهم ليس هو : زيادة اللفظ على المعنى لغير فائدة ، فقط ، بل قيدوا ذلك اللفظ الزائد بقيد وهو : « ألا يكون متعينًا » .

قال الخطيب : وقولنا : « لفائدة » احتراز عن شيئين :

أحدهما : التطويل : وهو أن لا يتعين الزائد فى الكلام ، كقول عدى بن زيد :

فقدَّدت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذبًا ومينا

فإن الكذب والمين واحد [2] .

وقضية الترادف فى اللغة قضية كبرى ، ولا يمكن أن توفيها حقها من البحث والتمحيص إلا دراسة مستقلة .

كل ما يمكن أن نوجز الكلام عنه هنا : أن بعض البلاغيين يعدون الكلام الذى فيه جمع بين مترادفين بطريق العطف من قبيل « التطويل » المعيب ، والبعض الآخر لا يرى ذلك تطويلاً ولا عيبًا فى الكلام .

ولكن ورود الترادف فى القرآن وفصيح الشعر يؤيد ويقوى ، ما ذهب إليه الفريق الثانى ، وقد قيدوا ذلك باختلاف اللفظين ، مع اتفاقهما فى المعنى .

---

(١) « المثل السائر » (٢/ ٣٤٤) .

(٢) ينظر الإيضاح (١/ ٢٨١) ، و« سر الفصاحة » (ص٢١٠ ، ٢١١) .

قال ابن هشام في قول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخالُ لدينا منك تنويل

الأمل : هو الرجاء . قيل : وإنما عطفت عليه لأنه يكون في الممكن والمستحيل، والرجاء يخص الممكن .

قلت : وإنما هذا الفرق بين التمني والرجاء ، وإنما المصحح للعطف : اختلاف اللفظ نحو : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُم فِي سَبِيلِ اللهِ وَمَا ضَعُفُوا ﴾ وقوله :

* أقوى وأقفر بعد أم الهيثم *

ومثله في الأسماء : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ ﴾ ، ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِم صَلَوَاتٌ مِن رَبِّهِم وَرَحْمَةٌ ﴾ ، ﴿ لا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا) وقوله :

* وألفى قولها كذبًا ومينًا *

ولا يعطف هذا النوع إلا بالواو [١] .

وفي « الإتقان » مبحث يسمى « عطف أحد المترادفين على الآخر » وذكر السيوطي أن القصد منه التأكيد [٢] .

وقول العلوي : إن الألفاظ المترادفة زيادة في اللفظ على المعنى لفائدة لغوية : غير مسلم عند جمهور العلماء الذين يقولون : إنها تفيد فائدة معنوية ، وهي توكيد المعنى والمبالغة فيه . وقد مر كلام السيوطي في أن القصد منها التأكيد .

وقال بهاء الدين السبكي معترضًا على ما قاله الخطيب في بيت عدي بن زيد : «وفيه نظر لأن ذكر الشيء مرتين فيه فائدة التأكيد » ، وقد قال النحاة : إن الشيء يعطف على نفسه تأكيدًا ، وعدم تعيين الزائد لا يدفعها ، والفائدة التأكيدية معتبرة في الإطناب ، كما ستراه في غير ما موضع [٣] .

* *

● تصور فاسد لعلاقة التكرير والتوكيد بالإطناب :

آخر قيد من قيود تعريف العلوي للإطناب هو « من غير ترديد » وقد قال في

---

(١) « شرح قصيدة كعب بن زهير » (ص١٦٣) .

(٢) ينظر « الإتقان » (٣/ ٢٣٩) . (٣) ينظر « عروس الأفراح » (٣/ ١٧٤) .

تفسير هذا القيد : « إن قولنا : من غير ترديد ، للاحتراز به عن التواكيد اللفظية كقولنا : اضرب اضرب ، فإنها زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة ، وهو التأكيد، لكنه ترديد اللفظ وتكريره ، بخلاف الإطناب فإنه خارج عن التأكيد » .

وهذا - لعمرى - كلام غريب لا يرتضيه إلا من لا عقل له . وهو من تخريفات وهذيان العلوى ، وابن الأثير الذى أخذ منه هذا المبحث لم يقل هذا الغثاء بل قال:

وأما التكرير فإنه دلالة اللفظ على المعنى مرددًا ، كقولك لمن تستدعيه : أسرع أسرع ، فإن المعنى مردد واللفظ واحد .

وإذا كان التكرير هو إيراد المعنى مرددًا فمنه ما يأتى لفائدة ، ومنه ما يأتى لغير فائدة .

فأما الذى يأتى لفائدة فإنه جزء من الإطناب ، وهو أخص منه ، فيقول حينئذ : إن كل تكرير يأتى لفائدة فهو إطناب ، وليس كل إطناب تكريرًا يأتى لفائدة .

وأما الذى يأتى من التكرير لغير فائدة فإنه جزء من التطويل ، وهو أخص منه ، فيقال حينئذ : إن كل تكرير يأتى لغير فائدة تطويل ، وليس كل تطويل تكريرًا يأتى لغير فائدة » (1) .

وهذا كلام صحيح وصواب إلى أبعد غاية ، ويلتقى مع ما قاله البلاغيون بعده فى مبحث « الإطناب » ، فالإطناب أعم من التكرير .

فقد يكون بالتكرير وبغيره ، وما التكرير إلا نوع من أنواع الإطناب الكثيرة .

وعندما اشترط الخطيب فى « التكرير » الذى هو نوع من أنواع الإطناب أن يكون لنكتة ، كان يحترز بذلك عن « التطويل » لأن التطويل : زيادة اللفظ على المعنى لا لنكتة ، وهى التى عبر عنها فى التعريف بكلمة « لغير فائدة » .

قال الدسوقى : إن التكرار إذا كان لغير نكتة كان تطويلاً ، فلما كان التطويل

---

(1) « المثل السائر » (٢/ ٣٤٥) .

ظاهرًا فى التكرار عند عدم النكتة قيد بها ، وهذا بخلاف الإيضاح بعد الإبهام ، وذكر الخاص بعد العام ، فلا يكون كل منهما تطويلاً أصلاً ، لأنه لا بد فيهما من النكتة ، ولذا لم يقيدهما بها [1] .

والخطيب عندما قرر هذا الشرط فى « التكرير » كان ينظر إلى ما قاله ابن الأثير فى كلامه المتقدم ذكره عن هذا الشرط .

ولكن العلوى نظر إلى هذا الذى قاله ابن الأثير فعكس معناه وأفسده .

فابن الأثير يعرف « التكرار » بأنه : « دلالة اللفظ على المعنى مرددًا » فيأتى العلوى إلى كلمة « مرددًا » فيعكسها فتصير « غير مردود » ثم يلحقها بتعريف ابن الأثير للإطناب ، لأجل أن يخرج منه التكرار .

ولم يقل أحد من البلاغيين إن التكرار المفيد نكتة ليس من الإطناب . وأطلق العلوى كلمة « التوكيد اللفظى » على التكرار ، وخلط بينهما ، كما صنع فى مبحث « التكرار » وقال : « إن التوكيد اللفظى - أى التكرار - مثل : اضرب اضرب ليس من الإطناب .

لماذا ؟ لأنه زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة ، وهو التأكيد - اى التكرير - لكنه ترديد اللفظ وتكريره .

وترديد اللفظ وتكريره عند الإمام العلوى ليس من الإطناب . انظر إلى قوله عقب كلامه السابق : « بخلاف الإطناب فإنه خارج عن التأكيد » .

أناشدك الله - أسمعت أحدًا قال هذه المقولة قبل العلوى أو بعده ؟ « الإطناب خارج عن التأكيد الذى هو التكرار » .

والإطناب بجميع أنواعه يغير التوكيد ، سواء أكان بالتكرير أم بالإيضاح بعد الإبهام ، أم بالتذييل ، أم بالاعتراض ، أم بالتتميم إلخ . التوكيد لا يفارق الإطناب

---

(١) ينظر « شروح التلخيص » (٣/٢١٨) .

بحال من الأحوال . وقد جاء فى عبارة بهاء الدين السبكى - وقد ذكرها - ما ينص على ذلك .

وهذا التوكيد مفهوم من معناه اللغوى - وقد ذكره العلوى ولكن لم يفكر فيه - الذي سبق ذكره فى أول هذا البحث ، وأفاد اللغويون أن مادة « أطنب » فى جميع استعمالاتها تفيد : القوة والشدة والمبالغة والتثبيت والتمكين .

ألم يقرأ العلوى كلام ابن الأثير فى أول مبحث الإطناب ، وهو : « وبعد أن أنعمت نظرى فى هذا النوع الذى هو الإطناب وجدته ضربًا من ضروب التأكيد التى يؤتى بها فى الكلام قصدًا للمبالغة . ألا ترى أنه ضرب مفرد من بينها برأسه لا يشاركه فيه غيره » ؟ (١) .

ألم يقرأ أيضًا قوله فى الفرق بين الإطناب والتطويل ، وهو : قد قدمنا القول إن الإطناب يأتى فى الكلام مؤكدًا كالذى يأتى بزيادة التصوير للمعنى المقصود ، إما حقيقة وإما مجازًا ، والتطويل ليس كذلك ، فإنه التعبير عن المعنى بلفظ زائد عليه ، فيفهم ذلك المعنى بدونه ، فإذا حذفت تلك الزيادة بقى المعنى المعبر عنه على حاله ، ولم يتغير منه شىء . وهذا بخلاف الإطناب ، فإنه إذا حذفت منه تلك الزيادة المؤكدة للمعنى تغير ذلك المعنى ، وزال ذلك التأكيد عنه (٢) ؟ .

* *

● الفرق بين الإطناب والتطويل :

قال العلوى : وأما التفرقة بين الإطناب والتطويل ، فاعلم أن علماء البيان لهم فى ذلك مذهبان :

الأول : أن الإطناب هو التطويل ، وهذا هو المحكى (٣) ، عن أبى هلال

---

(١) « المثل السائر » (٢/ ٣٤٢) . (٢) السابق (٢/ ٣٨٣) .

(٣) أى هذا الكلام حكاه غيره عنهما وهو ابن الأثير ، أما هو فلا دراية له إلا بما يقوله أصحاب الكتب الأربعة فقط ، أما غيرهم فلا علم له بما يقولون .

العسكرى ، وعن الغانمى أيضًا ، وقالا : إن كتب الفتوح والتقاليد كلها ينبغى أن تكون مطولة كثيرة الإطناب ، لأنها مما يقرأ على عوام الناس .

الثانى : أنهما يفترقان ، فإن الإطناب يذكر لفائدة عظيمة بخلاف التطويل ، فإنه لا فائدة وراءه ، وهذا هو الذى عليه الأكثرون من علماء البلاغة ، وإليه يشير كلام ابن الأثير ، وهذا هو المختار (١) .

لخص العلوى هذا الكلام بعبارته من « المثل السائر » ، وهو تلخيص مخل لم يشتمل على حكم ابن الأثير ورده على تلك المقولة التى نسبها إلى أبى هلال .

ونص كلام ابن الأثير هو : ورأيت علماء البيان قد اختلفوا فيه ، فمنهم من ألحقه بالتطويل الذى هو ضد الإيجاز ، وهو عنده قسم غيره ، فأخطأ من حيث لا يدرى كأبى هلال العسكرى والغانمى (٢) ، حتى إنه قال (٣) : إن كتب الفتوح وما جرى مجراها مما يقرأ على عوام الناس ينبغى أن تكون مطولة مطنبًا فيها .

وهذا القول فاسد ، لأنه إن عنى بذلك أنها تكون ذات معان متعددة قد استقصى فيها شرح تلك الحادثة من فتح أو غيره فذلك مسلَّم ، وإن عنى بذلك أنها تكون مكررة المعانى ، مطولة الألفاظ ، قصدًا لإفهام العامة ، فهذا غير مسلم ، وهو مما لا يذهب إليه من عنده أدنى معرفة بعلم الفصاحة والبلاغة .

ويكفى فى بطلانه كتاب الله تعالى ، فإنه لم يجعل لخواص الناس فقط ، وإنما جعل لعوامهم وخواصهم ، وأكثره ، لا بل جميعه مفهوم الألفاظ للعوام ، إلا كلمات معدودة ، وهى التى تسمى « غريب القرآن » .

---

(١) ينظر « الطراز » (٢/ ٢٣١ ، ٢٣٢) .

(٢) هو : محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمى ، صاحب كتاب « حلية المحاضرة » فى الشعر والنقد ، توفى سنة ٣٨٨ هـ .

(٣) أى : أبو هلال العسكرى .

وعلى هذا فينبغي أن تكون الكتب جميعها مما يقرأ على عوام الناس وخواصهم ، ذات ألفاظ سهلة مفهومة ، وكذلك الأشعار والخطب ، ومن ذهب إلى غير ذلك ، فإنه بنجوة عن هذا الفن .

وعلى هذا فإن الإطناب لا يختص به عوام الناس ، وإنما هو للخواص ، كما هو للعوام [١] .

* *

● **فيما قاله ابن الأثير نظر :**

أرى أن ابن الأثير لم يكن على صواب فيما قاله ، فقد نسب إلى أبى هلال ما لم يقله ، وما قاله فإنه لم يحسن فهمه :

ومن يقرأ بتدبير ما ذكره أبو هلال فى مبحث « الإطناب » يتبين منه بما لا يدع مجالاً للشك ، أنه قد فرق بين الإطناب والتطويل ، والإيجاز والإطناب ، وكرر أكثر من مرة أن للإيجاز موضعه ، وللإطناب موضعه ، ومن استعمل أحدهما فى موضع الآخر فقد أخطأ ، وكان بمعزل عن البلاغة . والكلام الذى نسبه ابن الأثير إلى أبى هلال يدلل فيه على ما ادعاه بأنه ألحق الإطناب بالتطويل ولم يفرق بينهما ، ليس هو كلام أبى هلال ، ولم يقل ما جاء فى آخرها وهو : « ينبغى أن تكون مطولة مطنبًا فيها » وهى العبارة الوحيدة التى استنتج منها ابن الأثير ما استنتج ، فإذا نفينا أن يكون أبو هلال هو قائلها يكون قد سقطت الدعوى ودليلها . ونص كلام أبى هلال الخالى من هذه المقولة هو : « ولا شك فى أن الكتب الصادرة عن السلاطين فى الأمور الجسيمة ، والفتوح الجليلة ، وتفخيم النعم الحادثة ، والترغيب فى الطاعة ، والنهى عن المعصية ، سبيلها أن تكون مشبعة مستقصاة ، تملأ الصدور، وتأخذ بمجامع القلوب » [٢] .

---

(١) المثل السائر « (٢/ ٣٤٢ ، ٣٤٣) .

(٢) « الصناعتين. » (ص١٩٦) .

وهناك أمر آخر يسقط دعوى ابن الأثير أن أبا هلال لم يفرق بين الإطناب والتطويل ، وأنه أراد بكلامه هذا التطويل الذى هو ضد الإطناب ، وهذا الأمر هو أن كلام أبى هلال هذا متصل بما قبله وبما بعده ، ومن يقف على الكلامين يدرك مراد أبى هلال وهو أنه يقصد « الإطناب » وذلك بأن تكون المعانى كثيرة ولكن مع حصول الفائدة لما زاد من تلك المعانى ، وأن المتكلم لو لم يفعل ذلك وأوجز كان كلامه غير بليغ ، حيث استعمل الإيجاز فى موضع الإطناب . وما قبل كلام أبى هلال السابق ذكره كلام عن الإيجاز والإطناب ، وليس فيه ذكر للتطويل ، بل لم يكن قد جاء ذكر هذه الكلمة بعد .

قال أبو هلال : « وقال غيره - غير جعفر بن يحيى - البلاغة الإيجاز فى غير عجز ، والإطناب فى غير خطل ، ولا شك أن الكتب . . . » .

وبعد كلامه الذى هو موضع نقد ابن الأثير ، وقد سبق ذكره كاملاً ، أخذ أبو هلال فى التمثيل لما قاله .

قال : ألا ترى أن كتاب المهلب إلى الحجاج فى فتح الأزارقة : « الحمد لله الذى كفى بالإسلام فقد ما سواه ، وجعل الحمد متصلاً بنعمته ، وقضى ألا ينقطع المزيد من فضله ، حتى ينقطع الشكر من خلقه . . . » (1) .

« وإنما حسن فى موضعه ومع الغرض الذى كان لكاتبه فيه . فأما إن كتب مثله فى فتح يوازى ذلك الفتح فى جلالة القدر وعلو الخطر ، وقد تطلعت أنفس العامة ، والخاصة إليه ، وتصرفت فيه ظنونهم ، فيورد عليهم مثل هذا القدر من الكلام فى أقبح صورة وأسمجها وأشوهها وأهجنها كان حقيقًا أن يتعجب منه .

وكذلك لو كتب عن السلطان فى العذل والتوبيخ ، وما تجب القلوب منه من التغيير والتنكير بمثل ما روى أن الوليد بن يزيد كتب إلى والى العراقين حين عتب عليه : « إنى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ، فاعتمد على أيهما شئت ، والسلام» .

---

(1) ينظر « الصناعتين » (ص١٩٧) .

بمثل ما كتب جعفر بن يحيى إلى عامل شكي : قد كثر شاكوك ، وقل شاكروك ، فإما عدلت ، وإما اعتزلت .

فهذا الكلام فى غاية الجودة والوجازة ، ولكن لا يصلح من مثل صاحبه وبالإضافة إلى حاله .

فالإطناب بلاغة ، والتطويل عيّ ، لأن التطويل بمنزلة سلوك ما يبعد جهلاً بما يقرب ، والإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيد تره يحتوى على زيادة فائدة »[1] .

فقائل مثل هذا الكلام يقال عنه إنه لم يفرق بين الإطناب والتطويل ، ويوجه كلامه وجهة هو ما أرادها ، ولا هذا الكلام يحتملها .

وقد أفصح أبو هلال عن قصده الذى استعصى فهمه على ابن الأثير فأخذ يذكر له محتملات ، لا يحتمل منها إلا ما ذكره أولاً ، وهو أنه قصد بقوله : « . . . سبيلها أن تكون مشبعة مستقصاة ، تملأ الصدور ، وتأخذ بمجامع القلوب » هو أن يكون هذا الكلام واردًا فى أحسن صورة ، ومرتديًا أبهى حلة ، وبالغًا من جودة النظم وحسن السبك كل مبلغ وأبعد غاية ، مع زيادة المعانى على الألفاظ وتعقيبه على المثال الأول ناطق بهذا .

أما ما فهمه ابن الأثير - وقبله أخوه فى الجامع الكبير - من أن أبا هلال يقول : إن الإيجاز لخاصة الناس دون عامتهم ، وأن الإطناب للعامة دون الخاصة ، فهو قول منه برئ ، وما حدث هذا الفهم إلا من قلة التدبر من ابن الأثير لكلام أبى هلال ، فالكلام الذى ذكر فيه أبو هلال ما يفيد هذا إنما حكاه عن أصحاب « الإطناب » أى الذين يؤثرونه على الإيجاز ، ثم رد مقولتهم هذه بعد ذلك بقوله : « والقول القصد أن الإيجاز . . . » . هكذا بأسلوب القصر أى ما الإيجاز ، والإطناب إلا هذا لا ما زعمتموه .

وإليك نص كلام ما حكاه أبو هلال ، وما رد به هذا المحكى .

---

(١) ينظر « الصناعتين » (ص١٩٧) .

قال رحمه الله : « قال أصحاب الإطناب : المنطق إنما هو بيان ، والبيان لا يكون إلا بالإشباع ، والشفاء لا يقع إلا بالإقناع ، وأفضل الكلام أبينه ، وأبينه أشده إحاطة بالمعانى ، ولا يحاط بالمعانى إحاطة تامة إلا بالاستقصاء ، والإيجاز للخواص ، والإطناب مشترك فيه الخاصة والعامة ، والغبى والفطن ، والريّض والمرتاض ، ولمعنى مًّا أطيلت الكتب السلطانية فى إفهام الرعايا » .

والقول القصد : إن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما فى جميع الكلام وكل نوع منه ، ولكل واحد منهما موضع . . » [(١)] .

ويجيب من محققى « الصناعتين » وضع عنوان بجانب الكلام الأول جاء فيه «فضل الإطناب » مع أن ما بعده رد من أبى هلال لما قاله أصحاب الإطناب .

* *

قال الدكتور بدوى طبانة معلقًا على ما قاله ابن الأثير فى نقد أبى هلال : « ولا نرى تناقضًا بين تفريقه بين الإطناب والتطويل ، ورأيه فى إشباع هذه الكتب واستقصائها بما يدل على الإطناب » [(٢)] .

والحق : أن ابن الأثير لا يتهم أبا هلال بالتناقض فى تفريقه بين الإطناب والتطويل، ورأيه فى إشباع هذه الكتب واستقصائها بما يدل على الإطناب ، لأنه لم يذكر كلام أبى هلال الذى فرق فيه بين الإطناب والتطويل ، بل لم يذكر منه فقرة واحدة بلفظها ، وإنما هو يدعى عليه بأنه لم يفرق بين التطويل والإطناب ، وأنه خلط بينهما ، فألحق الأخير بالأول .

وماذا كان سيقول ابن الأثير فى كلام آخر لأبى هلال ، وهو : « ووجدنا الناس إذا خطبوا فى الصلح بين العشائر أطالوا ، وإذا أنشدوا الشعر بين السماطين فى مديح الملوك أطنبوا ، والإطالة والإطناب فى هذه المواضع إيجاز » [(٣)] .

---

(١) ينظر « الصناعتين » (ص١٩٦) ، و« الجامع الكبير » (ص١٤٧) ، وما بعدها .

(٢) « المثل السائر » (٢/ ٢٤٢) .
(٣) « الصناعتين » (ص١٩٨) .

وفى قوله أيضًا : « وقل ما تجد قصة لبنى إسرائيل فى القرآن إلا مطولة مشروحة ومكررة فى مواضع معادة ، لبعد فهمهم كان ، وتأخر معرفتهم »[1] .

ففى كلامه الأول وردت كلمة « الإطالة » و« الإطناب » و« الإيجاز » فهل يريد بالإطالة التطويل الذى ضد الإطناب ؟ وهل يريد بالإيجاز ما هو ضد الإطناب ؟ كلا ، وإنما الذي أفهمه من كلمة « الإطالة » أنه يريد بها : الإطناب ، ويريد بالإطناب : الإيجاز ، وبالإيجاز : البلاغة ، وقد قالوا : البلاغة الإيجاز أما فى كلامه الثانى فإنه يريد بكلمة « مطولة » مطنبة مبسوطة .

انظر إلى قوله قبل ذلك : « . . . وإذا خاطب بنى إسرائيل أو حكى عنهم جعل الكلام مبسوطًا » .

إن المصطلحات البلاغية لم تكن قد تحددت تحديدًا يميز كل مصطلح عن الآخر ، ويضع حدودًا فاصلة بين تلك المصطلحات فى زمن أبى هلال العسكرى ، وإنما كان ذلك بعده على يد عبد القاهر ومن جاء بعده من البلاغيين ، ومع ذلك فإنه دراسة أبى هلال للإيجاز والإطناب أقرب فى تحديد المصطلح البلاغى إلى ما قاله البلاغيون المتأخرون فى الإطناب ، والإيجاز ، والحشو ، والتطويل .

والله أعلم .

* * *

---

(١) السابق ص(١٩٩) .

المبحث الثانى

فى ذكر أقسام الإطناب

ذكر العلوى فى مقدمته لهذا المبحث : أن الإطناب قد يكون واقعًا فى الجملة الواحدة ، وقد يرد فى الجمل المتعددة ، ثم بدأ الحديث عن هذين القسمين ، وما يتعلق بكل واحد منهما [١] .

وهذا التقسيم للإطناب مأخوذ من ابن الأثير لم يضف إليه العلوى شيئاً . قال ابن الأثير : والإطناب يوجد تارة فى الجملة الواحدة من الكلام ، ويوجد تارة فى الجمل المتعددة .

وقد وصف ابن الأثير القسم الأخير بقوله : « والذى يوجد فى الجمل المتعددة أبلغ ، لاتساع المجال فى إيراده » [٢] ، وقد اغفل العلوى هذا الوصف ، فلم يشر إليه ، وكأنه يرى أنهما سيان ، وليس احدهما أبلغ من الآخر .

وقد ذكر ابن الأثير أن القسم الأول من الإطناب ، وهو ما يرد فى الجملة الواحدة: منه ما يرد حقيقة ، ومنه ما يرد مجازاً .

وقد تبعه العلوى فى ذلك فقال : وهو يرد تارة على جهة الحقيقة ، وتارة على جهة المجاز ، فهما وجهان .

وسنكتفى بالكلام على الوجه الأول ، وهو الإطناب الوارد على جهة الحقيقة ، أما الوجه الثانى وهو الوارد على جهة المجاز فإن العلوى قد نسخ ما ذكره فيه عن «المثل السائر » ، ولم أجد فى كلامه عنه ما هو جدير بالإشارة إليه ، فرأيت إهماله وكذلك الحال فى القسم الثانى من قسمى الإطناب .

* *

---

(١) « الطراز » (٢/ ٢٣٤) .

(٢) « المثل السائر » (٢/ ٣٤٦) .

• الإطناب الوارد على جهة الحقيقة :

نقل العلوى من « المثل السائر » شواهد هذا الوجه ، ولم يضف إليها شاهدًا واحدًا ، غير أن الشرح والتوضيح بعبارته هو ، مع الاتجاه إلى الاختصار ، والاقتصار على بعض ما قاله ابن الأثير فى الشواهد التى أطنب فى الحديث عنها . وشواهد هذا الوجه التى استشهد بها ابن الأثير هى : قولهم : « رأيته بعينى » و«قبضته بيدى » ، و« وطئته بقدمى » ، و« ذقته بلسانى »[1] ، وبعض آيات من القرآن الكريم ، أما الشاهد الشعرى الوحيد الذى ذكره ابن الأثير لهذا الوجه قبل الحديث عن بيان الإطناب فى الآيات الكريمة وهو قول البحترى :

تأمل من خلال السجف وانظر   بعـــينك ما شربت ومن سقانى

تجد شمس الضحا تدنو بشمس   إلىَّ من الرحيق الخسروانى[2]

فلم يتعرض له العلوى .

* *

ويعلق العلوى على الأمثلة النثرية السابق ذكرها بقوله : وقد يظن الظان أن التعليق بهذه الآلات إنما هو لغو لا حاجة إليه فإن تلك الأفعال لا تفعل إلا بها ، وليس الأمر كما ظن ، بل هذا إنما يقال فى كل شىء يعظم مناله ويعز الوصول إليه، فيؤتى بذكر هذه الأدوات على جهة الإطناب دلالة على نيله ، وأن حصوله غير متعذر .

وعلى هذا ورد قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم ﴾[5] .

وإنما جاءت هذه الآيات على هذه الطريقة لأنها رد وإنكار لما كان من المنافقين فى

---

(١) فى « المثل السائر » : « ذقته بفمى » ، وهو أبلغ .

(٢) ينظر « المثل السائر » (٣٤٦/٢) .   (٣) سورة الأحزاب : الآية ٤

(٤ ، ٥) سورة النور ، الآية : ١٥

شأن الإفك ، ولما كان من بعضهم فى جعل الزوجات أمهات ، وفى جعل الأدعياء أبناء ، ومن قال لزوجته أنها عليه كظهر أمه .

فبالغ فى الرد عليه بهذه المقالة والنكير عليها (١) .

وأصل هذا الكلام فى « المثل السائر » فهو مأخوذ منه (٢) .

ويقول العلوى فى قوله تعالى : ﴿ مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِ ﴾(٣): « ومعلوم أن القلب لا يكون إلا فى الجوف ، والغرض المبالغة فى الإنكار بأن يكون للإنسان قلبان . ومنه قوله تعالى :﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ (٤) .

والآيات كلها مذكورة بتحليل أبلغ وأدق فى « المثل السائر » ، وقد أفاد ما قاله فيها ابن الأثير من « الكشاف » .

وبالموازنة بين ما ذكره العلوى فيها - وقد مر بعضه - وما ذكره كل من ابن الأثير والزمخشرى ، تبين لنا أن العلوى قد أفاد ما ذكره فيها من « المثل السائر » ، ولم يكن لما قاله الزمخشرى فى تحليل تلك الآيات أى أثر فى « الطراز » .

ويؤكد ذلك أن الزمخشرى قد لحظ فى بعض القيود فى تلك الآيات ملحظًا دقيقًا زائدًا على ما ذكره ابن الأثير والعلوى ، فقد ذكر أن المراد بقوله تعالى : ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْم ﴾ أن هذا القول لا يتجاوز الأفواه ، وليس ترجمة عما فى القلوب ، وشاهد هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِم ﴾ .

ونص كلام الزمخشرى فى ذلك هو : فإن قلت : ما معنى قوله : ﴿بِأَفْوَاهِكُم﴾(٥) والقول لا يكون إلا بالفم ؟ قلت : معناه أن الشىء المعلوم يكون علمه فى القلب ، فيترجم عنه اللسان . وهذا الإفك ليس إلا قولاً يجرى على ألسنتكم ويدور فى أفواهكم من غير ترجمة عن علم به فى القلب ، كقوله

---

(١) ينظر « الطراز » (٢/ ٢٣٥ ، ٢٣٦) .

(٢) ينظر (٢/٣٤٦ ، ٣٤٧) .

(٣) سورة الأحزاب : الآية ٤

(٤) سورة النحل : الآية ٢٦

(٥) سورة آل عمران : الآية ١٦٧

تعالى : ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [١] . وقد كان بيان الزمخشرى لقيمة القيد فى قوله تعالى : ﴿ مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ أوضح وأجلى وأدق مما هو عند ابن الأثير والعلوى .

قال : فإن قلت : أى فائدة : فى ذكر الجوف ؟ قلت : الفائدة فيه كالفائدة فى قوله : « القلوب التى فى الصدور » ، وذلك ما يحصل للسامع من زيادة التصور والتجلى للمدلول عليه ، لأنه إذا سمع به صور لنفسه جوفًا يشتمل على قلبين ، فكان أسرع إلى الإنكار [٢] . فالعلوى لا هو أتى بتحليلات الزمخشرى البارعة لهذه الآيات ، ولا أتى بما ذكره ابن الأثير فيها كاملاً كما هو فى « المثل السائر » ، وإنما كان لحذفه بعض الألفاظ والعبارات أثر كبير فى مسخ هذا الكلام وتشويهه ، ونذكر شاهدًا على ذلك يتبين لنا من خلاله الفرق الشاسع بين عبارة ابن الأثير فى تحليل الشاهد ، وبيان بلاغته ، وعبارة العلوى عنه .

قال ابن الأثير فى قوله تعالى : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ : « ولذكر لفظة ﴿ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ فائدة لا توجد مع إسقاطها من هذا الكلام ، وأنت تحس هذا من نفسك ، فإنك إذا تلوت هذه الآية يخيّل إليك أن سقفًا خرَّ على أولئك من فوقهم ، وحصل فى نفسك من الرعب ما لا يحصل مع إسقاط تلك اللفظة » .

ويقارن بين تلك الآية ، وقوله تعالى : ﴿ مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ فيقول : فكما أن القلب لا يكون إلا فى الجوف فكذلك السقف لا يكون إلا من فوق ، وهذا مقام ترهيب وتخويف ، كما أن ذاك مقام إنكار وتعظيم .

أما العلوى فقد قال : فإن المعلوم أن حال السقف أنه لا يكون إلا من فوق [٣] ، وإنما الغرض المبالغة فى الترهيب والتخويف والإنكار ، كما أشار إليه بقوله : ﴿ قَدْ

---

(١) « الكشاف » (٣/٢١٩) .

(٢) المصدر السابق (٢/٥٢١) ، وينظر « الطراز » (٢/٢٣٥ - ٢٣٧) ، و« المثل السائر » (٢/٣٤٦ - ٣٥٠) .

(٣) « حال » ، « أنه » كلاهما حشو لا فائدة فيه .

مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ يعنى بالخراب والهدم فخر عليهم السقف من فوقهم ، تشديدًا فى الأمر وتهويلاً لهم ، وإعظامًا لحاله [1] .

* *

● آيتا الحاقة ، وآية النجم :

خالف صاحب الطراز صاحب المثل السائر فى بعض ما قاله فى آيتي الحاقة وهما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ * وَحُمِلَتِ الأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ [2] ، فقد ذكر ابن الأثير نكتتين بلاغيتين لذكر الوصف «واحدة» فى الآيتين :

الأولى : أشار إليها بقوله : « فجئ بذكر الواحدة لتأكيد الإعلام بأن ذلك هين سهل على عظمه ، يفعل ويمضى الأمر فيه بنفخة واحدة ، ودكة واحدة ، ولا يحتاج فيه إلى طول مدة ، ولا كلفة مشقة » يريد أن ذكر الواحدة فى الآيتين إطناب يفيد التوكيد .

والثانية : اشار إليها بقوله : « وأما نفخة واحدة » و« دكة واحدة » فإنما جئ بلفظ الواحدة فيهما – وقد علم أن النفخة هى واحدة والدكة هى واحدة – لمكان نظم الكلام ، لأن السورة التى هى « الحاقة » جارية على هذا المنهاج فى توازنها السجعى، ولو قيل : « نفخة » – من غير واحدة – و« دكة » – من غير واحدة ثم قيل بعدهما : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ لكان الكلام منثورًا [3] ، محتاجاً إلى تمام ، لكن التأكيد جاء فيهما ضمنًا وتبعًا » .

أما العلوى فقد اكتفى بذكر النكتة الأولى فقال : إن التاء مؤذنة بالوحدة ، ولكنه أتى بالصفة على جهة المبالغة بالإطناب فى فخامة الأمر وعظمه [4] ، والفرق

---

(١) « الطراز » (٢/٢٣٦) .   (٢) سورة الحاقة : الآيتان ١٣ ، ١٤

(٣) اى من غير مراعاة للتوازن ، ومعنى « محتاجًا إلى تمام » اي : إلى تمام يكمل به التوازن ، ينظر المثل السائر (٢/ ٣٥٠) .

(٤) « الطراز » (٢/٢٣٦) .

لا يخفى فى تحليل الإطناب بالتأكيد بالصفة « واحدة » بين ما ذكره ابن الأثير والعلوى ، وهو فرق شاسع ، كالفرق ما بين الرجلين .

* *

وفى آية سورة النجم وهى قوله تعالى : ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى ﴾ (١) . ذكر ابن الأثير النكتتين البلاغيتين اللتين ذكرهما فى آيتى الحاقة ، وهما : الإطناب بالتأكيد بذكر « الثالثة الأخرى » ، وتوازن الفقر التى نظمت السورة كلها عليها .

قال : وها هنا نكتة لا بد من الإشارة إليها : وذاك أنى نظرت فى قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ و﴿ دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ وفى قوله تعالى : ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾ فوجدت ذلك غير مقيس على ما تقدم ، وسأبين ببيان شاف فأقول :

إن قوله تعالى : ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى ﴾ إنما جئ به لتوازن الفقر التى نظمت السورة كلها عليها وهى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ ولو قيل : « أفرأيتم اللات والعزى ومناة » ولم يقل : ﴿ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى ﴾ لكان الكلام عاريًا عن الطلاوة والحسن . وكذلك قيل : ﴿ وَمَنَاةَ الأُخْرَى ﴾ من غير أن يقول : ﴿ والثَّالِثَة ﴾ لأنه نقص فى الفقرة الثانية عن الأولى ، وذاك قبيح . . . لكن التأكيد فى هذه الآية جاء ضمنًا لتوازن الفقر وتبعًا (٢) .

أما العلوى فكان كلامه على آية سورة النجم مغايرًا لكلامه فى آيتى سورة الحاقة ، فقد اختار هنا إحدى النكتتين اللتين ذكرهما ابن الأثير للتعبير بقوله : « الثالثة الأخرى » وهى مراعاة سجع الآى ، ورفض القول بالنكتة الأخرى وهى الإطناب بالتأكيد ، فقال : « فليس هذا من باب الإطناب بالتأكيد ، وإنما هو من أجل مراعاة سجع الآى ، فإنها من أول السورة على الألف ، فلأجل هذا قال : «الثالثة الأخرى» مراعاة لما ذكرناه » (٣) .

فقد صرح بما ذكره ابن الأثير ، وعلل اختياره لإحدى النكتتين ، ولم يعلل لما لم يقبله منهما وهو : الإطناب بالتأكيد .

---

(١) سورة النجم : الآية ٢٠

(٢) ينظر « المثل السائر » (٢/٣٤٩ ، ٣٥٠) .

(٣) « الطراز » (٢/٢٣٧) .

ولعل قول ابن الأثير فى آخر كلامه السابق ذكره وهو : « لكن التأكيد فى هذه الآية جاء ضمنًا لتوازن الفقر وتبعًا » هو الذى جعل العلوى يختار النكتة الأخرى وهى مراعاة : سجع الآى ، وهذا وهم من العلوى - وما أكثر أوهامه - فإن أكثر المفسرين على القول بأن « الثالثة الأخرى » صفتان مؤكدتان ، ولكن العلوى لا يقرأ.

قال البيضاوى : وقوله : ﴿ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى ﴾ صفتان للتأكيد ، كقوله : « يطير بجناحيه » أو « الأخرى » من التأخير فى الرتبة . قال الشهاب معلقًا على هذا الكلام : قوله : صفتان للتأكيد ، فإن كونها ثالثة وأخرى مغايرة لما تقدمها ، معلوم غير محتاج للبيان . أو « الثالثة » للتأكيد ، و« الأخرى » بيان لها ، لأنها مؤخرة عندهم عن اللات والعزى [(١)] وإلى هذا القول ذهب أبو حيان ، والآلوسى ، وأبو البقاء العكبرى ، وابن عطية [(٢)] .

ولم أجد - غيرالعلوى - من قال : إن التعبير بقوله : « الثالثة الأخرى » إنما كان لأجل مراعاة سجع الآى لا غير ، لأن السورة من أولها على حرف الألف . والقول بالسجع لتوافق رؤوس الآى غرض لفظى ، والتوكيد غرض معنوى ، والمعنوى أحق بالتقدم من اللفظى ، وليس هناك ما يمنع أن تكون النكتتان والفائدتان اللتان ذكرهما ابن الأثير مرادتين معًا ، والنكات البلاغية لا تتزاحم كما يقول أهل العلم ، والقول بهذا لا ينفى القول بذاك ، حيث لا منافاة بين الاثنين .

وما قيل فى آية سورة النجم يقال فى آيتى سورة الحاقة ، والتى اختار العلوى من النكتتين اللتين ذكرهما ابن الأثير فيهما عكس ما اختاره فى آية سورة النجم ، وهو الإطناب بالتأكيد ، وهو أن ليس هناك ما يمنع أن تكون الفائدتان اللتان ذكرهما ابن الأثير مرادتين معًا ، لا الإطناب بالتأكيد فقط .

والله أعلم .

* * *

---

(١) « حاشية الشهاب » (١١٣/٨) .

(٢) ينظر « البحر المحيط » (١٦٢/٨) ، و« روح المعانى » (٥٦/٢٧) ، و« التبيان فى إعراب القرآن » (١١٨٨/٢) ، و« المحرر الوجيز » (٢٦٦/١٥) .

● **الاعتراض :**

هو النوع الثامن عشر من المقالة الثانية فى الصناعة المعنوية عند ابن الأثير [١] ، والفصل الثامن من الباب الثانى فى ذكر الدلائل الإفرادية عند العلوى [٢] .

ولم يفرد البلاغيون المتأخرون الاعتراض بباب مستقل ، بل درسوه فى مبحث «الإطناب » على أنه نوع منه [٣] ، ودرسه السكاكى فى وجوه تحسين الكلام ، على أنه محسن معنوى .

وقد تابع العلوى ابن الأثير فيما ذكره فى هذا المبحث ، ولم يخرج عما جاء فى « المثل السائر » إلا فى أشياء قليلة ليست ذات شأن وكان مرجعه الوحيد فى دراسة هذا الباب هو « المثل السائر » ولم يلتفت إلى مصنف آخر غيره ، ولم يعرج إطلاقًا على ما قاله النحويون واللغويون والمفسرون والبلاغيون - غير ابن الأثير - فى هذا الفن من القول ، حتى الآيات القرآنية التى ينبغى أن يرجع فيما يقوله فيها إلى المفسرين نقل كلام ابن الأثير عنها وتخيلاته لها .

* *

● **الحشو والاعتراض :**

ولننظر إلى ما صدر به العلوى كلامه على هذا الفن .

قال : الفصل الثامن فى الاعتراض ، وبعضهم يسمه « الحشو » [٥] . نفس العبارة التى بدأ بها ابن الأثير حديثه عن « الاعتراض » . وكذلك صنع السكاكى، ولكنه قال : « ويسمى الحشو » .

والعلوى عالم متأخر ، إذ أنه من رجال القرن الثامن الهجرى ، فكان ينبغى أن يبحث عن الذى أطلق على « الاعتراض » هذا الاسم وهو الحشو ولكن مثل هذا

---

(١) ينظر « المثل الثانى » (٣/ ٤٠) . (٢) ينظر « الطراز » (٢/ ١٦٧) .
(٣) ينظر الإيضاح (١/ ٣١٣) ، و« المطول » (٢٩٦) ، و« شروح التلخيص » (٣/ ٢٣٧) .
(٤) « مفتاح العلوم » (ص٢٠٢) . (٥) « الطراز » (٢/ ١٦٧) .

غير معهود من العلوى ، فهو عمله النسخ والنقل من الكتب الأخرى أما أن يقوم بتحقيق مسألة علمية فليس هذا من شأنه .

وابن الأثير يعنى بقوله : « وبعضهم يسمه حشواً » أبا هلال العسكرى ، فإنه قال: الحشو : على ثلاثة أضرب : اثنان منها مذمومان ، وواحد محمود . . . وأما الضرب المحمود فكقول كثير :

لو أن الباخلين - وأنت منهم - رأوك تعلموا منك المطـــــالا

وقوله : « وأنت منهم » حشو إلا أنه مليح ، ويسمى أهل الصناعة هذا الجنس : اعتراض كلام فى كلام .

وسنأتى على هذا الباب فيما بعد إن شاء الله [1] .

وقد وفى بوعده فعقد لهذا الفن باباً أطلق عليه « الاعتراض » وعرفه بتعريف ابن المعتز ، قال : وهو اعتراض كلام فى كلام لم يتم ، ثم أن ترجع إليه فتتمه»[2] .

والعجب من أبى هلال يطلق « الحشو » على الاعتراض ، ويقسمه إلى مذموم ومحمود ، وهو بصدد شرح كلام العربى : « البلاغة : التقرب من المعنى البعيد ، والتباعد من حشو الكلام » ! . مع أن من تقدمه وهو « قدامة بن جعفر » جعل «الحشو » من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن ، وعرفه بقوله : وهو أن يحشى البيت بلفظ لا يحتاج إليه لإقامة الوزن ، مثال ذلك ما قاله أبو عدى القرشى :

نحن الرؤوس وما لرؤوس إذا سمت فى المجـــد للأقـــوام كالأذناب

فقوله : « للأقوام » حشو لا منفعة فيه [3] ، وبمثل ذلك قال ابن سنان الخفاجى[4] .

أما ما لم يفعله السكاكى وهو التمييز بين « الحشو » ، و« الاعتراض » ، فقد فعله

---

(١) « الصناعتين » (ص٥٤ ، ٥٥) .

(٢) ينظر « الصناعتين » (ص٤١٠) ، و« البديع » (ص٥٩) .

(٣) نقد الشعر « (ص٢١٨) .

(٤) ينظر « سر الفصاحة » (ص١٤٧ ، ١٤٨) .

تلميذه الخطيب القزويني (٧٣٩ هـ) ، وقد كان العلوى معاصرًا له ، وتوفى بعده بعشر سنوات (٧٤٩ هـ) ، والذى لا ذكر له ، ولا أثر لكتابيه « التلخيص » ، و«الإيضاح » فى « الطراز » .

فقد ذكر « الحشو » وجعله عيبًا من عيوب الإطناب ، ووضع له تعريفًا يميزه عما يقابله وهو « التطويل » ، وقسمه قسمين :

قال رحمه الله : الإطناب : « هو أداء المعنى المراد بلفظ زائد عليه لفائدة » . وقولنا : لفائدة : احتراز من شيئين : أحدهما التطويل ، وهو أن يتعين الزائد فى الكلام . . . وثانيهما : ما يشتمل على الحشو ، والحشو : ما يتعين أنه الزائد . وهو ضربان :

أحدهما : ما يفسد المعنى ، كقول أبى الطيب :

لا فضل فيها للشجاعة والندى ... وصبر الفتى لولا لقاء شعوب

والثانى : ما لا يفسد المعنى ، كقوله :

ذكـــــرت أخى فعاودلى ... صداع الرأس والوصب [١]

ورحم الله ابن حجة الحموى (٨٣٧ هـ) ، فقد ذكر عبارة ابن الأثير ، ولكنه انتقد إطلاق كلمة « الحشو » على « الاعتراض » قال - رحمه الله - : « الاعتراض عبارة عن جملة تعترض بين كلامين ، تفيد زيادة فى معنى غرض المتكلم » ومنهم من سماه « الحشو » ، وقالوا فى المقبول منه : حشو اللوزينج ، وليس بصحيح ، والفرق بينهما ظاهر ، وهو أن الاعتراض يفيد زيادة فى غرض المتكلم والناظم ، والحشو إنما يأتى لإقامة الوزن لا غير ، وفى الاعتراض من المحاسن المكملة للمعانى المقصودة ما يتميز به عن أنواع كثيرة [٢] .

* *

---

(١) ينظر « الإيضاح » (١/ ٢٨١ - ٢٨٤) ، و« سر الفصاحة » (ص٢١٠ ، ٢١١) .
(٢) « خزانة الأدب » (٢/ ٢٨٠) .

● حدّ الاعتراض بين ابن الأثير والعلوى :

قال ابن الأثير معرفًا الاعتراض وممثلاً له : وحدُّه : كل كلام أُدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو سقط لبقى الأول على حاله .

مثال ذلك أن تقول : « زيد قائم » ، فهذا كلام مفيد ، وهو مبتدأ وخبر ، فإذا أدخلنا فيه لفظًا مفردًا قلنا : « زيد – والله – قائم » ، ولو أزلنا القسم منه بقى على حاله .

وإذا أدخلنا فى هذا الكلام لفظًا مركبًا قلنا : « زيد – على ما به من المرض - قائم » فادخلنا بين المبتدأ والخبر لفظًا مركبًا وهو قولنا : « على ما به من المرض » ، فهذا هو الاعتراض ، وهذا حده (١) .

وهذا الحدّ قد أخذه ابن الأثير من حد أبى هلال للحشو المذموم ، وهو : «إدخالك فى الكلام لفظًا لو أسقطته لكان الكلام تامًا » (٢) .

نقل العلوى هذا الكلام ، ولكنه تصرف فى الاعتراض فى المثال الأخير ، فهو عنده : « زيد – على ما به من قلة ذات اليد – كريم » ، ثم أتى بأمر مبتدع لم أجد أحد من أهل العلم الذين تعرضوا للحديث عن « الاعتراض » فى مصنفاتهم قد أشار إليه ، وهو : ذكر حدّ للكلام المعترض فيه ، فجميع البلاغيين اكتفوا بتعريف الاعتراض فحسب إلا العلوى .

وهذه حذلقة منه ، ونوع من تمحلاته وتكلفاته ، لأن الكلام الواقع فيه الاعتراض ليس بحاجة إلى تعريف ، لأن التعريف إنما يؤتى به لتمييز المعرَّف عن غيره ، حتى لا يدخل فيه ما ليس منه ، ولا يخرج عنه شىء إلى غيره . والاعتراض صالح فى أنواع الكلام كلها وليس مختصًا بنوع منه دون آخر ، حتى يضع العلوى لهذا النوع تعريفًا يميزه عن النوع الآخر الذى لا يدخل فيه .

ومن سوء حظ العلوى أن التعريف الذى أتى به من عند نفسه للاعتراض ، تعريف فاسد ، لأنه ركيك غير مستقيم المعنى ، أما تعريف ابن الأثير للاعتراض

---

(١) « المثل السائر » (٣/ ٤٠) . (٢) ينظر « الصناعتين » (ص٥٤) .

الذى جعله العلوى تعريفًا للكلام المعترض فيه فهو صحيح مستقيم . وهذا يؤيد ما كررنا ذكره أن العلوى إذا حاول أن يعتمد على نفسه فيما يقوله ، وأن يخرج عن نطاق المصنف الذى هو بصدد الأخذ منه ، فإنه يقع فى الخطأ غالبًا ، ولا يوفق فيما يأتى به .

ولننظر الآن فى عبث العلوى ، وفى الغثاء الذى أتى به .

قال : وقبل الخوض فيما نريده من خصائصه [1] نذكر ماهية الاعتراض والمعترض فيه ، فنقول : أما الاعتراض فهو : « كل كلام ادخل فى غيره أجنبى بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام » . وأما المعترض فيه فهو : كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب بحيث لو أسقط لبقى الكلام على حاله فى الإفادة [2] .

* *

التعريف الذى أتى به للاعتراض - كما ذكرنا - فاسد ، مضطرب ، غير مستقيم المعنى .

وصحة التعريف أن يقال : « كل كلام أجنبى أدخل فى غيره ، بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام » ، ولو كان التعريف السابق تعريفًا للكلام المعترض فيه لكان فاسدًا أيضًا ، وما جاء هذا الفساد إلا من تقديم كلمة « غيره » وتأخير كلمة «أجنبى»، الذى ترتب عليه الفصل بين الصفة والموصوف ، وتقديم الصفة على موصوفها.

أما تعريف العلوى للكلام المعترض فيه فهو تعريف ابن الأثير للاعتراض كما ذكرنا.

وأرى أن العلوى ما صنع هذا إلا لأنه رأى أن تعريف ابن الأثير لا يصلح تعريفًا للاعتراض ، وإنما هو تعريف للكلام الذى حصل فيه الاعتراض ، وهو مصيب فى هذا ، لكنه كان ينبغى أن يطرح هذا التعريف ويأتى بتعريف آخر له ،

---

(١) انظر إلى ركاكة هذا الكلام .

(٢) « الطراز » (٢/١٦٧) .

أو يكتفى بإصلاح تعريف ابن الأثير ، ولا يبتدع بعد ذلك تعريفًا للكلام المعترض فيه .

* *

● الاعتراض لا يكون باللفظ المفرد :

إذا نظرنا إلى تعريف ابن الأثير للاعتراض ، وتعريفى العلوى للاعتراض والمعترض فيه ، وإلى الأمثلة التى مثلا بها ، فإننا نجد أن كلا منهما يجيز الاعتراض باللفظ المفرد والمركب ، وهذا صريح قولهما : « لفظ مفرد أو مركب » .

وقبل مناقشة ابن الأثير والعلوى فى تجويزهما الاعتراض باللفظ المفرد ، يحسن بنا أن نذكر كلمة موجزة عن معنى المفرد عند النحويين ، ثم نتبعها بكلمة أخرى عن معنى المركب عندهم .

فنقول : عرف النحويون « الكلمة بقولهم : « هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع » . ويعنون بكلمة المفرد : ما لا يدل أجزاؤه على جزء معناه ، وذلك نحو : « زيد » فهذا اللفظ يدل على المسمى ، ولكن أجزاؤه : الزاى ، والياء ، والدال، إذا أفردت لا تدل على شىء مما يدل هو عليه ، بخلاف قولك : « غلام زيد » ، فإن كلا من جزئيه - وهما الغلام وزيد - دال على جزء معناه ، فهذا يسمى مركبًا لا مفردًا [(١)] .

والنحويون واللغويون لا يجيزون الاعتراض بالكلمة المفردة ، بل يشترطون فيه أن يكون جملة لا محل لها من الإعراب ، ولا يجيزون الاعتراض باللفظ المفرد - كما ذكرنا ولا بالجملة التى لها محل من الإعراب ، لأنها واقعة موقع المفرد ، ويمتنع عندهم الاعتراض بالمفرد ، فكذلك ما كان حكمه حكم المفرد ، وهو الجملة التى لها محل من الإعراب ، والجملة المعترضة عندهم هى إحدى الجمل السبع التى لا محل لها من الإعراب .

---

(١) ينظر « شرح المفصل » (١/ ١٨ ، ١٩) ، و« قطر الندى » (ص٣٧ ، ٣٨) .

قال ابن هشام : الجمل التى لا محل لها من الإعراب وهى سبع . . . الثانية : المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية ، وتسديدًا ، أو تحسينًا (١) .

ولم يشر فى حديثه عنها إلى خلاف بين النحويين فى ذلك ، وأن منهم من يجيز الاعتراض باللفظ المفرد ، وهذا يدل على أن ذلك موضع إجماع عندهم .

ولأن الجملة أعم من الكلام على القول الصحيح إذ شرطه الإفادة بخلاف الجملة ، ولهذا تسمع النحويين يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدًا ، فليس بكلام ، قال ابن هشام : « . . . . لأن الكلام هنا ليس فى مطلق الجملة ، بل فى الجملة بقيد كونها جملة اعتراض ، وتلك لا تكون إلا كلامًا تامًا » (٢) .

من كل هذا يتبين لنا أن النحويين لا يجيزون الاعتراض لا بالمفرد ، ولا حتى بمطلق الجملة ، إذ الجملة قد تكون تامة ، وقد تكون غير تامة ، أى غير مفيدة كجملتى الشرط والجواب ، بل بالجملة التامة المفيدة ، لأن الاعتراض عندهم لا يكون إلا كلامًا تامًا ، كما قال ابن هشام .

وعلى ذلك اللغويون ، فالذى يفهم من كلام ابن جنى فى « الخصائص » وقد عقد للاعتراض بابًا خاصًا به - أنه لا يكون الاعتراض إلا بكلام لا بمفرد .

قال - رحمه الله - : ومن الاعتراض قولهم : « زيد - ولا أقول إلا حقًا - كريم» . وعلى ذلك مسألة « الكتاب » : « إنه - المسكين - أحمق » ، أى : هو المسكين ، وذلك اعتراض بين اسم « إن » وخبرها » (٣) .

أما البلاغيون بدءًا ممن يعد أول من وضع كتابًا خاصًا بمسائل البلاغة ، وهو عبد الله بن المعتز (٢٤٧ - ٢٩٦هـ) فى كتابه « البديع » ، وقد ذكر فيه فن الاعتراض وجعله أحد محاسن الكلام ، وانتهاء بالخطيب القزوينى (٦٦٦ - ٧٣٩هـ) فى كتابيه « التلخيص » و« الإيضاح » ، وقد ذكر « الاعتراض » وجعله أحد أنواع

---

(١) ينظر « مغنى اللبيب » (ص٤٢٧ - ٤٤٦) ، وهمع الهوامع (٥٥/٤) .

(٢) ينظر « مغنى اللبيب » (ص٤٩٠ - ٤٩٢) .

(٣) « الخصائص » (٣٣٨/١).

الإطناب فلم نر أحدًا منهم قد ذكر أن الاعتراض قد يكون باللفظ المفرد ، ولا بالمركب الذى هو فى حكم المفرد .

لم ينصوا على ذلك فى تعريفه ، ولا ذكروا شاهدًا واحدًا له ، الاعتراض فيه من قبيل الكلمة المفردة ، أو ما هو فى حكم الكلمة المفردة .

ولن نستثنى من ذلك إلا السكاكى ، ومن تابعه ، وهم عدد قليل ، لا يعرف منهم : إلا هو ، ومن تابعه وهو الإمام فخر الدين الرازى .

* *

● السكاكى والاعتراض باللفظ المفرد :

ذكرنا قبل ذلك أن أبا يعقوب السكاكى أدخل « الاعتراض » فى المحسنات المعنوية، متابعًا فى ذلك الإمام الرازى حيث درسه مع المطابقة والمزاوجة والالتفات .

قال السكاكى : ويسمى « الحشو » ، « وهو أن تدرج فى الكلام ما يتم المعنى بدونه » كقول طرفة :

فسقى ديارك - غير مفسدها - صوب الربيع وديمة تهمى [١]

وهو بهذا المثال يجيز أن يكون الاعتراض باللفظ المفرد ، لأن « غير مفسدها » حال من « صوب الربيع » .

قال السيد الشريف : قوله : (ما يتم المعنى بدونه) على أنه قد يكون جملة ، سواء كان لها محل من الإعراب أم لا . وغير جملة أيضًا ، كالمثال الأول - أعنى غير مفسدها - وهو حال من « صوب الربيع » اعتراض بها بين الفعل وفاعله دفعًا لإيهام خلاف المقصود [٢] .

وهذا التعريف الذى ذكره السكاكى للاعتراض هو تعريف الإمام الرازى له ، وقد

---

(١) ينظر « مفتاح العلوم » (ص٢٠٢) .

(٢) « المصباح فى شرح المفتاح » (٢/٩٤٨) ، رسالة دكتوراه ، مخطوطة بكلية اللغة العربية، بالقاهرة - تحقيق د . فريد محمد بدوى النكلاوى .

تابعه السكاكى أيضًا فى القول بالاعتراض باللفظ المفرد ، وإن كان الرازى لم ينص على ذلك ، ولكن تمثيله له بمثالين أحدهما : الاعتراض فيه لفظ مفرد وهو :

وما يشـــفى صداعَ الرأ سِ غيرُ الصارمِ العضب

ويعنى بالاعتراض فى هذا البيت لفظة « الرأس » وهى مفردة ، وهو من قبيل الحشو عند البلاغيين ولا يسمونه اعتراضًا ، لأن الاعتراض بلاغة ، والحشو ضد البلاغة إذ هو عيب من عيوب الإطناب [1] .

والمثال الثانى : الاعتراض فيه جملة ، وهو قول امرئ القيس :

ألا هل أتاها - والحوادثُ جمة - بأن امرأ القيس به تَمْلكَ يَبْقَـــرَا

فقوله : « والحوادث جمة » اعتراض بين الفعل وفاعله وهو جملة [2] .

والمثال الذى مثل به السكاكى للاعتراض باللفظ المفرد قد مثل به البلاغيون والنقاد بدءًا من الجاحظ وانتهاء بالقزوينى ، لفن بلاغى يسمى « الاحتراس » ، أو « التكميل » ، وهو نوع من الإطناب ، أطلق عليه الجاحظ « إصابة المقدار » ، وقد عرفوا الاحتراس بقولهم : « هو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه » وبعضهم يسميه « التتميم » [3] .

وقد عرف الخطيب الاعتراض بقوله : « هو أن يؤتى فى أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى ما ذكر فى تعريف التكميل » [4] .

وهذا القيد الأخير ، كما هو واضح - احترز به عن « التكميل » الذى مثل السكاكى بأحد أمثلته للاعتراض الكائن باللفظ المفرد .

---

(١) ينظر « سر الفصاحة » (ص٢١١) ، و« الإيضاح » (١/ ٢٨٣) .

(٢) ينظر « نهاية الإيجاز » (ص٢٨٧) .

(٣) ينظر « نقد الشعر » (ص١٣٧) ، وما بعدها ، و« الصناعتين » (ص٤٠٥) ، و« سر الفصاحة » (ص٢٦٥) ، و« الإيضاح » (١/ ٣١٠) ، و« المعلول » (ص٢٩٥) .

(٤) « الإيضاح » (١/ ٣١٣ ، ٣١٤) .

وقد أشار الخطيب إلى الرازى والسكاكى القائلين بجواز الاعتراض باللفظ المفرد ، ومن تابعهما - وهم عدد قليل - فى آخر مبحث الاعتراض ، قال - رحمه الله - : ومن الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرناه ، بل يجوز أن تكون دفع توهم ما يخالف المقصود ، وهؤلاء فرقتان :

فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعًا فى أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنى . . .

وفرقة تشترط فيه ذلك ، لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة .

فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ، ما كان واقعًا فى أحد الموقعين ، ومن التكميل ما كان واقعًا فى أحدهما ، ولا محل له من الإعراب ، جملة كان أو اقل من جملة أو أكثر [1] .

إذا جمهور البلاغيين بدءًا من ابن المعتز يرون أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة لا محل لها من الإعراب ، ولم يقل بخلاف ذلك أحد يعرف إلا السكاكى وابن الأثير وتابعه العلوى ، ولم نر أحد من البلاغيين مثل للاعتراض بغير الجملة التى لا محل لها من الإعراب إلا هؤلاء الثلاثة هذا فى مبلغ علمى ، والعلم كله عند الله .

أما النحويون واللغويون فهم مجمعون على وجوب أن يكون لا بمطلق جملة ، بل جملة تامة مفيدة ، لا محل لها من الإعراب . وعلى ذلك المفسرون ، فلم يطلق أحد منهم الاعتراض إلا على جملة لا محل لها من الإعراب .

ومما يبعث على العجب أن ابن الأثير والعلوى القائلين بالاعتراض باللفظ المفرد لم يأتيا لذلك النوع من الاعتراض بشاهد واحد مأثور من القرآن أو الشعر ، بل كل الشواهد كان الاعتراض فيها جملة لا محل لها من الإعراب .

* *

---

(١) ينظر « الإيضاح » (٣١٧/١) ، و« المطول » (ص٢٩٨ ، ٢٩٩) .

• القسم جملة وليس لفظًا مفردًا :

سبق أن بينا معنى « المفرد » عند النحويين .. فهل ما مثل به ابن الأثير والعلوى للاعتراض عند شرح تعريفه ينطبق عليه ما قاله النحويون فى تعريف المفرد ؟ الجواب : كلا .

وبيان ذلك : أن كلا منهما قد مثل للمفرد بالقسم وهو « والله » ونص كلام ابن الأثير ومثاله هو : مثال ذلك أن نقول : « زيد قائم » فهذا كلام مفيد وهو مبتدأ وخبر ، فإذا أدخلنا فيه لفظًا مفردًا قلنا : « زيد - والله - قائم » .

ونص كلام العلوى ومثاله هو : مثال ذلك قولنا : « زيد قائم » . فهذا لا محالة كلام مفيد ، وهو مبتدأ وخبر ، فإذا أدخلنا عليه لفظًا مفردًا فقلنا : « زيد - والله - قائم » جاز ، فإذا أزلنا القسم بقى الأول على حاله .

وقد تابع العلوى ابن الأثير فى الخطأ ، ولم يتنبه له ، ويستدرك عليه هذا الخطأ الذى وقع فيه ، وهو القول بأن « والله » لفظ مفرد .

لأن هذا القول ليس لفظًا مفردًا ولم يقل بذلك أحد من النحويين فى باب « القسم » ، لا لشىء إلا لأنه قسم ، والقسم لا يكون إلا جملة فعلية أو اسمية ، ولا يكون لفظًا مفردًا .

قال الزمخشرى : والقسم : جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية (١) .

فقولنا : « والله » جملة قسم حذف فعلها والتقدير : احلف أو أقسم أو نحوهما .

قال ابن يعيش : أصل حروف القسم « الباء » ، و« الواو » مبدلة منها ، وإنما قلنا ذلك لأنها حرف الجر الذى يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف ، وذلك الفعل احلف أو أقسم أو نحوهما ، لكنه لما كان الفعل غير متعد وصوله بالباء المعدية فصار اللفظ : أحلف بالله أو أقسم بالله ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ (٢) ، وقال الشاعر :

أقســـــم بالله وآلائه　　　والمرء عما قال مسئول

---

(١) « شرح المفصل » (٩/ ٩٠) .　　　(٢) سورة النور : الآية ٥٣

وقال :

فأقسمت بالبيت الذى طاف حوله   رجال بنوه من قريش وجرهم

. . . ولما أكثر استعمال ذلك فى الحلف أثروا التخفيف فحذفوا الفعل من اللفظ وهو مراد ليعلق حرف الجر به ؛ ثم أبدلوا الواو من الباء توسعًا فى اللغة ، ولأنها أخف من الباء ، وحركتها أخف من حركة الباء (١) .

* *

● ماذا يريدان بالمركب ؟ :

جاء فى كلام ابن الأثير فى شرح تعريف الاعتراض : اللفظ المفرد ، واللفظ المركب ، وفى كلام العلوى : اللفظ المفرد ، والكلام المركب ، فماذا يريد كل منهما بالمركب الذي جعله قسيمًا للفظ المفرد ؟ قبل الجواب على هذا السؤال ننظر إلى ما مثل به كل منهما للمركب .

قال ابن الأثير عقب كلامه السابق فى اللفظ المفرد : وإذا أدخلنا فى هذا الكلام لفظًا مركبًا قلنا : « زيد - على ما به من المرض - قائم » ، فأدخلنا بين المبتدأ والخبر لفظًا مركبًا ، وهو قولنا : « زيد على ما به من المرض » ، فهذا هو الاعتراض وهذا حده .

وقال العلوى : وهكذا إذا أدخلنا فى هذا الكلام كلامًا مركبًا ، فقلنا : « زيد - على ما به من قلة ذات اليد - كريم » ، فقد أدخلنا بين المبتدأ وخبره كلامًا مركبًا وهو قولنا : « على ما به من قلة ذات يده » جوهر المثالين واحد ، والعلوى لم يتصرف إلا فى اللفظ فقط .

ومن كلامهما هذا يتبين لنا أن كلا منهما قد قابل اللفظ المفرد بالمركب ، وهذا يدل على أنهما يريدان بالمركب : الكلام التام الذى يفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، لأن اللفظ المفرد يقابله اللفظ المركب ، والمراد به : الكلام المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى .

---

(١) ينظر « شرح المفصل » (٨/ ٣٢ - ٣٤) .

هذا هو المركب الذى أرجح أنهما يريدانه ، واستبعد أن يريدا المركب الآخر وهو ما يسمى : المركب تركيب إفراد . لأن التركيب على ضربين : تركيب إفراد ، وتركيب إسناد .

فتركيب الإفراد : أن تأتى بكلمتيْن فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين ، وهو من قبيل النقل ، ويكون فى الأعلام خاصة نحو : معدى كرب ، وحضرموت ، وهذه الكلمة لا تفيد بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو : معدى كرب مقبل ، وحضرموت طيبة .

وتركيب الإسناد : أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى .

وهذا التركيب لا يحصل إلا من اسمين نحو : زيد أخوك ، أو من فعل واسم نحو : قام زيد [(١)] .

وهذا الأخير ، كما ذكرنا - هو ما يريدانه بكلمة التركيب ، بدليل مقابلته للفظ المفرد ، وبدليل قول العلوى أيضًا : الكلام المركب ، لأن الأول وهو تركيب الإفراد فى حكم اللفظ المفرد .

فهل ما مثلا به ينطبق عليه ما ذكرناه فى تركيب الإسناد الذى رجحنا أنه هو المقصود لهما ؟ الجواب : كلا .

وبيان ذلك : أن عبارة ابن الأثير وهى : « على ما به من المرض » ليس التركيب فيها تركيب إسناد ، لأن حدّ هذا التركيب لا ينطبق عليه كما ذكرنا ومثلنا له .

فهى ليست مركبة من اسم واسم ، ولا من فعل واسم ، حتى تكون جملة اسمية أو فعلية ، وإنما هى مركبة من ثلاثة حروف من حروف الجر مع مجروراتها ، وجميعها متعلق باسم الفاعل الواقع بعدها خبرًا وهو « قائم » مقدمة عليه ، والتقدير : زيد قائم على ما به من المرض .

---

(١) « شرح المفصل » (١/ ٢٠) .

وكذلك الحال فى عبارة العلوى وهى : « على ما به من قلة ذات اليد » فهى مكونة من ثلاثة حروف من حروف الجر مع مجروراتها ، ومن « ذات » المضافة إلى « قلة » و« اليد » ، المضافة إلى « ذات » وهذه المجرورات متعلقة بالصفة المشبهة الواقعة خبرًا عن « زيد » وهى « كريم » مقدمة عليه . والتقدير : زيد كريم على ما به من قلة ذات اليد .

إذن ما قالاه فى اللفظ المفرد والمركب ليس بشىء ، وهو مما أخطآ فيه ، ولا يصح واحد منهما أن يكون اعتراضًا .

الأول - وهو اللفظ المفرد - لا يصح التمثيل به باعتبار ما قصداه ، لأنه ليس مفردًا كما زعما ، بل هو جملة قسمية لا محل لها من الإعراب ، والآخر لا يصح التمثيل به للاعتراض باللفظ المركب المقال للمفرد ، لأنه ليس مركبًا تركيب إسناد ، فهو ليس جملة ، ولا لفظًا مفردًا ، وإنما هو شبه جملة .

* *

● الاعتراض الجائز وغير الجائز نحويا :

بعد أن فرغ العلوى من التمثيل للاعتراض ، أخذ يتحدث عن مدخلين للاعتراض، فذكر الأول قائلاً :

فإذا عرفت هذا فاعلم أن للاعتراض مدخلين :

المدخل الأول : يتعلق بعلم الإعراب ، ثم هو ينقسم إلى ما يكون جائزًا وغير جائز .

فأما الجائز فهو ما يكون فاصلاً بين الصفة والموصوف ، وبين المعطوف والمعطوف عليه ، وبين القسم وجوابه ، إلى غير ذلك مما يحسن استعماله فى اللغة العربية .

وأما غير الجائز فهو الاعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، وبين حرف الجر ومجروره ، إلى غير ذلك مما يقبح استعماله ، وليس من همنا ذكر ما هذا حاله ،

لأن هذا إنما يليق بالمباحث الإعرابية ، وكتابنا هذا إنما نذكر فيه ما يتعلق بعلوم المعانى دون ما عداه [١] .

* *

ولنا مع العلوى فيما قاله وقفتان :

إحداهما : أن هذا الذى ذكره فى الاعتراضين جميعه مأخوذ من ابن الأثير [٢] .

غير أن المأخوذ منه هذا الكلام ذكر فى الاعتراض غير الجائز القبيح الاستعمال : الاعتراض بين « إن » واسمها . والعلوى لم يذكر ذلك . وكأنه يرى جواز الاعتراض بين « إن » واسمها ، وإغفاله ذكر ذلك مع أن ابن الأثير ذكر الاعتراض بين « إن » واسمها بين الاعتراضين غير الجائزين اللذين ذكرهما العلوى وهما : «الاعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، وبين حرف الجر ومجروره » ، والصواب ما قاله ابن الأثير ؛ لأن ابن هشام وإن كان قد ذكر من أنواع الاعتراض ، ما يكون حاصلاً بين « إن » واسمها ، لكن كلامه عنه يدل على أنه قليل نادر ، وأن جمهور النحويين لا يجيزونه ، وإنما الذى أجازه أبو على الفارس وقد رد عليه ابن جنى ، ونقد ما استشهد به [٣] .

وثانيهما : - ما حكمه - متابعًا ابن الأثير - بأن الاعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، وبين الجار والمجرور غير جائز نحويا وقبيح الاستعمال .

واللغويون والنحويون - الذين يرجع إليهم وحدهم فى القول بالجواز والمنع - لم يقولوا ذلك ، وإنما الذى منعوه هو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والجار والمجرور ، لا الاعتراض بينهما ، والفرق واضح بين الفصل بالاعتراض ، والفصل بغير الجملة الاعتراضية ، وضوح الفرق بين الخاص والعام .

---

(١) إذا كان قد جمع علم المعانى - وهو علم واحد - فكان ينبغى أن يقول : « دون ما عداها » ينظر « الطراز » (٢/ ١٦٨ ، ١٦٩) .

(٢) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٤١) .

(٣) ينظر « مغنى اللبيب » (ص٣٣٨) ، و« الخصائص » (١/ ٣٣٧) .

وقد ذكر ابن هشام وقوع الاعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، وبين الجار والمجرور ، ولم يشر إلى أن ذلك غير جائز نحويا ، أو أنه قبيح الاستعمال .

قال - رحمه الله - : والعاشر : بين المتضايفين كقولهم : « هذا غلامُ - والله - زيدٍ » ، و« لا أخا - فاعلم - لزيد » .

والحادى عشر : بين الجار والمجرور ، كقوله : « اشتريته بـ - أرى - ألفِ درهمٍ »(١) .

* *

● الاعتراض البلاغى المفيد للتوكيد :

أما عن المدخل الثانى وهو ما يتعلق بالبلاغة ، والفصاحة فقد قال العلوى : اعلم أن الاعتراض قد يدخل لفائدة جارية مجرى التأكيد ، وقد يكون داخلاً لغير فائدة ، فهذان ضربان (٢) .

وهذا مأخوذ من ابن الأثير ، ولم يستبدل العلوى إلا كلمة ضرب بكلمة قسم(٣)، وقد استشهد العلوى للضرب الأول بستة آيات من القرآن الكريم ، وهى من الآيات المشهور التمثيل بها للاعتراض فى كتب البلاغة ، وهذه الآيات هى :

قوله تعالى : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ - لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ (٤) . وقوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ للهِ الْبَنَاتِ - سُبْحَانَهُ - ، ولهُم مَا يَشْتَهُونَ ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللهِ - لَقَدْ عَلِمْتُم -

---

(١) « مغنى اللبيب » (ص٤٣٨) ، وينظر « الخصائص » (٣٣٨/١) ، و« همع الهوامع » (٥٠/٤ ٥٦) .

(٢) « الطراز » (١٦٩/٢) .

(٣) ينظر « المثل السائر » (٤١/٣) .

(٤) سورة الواقعة : الآيات ٧٥ ٧٧ ، وينظر « الكشاف » (٤٦٨/٤) .

(٥) سورة النحل : الآية ٥٧ ، وينظر « تفسير أبى السعود » (١٢٠/٥) ، و« روح المعانى » (١٦٧/١٤)

مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى الأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ ، - واللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ - قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ - حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِى عَامَيْنِ - أَنِ اشْكُرْ لِى وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ، - وَاللهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُم تَكْتُمُونَ - * فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾ (٤) ، ثم أتبع العلوى هذه الشواهد الستة من القرآن ، بأربعة من الشعر ، وكلها أيضاً من « المثل السائر » ، ولم يخرج فى حديثه عن تلك الشواهد عما قاله ابن الأثير (٥) ، وإن كانت طريقة العرض ، وتحليل الشواهد ، وبيان حسن موقع الاعتراض أحسن وأفضل فى الأصل مما هى عليه فى الصورة .

* *

مواقف ومآخذ :

هذه مواقف مع ابن الأثير فى بعض ما ذكره فى تحليله لتلك الشواهد ، وبيانه لمواقع الاعتراض ، والنكتة البلاغية التى أفادها . ومآخذ على بعض ما ذكره فى تلك الشواهد . ونجمل ذلك فيما يلى :

(أ) قوله فى آية لقمان وهى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ ﴾ الآية : فقوله : حملته أمه إلى قوله : عامين ، وارد على جهة الاعتراض بين الفعل ومتعلقه » غير صحيح ، لأن قوله تعالى : ﴿ أَنِ اشْكُرْ ﴾ ليست متعلقة بالفعل « وصينا » بل المتعلق به الجار والمجرور ، وهو « بوالديه » . والصواب ما قاله الزمخشرى : إنه اعتراض بين المفسِّر والمفسَّر . لأن جملة « أن أشكر لى » مفسِّرة لجملة « ووصينا الإنسان بوالديه » .

---

(١) سورة يوسف : الآية ٧٣ ، وينظر « البرهان » (٣/٥٧).
(٢) سورة النحل : الآية ١٠١ ، وينظر « البرهان » (٣/٥٩) .
(٣) سورة لقمان : الآية ١٤ ، وينظر « الكشاف » (٣/٤٩٤) ، و« البرهان » (٣/٥٨) .
(٤) سورة البقرة : الآية ٧٢ ، وينظر « الكشاف » (١/١٥٣) ، و« البرهان » (٣/٥٩) .
(٥) ينظر « الطراز » (٢/١٧٤) ، و« المثل السائر » (٣/٤١ - ٤٦) .

ولو قال العلوى : اعتراض بين « ووصينا » وبين الموصى به ، لكان الكلام مستقيمًا .

وما أخطأ العلوى فى ذلك : إلا لأن ابن الأثير لم يبين الاعتراض ولا المعترض بينه ، وإنما ذكر فائدة الاعتراض فقط .

(ب) قوله فى آية سورة البقرة : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا ﴾ الآية : « فقوله : والله مخرج ، جملة ابتدائية وردت معترضة بين الكلامين » كلام لا يخلو من خلل ، لأن الاعتراض كما فى « الكشاف » ، و« المثل السائر » إنما هو « والله مخرج ما كنتم تعملون » ، ثم ما هذان الكلامان اللذان اعترض بينهما بهذا الكلام ؟ لا بد من بيان ذلك ، وهذا ما نص عليه الزمخشرى ، وابن الأثير حيث قالا : وهذه الجملة اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهما « إدارأتم » و« فقلنا » .

(ج) قال العلوى فى بيت أبى تمام :

وإن الغنى لى - إن لحظت مطالبى - من الشعر - إلا فى مديحك - أطوع

إنه اشتمل على اعتراضين أحدهما : قوله : « إن لحظت مطالبى » والآخر قوله : « إلا فى مديحك » ، والمعنى فى البيت كله : إن الغنى أطوع لى من الشعر إن لحظت مطالبى ، وقوله : « إلا فى مديحك » جاء بالجملة الاستئنافية مقدمة ، وموضعها التأخير ، فاعترض بها بين الشرطية وخبر (أن) والمراد من هذا : هو أن مطالبه من الشعر فى مدح كل أحد إلا فى مديحك ، فإن الشعر أسهل علىّ ، وهذا من محاسن ما يوجد فى الاعتراض (١) .

وكلام ابن الأثير عن الاعتراض الأول أوضح من كلام العلوى حيث أشار إلى الاعتراض والكلام المعترض بينه قال : وهذا البيت فيه اعتراضان : الأول بين اسم «إن » وخبرها وتقديره : « وإن الغنى أطوع لى من الشعر » فاعترض بين الاسم والخبر بقوله : « إن لحظت مطالبى » (٢) ، أى أن الاعتراض كان بين اسم « إن » وهو « الغنى » ، وخبرها وهو « أطوع » والجملة المعترضة بينهما هى الجملة الشرطية « إن لحظت مطالبى » .

---

(١) « الطراز » (٢/ ١٧٢) .

(٢) « المثل السائر » (٣/ ٤٦) .

أما الاعتراض الثانى المزعوم فهو غير واضح عند ابن الأثير والعلوى ، والحقيقة أنه لا اعتراض .

وقول العلوى : وقوله : « إلا فى مديحك » جاء بالجملة الاستئنافية مقدمة «وموضعها التأخير ، فاعترض بها بين الجملة الشرطية وخبر « إن » يريد به : أن الجملة الاستئنافية « إلا فى مديحك » اعترض بها بين الشرطية وهى : « إن لحظت مطالبى » وخبر « إن » وهو « أطوع » ، وهو قول غريب عجيب لا صحة له - فلم يقل أحد من النحويين والبلاغيين إن الاعتراض يكون بين الجملة الشرطية وخبر « إن » ، لأن الجملة الاعتراضية عند النحويين وجمهور البلاغيين لا تقع إلا بين متلازمين ، أو متطالبين ، ولا تلازم ولا تطالب بين الشرط وخبر « إن » .

والحقيقة - كما ذكرنا - أنه لا اعتراض فى « إلا فى مديحك » بل هى جملة استئنافية مقدمة وموضعها التأخير ، فهى من باب التقديم والتأخير ، وليس من الاعتراض فى شىء ، والتقديم فيها على نية التأخير ، وإلى هذا ذهب ابن جنى حيث قال : وقد جاء الطائى الكبير بالتقديم والتأخير فقال :

وإن الغنى لو لحظــــت مطالبى ... من الشعر إلا فى مديحك أطوع

وتقديره : وإن الغنى لى لو لحظت مطالبى أطوع من الشعر إلا فى مديحك ، أى فإنه يطيعنى فى مديحك ويسارع إلى[1] .

(د) قول العلوى فى بيت كثير عزة :

لو أن الباخلين - وأنت منهم - ... رأوك تعلموا منكِ المطـــــالا

« وأنت منهم » اعتراض بين « لو » وجوابها »[2] غير صحيح ، فليس الاعتراض الحاصل فى البيت بين « لو » وجوابها ، بل بين اسم « إن » وهو « الباخلين » وخبرها وهو جملة « رأوك » ، وهى ليست جواب « لو » ، وإنما جوابها هو جملة « تعلموا منك المطالا » ، والجواب هو ما يتم به المعنى ، ولن يتم المعنى بجملة

---

(١) « الخصائص » (٢/ ٤٠٩) .   (٢) « الطراز » (٢/ ١٧٤) .

«رأوك» بل تمامه بجملة الجواب وهي : «تعلموا منك المطالا» . قال تعالى : ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [1] .

وقد غفل العلوى - وهو من شراح المفصَّل - عن أن الاعتراض لا يقع بين «لو» وجوابها أبدًا ، ولا غير «لو» من أدوات الشرط ، بل يقع بين الشرط والجواب ، ولا يقول بخلاف ذلك إلا من لا دراية له بالنحو .

* *

● الاعتراض غير المفيد للتوكيد :

لم يقسم النحويون الاعتراض إلى اعتراض بلاغى مفيد التوكيد ، وإلى غير مفيد التوكيد ، بل قالوا إن الجملة المعترضة بين شيئين تفيد الكلام تقوية وتسديدًا ، أو تحسينًا .

والبلاغيون لم يطلقوا كلمة الاعتراض إلا على ما يفيد نكتة لا تكون بدونه ، وقد نص على ذلك الخطيب فى تعريفه له حيث قال : «الاعتراض هو أن يؤتى فى أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة»[2] .

وضنوا أن يطلقوا اسم الاعتراض على ما لا يفيد نكتة بلاغية ، وإنما أطلقوا على هذا الذى يأتى فى الكلام لغير فائدة بقسميه عند ابن الأثير ، اسم الحشو .

قال الحموى مفرقًا بين الاعتراض والحشو : إن الاعتراض يفيد زيادة فى غرض المتكلم والناظم ، والحشو إنما يأتى لإقامة الوزن لا غير [3] .

وقال ابن معصوم المدنى في «أنوار الربيع» : الاعتراض متى خلا عن نكتة سمى حشوًا ، فلا يعد حينئذ من البديع بل هو من المستهجن [4] .

وقال الطيبى مبينًا الفائدة العامة للاعتراض البلاغى : ووجه حسن الاعتراض حسن

---

(1) سورة الزمر : الآية ٥٧ (2) ينظر «الإيضاح» (١/ ٣١٣ ، ٣١٤) .
(3) «خزانة الأدب» (٢/ ٢٨٠) . (4) «معجم المصطلحات البلاغية» (١/ ٢٤٦) .

الإفادة ، مع أن مجيئه مجئ ما لا يترقب ، فيكون كالحسنة تأتيك من حيث لا تحتسب ، وإذا كان كذلك يسمى حشواً مليحًا .

ولم يحسن الحشو فى قول النابغة قوله : لا أبالك :

يقولون رجال يجهلون خليقتى لعل زياداً - لا أبالك - غافل

ويسمى مثل هذا حشواً متوسطًا ، لأن بدخوله لم يكتس الكلام حُسنًا ، وقبح فى قول الشاعر :

نظرتُ وشخصى - مطلعَ الشمس - ظِلُّه إلى الغرب حتى ظِلُّه الشمسَ قد عقلْ (١)

وما قاله الطيبى مأخوذ من « أسرار البلاغة » قال الشيخ عبد القاهر : وأما الحشو فإنما كُره وذُم وأنكر ورُد ، لأنه خلا من الفائدة ، ولم تحل منه بفائدة ، ولو أفاد له لم يكن حشواً ، ولم يدع لغواً ، وقد تراه ، مع إطلاق هذا الاسم عليه ، واقعًا من القبول أحسن موقع ، ومدركًا من الرضى أجزل حظ ، وذاك لإفادته إياك ، على مجيئه مجئ ما لا معوَّل فى الإفادة عليه ، ولا طائل للسامع لديه ، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لم ترتقبها ، والنافعة أتتك ولم تحتسبها (٢) . ولم أر قبل ابن الأثير من قسم الاعتراض إلى مذموم ، ولطيف ووسط ، إلا الإمام فخر الدين الرازى ، حيث قال : « . . . فمنه مذموم كقوله :

وما يشفى صداع الرأ سِ غير الصارم العضب

ووسط كقول امرئ القيس :

الا هل أتاها - والحوادث جمة - بأن امرأ القيس به تملك بَيْقــــرًا

ولطيف وهو الذى يكسو المعنى جمالاً » (٣) .

والبيت الأول لا اعتراض فيه ، وإنما هو من قبيل الحشو الذى هو أحد عيوب

---

(١) ينظر « التبيان » (ص٣٨٦ ، ٣٨٧) ، و« المثل السائر » (٤٧/٣ ، ٤٨) .

(٢) ينظر « أسرار البلاغة » (ص١٩) .

(٣) ينظر نهاية الإيجاز ص ٢٨٧ .

الإطناب ، وهو الحشو غير المفسد للمعنى ، وذلك فى كلمة « الرأس » لأن الصداع لا يكون إلا فى الرأس ، فقد أتى بهذه الكلمة لإقامة الوزن لا غير .

* *

ولننظر الآن فيما قاله كل من ابن الأثير والعلوى فى هذا الحشو الذى أطلقا عليه الاعتراض غير المفيد .

قال ابن الأثير : وأما القسم الثانى وهو الذى يأتى فى الكلام لغير فائدة فهو ضربان :

الضرب الأول : يكون دخوله فى الكلام كخروجه منه لا يكتسب به قبحًا ولا حسنًا .

الضرب الثانى : وهو الذى يؤثر فى الكلام نقصًا وفى المعنى فسادًا [(١)] .
ولا يخرج كلام العلوى على الضرب الأول عما قاله فيه ابن الأثير ، وقد مثل له بالبيتين مثل له بهما وهما قول زهير :

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولاً - لا أبالك - يسأم

وقول النابغة الذى تقدم ذكره فى كلام الطيبى عن الاعتراض والحشو [(٢)] ، أما الضرب الثانى وهو ما يكون الاعتراض فيه لغير فائدة ، لكنه يكون قبيحًا لخروجه عن قوانين العربية وانحرافها عن أقيستها ، فقد ذكر ابن الأثير له أربعة شواهد ، اكتفى العلوى بذكر شاهد واحد منها [(٣)] .

* *

● خلط بين المعاظلة والاعتراض :

تقسيم ابن الأثير السابق ذكره للاعتراض غير المفيد تقسيم عقلى محض ، ليس

---

(١) ينظر « المثل السائر » (٢/٤٦) ، وما بعدها .
(٢) ينظر « الطراز » (٢/١٧٤ ، ١٧٥) .
(٣) ينظر « المثل السائر » (٣/٤٨) ، و« الطراز » (٢/١٧٥) .

مستنبطًا من الشواهد ، وإنما هو قسم أولاً ، ثم أخذ يبحث عن شواهد يمثل بها لهذين القسمين ، فلم يجد للضرب الثانى : وهو الذى يؤثر فى الكلام نقصًا وفى المعنى فسادًا . إلا شاهدين ، استشهد بهما ابن جنى فى مبحث يسمى « الفروق والفصول » ، أحدهما ما جاء فى قوله :

فمن الفصول والتقديم والتأخير قوله :

فقــدْ والشكُّ بيَّن لى عناءٌ   بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيح

وبعد أن شرح ابن جنى ما فى البيت من وزن وفصول وتقديم وتأخير كلها قبيح ، قال : فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها ، فاعلم أن ذلك دال على جوره وتعسفه [1] .

وثانيهما جاء فى قوله : فأما قول الآخر :

نظــرت وشخص مطلعَ الشمس ظلُّه   إلى الغرب حتى ظلُّه الشمسَ قد عقلْ

فقد فصل بمطلع الشمس بين المبتدأ وخبره ، وقد يجوز ألا يكون فصل [2] وقد سبق لابن الأثير أن ذكر مثل هذا الكلام فى « المعاظلة المعنوية » فى مبحث «التقديم والتأخير » ، بل وذكر البيت الأول وهو ما اقتصر العلوى على ذكره فى هذا المبحث[3] .

وهنا ابن الأثير لما قسم الاعتراض غير المفيد إلى هذين القسمين ، ولم يجد شاهدًا للقسم الثانى اضطر إلى أن يأتى له بشاهد سبق أن مثل به للمعاظلة المعنوية ، وهى عند البلاغيين ليس من الاعتراض فى شىء ، بل هى عيب من عيوب الكلام أطلقوا عليه اسم « التعقيد » وقسموه إلى : لفظى ومعنوى ، وما ذكره هنا فى الاعتراض وفى مبحث « المعاظلة » هو عند البلاغيين من التعقيد اللفظى مثل قول الفرزدق :

---

(١) ينظر « الخصائص » (٢/ ٣٩٠ - ٣٩٢) .

(٢) ينظر السابق (٢/ ٤٠٠) .   (٣) ينظر « المثل السائر » (٢/ ٢٢٠) .

وما مثله في الناس إلا مملكًا   أبو أمـــــه حي أبوه يقاربهْ

وكما قلت إن ابن الأثير نقل كل ما في مبحث ابن جني السابق ذكره إلى مبحث «المعاظلة» وما ذكره هنا في الاعتراض فهو مأخوذ بنصه من «الخصائص» ، وكان المأمول من العلوى أن يقول له : إن التمثيل لهذا القسم لا يسمى اعتراضًا وإنما هو معاظلة ، وفرق كبير بينهما فالاعتراض بلاغة ، والمعاظلة ضد الفصاحة والبلاغة ، وكل فصل بين أمرين لا ينبغي أن يفصل بينهما لا يسمى اعتراضًا ، بل يسمى معاظلة وتعقيدًا إن ترتب على هذا الفصل إبهام المعنى حتى لا يدرى السامع كيف يتوصل منه إلى معناه ، ولكن أنى يكون هذا ، وقد جعل العلوى «المعاظلة» فنا من فنون البديع المعنوى ؟ .

*   *

والمثال الذى اكتفى العلوى به للاعتراض الذى يكون لغير فائدة ، ويكون قبيحًا لخروجه عن قوانين العربية ، وانحرافها عن أقيستها كما قال هو :

فقدْ - والشكُّ - بيَّن لى - عناءٌ   بوشـــك فراقهم صردٌ يصيـــح

قال العلوى : وإنما كان قبيحًا لأنه اعترض بين «قد» وفعلها بقوله : «والشك»، ومثل هذا قبيح ، وهو فى النثر أقبح منه فى النظم [1] .

ما ذكره العلوى فى تعليقه على هذا البيت يعد شيئاً يسيرًا مما قاله فيه ابن الأثير .

قال : فإن فى هذا البيت من ردئ الاعتراض ما أذكره لك وهو الفصل بين «قد» والفعل الذى هو «بيَّن» وذلك قبيح لقوة اتصال «قد» بما تدخل عليه من الأفعال، ألا تراها تعد مع الفعل كالجزء منه ؟ . . . وقد فصل فى هذا البيت أيضًا بين المبتدأ الذى هو «الشك» وبين الخبر الذى هو «عناء» ، بقوله : «بيَّن لى» ، وفصل بين الفعل الذى هو «بين» وبين فاعله الذى هو «صرد» بخبر المبتدأ الذى هو «عناء».

---

(١) «الطراز» (٢/ ١٧٥) .

فجاء معنى البيت كما تراه ، كأنها صورة مشوهة ، قد نقلت أعضاؤها بعضها إلى مكان بعض [1] .

ويلاحظ أن ابن الأثير قد ذكر قبل أن يشرح مواضع « الفصل » فى هذا البيت عبارة « من ردئ الاعتراض » ثم لم يذكر كلمة « الاعتراض » بعد ذلك ، بل ذكر كلمة « الفصل » وحدها ، وكأن الرجل غير مقتنع - بإطلاق كلمة « الاعتراض » على هذه الأنواع من « الفصول » والتقديم والتأخير الذى أفسد معنى البيت .

وكل ما قاله - ما ذكرناه وما لم نذكره - فى هذا البيت مأخوذ من « الخصائص » ، وأكثر من الكلام على هذا البيت فى مبحث « الاعتراض » وذكر ما لم يذكره عنه فى « المعاظلة المعنوية » .

ولا شىء فى البيت يصح أن يطلق عليه كلمة « اعتراض » ، ولقد كان ابن جنى - وهو عالم لغوى ، وكتابه ليس موضوعًا فى فن البلاغة - موفقًا ومصيبًا فى وضع هذا البيت وأمثاله فى مبحث « الفروق والفصول » والضن عليه بكلمة « الاعتراض » ودراسته فى الباب الذى خصصه للاعتراض ، وكان الأولى بهذا ابن الأثير الذى هو دائم الاعتراض على أهل العلم وتخطئتهم ، والذى يزعم أنه يعرف من علم البلاغة والفصاحة ما لا يعرفه غيره .

والله تعالى أعلم .

* * *

---

(١) ينظر « المثل السائر » (٣/٤٨) .

الباب الثانى

من مباحث البلاغة
« البيـــان »

الاستعارة

● **مقدمة فى الفرق بين التشبيه والاستعارة :**

يرى الإمام عبد القاهر أن مبنى الاستعارة على تناسى التشبيه ، وادعاء أن المشبه من جنس المشبه به وفرد من أفراده ، مبالغة فى اتصاف المشبه بوجه الشبه ، فلا يذكر وجه الشبه ولا أداته لا لفظًا ولا تقديراً ، فإن ذُكرَا أو أحدهما كان تشبيهًا لا استعارة اتفاقًا . ولا يجمع فى الاستعارة بين المشبه والمشبه به على وجه ينبئ عن التشبيه [(١)] بأن يكون المشبه به خبرًا عن المشبه أو فى حكم الخبر عنه ، كالخبر فى باب « كان » و« إن » والمفعول الثانى لباب « علمت » أو حالاً أو صفة ، أو مضافًا للمشبه كلجين الماء فى قول ابن خفاجة الأندلسى :

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصـــيل على لجين الماء

أو بيِّنَ المشبهُ به بالمشبه صريحًا أو ضمنًا كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [(٢)] ، فإنه قد بين الخيط الأبيض بالفجر صريحًا ، وفى ضمنه تبين الخيط الأسود بسواد الليل [(٣)] .

فهذا كله من باب التشبيه البليغ لا من الاستعارة ، لأن المشبه إذا أوقع به هذه المواقع كان الكلام مصوغًا لإثبات معناه لما أجرى هو عليه . فإذا قلت : « زيد أسد» فصوغ الكلام فى الظاهر لإثبات معنى الأسد لزيد ، وهو ممتنع على الحقيقة ، فيحمل على أنه لإثبات شبه من الأسد له ، فيكون الإتيان بالأسد لإثبات التشبيه ، فيكون خليقًا بأن يسمى تشبيهًا ، بخلاف نحو « لقيت أسدًا » فإن الإتيان بالمشبه به

---

(١) أى يدل عليه من حيث إن صحة التركيب متوقفة عليه . وإنما قيد بذلك لأن الجمع بينهما لا على هذا الوجه لا ينافى الاستعارة ، كما فى قول الشاعر :

لا تعجبوا من بلى غلالته قـــد زر أزراره على القمر

(٢) سورة البقرة : الآية ١٨٧

(٣) ينظر « الكشاف » (١/ ٢٣١) .

ليس لإثبات معناه لشيء ، بل صوغ الكلام لإثبات الفعل واقعًا على الأسد ، فلا يكون لإثبات التشبيه ، فيكون قصد التشبيه مكنونًا فى الضمير لا يعرف إلا بعد نظر وتأمل .

هذا خلاصة كلام الشيخ عبد القاهر فى « أسرار البلاغة » [1] وعليه جميع المحققين .

أما فى « دلائل الإعجاز » فقد جاء الفرق بين التشبيه والاستعارة فى تعريفه الاستعارة حيث قال : الاستعارة : أن تريد تشبيه الشىء بالشىء ، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره ، وتجئ إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه . تريد أن تقول: رأيت رجلاً هو كالأسد فى شجاعته وقوة بطشه سواء ، فتدع ذلك وتقول : « رأيت أسدًا » [2] .

يعنى الشيخ بقوله : « فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجئ إلى اسم المشبه به فتجريه عليه » : عدم التصريح فى الاستعارة بالمشبه به ، بل فى المشبه فقط ، ويطوى ذكر المشبه ويعار له اسم المشبه به . هذا فى الاستعارة التصريحية ، وهى التى صرح فيها بالمشبه به دون المشبه .

وعلى ذلك البلاغيون الذين أتوا بعده .

قال السكاكى فى تعريف الاستعارة : هى أن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر ، مدعيًا دخول المشبه فى جنس المشبه به ، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به . كما تقول : « فى الحمام أسد » وأنت تريد به «الشجاع» مدعيًا أنه من جنس الأسود ، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به ، وهو اسم جنسه ، مع سد طريق التشبيه بإفراده فى الذكر . أو كما تقول : « إن المنية انشبت أظفارها » وأنت تريد بالمنية : السبع بادعاء السبعية لها ، وإنكار أن تكون شيئاً غير سبع ، فتثبت لها ما يخص المشبه به وهو « الأظفار » [3] .

---

(١) ينظر « أسرار البلاغة » (ص٣٢٠ - ٣٢٣) ، و« حاشية الشيخ الإنبانى على الرسالة البيانية » (ص٢٥١ - ٢٥٤) .

(٢) « دلائل الإعجاز » (ص٦٧) .

(٣) « مفتاح العلوم » (ص١٧٤) .

وقال : اعلم أن الاستعارة تنقسم إلى مصرح بها ومكنى عنها ، والمراد بالأول هو أن يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه به ، والمراد بالثانى أن يكون الطرف المذكور هو المشبه (١) .

فقد أراد السكاكى بتعريف الاستعارة فى كلامه الأول : الاستعارة مطلقًا الشاملة للتصريحية ، والمكنية ، وهى التى ذكر من طرفيها المشبه ، أما المشبه به فمحذوف مدلول عليه بإثبات لازم من لوازمه للمشبه المذكور . وقوله : « مع سد طريق التشبيه بإفراده فى الذكر » يعنى أن الاستعارة يفرد فيها أحد الطرفين ولا يجمع فيها بينهما ، ولو جمع بينهما على وجه ينبئ عن التشبيه لكان الكلام تشبيهًا لا استعارة، وتقسيمه الاستعارة فى كلامه الأخير إلى مصرحة ومكنية ، صريح فى أن الاستعارة يطوى فيها أحد الطرفين ، فإن كان المذكور من طرفيها هو المشبه به فالاستعارة تصريحية ، وإن كان المشبه فالاستعارة مكنية ، وعلى ذلك الخطيب وشراح تلخيصه(٢) .

* *

● الفرق بين التشبيه والاستعارة عند ابن الأثير :

ما ذكرناه فى « المقدمة » من الفروق التى فرق بها البلاغيون بين التشبيه والاستعارة أمر مجمع عليه فيما بينهم ، لم يشذ عن ذلك أحد من المحققين المدققين .

فهل سلك ابن الأثير فى بيان الفرق بين التشبيه والاستعارة مذهب البلاغيين . أم ذهب مذهبًا آخر مغايرًا لما ذهبوا إليه ؟

يرى ابن الأثير أن الفرق بين التشبيه والاستعارة هو أن التشبيه يجمع فيه بين المشبه والمشبه به ، والاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى المستعار له ولا يصرح به .

بعد ذلك أقول : لن نتحدث فى هذا المبحث عما فرق به ابن الأثير بين الاستعارة والتشبيه المضمر الأداة ، المسمى عند البلاغيين بالتشبيه البليغ أو المؤكد . وإنما

---

(١) « المفتاح » (ص١٧٦) .

(٢) ينظر « الإيضاح » (٢/٤٠٩) ، والمطول (ص٣٥٨) ، و« شروح التلخيص » (٤/ ٥٠) وما بعدها .

سنتحدث عما فرق به بين الاستعارة والتشبيه مطلقًا ما صرح فيه بأداة التشبيه وهو ما سماه : التشبيه المظهر الأداة ، وما لم يصرح فيه بالأداة وهو ما سماه بالتشبيه المضمر الأداة .

يرى ابن الأثير أن الفرق ين الاستعارة والتشبيه هو أن التشبيه ما ذكر فيه المنقول والمنقول إليه معًا [١] ، أى المشبه والمشبه به ، والاستعارة : ما ذكر فيها المنقول دون المنقول إليه [٢] قال ابن الأثير : قد ثبت أن المجاز فرع عن الحقيقة ، وأن الحقيقة هى الأصل ، وإنما يعدل عن الأصل إلى الفرع لسبب اقتضاه .

وذلك السبب الذى يعدل فيه عن الحقيقة إلى المجاز إما أن يكون لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه فى وصف من الأوصاف ، وإما أن يكون لغير مشاركة . فإن كان لمشاركة ، فإما أن يذكر المنقول والمنقول إليه معًا ، وإما أن يذكر المنقول دون المنقول إليه .

فإن ذكر المنقول والمنقول إليه معًا كان ذلك تشبيهًا .

والتشبيه تشبيهان : تشبيه مظهر الأداة ، كقولنا : « زيد كالأسد » . وتشبيه مضمر الأداة كقولنا : « زيد أسد » [٣] .

ويقول : إن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذى هو المنقول إليه ، ويكتفى بذكر المستعار الذى هو المنقول [٤] وهو بهذا يلتقى مع البلاغيين ، ويوافق كلامه فى بيان هذا الفرق بين التشبيه والاستعارة كلامهم ، لا فى أن مدار الفرق بين التشبيه والاستعارة هو مجرد ذكر المنقول والمنقول إليه - أو ذكر أحدهما دون الأخر ، فهناك فروق أخرى بينهما ، بل لأن هذا الفرق هو أحد أهم الفروق

---

(١) يعبر ابن الأثير عن المشبه والمشبه به بالمنقول إليه والمنقول ، لأنه يرى أن التشبيه مجاز .

(٢) فى « المثل السائر » - وقد تكرر أكثر من مرة - ما ذكر فيها المنقول إليه دون المنقول . وهذا خطأ والعكس هو الصحيح ، لأن ابن الأثير يعنى الاستعارة التصريحية ، وهذه الاستعارة يصرح فيها بالمشبه به المنقول - دون المشبه - المنقول إليه - وهذا الخطأ موجود فى الطبعتين: طبعة الحوفى وطبانة ، وطبعة الشيخ محمد محيى الدين .

(٣) المثل السائر « (٢/ ٧٢) .

(٤) السابق (٢/ ٧٤) .

بين الفنين : بين الاستعارة وأصلها المبنية عليه وهو التشبيه ، التشبيه يجمع فيه بين المشبه والمشبه به تحقيقًا أو تقديرًا ، والاستعارة لا يجمع فيها بين المستعار والمستعار له ، بل يجب طيّ أحدهما وعدم التصريح به .

وما يهمنا فى كلام ابن الأثير المتقدم ذكره - لأنه موضع نقد العلوى - هو عبارته الأخيرة : « إن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذى هو المنقول إليه ، ويكتفى بذكر المستعار الذى هو المنقول » .

فهذا هو صريح كلام عبد القاهر فى « الأسرار » و « الدلائل » والسكاكى وغيرهما من البلاغيين .

الاستعارة عند الجميع بما فيهم ابن الأثير يجب أن يطوى فيها أحد طرفيها ولا يصرح به ، فإن كان المطوى هو المستعار له ، والمذكور المستعار ، فالاستعارة تصريحية ، وإن كان المطوى هو المستعار ، والمذكور هو المستعار له ، فالاستعارة مكنية .

هذا هو الحق والصواب ، وما سواه مما سيأتى فى كلام العلوى هو الباطل والخطأ ، وهى حقيقة مبرمة ثابتة تزول الراسيات ولا تزول .. كما يقول عبد القاهر، لأنها إذا زالت زالت الاستعارة من أساسها ، ولم يبق لها وجود .

* *

- **حد الاستعارة عند ابن الأثير :**

ذكر ابن الأثير تعريفين للاستعارة :

أحدهما : لغيره ، وقد ردّ هذا الحدّ وحكم عليه بالفساد ، وهو ما جاء فى قوله : فأما حدّ الاستعارة فقيل : إنه نقل المعنى من لفظ إلى لفظ بسبب مشاركة بينهما .

وهذا الحد فاسد ، لأن التشبيه يشارك الاستعارة فيه .

ألا ترى أنا إذا قلنا : « زيد أسد » ، أى : كأنه أسد ، وهذا نقل المعنى من لفظ إلى لفظ ، بسبب مشاركة بينهما ، لأنا نقلنا حقيقة الأسد إلى زيد ، فصار مجازًا ، وإنما نقلناه لمشاركة بين زيد وبين الأسد فى وصف الشجاعة[1] .

---

(١) « المثل السائر » (٢/ ٨٣) .

وهذا التعريف هو التعريف الثانى من التعريفات الفاسدة التى ذكرها العلوى ، حيث إنه لم يكتف بالسبب الوحيد الذى ذكره ابن الأثير ومن أجله حكم على التعريف بالفساد ، بل نظر فيه فأضاف علة أخرى لفساد هذا التعريف .

قال : « التعريف الثانى حكاه ابن الأثير فى كتابه « المثل السائر » عن بعض علماء البيان . . . . » (١) .

ولم يدر العلوى من صاحب هذا التعريف الذى نسبه إلى بعض علماء البيان مع أن ابن الأثير قد صرح بقائل هذا التعريف فى موضع آخر من مبحث « الاستعارة » ولكن العلوى لا يقرأ ، وإنما ينقل وينسخ فقط . قال ابن الأثير : وذاك أن حد الاستعارة على ما رآه الآمدى وابن سنان . . . » (٢) .

والكلام على الحد السابق للاستعارة من قبيل الاستطراد ، ومقصودنا الأصلى هو حد ابن الأثير للاستعارة ، إذ هو موضع نقد العلوى ، ونقده لابن الأثير هو الذى يدخل فى ضميم هذه الدراسة ، أما نقده لحد الآمدى ، وابن سنان فهو خارج عن موضوع تلك الدراسة .

* *

وقد حدّ ابن الأثير الاستعارة بقوله :

والذى عندى من ذلك أن يقال : حد الاستعارة : « نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما ، مع طيّ ذكر المنقول إليه » .

لأنه إذا احترز فيه هذا الاحتراز اختص بالاستعارة ، وكان حدا لها دون التشبيه .

وطريقه : أنك تريد تشبيه الشىء بالشىء مظهرًا ومضمرًا ، وتجئ إلى المشبه فتعيره اسم المشبه به ، وتجريه عليه ، مثال ذلك أن تقول : « رأيت أسدًا » وهذا كبيت الشعر المقدم ذكره وهو (٣) :

---

(١) ينظر « الطراز » (١/١٩٩ ، ٢٠٠) . (٢) ينظر « المثل السائر » (٢/١١٢).
(٣) البيت من شواهد الإيضاح ينظر (٢/٤٢٥) .

فرعـــــاءُ إن نهضتْ لحاجتها عَجِلَ القضيبُ وأبطأ الدعصُ

فإن هذا الشاعر أراد تشبيه القد بالقضيب والردف بالدعص الذى هو كثيب الرمل، فترك ذكر التشبيه مظهرًا ومضمرًا ، وجاء إلى المشبه - وهو القد والردف - وأعاره المشبه به وهو القضيب والدعص ، وأجراه عليه [1] .

* *

تعريف ابن الأثير هذا للاستعارة تعريف صحيح لا غبار عليه ، وتعقيبه عليه بأن قيد « مع طى ذكر المنقول إليه » احترز به عن التشبيه مظهر الأداة ومضمرها ، تعقيب صحيح أيضًا ، لأن الاستعارة وإن كان طريقها التشبيه ، فإن إجراء اسم المشبه به على المشبه وطىّ المشبه وعدم ذكره هو المسمى بالاستعارة .

وقول ابن الأثير : « وطريقه : أنك تريد تشبيه الشىء بالشىء مظهرًا ومضمرًا ، وتجئ إلى المشبه فتعيره اسم المشبه به وتجريه عليه .

مثال ذلك أن تقول : « رأيت أسدًا » مأخوذ من كلام الشيخ عبد القاهر فى «دلائل الإعجاز » فى تعريف الاستعارة ، وقد سبق ذكره . وهو ما بدأ به صاحب «الجامع الكبير » كلامه على الاستعارة حيث قال : وهو أن تريد تشبيه الشىء بالشىء، فتدع الإفصاح بالتشبيه وإظهاره ، وتجئ إلى اسم المشبه به ، وتجريه عليه[2].

ولا يلبث ابن الأثير أن يلاحظ أن تعريفه هذا ينقصه شىء آخر غير ما تضمنه من: العلاقة التى أشار إليها بقوله : « لمشاركة بينهما » ومن وجوب طى ذكر المستعار له فى الاستعارة ، والذى عبر عنه « بالمنقول إليه » ، وهذا الشىء : هو القرينة التى لا بد منها لا فى الاستعارة فحسب ، بل فى كل تعبير مجازى ، وهى ذلك الشىء الذى يمنع من إرادة المعنى الحقيقى للفظ المستعار ، فينص عليه ابن الأثير صراحة بقوله :

إلا أن هذا الموضع لا بد له من قرينة تفهم من فحوى اللفظ ، لأنه إذا قال

---

(١) « المثل السائر » (٢/ ٨٣) .

(٢) ينظر « الجامع الكبير » (ص٨٢) .

القائل : « رأيت أسدًا » وهو يريد رجلاً شجاعًا ، فإن هذا القول لا يفهم منه ما أراد ، وإنما يفهم منه أنه أراد الحيوان المعروف بالأسد ، لكن إذا اقترن بقوله هذا قرينة تدل على أنه أراد رجلاً شجاعًا اختص الكلام بما أراد ، ألا ترى إلى قول الشاعر : « عجل القضيب وأبطأ الدعص » فإنه دل عليه من نفس البيت ، لأن قوله : « فرعاء إن نهضت » دليل على أن المراد هو « القد والردف » ، لأن «القضيب والدعص » لا يكون لامرأة فرعاء تنهض لحاجتها .

وكذلك كل ما يجرى على هذا الأسلوب ، لأن المستعار له - وهو المنقول إليه - مطوىّ الذكر [1] .

وبذلك يكون قد تم لابن الأثير الحد المعروف للاستعارة عند البلاغيين وهو : «اللفظ المستعمل - أو استعمال اللفظ - فى غير ما وضع له ، لعلاقة المشابهة بين ما وضع له وما استعمل فيه ، مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له » .

والمثال النثرى والشعرى اللذان مثل بهما ابن الأثير لهذا الحد الذى ارتضاه للاستعارة ، يوضحان هذا التعريف الجامع المانع لها .

وبهذا يكون ابن الأثير : بشرحه وتحليله للبيت الشعرى ، وذكره القيد الأخير فى حد الاستعارة ، وبيانه لما أراد الاحتراز به عنه ، وتصريحه بوجوب وجود القرينة فى كل استعارة ، يكون قد حقق معنى الاستعارة على الصورة التى استقرت عليها أخيرًا عند البلاغيين ، من نقل معنى لفظ إلى آخر ، لعلاقة بينهما ، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقى للفظ المستعار ، وطىّ ذكر المنقول إليه وهو المستعار له وعدم التصريح به .

* *

● العلوى يرد هذا التعريف ويحكم عليه بالفساد :

هذا التعريف الجيد الذى عرف به ابن الأثير الاستعارة والذى أطنبنا فى الحديث

---

(١) « المثل السائر » (٢/ ٨٤) .

عنه ، وذكرنا أنه قد جمع كل ما يشترط فى الاستعارة ، وأنه لا يختلف عن تعريف البلاغيين لها .

هذا التعريف قد رده العلوى ، وحكم عليه بالفساد ، لا لشىء إلا لأمر توهمه العلوى ، يحتار الإنسان فى وصفه والحكم عليه ، وما وجد العلوى شيئًا فى التعريف يصوب إليه سهام نقده ومن أجله يبطله ويحكم عليه بالفساد ، إلا أحسن شىء فى التعريف ، وهو ذلك القيد الذى ذكره ابن الأثير فى آخره ، وهو « مع طىٍّ ذكر المنقول إليه » وقد تقدم تفسير وبيان المراد بهذا القيد .

* *

قال العلوى بعد أن بين معنى الاستعارة فى اللغة : فأما معناه فى مصطلح علماء البيان فقد ذكر فى تعريف ماهيتها أمور خمسة : . . . التعريف الرابع : اختاره ابن الأثير فى كتابه ، فقال فى حدها : « هو [1] نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما مع طىٍّ ذكر المنقول إليه » .

فقولنا : « نقل المعنى من لفظ إلى لفظ » عام للاستعارة والتشبيه وقولنا : « مع طىّ ذكر المنقول إليه » يخرج به التشبيه عن الاستعارة [2] . عادة العلوى فى نقد الحدود أن يذكر كل ما قاله صاحب الحد فى شرح حده ، وبيان القيود المشتمل عليها، أو يلخص ما قاله ذاكرًا فى هذا التلخيص أكثر ما قاله صاحب الحد ، ويشير العلوى إلى ذلك قائلاً : هذا حاصل ما قاله ، أو هذا ملخص ما قاله .

إلا هنا فى ذكره لهذا الحد فإن العلوى أتى بمضمون ما قاله ابن الأثير فى شرح هذا الحد ، وقد تقدم كلامه كله عنه ، ولا يصح أن يوصف ما قاله العلوى تعليقًا على تعريف ابن الأثير بأنه تلخيص ، ولا هو حاصل ما قاله . ولم يشر فى كلامه إلى قيد هام ذكره ابن الأثير قبل ذكر « القيد » موضع النقد وذلك القيد هو : «المشاركة بينهما » الذى هو نص على وجود العلاقة بين المنقول والمنقول إليه ، وهى علاقة المشابهة ، ألأنه لا يدرى المعنى المقصود بهذا القيد ؟ هذا محتمل .

---

(١) الصواب : هى ، أى الاستعارة . (٢) « الطراز » (١/ ٢٠٠) .

ثم عبارة العلوى « فقولنا » ، « فقولنا » يوحى بأن ابن الأثير قال هذا ، وذلك غير صحيح .

والأمر الغريب كما ذكرنا أنه لم ينص لا فى أول الكلام ولا آخره على أن هذا هو معنى كلامه ، أو حاصل كلامه .

* *

ويواصل العلوى كلامه على هذا الحد فيقول :

وهذا فساد أيضًا ، فإن بعض أنواع الاستعارة لا يقدر هناك مطوى فيها ، ولا يتوهم طيه [1] ، وإن ذكر المطوى خرج بإظهارة الكلام عن رتبة البلاغة ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ [2] وقوله تعالى : ﴿فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾ [3] ، فانت لو ابرزت ههنا ذكر المستعار له ، وقلت : اخفض لهما جانبك الذى يشبه الجناح ، لأخرجت الكلام عن ديباجة الفصاحة .

فظهر مما ذكرناه أن اعتبارالمطوى يخرج بعض الاستعارة عن كونها استعارة ، فبطل جعله قيدًا من قيود حد الاستعارة .

* *

قلت : هذا الكلام لفساده يتعذر فهمه ، ولم يخرج هذا الكلام من رأس هى على وعى وفهم لحقيقة الاستعارة ، وما يفصل بينهما وبين أصلها وهو التشبيه وانظر إلى قوله : « فإن بعض أنواع الاستعارة . . . » إلخ ، ثم لم يذكر بعد ذلك بعض هذه الأنواع التى لا يقدر فيها مطوى ، بل ذكر مثالين ، لا يدرى فيهما على وجه الحقيقة المستعار والمستعار له ، ثم يختم كلامه بقوله : فظهر مما ذكرناه أن اعتبار

---

(١) عبارة مشكلة يتعذر فهمها على هذه الصورة ، ولعل الصواب : ولا يتوهم تقديره ، والكلام كله فاسد لا وجه له .

(٢) سورة الإسراء : الآية ٢٤ .   (٣) سورة النحل : الآية ١١٢

المطوى يخرج بعض الاستعارة عن كونها استعارة » فى أول كلامه ذكر « أنواع » وهذا بعض « الاستعارة » .

ثم قوله : « لا يقدر هناك مطوى فى بعض أنواع الاستعارة » قول لا وجه له ، لأن ابن الأثير لم يقل بتقدير المطوى لا فى بعض أنواع الاستعارة ولا فى كل أنواعها.

بل قال : « مع طىّ » والمراد بالطى فى عبارته : ترك وعدم ذكر المستعار له .

ثم قوله : وإن ذكر المطوى خرج بإظهاره الكلام عن رتبة البلاغة ، كلام لا حاصل له ، ولا يرد على ابن الأثير ، لأنه يقول به ، ولكن لا يخرجه ذكر المطوى عن رتبة البلاغة كما فهم العلوى ، بل يخرج الكلام من الاستعارة إلى التشبيه ، والتشبيه بلاغة .

وأشك فى أن العلوى قد فهم معنى كلمة « طىّ » فابن الأثير يريد بطى ذكر المنقول إليه - كما ذكرنا - ترك التصريح به ، والاقتصار على ذكر المستعار ، وكل البلاغيين يقولون بهذا وقد مر ذكر ذلك فى المقدمة .

والعلوى قد فهم خطأ أن ابن الأثير يريد بكلمة « الطىّ » المعنى اللغوى الظاهر لها ، وهو : « إدراج بعض الشىء فى بعضه » . وضده : النشر .

قال ابن فارس : الطاء والواو والياء : أصل صحيح يدل على إدراج شىء حتى يدرج بعضه فى بعض ، ثم يحمل عليه تشبيهًا ، يقال : طويت الثوب والكتاب طيا أطويه .

بل يريد ابن الأثير كما ذكرنا : ترك وعدم التصريح بذكر المستعار له لفظًا وتقديرًا . والدليل على أن ذلك قصده ما ذكره فى بيت الشاعر وهو : « عجل القضيب وأبطأ الدعص » ، فقد جاء فيه قوله : « فترك ذكر التشبيه مظهرًا ومضمرًا» .

ورغبة منه فى التمويه والتسليم له بصحة وسداد حكمه على حد ابن الأثير بالفساد من أجل ذكر قيد « مع طى المنقول إليه » لم يذكر شرح ابن الأثير لهذا القيد ، وهو شرح قد أطنب فيه ، وذلك لأن كلامه قاطع بأنه لا يريد بطى المستعار له أن يكون

مقدراً فى الكلام - كما فهم العلوى خطأ - بل تركه مظهراً ومضمراً ، وإذا ترك بهذه الصفة فقد ترك ذكر التشبيه مظهراً ومضمراً أيضًا .

ومن العجيب أن قول العلوى : « إنْ ذُكِرَ المطوىُّ فى بعض أنواع الاستعارة خرج بإظهاره الكلام عن رتبة البلاغة » مأخوذ من كلام ابن الأثير ، ولكن العلوى أساء صياغته ، فهو يأخذ كلامه ويرد به عليه ، بل ويستشهد به فى موضع آخر من كتابه.

قال ابن الأثير : علم وتحقق أن من الواجب فى حكم الفصاحة والبلاغة ألا يظهر المستعار له ، وإذا أظهر ذهب ما على الكلام من الحسن والرونق . ألا ترى أنا إذا أوردنا هذا البيت الذى هو [1] :

فأمطرت لؤلؤاً من نرجس وسقت ... ورداً وعضت على العناب بالبـــرد

وهو من باب الاستعارة ، فإذا أظهرنا المستعار له صرنا إلى كلام غث ، وذلك أنا نقول : « فأمطرت دمعًا كاللؤلؤ من عين كالنرجس ، وسقت خدا كالورد ، وعضت على أنامل مخضوبة كالعناب بأسنان كالبرد » وفرق بين هذين الكلامين للمتأمل واسع .

وهكذا يجرى الحكم فى البيت المتقدم ذكره الذى هو :

فرعـــــاءُ إن نهضت لحاجتها ... عجل القضيب وأبطأ الدعص

فإن هذا البيت لإخفاء بما عليه من الحسن ، وإذا ظهر فيه المستعار له زال ذلك الحسن عنه ، لا بل تبدل بضده [2] .

وقد أخذ العلوى هذا الكلام الذى أنكره على ابن الأثير فقال : إذا كان الكلام مسوقًا على جهة الاستعارة فإنا إذا قدرنا ظهور آلة التشبيه لنزل قدره ولخرج عن ديباجة بلاغته ، فما هذا حاله يكون من باب الاستعارة ، ويفسد جعله من باب التشبيه . . . فلو قلت فى نحو قول الشاعر :

---

(١) البيت للوأواء الدمشقى ، ينظر « سر الفصاحة (ص١٠٩ ، ٢٤٤) ، و« دلائل الإعجاز» (ص٤٤٩) .

(٢) « المثل السائر » (٢/ ٧٥ ، ٧٦) .

فأمطرت لؤلؤًا من نرجس وسقت   وردًا وعضت على العناب بالبرد

فأمطرت دمعًا كاللؤلؤ من عين كالنرجس . . . فأظهرت التشبيه فيه لكان غثا من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغًا [1] .

* *

● العلوى يقول بما أنكره على ابن الأثير :

من سمات العلوى الواضحة أنه يناقض نفسه كثيرًا ، فقد يقرر أمرًا فى موضع ، ثم يأتى بما يخافه ويناقضه فى موضع آخر ، والدليل على ذلك أن ما أنكره فى حد الاستعارة على ابن الأثير وهو القول بوجوب طى المستعار له فى الاستعارة قال به فى عدة مواضع :

أحدها : فى صدر حديثه عن الاستعارات القرآنية حيث قال : اعلم أن من حق الاستعارة وحكمها الخاص أن يكون المستعار له مطوى الذكر ، وكلما ازداد خفاء ازدادت الاستعارة حسنًا [2] .

فها أنت تراه لم يكتف بذكر ما قاله ابن الأثير وأنكره عليه ، بل زاد عليه قوله : « وكلما ازداد خفاء . . . » .

وثانيها : فى نفس هذا الموضع ، وذلك فى كلامه على الاستعارة فى قوله تعالى: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [3] ، قال: فذكر الظلمات والنور إنما كان على وجه الاستعارة للكفر والإيمان ، والضلالة والهدى ، كأنه قال : لتخرج الناس من الكفر والضلال اللذين هما كالظلمة إلى الإيمان والهدى اللذين هما كالنور ، والمستعار له مطوى الذكر ، فإذا أظهر كان من قبيل صريح التشبيه ، كما مثلنا [4] .

وثالثها : فى مبحث التفرقة بين الكناية والاستعارة ، حيث قال وهو يرد على

---

(١) ينظر « الطراز » (١/٢٠٧ ، ٢٠٨) .
(٢) ينظر « الطراز » (١/٢١١) .
(٣) سورة إبراهيم : الآية ١
(٤) « الطراز » (١/٢١٣) .

الإمام فخر الدين الرازى الذى أنكر كون الكناية مجازًا ، وقال : إنها من قبيل الحقيقة : فأما ابن الأثير ، فهو وإن قال : إن الكناية من باب الاستعارة ، لكنه أحسن حالاً من ابن الخطيب ، فإنه بقوله هذا لم يخرجها عن حد المجاز وحكمه ، لأن الاستعارة من باب المجاز ، فكما أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له ، فهكذا حال الكناية ، فإنها لا تكون إلا حيث يكون ذكر المكنى عنه مطويًا فيه (١) .

ورابعها : ومما هو أدل مما ذكرناه على تناقض هذا الرجل مع نفسه ، بل وعلى جهله ، وعدم معرفته بالفروق الكائنة بين مسائل البلاغة ، أن ابن الأثير أخرج التشبيه المضمر الأداة من باب الاستعارة ، وفرق بينهما بأمرين اثنين ، قال : والفرق إذا أن التشبيه المضمر الأداة يحسن إظهار أداة التشبيه فيه ، والاستعارة لا يحسن ذلك فيها .

وعلى هذا فإن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذى هو المنقول إليه ، ويكتفى بذكر المستعار الذى هو المنقول (٢) .

فهو يرى أن الفرق بين التشبيه المضمر الأداة ، وهو ما يسمى بالتشبيه البليغ الذى حذف منه وجه الشبه وأداة التشبيه ، وبين الاستعارة ، أن التشبيه المضمر الأداة يحسن إظهار أداة التشبيه فيه ، والاستعارة لا يحسن فيها ذلك ، وأن التشبيه المضمر الأداة قد ذكر فيه المشبه والمشبه به ، أى جمع فيه بين الطرفين ، والاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين ، بل يكتفى فيها بذكر المستعار ، إذا كانت تصريحية ، والمستعار له إذا كانت مكنية ، وهذا ما يقول به جميع المحققين من البلاغيين .

وأما العلوى فإنه لم يكتف بإطلاق الاستعارة على التشبيه المضمر الأداة فقط نحو «زيد أسد» (٣) ، بل وعلى ما ذكر فيه وجه الشبه نحو : «زيد الأسد شجاعة» و«عمرو البحر فى الجود والكرم» (٤) ، وما صرح فيه بأداة التشبيه ، قال فى

---

(١) «الطراز» (١/ ٣٧٧) .
(٢) «المثل السائر» (٢/ ٧٤) .
(٣) ينظر «الطراز» (١/ ٢٠٧ ، ٢٠٨) .
(٤) ينظر «الطراز» (١/ ٢٠٤ ، ٢٦٤) .

التقسيم الرابع من تقسيمات الاستعارة : اعلم أن الاستعارة تجرى فى استعمالها على أوجه أربعة نذكرها : الوجه الأول : استعارة المحسوس للمحسوس وهذا كقوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ شبه الحور العين بالمرجان والياقوت فى شدة الحمرة والرقة ، وهكذا قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ ﴾ شبههن بالبيض فى بياضه ورقته ولطافته ، فهذه استعارة مقدرة بتقدير طرح أداة التشبيه فتكون استعارة محققة ، كما أن كل ما كان من الاستعارة يطوى فيه ذكر المشبه فهو من التشبيه كقولك : « رايت أسدًا » ، « ولقينى أسد » كما مر بيانه [1] .

هل قرأت فى كتب من كتب البلاغة مثل هذا الكلام الفاسد الذى لا وجه له ، والدال على أن قائله فى غاية الجهل ، وهل سمعت بمصطلح بلاغى من مصطلحات الاستعارة يسمى : الاستعارة المقدرة التى تنتقل من مقدرة إلى محققة بتقدير طرح أداة التشبيه ؟ وهل سمعت بمصطلح التشبيه المقدر الذى هو صميم الاستعارة نحو « رايت أسدًا » و« لقينى أسد » ؟ أرأيت مثل هذا التخليط والهذيان ؟ إذا كانت أداة التشبيه مصرحًا بها . فالاستعارة مقدرة ، وفى الوقت نفسه هى استعارة محققة ! .
كيف يكون هذا ؟ استعارة مقدرة بتقدير طرح أداة التشبيه ، فتكون استعارة محققة .

يريد : قبل تقدير طرح أداة التشبيه فالاستعارة مقدرة ، وعند تقدير طرح أداة التشبيه فالاستعارة محققة .

ارايت كلامًا أعجب وأغرب من هذا الكلام ؟

ثلاث مصطلحات ابتدعها العلوى : الاستعارة المقدرة ، والاستعارة المحققة ، ثم التشبيه المقدر ، وهذا التشبيه المقدر عنده يشمل كل استعارة طوى فيها ذكر المستعار له ، وهو المشبه ، وهذا يشمل جميع أنواع الاستعارة التصريحية .

استعارة لأن المشبه مطوى غير مصرح به ، وتشبيه مقدر ، لأن أداة التشبيه فى قولنا : « رايت أسدًا » مقدرة ، والتقدير : « رأيت رجلاً كالأسد » . وهذا أيضًا مما ابتدعه العلوى ولم يعرفه البلاغيون .

---

(١) « الطراز » (١/ ٢٤٣) .

وهذا الذى قاله يناقض ما قاله فى التفرقة بين التشبيه الصريح وهو ما كان بأداة التشبيه ، وبين التشبيه المضمر الأداة [1] ويناقض أيضاً ما قاله فى التفرقة بين الاستعارة والتشبيه [2] .

* *

ويضيف العلوى فى موضع آخر مصطلحًا جديدًا غير المصطلحات السابقة لم يعرفه البلاغيون ، وهذا المصطلح هو : « الاستعارة المشبَّهة » قال : كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى التشبيه فهى الاستعارة المحققة [3] ، وما كان منها يدرك فيه التشبيه على وجه التقدير فهى الخيالية [4] ، وما كان يدرك فيه التشبيه على جهة التحقيق فهى الاستعارة المشبَّهة » [5] .

وكل هذا الكلام خطأ ، لا شىء فيه من الصواب ، وهو إن دل على شىء فإنما يدل على أن صاحبه لا دراية له بحقيقة التشبيه والاستعارة ، ولا بالعلاقة بين الاستعارة وأصلها وهو التشبيه . وهذا من ظواهر البلاغة ، لا من خوافيها .

* *

● خطأ العلوى فى مفهوم ومصطلح الاستعارة المرشحة :

قسم البلاغيون الاستعارة باعتبار وجود الملائم لأحد الطرفين وعدم وجوده إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : المطلقة ، وهى التى لم تقترن صفة ولا تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه . وأكثر الاستعارات من هذا القسم .

---

(١) ينظر « الطراز » (١/ ٢٠٤) ، وما بعدها .

(٢) ينظر « الطراز » (١/ ٢٥٦ ، ٢٥٧) .

(٣) هى عند البلاغيين : التصريحية التى استعير فيها اسم المشبه به لما هو محقق حسًا أو عقلاً .

(٤) هى المعروفة عند البلاغيين بالاستعارة التخييلية ، وهى إثبات لازم المشبه به المحذوف للمشبه المذكور . وهى قرينة الاستعارة بالكناية .

(٥) « الطراز » (١/ ٢٥٩) .

وثانيها : المجردة ، وهى التى قرنت بما يلائم المستعار له وهو المشبه ، سواء كان الملائم تفريعًا كقولك : « رأيت أسدًا يرمى فلجأت إلى ظل رمحه » ، أو كان صفة حسية كقولك : رأيت أسدًا راميًا مهلكًا أقرانه » أو صفة معنوية كقول كثير عزة :

غمرُ الرداءِ إذا تبسم ضاحكًا غَـلِقَتْ لضحكته رقابُ المالِ

فالرداء وهو الثوب مستعار للعطاء ، بجامع صون كل منهما صاحبه عما يكره ، وقد أضاف الشاعر إلى الرداء وهو الثوب كلمة « الغمر » الملائمة للعطاء الذى هو المستعار له .

وثالثها : المرشحة ، وهى التى قرنت بما يلائم المستعار منه ، دون ما يلائم المستعار له ، وسميت هذه الاستعارة التى قرنت بما يلائم المستعار منه مرشحة لترشيحها أى تقويتها بذكر ذلك الملائم ، لأن الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه ، حتى كأن الموجود فى نفس الأمر هو المشبه به دون المشبه ، وذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه يزيد فى إفادة قوة ذلك التناسى ، فتقوى الاستعارة بتقوى مبناها ، لوقوعها على الوجه الأكمل ، أخذًا من قولك : رشحت الصبى ، إذا ربيته باللبن قليلاً قليلاً حتى يقوى على المص [١] .

والترشيح كما فى التجريد إما أن يكون بذكر صفة من صفات المستعار منه كقولك: « رأيت أسدًا ذا لبد يرمى » و« جاورت اليوم بحرًا زاخرًا متلاطم الأمواج». وإما أن يحصل الترشيح بتفريع كقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [٢] فقد شبه استبدال الحق بالباطل واختياره عليه بالشراء الذى هو استبدال مال بآخر ، ثم فرع على تلك الاستعارة ما يلائم الاشتراء من نفى الربح فى التجارة فقال : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ ولا شك أن نفيه يلائم المشبه به ، وذلك مما يزيد فى

---

(١) ينظر « حاشية الشيخ الإنبابى على الرسالة البيانية » (ص٤٢٨) ، و« شروح التلخيص » (٤/ ١٣٠) .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٦ .

قوة تناسى التشبيه حتى كأن المشبه به هو الموجود ، فكان ترشيحًا ، أى تقوية للاستعارة ، فتكون الاستعارة مرشحة [(١)] .

ولهذا قال البلاغيون : الترشيح أبلغ من التجريد ، لاشتماله على تحقيق المبالغة ، ولهذا كان مبناه على تناسى التشبيه [(٢)] .

هذا ما قاله البلاغيون فى معنى الترشيح ، ومعنى الاستعارة المرشحة . فماذا قال العلوى فى هذين الأمرين ؟ .

* *

البلاغيون جميعًا يسمون هذه الاستعارة « المرشحة » أو « الترشيحية » بدءًا ممن يعد أول من أطلق عليها هذا المصطلح وهو الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ ، وانتهاء بالخطيب القزوينى وشراح تلخيصه ، ومن أتى بعد هؤلاء الشراح ، الكل يسمونها الاستعارة المرشحة » من « الترشيح » وهو التقوية .

إلا العلوى فإنه يسميها « الموشحة » بالواو لا بالراء ، من « التوشيح » ، لا من « الترشيح » .

ولولا أنه كرر ذكر هذه الاستعارة بهذا الوصف عدة مرات فى كتابه « الطراز » ، ولولا تفسيره للتوشيح ، لقلنا : إن الكلمة حدث فيها تغيير وتحريف ، هذان الأمران يدلان على أن العلوى قد نقل الكلمة من « نهاية الإيجاز » للإمام الرازى ، أو « المصباح » لبدر الدين بن مالك محرفة ، فبدل أن يقول : الترشيح قال : التوشيح ، ولم يدر أن الأخير غير مقصود للبلاغيين إطلاقًا ، ولا يطابق معناه معنى تلك الاستعارة . قال العلوى : فأما الاستعارة الموشحة : فإنما سميت بهذا الاسم ، لأنك إذا قلت : « رأيت أسدًا وافر الأظفار ، منكر الزئير ، دامى

---

(١) ينظر « الكشاف » (١/ ٧٠) ، و« المفتاح » (ص١٨٢) ، و« الإيضاح » (٢/ ٤٣٣ ، ٤٣٤) ، و« شروح التلخيص » (٤/ ١٣٠ ، ١٣١) .

(٢) ينظر « الإيضاح » (٢/ ٤٣٤) ، و« المفتاح » (ص/ ١٨٢ ، ١٨٣) .

الأنياب»، فقد ذكرت لازم المستعار وذكر خصائصه فوشحت هذه الاستعارة وزينتها بما ذكرتها من لوازمها وأحكامها الخاصة ، أخذًا لها من التوشيح ، وهو ترصيع الجلد بالجواهر ، واللآلئ ، تحمله المرأة من عاتقها إلى كشحها ، وهذا هو الوشاح واشتقاق التوشيح للاستعارة منه .

ومثالها قوله تعالى : ﴿ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى ﴾ ، ثم قال على إثره : ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ ، فلما استعار لفظ الشراء عقبه بذكر لازمه وحكمه ، وهو الربح [1] ، توشيحًا للاستعارة [2] .

العلوى يقول : « التوشيح » و« الاستعارة الموشحة » مع أن كتابين من الكتب البلاغية الأربعة التى اعتمد عليها العلوى فى تأليف كتابه « الطراز » جاء فيها ذكر «الترشيح » لا « التوشيح » وهذان الكتابان - كما ذكرنا - هما : « نهاية الإيجاز »، و« المصباح » [3] . وصاحب الكشاف الذى يزعم العلوى أن تفسيره كان الباعث له على تأليف كتابه ذكر اسم « الترشيح » بالراء لا بالواو ، فقال : وهو « المجاز المرشح » .

وذكر ملائم المستعار منه ليس فيه تزيين وتحسين للاستعارة ، لأن الاستعارة زائنة وحسنة وجميلة فى أصلها ، سواء كانت مرشحة أو مجردة أو مطلقة ، وكما يعتريها الحسن والقبح أحيانًا ، يعتريها أيضًا الضعف والقوة ، وذكر ملائم للمشبه به أى المستعار منه يقويها ويبعدها عن أصلها وهو التشبيه ، ويصل بها إلى درجة عالية من المبالغة . وهذا هو المقصود بالترشيح .

والبلاغيون قد ذكروا أن المزية فى هذا الضرب من الاستعارة راجعة إلى تقويتها وتأكيد جوهرها الذى هو تناسى التشبيه ، وهذا ما يفهم من اختيارهم لكلمة

---

(١) قال الشيخ الدسوقى معلقًا على قول سعد الدين التفتازانى : « ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة » : الأولى : من نفى الربح فى التجارة . « حاشية الدسوقى على مختصر السعد » (٤/١٣١) .

(٢) « الطراز » (١/٢٣٧ ، ٢٣٨) .

(٣) ينظر « نهاية الإيجاز » (ص٢٤٩) ، و« المصباح » (ص١٣٧) .

«الترشيح» الواردة فى كلام الزمخشرى - ومن أتى بعده من البلاغيين - مصطلحًا لهذا الضرب من الاستعارة .

ومما يدل على أن هذا الرجل ينقل ما يجده فى الكتب سواء كان صحيحًا أو خطأ دون وعى منه وتمييز لما ينقله أنه قد تحدث فى القسم الأول من البديع وهو « الفصاحة اللفظية » عن فن بديعى لفظى يسمى « التوشيح » أخذًا له من « المثل السائر » ، وفسره لغويا بما فسر به « التوشيح » فى الاستعارة (١) .

*　　*

أما عن مفهوم « الترشيح » أو الاستعارة المرشحة عند البلاغيين ، و« التوشيح » أو الاستعارة الموشحة عند العلوى ، فيحدثنا عنه فى القسم الثانى من تقسيماته للاستعارة ، وهو تقسيمها باعتبار اللازم لها إلى مجردة وموشحة فيقول :

إذا استعير لفظ لمعنى آخر ، فليس يخلو الحال إما أن يذكر معه لازم المستعار له ، أو يذكر لازم المستعار نفسه ، فإن كان الأول فهو التجريد ، وإن كان الثانى فهو «التوشيح » (٢) .

وفى موضع آخر يذكر معنى آخر « للتوشيح » مغايرًا لهذا المعنى الذى ذكره ، وذلك فى كلامه على الاستعارات القرآنية ، حيث قال : الاستعارة الموشحة : هى أن يؤتى بالاستعارة عقيب الاستعارة ، لها بالأولى علاقة ومناسبة (٣) . وسيأتى كلامه كاملاً فى هذا الموضع بعد قليل . وتفسير العلوى فى كلامه الأول الملائم : بلازم المستعار له فى التجريد ، ولازم المستعار نفسه فى « التوشيح » غير صحيح ، لأن البلاغيين أرادوا بالملائم : المناسب لأحد الطرفين ، سواء كان صفة لأحدهما ، أو تفريع كلام .

والفرق بين الصفة والتفريع ، أن الملائم إن كان من بقية الكلام الذى فيه الاستعارة فهو صفة ، وإن كان كلامًا مستقلاً جئ به بعد ذلك الكلام الذى فيه الاستعارة مبنيًا

---

(١) ينظر « الطراز » (٣/ ٧٠) ، و« المثل السائر » (٣/ ٢١٦) .

(٢) ينظر « الطراز » (١/ ٢٣٦) .　　(٣) « الطراز » (١/ ٢١٢) .

عليه ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ بعد قوله : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ ﴾ فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع أو لا [(١)] .

فتفسير البلاغيين للملائم أشمل من تفسير العلوى له باللازم ، لأن اللازم إنما يكون فى الاستعارة بالكناية ، أما الترشيح والتجريد ، فيحصل بذكر أى وصف من أوصاف المشبه به ، أو المشبه ، يكون ملائمًا ومناسبًا لهما ، سواء كان لازمًا لهما أو غير لازم .

أما كلامه الثانى الذى ذكر فيه معنى آخر « للتوشيح » مغايرًا للمعنى الذى ذكره قبل ذلك فلم يقل به أحد من البلاغيين . ولم يبين لنا العلوى الاستعارة فى قوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ ، ولا كيف كانت تلك الاستعارة التى أتى بها عقب الاستعارة الأولى توشيحًا لها ؟

بل وقف عند قوله عقب كلامه السابق : فلما استعار الشراء [(٢)] عقبه بذكر الربح، لما كان مناسبًا له فى غاية الملاءمة لما سبق . وكان لا ينبغى أن يقف عند هذا الحد ، وإنما يستمر موضحًا تلك الاستعارة فى « فما ربحت تجارتهم » التى جاءت عقب الأولى توشيحًا لها . ولكن الرجل لم يفعل ، لأنه يتكلم ولا يدرى بما يقول. ولو كان يدرى لقال : إن الربح المنفى عن المنافقين مستعار للانتفاع الأخروى، وأن التجارة مستعارة لارتكابهم الضلالة واتخاذهم إياها بدلاً عن الهدى[(٣)] . فهما استعارتان لا استعارة واحدة .

والترشيح عند الإمام الزمخشرى لا يكون استعارة ، يقول فى قوله تعالى :

---

(١) « شروح التلخيص » (١٢٧/٤) .

(٢) استعار الشراء لماذا ؟ لم يذكر هنا ولا فى كلامه السابق عن الآية المستعار له لفظ الشراء أو الاشتراء ، وهذه ظاهرة عامة فى مبحث الاستعارة كلها ، فهو لا يذكر إلا ما يجده فى الكتب التى ينقل عنها ، ولا يستطيع الإتيان بشىء خارج عنها ، وإذا حاول فإنه يقع فى الخطأ غالبًا .

(٣) ينظر « شروح التلخيص » (١٣١/٤) .

﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [1] : يجوز أن يكون تمثيلاً لاستظهاره به ووثوقه بحمايته ، بامتساك المتدلى من مكان مرتفع بحبل وثيق يأمن انقطاعه ، وأن يكون الحبل استعارة لعهده ، والاعتصام لوثوقه بالعهد ، أو ترشيحًا لاستعارة الحبل بما يناسبه [2] . فالترشيح عنده لا يكون استعارة ، وإذا أجريت فيه الاستعارة ، أخرجته من أن يكون ترشيحًا . وهذا كلام مصيب ، لأن المبالغة فى الترشيح لا تكون إلا باعتبار حقيقته التى تخيل إلينا أن هناك اشتراء على الحقيقة ، كما مر فى المثال السابق [3] .

* *

● من أوهام العلوى :

ما ذكرناه عن « الترشيح » أو « التوشيح » و« الاستعارة المرشحة » أو «الموشحة»، عند البلاغيين والعلوى ، ما كان إلا مقدمة لما سنذكره عن أحد أوهام الإمام العلوى، وكان رحمه الله كثير الوهم ، حيث ألقى بنفسه فى بحر لجى غمر ذى أمواج متلاطمة كالجبال ، وهو لا يجيد السباحة والعوم .

قرأ العلوى نقد ابن الأثير لابن سنان الخفاجى الذى نقد الآمدى وأنكر ما قاله فى قول امرئ القيس [4] :

فقلت له لما تمطى بصلبه ... وأردف أعجازًا وناء بكلكل

حيث قال : إن هذه الإستعارة فى غاية الحسن ، والجودة والصحة ، لأنه إنما قصد وصف أحوال الليل الطويل ، فذكر امتداد وسطه وتثاقل صدره للذهاب والانبعاث وترادف أعجازه وأواخره شيئًا فشيئاً .

وهذا عندى منتظم لجميع نعوت الليل الطويل على هيئاته ، وذلك أشد ما يكون

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١٠٣ (٢) « الكشاف » (١/ ٣٩٤) .

(٣) ينظر « البلاغة القرآنية » (ص٤٢٢) .

(٤) من معلقته فى وصف الليل بالطول ، ينظر شرح المعلقات السبع للزوزنى ص(٣٢) ، و«شرح القصائد العشر » للتبريزى (ص٦٧) ، و« دلائل الإعجاز » (ص٧٩ ، ٣٥٩) .

على من يراعيه ويترقب تصرمه ، فلما جعل له وسطًا يمتد وأعجازًا رادفة للوسط استعار له اسم الصلب ، وجعله متمطيًا من أجل امتداده ... وصلح أن يستعير للصدر اسم الكلكل من أجل نهوضه ، وهذا أقرب الاستعارات من الحقيقة ، لملاءمة معناها لمعنى ما استعيرت له [(١)] .

فقال ابن سنان معترضًا عليه : إن هذا الذى قاله الآمدى لا أرضى به غاية الرضا، وإن بيت امرئ القيس ليس من الاستعارة الجيدة ولا الرديئة ، بل هو وسط .

وقد أفصح الآمدى بأن امرأ القيس لما جعل لليل وسطًا ممتدًا استعار له «الصلب»، وجعله متمطيًا من أجل امتداده ، وحيث جعل له أخرًا وأولاً استعار له عجزًا وكلكلاً - وهذا كله إنما يحسن بعضه مع بعض ، فذكر الصلب إنما يحسن من أجل العجز والوسط ، والتمطى من أجل الصلب ، والكلكل لمجموع ذلك ، وهذه استعارة مبنية على استعارة أخرى [(٢)] .

وقد رد ابن الأثير ما قاله ابن سنان قائلاً : وبيت امرئ القيس من الاستعارات المرضية ، لأنه لو لم يكن لليل صدر ، أعنى أولاً ، ولم يكن له وسط وآخر لما حسنت هذه الاستعارة .

ولما كان الأمر كذلك استعار لوسطه صلبًا ، وجعله متمطيًا ، واستعار لصدره المتثاقل - أعنى أوله - كلكلاً وجعله لائيًا ، واستعار لآخره عجزًا ، وجعله رادفًا لوسطه ، وكل ذلك من الاستعارات المناسبة . وأما قول ابن سنان الخفاجى : « إن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى بعيدة مطرحة » ، فإن فى هذا القول نظرًا [(٣)] .

* *

قرأ العلوى هذا الكلام ففهم منه أن ابن سنان يرد الاستعارات المرشحة ، لأن الترشيح عنده - كما سبق فى كلامه الثانى - : استعارة مبنية على استعارة سبقتها ، قال عقب كلامه السابق مباشرة : وقد زعم عبد الله بن سنان الخفاجى (٤٢٢ - ٤٦٦ هـ) إنكار الاستعارة الموشحة - بالواو - ، وقال : إن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستعارات ، وأنكر عليه الآمدىُّ (٣٧٠هـ) هذه المقالة . وما

---

(١) « الموازنة » (١/٢٦٦ ، ٢٦٧) .   (٢) ينظر « سر الفصاحة » (ص١١٢ ، ١١٣) .
(٣) ينظر « المثل السائر » (٢/ ١١٠ - ١١٢)

قاله الآمدىُّ هو المعوَّل عليه ، فإن هذه الاستعارة الموشحة من أعجب الاستعارات وأغربها ، واستطرفها كل محصل من علماء البيان ، وسنوضحها فى التقاسيم [(١)] .

قد قلنا : إن الإمام العلوى رحمه الله كان كثير الوهم ، لا لسوء فهمه لكلام ابن سنان الذى رد فيه على ما قاله الآمدى فى الاستعارة المبنية على استعارة أخرى ، ولكن لقوله : « وأنكر عليه الآمدىُّ هذه المقالة » ، لأن الآمدىَّ - رحمه الله - لم ينكر على ابن سنان ما ذهب إليه ، بل العكس هو الصحيح ، لأن الآمدىَّ توفى قبل أن يولد ابن سنان باثنتين وخمسين سنة .

ولقوله : إن ابن سنان يرد الاستعارات المرشحة ، وأن الترشيح : استعارة مبنية على استعارة [(٢)] .

والله أعلم .

* * *

(١) « الطراز » (١/ ٢١٢) .

(٢) ينظر « التصوير البيانى (ص٣٣٦) .

التشـــبيه

اقتفى العلوى أثر ابن الأثير فى تقديم مبحث « الاستعارة » على مبحث «التشبيه»، ولم يتبع طريقة الإمام الرازى ، وبدر الدين بن مالك فى تقديم التشبيه على الاستعارة ، والمذهب الأخير قد سلك الترتيب الذى تقتضيه طبيعة كل منهما ، وعليه سار البلاغيون : السكاكى ، ومن جاء بعده .

وقد عللوا تقديم التشبيه لا على الاستعارة وحدها ، بل على المجاز بجميع أقسامه بقولهم : وقدم التشبيه على المجاز ، لأن المجاز مبنى عليه ، فهو مقدم على المبنى ، ولذلك قدم التشبيه على الجميع ، ونعنى بالمجاز الاستعارة ، فإن غيرها ليس مبنيا على التشبيه ، لكنه لما انبنى أعظم أنواع المجاز على التشبيه صح أن يقال المجاز مبنى عليه مثل : « الحج عرفة »[1] .

* *

● ليس التشبيه المضمر الأداة مجازاً باتفاق علماء البيان :

نسب العلوى إلى ابن الأثير القول بأن ما كان من التشبيه نحو « زيد أسد » معدود فى المجاز باتفاق علماء البيان ، وإذا كان الأمر كذلك فإن ما كان من التشبيه مظهر الأداة نحو : « زيد كالأسد شجاعة » يجب أن يعد من المجاز أيضًا .

والقياس فى حد ذاته عجيب ، والعكس هو الصحيح ، لأن الأول وهو التشبيه البليغ وهو ما حذف منه الوجه والأداة ، الذى يسميه كل من ابن الأثير والعلوى التشبيه المضمر الأداة مختلف فى كونه مجازًا أو تشبيهًا ، والمراد بالمجاز : المجاز بالاستعارة ، أما التشبيه المظهر الأداة فلا خلاف بين العلماء المحققين من البلاغيين فى كونه تشبيهًا فحسب ، ولا يصح أن يطلق عليه كلمة مجاز ، ووصفوا شبهة من

---

(١) « عروس الأفراح » (٣/ ٢٨٩) .

شذ من صغار البلاغيين وعده فى المجاز ، بأنها شبهة ساقطة لا يعتد بها . وهذا القول الذى نسبه العلوى إلى ابن الأثير بأن علماء البيان متفقون على عد نحو « زيد أسد » من المجاز ، تقول على ابن الأثير ، إذ أنه لم يقل ذلك ، والعلوى أيضًا يناقض نفسه فى هذا القول ، لأنه فى باب الاستعارة قال : إن نحو « زيد أسد » تشبيه عند أكثر علماء البيان . وقبل أن نذكر مقولته فى ذلك ، نذكر ما قاله فى نسبة هذا القول إلى ابن الأثير ، وقول ابن الأثير الذى ليس فيه شىء مما زعمه العلوى ونسبه إليه .

قال العلوى تحت عنوان « دقيقة » : وغالب الظن ، بل نعلم قطعًا أن كل ما كان من التشبيه مضمر الأداة كقولنا : « زيد الأسد » و« لقينى الأسد » ، و« عمرو الشمس فى ضيائه » ، و« القمر فى نوره » ، و« البحر فى كرمه » إلى غير ذلك من التشبيهات المضمرة ، فإنه معدود فى المجاز ، وإن كان من التشبيه ، لأن ظاهره الاستعارة وإن كان المشبه به فى طيه (١) ، فلهذا وجب عده فى المجاز .

وإنما يتوجه الخلاف فيما كان من التشبيهات مظهر الأداة ، كقولنا : « هو كالبحر كرمًا » و« كالبدر تمامًا وكمالاً » فما كان بهذه الصورة ففيه مذهبان :

الأول : كانه معدود من جملة المجازات ، وهذا الذى يشير إليه كلام ابن الأثير وحجته على ذلك أن قولنا : « زيد أسد » إذا كان معدودًا فى المجاز باتفاق بين علماء البيان فيجب فى قولنا : « زيد كالأسد شجاعة » أن يعد فى المجاز أيضًا ، إذ لا تفرقة بينهما إلا من جهة ظهور الأداة ، وظهورها إن لم يزده قوة ودخولاً فى المجاز لم يكن مخرجًا له عن المجاز (٢) .

---

(١) ليس المشبه به فى الأمثلة المتقدم ذكرها مطويًا ، بل الطرفان مصرح بهما ، وإنما المطوى المشبه أى المستعار له فى المثال الثانى فقط ، وهو « لقينى الأسد » ، وهذا ليس تشبيهًا مضمر الأداة ، بل هو استعارة باتفاق البلاغيين . وكلامه كله فاسد لا وجه له ، لأن التشبيه المضمر الأداة أو البليغ إنما هو المثال الأول فقط .

(٢) ينظر « الطراز » (١/ ٢٦٤ ، ٢٦٥) .

وقبل أن نذكر كلام ابن الأثير الذى يكذب ما نسبه إليه العلوى نقول تعليقًا على بعض هذا الكلام .

الرجل لعدم تحصيله ومعرفته الجيدة بالفروق الكائنة بين : المجاز ، والتشبيه ، والاستعارة جمع فى الأمثلة التى مثل بها للتشبيه المضمر الأداة بين ما هو متفق على كونه مجازًا بالاستعارة وليس تشبيهًا مضمرًا وهو « لقينى الأسد » وبين التشبيه المتفق على كونه بليغًا أو مضمر الأداة نحو « زيد الأسد » وبين ما هو تشبيه محض وليس باستعارة ولا تشبيه مضمر الأداة وهو ما حذف منه أداة التشبيه دون وجه الشبه ، وهو ما عدا المثالين السابقين .

ولعدم درايته أيضًا بحقيقة المجاز والتشبيه والاستعارة ، وما بين الثلاثة من فروق ، أطلقتها كلها على التشبيه المضمر الأداة وما مثل له من أمثلة . وذلك فى عبارته التى لا يمكن أن تجدها فى أى كتاب آخر وهى : « فإنه معدود فى المجاز وإن كان من التشبيه ، لأن ظاهره الاستعارة ، وإن كان المشبه به فى طيه » ، فهو معدود فى المجاز، ومن التشبيه وظاهره الاستعارة ، والمشبه به فى طيه .

وتعليقنا الآخر على قوله : « وإنما يتوجه الخلاف فيما كان من التشبيهات مظهر الأداة . . . إلخ .

قد قلنا فى مبحث « الاستعارة » إن هذا الرجل كثير الوهم ، وأنه يناقض نفسه كثيرًا فما يقرره فى موضع فإنه ينقضه ويقول بخلافه فى موضع آخر .

وما قاله فى كلامه السابق هذا يناقض ما قاله فى مبحث الاستعارة ، فهنا أثبت أن هناك خلافًا فى التشبيه المظهر الأداة ، وفى مبحث الاستعارة نفى هذا ، حيث قال : وما كان من صريح التشبيه فلا مقال فيه ، وهو ما كان فيه أداة التشبيه ظاهرة كقول بشار :

كأن منار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

ومثل قولهم فلان كالبدر ، وفلان كالأسد ، إلى غير ذلك من التشبيهات ، فهذا لا إخفاء به فى كونه تشبيهًا محضًا [1] .

---

(١) ينظر « الطراز » (١/ ٢٠٤) ، وما بعدها .

فهذا النوع من التشبيه نفى العلوى أن يكون موضع خلاف ، وأنه تشبيه محض .

وأثبت بعد كلامه هذا مباشرة الخلاف فقط فى التشبيه المضمر الأداة ، الذى نفى فى كلامه السابق أن يكون موضع خلاف ، وأنه متفق على كونه مجازًا عند جميع علماء البيان .

قال عقب كلامه فى التشبيه المحض المظهر الأداة : « وإنما يقع النظر والتردد فى التشبيه المضمر الأداة . . . . » وسيأتى الكلام على ذلك بعد قليل .

* *

● **لم يقل هذا ابن الأثير :**

نسب العلوى إلى ابن الأثير فى كلامه الذى بدأه بقوله : وإنما يتوجه الخلاف فيما كان من التشبيهات مظهر الأداة أمرين :

أحدهما : القول بأن هذا التشبيه معدود من جملة المجازات .

وثانيهما : أنه قد احتج لقوله هذا بأنه إذا كان نحو « زيد أسد » معدودًا فى المجاز باتفاق بين علماء البيان ، فيجب فى قولنا : « زيد كالأسد شجاعة » أن يعد فى المجاز أيضًا إلخ .

وقد ذكرنا أن هذا تقول على ابن الأثير ، إذ أنه لم يقل ذلك .

وإليك ما قاله ابن الأثير الذى يرى أن التشبيه بنوعيه : المضمر الأداة منه والمظهر قسم من أقسام المجاز ، وأن الاستعارة قسم من أقسام التشبيه ، أما التشبيه المضمر الأداة فقد صرح بأنه وقع فيه خلاف .

قال رحمه الله وهو يتحدث عن أقسام المجاز :المجاز ينقسم قسمين : توسع فى الكلام وتشبيه .

والتشبيه ضربان : تشبيه تام ، وتشبيه محذوف .

فالتشبيه التام : أن يذكر المشبه والمشبه به ، **والتشبيه المحذوف** : أن يذكر المشبه

دون المشبه به [١] ، ويسمى « استعارة » ، وهذا الاسم [٢] وضع للفرق بينه وبين التشبيه التام ، وإلا فكلاهما يجوز أن يطلق عليه اسم « التشبيه » ويجوز أن يطلق عليه اسم « الاستعارة » ، لاشتراكهما فى المعنى .

وفى الفرق بين التشبيه والاستعارة قال : المجاز إما أن يكون لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه فى وصف من الأوصاف ، وإما أن يكون لغير مشاركة ، فإن كان لمشاركة ، فإما أن يذكر المنقول والمنقول إليه معًا ، وإما أن يذكر المنقول إليه دون المنقول ، فإن ذكر المنقول والمنقول إليه معًا كان ذلك تشبيهًا .

والتشبيه تشبيهان : مظهر الأداة كقولنا : « زيد كالأسد » وتشبيه مضمر الأداة كقولنا : « زيد أسد » .

أما التشبيه المظهر الأداة : فلا حاجة بنا إلى ذكره ههنا ، لأنه معلوم لا خلاف فيه[٣]، لكن نذكر التشبيه المضمر الأداة الذى وقع فيه الخلاف [٤] ، فنقول : إذا ذكر المنقول والمنقول إليه على أنه تشبيه مضمر الأداة قيل فيه : « زيد أسد » أى كالأسد ، فأداة التشبيه فيه مضمرة ، وإذا أظهرت حسن ظهورها ، ولم تقدح فى الكلام الذى أظهرت فيه ، ولا تزيل عنه فصاحة ولا بلاغة .

وهذا بخلاف ما إذا ذكر المنقول دون المنقول إليه ، فإنه لا يحسن فيه ظهور أداة التشبيه ، ومتى أظهرت أزالت عن ذلك الكلام ما كان متصفًا به من جنس فصاحة وبلاغة ، وهذا هو المسمى « الاستعارة » والفرق إذا أن التشبيه المضمر الأداة يحسن إظهار أداة التشبيه فيه ، والاستعارة لا يحسن ذلك فيها .

---

(١) الصواب : أن يذكر المشبه به دون المشبه .

(٢) وهو : التشبيه المحذوف .

(٣) أى معلوم أنه تشبيه فحسب وليس باستعارة ، وإن كان التشبيه عنده بنوعيه من المجاز .

(٤) أى الخلاف فى كونه تشبيهًا أو استعارة ، وإن كان لا خلاف عنده هو فى كونه مجازًا ، كالحال فى مظهر الأداة ، ولكن عند غير ابن الأثير فهناك خلاف فى كون التشبيه مضمرًا الأداة مجازًا بالاستعارة أو تشبيهًا ، وجمهور المحققين من البلاغيين على أنه تشبيه وليس بمجاز ، أما مظهر الأداة فمتفق على أنه تشبيه وليس بمجاز .

وعلى هذا فإن الاستعارة لا تكون إلا حيث يطوى ذكر المستعار له الذى هو المنقول إليه ، ويكتفى بذكر المستعار الذى هو المنقول [1] .

* *

فابن الأثير يرى أن التشبيه كله مجاز سواء كان بالأداة أم غيرها ، وقد انفرد ابن الأثير بهذا الرأى ، فالبلاغيون جميعًا متفقون على أن التشبيه بنوعيه ليس من باب المجاز ، لأن حدّ المجاز لا ينطبق عليه ، ولم يختلفوا إلا فى صورة واحدة من صوره الكثيرة ، وهى ما كانت نحو « زيد أسد » وهى ما تسمى « التشبيه البليغ » ، والذى يطلق عليه ابن الأثير والعلوى « التشبيه المضمر الأداة » .

كما أن ابن الأثير يرى أيضًا أن الاستعارة تشبيه ذكر فيه المنقول دون المنقول إليه ، وهذا ما يميزها عن التشبيه المضمر الأداة والمظهر الأداة .

ويوافق ابن الأثير البلاغيون فى هذا الفرق بين التشبيه والاستعارة ، ولكن البلاغيين يضيفون فروقًا أخرى تميز الاستعارة عن أصلها وهو التشبيه ، كذلك يرى ابن الأثير أن ما كان مضمرًا الأداة نحو « زيد أسد » ليس باستعارة بل هو تشبيه ، وقد نعى على من خلط بينه وبين الاستعارة .

قال : وهذا التشبيه المضمر الأداة قد خلطه قوم بالاستعارة ، ولم يفرقوا بينهما ، وذلك خطأ محض [2] .

وقال : ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجى - رحمه الله تعالى - قد خلط الاستعارة بالتشبيه المضمر الأداة ، ولم يفرق بينهما ، وتأسى فى ذلك بغيره من علماء البيان ، كأبى هلال العسكرى ، والغانمى ، وأبى القاسم الحسن بن بشر الآمدى [3] .

وقد سبق ابن الأثير إلى ذلك القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى ، حيث إنه ميز بين الاستعارة والتشبيه المضمر الأداة ، فقد ذكر قول أبى نواس :

---

(١) ينظر « المثل السائر » (٢/ ٧٢ - ٧٨) .

(٢) « المثل السائر » (٢/ ٧٢) .

(٣) السابق (٢/ ١٠٩) .

والحـــب ظهر أنت راكبه فإذا صرفت عنانه انصرفا

وعقب عليه بقوله : ليس هذا وما أشبهه استعارة ، وإنما معنى البيت : أن الحب مثل ظهر ، أو الحب كظهر تديره كيف شئت إذا ملكت عنانه ، فهو إما ضرب مثل، أو تشبيه شيء بشيء ، وإنما الاستعارة ما اكتفى فيها باسم المستعار عن الأصل ، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها [1] .

* *

إذًا ابن الأثير لم يقل إن نحو « زيد أسد » معدود فى المجاز باتفاق علماء البيان، لأنه يعلم أن هذه الصورة من صور التشبيه مختلف فيها بين علماء البيان ، والجمهور منهم لا يعدها من المجاز مطلقًا لا من الاستعارة ولا من غيرها .

نعم هو عدها من المجاز ، ولم يعدها من الاستعارة ، وهذا لا يوافق عليه البلاغيون ، لأنها لو كانت من المجاز لكانت استعارة ، لأنها لا تدخل فى نوع آخر من انواع المجاز .

وكل ما نسبه العلوى إلى ابن الأثير شيء لا وجود له فى « المثل السائر » وإنما هو موجود فقط فى أوهام العلوى .

أما كون هذا الذى قاله العلوى ونسبه إلى ابن الأثير بأن نحو « زيد أسد » معدود فى المجاز باتفاق بين علماء البيان ، مناقضًا لكلامه السابق عنه فى مبحث الاستعارة، فهو حق .

قال : ما كان من صريح التشبيه فلا مقال فيه ، وهو ما كان أداة التشبيه فيه ظاهرة. . . فهذا الإخفاء فى كونه تشبيهًا محضًا ، وإنما يقع النظر والتردد فى التشبيه المضمر الأداة كقولك : « زيد الأسد شجاعة » ، و« عمرو البحر فى الجود والكرم » فهل يعد من باب التشبيه ، أو من باب الاستعارة ؟ فيه مذهبان :

---

(١) ينظر « الوساطة بين المتنبى وخصومه » (ص٤٠ ، ٤١) .

الأول : أنه ليس من باب الاستعارة . . . وهو رأى أكثر علماء البيان ، وأنه من التشبيه المضمر الأداة (١) .

وقال قبل هذا الكلام : قولنا : « زيد أسد » و« عمرو بحر » فهل يعد هذا من باب الاستعارة أو يكون معدودًا فى التشبيه ؟ فأكثر علماء البيان على عده من باب التشبيه وإدخاله فى حيزه ، ومنهم من زعم أنه معدود فى الاستعارة لتجرده من آلة التشبيه .

أما ما ظهرت فيه أداة التشبيه كقولك : « زيد مثل البحر ، ومثل الأسد » فهو تشبيه بلا خلاف (٢) .

وكذلك ما قاله قبل ذلك فى التشبيه المظهر الأداة بأن فيه مذهبين :

الأول : أنه معدود من جملة المجازات . . . إلخ ما قال .

لأنه لو كان مجازًا لكان مجازًا بالاستعارة ، إذ يستحيل أن يكون من نوع آخر من أنواع المجاز ، ولا قائل بذلك إلا ابن الأثير فقط ، أما غيره من العلماء المحققين فلم يدخلوه فى المجاز لا بالاستعارة ولا بغيرها ، وإنما هو تشبيه لا غير .

* *

● التشبيه المضمر الأداة بين ابن الأثير والعلوى :

أظن أن صاحب هذا المصطلح هو ابن الأثير ، وقد أخذه عنه العلوى وأكثر من ترديده فى كتابه « الطراز » ، ويطلق عليه البلاغيون اسم « التشبيه البليغ » وعرفوه بقولهم : وهو الذى حذف منه وجه الشبه وأداة التشبيه » كقولك : « زيد بدر » وعللوا أبلغية هذا النوع من التشبيه بأن فيه من كمال المبالغة ما ليس فى غيره ، لأن حذف الأداة والوجه يوقع فى الخيال اتحاد الطرفين : المشبه والمشبه به ، وذلك لأن حذف الأداة يجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر ، وحذف الوجه يفيد عموم

---

(١) ينظر « الطراز » (١/ ٢٠٤) ، وما بعدها .
(٢) « الطراز » (١/ ٢٠٢، ٢٠٣) .

وجه الشبه من حيث الظاهر أيضًا ، فلما اشتمل هذا النوع من التشبيه على هذين الأمرين كان فى غاية القوة ، ومن أجل ذلك وصف بأنه تشبيه بليغ .

وهذه التسمية أدق من تسميته « التشبيه المؤكد » ، لأن المؤكد هو ما حذف منه أداة التشبيه ، وقد يحذف وجه الشبه وقد يذكر ، أما التشبيه البليغ فهو ما حذف الوجه والأداة معًا .

* *

وإذا كانت تسمية هذا النوع من التشبيه المضمر الأداة هى لابن الأثير كما أرى ، فما حقيقة هذا التشبيه عند ابن الأثير والعلوى ؟

ابن الأثير يرى أن التشبيه المضمر الأداة هو : ما حذف منه أداة التشبيه ولم تذكر ، وهذا هو معنى الإضمار عنده ، فهو الحذف وعدم الذكر ، ويقابله التشبيه المظهر الأداة ، وهو ما ذكرت فيه أداة التشبيه .

قال : والتشبيه تشبيهان : تشبيه مظهر الأداة ،كقولنا : « زيد كالأسد » وتشبيه مضمر الأداة كقولنا : « زيد أسد » (١) .

فهل يعنى هذا أن التشبيه إذا حذفت منه أداة التشبيه دون وجه الشبه كان تشبيهًا مضمر الأداة ؟ الجواب : كلا ، لأن ابن الأثير يعنى بالتشبيه المضمر الأداة : هو ما حذف منه وجه الشبه وأداة التشبيه معًا ، بدليل أنه لم يشمل له إلا بما حذف منه الوجه والأداة ، بنحو : « زيد أسد » ولم يمثل له بنحو : « زيد أسد فى الشجاعة » وهو ما حذفت منه الأداة دون وجه الشبه . وهو بهذا يتفق مع البلاغيين الذين قصروا هذا النوع من التشبيه على ما حذف منه الوجه والأداة معًا .

أما العلوى فإنه وإن كان قد أخذ من ابن الأثير هذا المصطلح وردده فى مبحث «الاستعارة » و« التشبيه » إلا أنه لم يكن دقيقًا فى إطلاقه على ما ينبغى أن يطلق عليه من صور التشبيه .

---

(١) « المثل السائر » (٢/ ٧٢) .

ابن الأثير كما ذكرنا – أطلقه على صورة واحدة من صور التشبيه المتعددة ، وهى ما حذف منها الوجه والأداة معًا ، كما هو الحال عند من سواه من البلاغيين .

أما العلوى فقد أطلق هذا المصطلح على التشبيه الذى ذكر فيه طرفاه : المشبه والمشبه به وحذف منه وجه الشبه ، وأداة التشبيه ، كما هو الحال عند ابن الأثير وغيره من البلاغيين .

كما أطلقه أيضًا على ما حذفت منه أداة التشبيه وذكر فيه المشبه والمشبه به ووجه الشبه نحو « زيد كالأسد شجاعة ، أو فى الشجاعة » ، وأطلقه أيضًا على ما حذف منه المشبه ووجه الشبه وأداة التشبيه ، نحو : « رأيت أسدًا » وهذه الصورة ليست من التشبيه عند جميع البلاغيين ، بل هى استعارة محضة .

وبذلك لم يستثن العلوى إلا صورة واحدة من صور التشبيه التى ذكرها فى «الطراز » ، فلم يطلق عليها اسم التشبيه « المضمر الأداة » ، وهى ما ذكر فيها أداة التشبيه نحو « زيد كالأسد » .

وقد فهم خطأ أن ابن الأثير عندما جعل التشبيه المضمر الأداة قسيمًا للتشبيه المظهر الأداة ، أنه يعنى بالأول ما حذف منه الأداة فقط ، وهذا فهم غير سديد ، لأن ابن الأثير عنى بالتشبيه المضمر الأداة : ما ذكر فيه المشبه والمشبه به فقط ، ولهذا جعله قسيمًا أيضًا للاستعارة ، التى اكتفى فيها بذكر المشبه به دون المشبه .

قال العلوى : ما كان مضمر الأداة هل يعد من الاستعارة أو يكون معدودًا من التشبيه ، وهذا كقولك : « زيد أسد » و« عمرو بحر » ؟ [(١)] وقال : وإنما يقع النظر والتردد فى التشبيه المضمر الأداة كقولك : « زيد الأسد شجاعة » و« عمرو البحر فى الجود والكرم » وكقول أبى الطيب المتنبى :

بدت قمرًا ومالت خوط بان وفاحت عنبرًا ورنت غزالاً

فهل يعد من باب التشبيه ، أو من باب الاستعارة فيه مذهبان [(٢)] :

---

(١) ينظر « الطراز » (١/ ٢٠٠، ٢٠١)

(٢) ينظر « الطراز » (١/ ٢٠٤) ، وما بعدها .

وقال : ما كان من التشبيه مضمر الأداة كقولنا : « زيد الأسد » و« لقينى الأسد» و« عمرو الشمس فى ضيائه ، والقمر فى نوره ، والبحر فى كرمه » معدود فى المجاز (١) .

* *

والتشبيه المضمر الأداة فى تصور العلوى الذى أطلقه على ما حذف منه الوجه والأداة فقط ، وما حذف منه الأداة فقط ، وما حذف منه الوجه والأداة والمشبه ، ليس هو الذى اختلفت فى كونه تشبيهًا أو استعارة ، وإنما الخلاف وقع فقط فى صورة واحدة من هذه الصور الثلاث التى أطلق عليها مصطلح « التشبيه المضمر الأداة » وهى ما حذف فيها الوجه والأداة جميعًا ، ولم يبق من أركان التشبيه إلا المشبه والمشبه به نحو « زيد أسد » .

قال الخطيب : التشبيه : الدلالة على مشاركة أمر لآخر فى معنى والمراد بالتشبيه ههنا : ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية ، ولا الاستعارة بالكناية ، ولا التجريد .

فدخل فيه ما يسمى تشبيهًا بلا خلاف ، وهو ما ذكرت فيه أداة التشبيه ، كقولنا : « زيد كالأسد » أو « كالأسد » بحذف « زيد » لقيام قرينة . وما يسمى تشبيهًا على المختار كما سيأتى ، وهو ما حذفت فيه أداة التشبيه ، وكان المشبه به خبرًا للمشبه ، أو فى حكم الخبر ، كقولنا : « زيد أسد » . . . وكقولنا : « رأيت زيدًا بحرًا »(٢).

وقال فى مبحث الاستعارة : إن كان المشبه مذكورًا أو مقدرًا ، فاسم المشبه به إن كان خبرًا أو فى حكم الخبر ،كخبر « كان » و« إن » والمفعول الثانى لباب « علمت » والحال ، فالأصح أن يسمى تشبيهًا ، وأن الاسم فيه لا يسمى استعارة ، لأن الاسم إذا وقع هذه المواقع ، فالكلام موضوع لإثبات معناه لما يعتمد عليه ، أو نفيه عنه ، فإذا قلت : « زيد أسد » ، فقد وضعت كلامك فى الظاهر لإثبات معنى الأسد

---

(١) ينظر « الطراز » (١/ ٢٦٤ ، ٢٦٥) .

(٢) « الإيضاح » (٢/ ٣٢٨) .

لزيد ، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له ، فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه فيكون خليقًا بأن يسمى تشبيهًا [(١)] .

وابن الأثير كان كلامه واضحًا وقاطعًا فى بيان علاقة التشبيه المضمر الأداة بالاستعارة ، وهو أنه ليس من الاستعارة ، لأن هذا التشبيه يحسن إظهار أداة التشبيه فيه ، بأن يقال فى « زيد أسد » : « زيد كالأسد »، أما الاستعارة فلا يحسن فيها إظهار أداة التشبيه ، فإذا قلنا كما قال الشاعر :

فرعـــــاء إن نهضت لحاجتها عجل القضيب وأبطأ الدعص

لا يحسن إظهار أداة التشبيه فيه وهناك فرق آخر فرق به التشبيه المضمر الأداة ، والاستعارة ، وهو أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذى هو المنقول إليه ، ويكتفى بذكر المستعار الذى هو المنقول ، بخلاف التشبيه المضمر الأداة ، فقد ذكر فيه المشبه والمشبه به ، أى المنقول إليه والمنقول .

وقد انتقد ابن الأثير وعاب الذين خلطوا التشبيه المضمر الأداة بالاستعارة ، ولم يفرقوا بينهما ، ووصف هذا بأنه خطأ محض [(٢)] .

أما العلوى فقد كان كلامه على هذا النوع من التشبيه مضطربًا مشوشًا ، فتارة يقول إنه تشبيه ، وتارة أخرى يقول إنه استعارة ، وهذا الأخير هو الذى أكثر القول به واستقر عليه .

وسبب اضطراب العلوى فى حديثه عن هذا التشبيه وتناقضه أنه خالف فيه أصحاب الكتب البلاغية الأربعة التى اعتمد عليها فى تأليف كتابه ، وهم الإمام الرازى ، وابن الأثير ، والزملكانى ، وبدر الدين بن مالك ، فهؤلاء الأربعة يقولون: إن نحو : « زيد أسد » تشبيه وليس باستعارة .

وإليك بعض ما يدل على اضطرابه ، وتناقضه فى كون هذا التشبيه استعارة أو تشبيهًا .

---

(١) ينظر « الإيضاح » (٢/٤٠٩ ، ٤١٠) ، و« أسرار البلاغة » (ص٣٢١) ، وما بعدها ، و« المفتاح » (ص١٦٧) .

(٢) ينظر « المثل السائر » (٢/٧٢) ، وما بعدها .

قال بعد أن عرض مذهب القائلين بأنه تشبيه ، والقائلين بأنه استعارة : والمختار عندنا أن ما كان من قبيل التشبيه المضمر الأداة كقولنا : « زيد كالأسد » ، و« زيد أسد » فليس يخلو حاله من قسمين :

فالقسم الأول أن يكون مسوقًا على جهة الاستعارة ، فلو قدرنا ظهور آلة التشبيه لنزل قدره ولخرج عن ديباجة بلاغته ، فما هذا حاله يكون من باب الاستعارة ، ويفسد جعله من التشبيه ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾ (٢) . . . وهكذا لو قلت فى نحو قول الشاعر :

فأمطرت لؤلؤًا من نرجس وسقت ... وردًا وعضــــت على العناب بالبرد

فما هذا حالة من رقيق الاستعارة وعجيبها لو أظهرت التشبيه فيه لكان غثًا من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغًا (٣) .

والعلوى بهذا الكلام قد جعل الاستعارة المحضة التى لم يقل أحد من البلاغيين إنها من التشبيه المضمر الأداة ، جعلها من أحد قسمى « التشبيه المضمر الأداة » وهذا يؤيد ما قلناه قبل ذلك من أنه كان غير محصل ولا متصور تصورًا حقيقيًا لهذا التشبيه المضمر الأداة ، ولم يكن على دراية بما يطلق عليه من أنواع وصور التشبيه .

ولندع العلوى الآن يواصل كلامه حيث يقول : القسم الثانى : أن يكون الكلام متسقًا مع ظهور أداة التشبيه وهذا كقولنا : « زيد كالأسد » فإنك لو قلت : «كالأسد» كان الكلام سديدًا .

وعن هذا قيل : إن قولنا : « زيد أسد » الأحق أن يكون من باب الاستعارة وأن يكون قولنا : « زيد الأسد » أن يكون من باب التشبيه ، لأن الكاف يحسن إظهارها فى المعرف باللام دون المنكر . . . فينحل من مجموع كلامنا أن الاستعارة لا تفتقر

---

(١) سورة الإسراء : الآية ٢٤ (٢) سورة النحل : الآية ١١٢

(٣) ينظر « الطراز » (١/٢٠٧ ، ٢٠٨) ، وبين الوأواء هذا الذى قال فيه ما قال : سيمثل به فى مبحث التشبيه لتشبيه خمسة بخمسة . ينظر « الطراز » (١/٢٩٢) .

إلى أداة التشبيه ، وأن التشبيه لا بد فيه من ذكر الأداة ، وهى الكاف وكأن ، ومثل ونحو وما شاكلها [1] .

وها أنت ذا تراه قد نقض فى كلامه الأخير ما قاله قبله مباشرة ، فقد فرق أولاً بين المشبه به النكرة ، والمشبه به المعرفة ، وهذا مأخوذ من نهاية الإيجاز نقلاً عن عبد القاهر - فذكر أن الأول من باب الاستعارة ، والثانى من باب التشبيه ، ثم فرق فى كلامه الأخير بين التشبيه والاستعارة بذكر الأداة أو حذفها ، فالتشبيه لا بد فيه من ذكر الأداة ، والاستعارة لا تفتقر إلى أداة التشبيه .

وقد عرف العلوى التشبيه بأنه : الجمع بين الشيئين ، أو الأشياء بمعنى مّا بواسطة الكاف ونحوها . ثم يشرح القيد الأخير من هذا التعريف فيقول : « بواسطة الكاف» يخرج عنه مضمر الأداة ، كقولنا : « زيد أسد » فإنه ليس من التشبيه الذى أردناه فى هذه القاعدة ، وإنما هو معدود فى الاستعارة كما قررناه من قبل [2] .

وفى مبحث التشبيه أيضًا تحدث عن صور التشبيه المضمر الأداة وخلط بينه وبين الاستعارة ، كما خلط فى مبحث الاستعارة بينها وبين التشبيه المصرح فيه بالأداة .

قال : الصورة الأولى : ما يقع موقع المبتدأ والخبر المفردين كقولك : زيد الأسد، والأسد زيد ، وزيد أسد ، وقد يأتى على جهة الفاعل كقولك : « جاءنى الأسد»، و« كلمنى الأسد » .

الصورة الرابعة : ما يرد على جهة الفعل والفاعل ، ومثاله قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾ [3] .

وهذا ليس من التشبيه المضمر الأداة ولا من الاستعارة ، وفى الآية وجوه ذكرها المفسرون ، ليس منها التشبيه ولا الاستعارة [4] . ونختم كلامنا على هذا المبحث بكلام للعلوى يدل على أن الرجل يخبط خبط عشواء فى هذه الصورة من صور التشبيه .

---

(١) السابق (١/ ٢٠٨ ، ٢٠٩) .

(٢) « الطراز » (١/ ٢٦٤) .

(٣) سورة الحشر : الآية ٩

(٤) ينظر « الكشاف » (٤/ ٥٠٤) ، و« حاشية الشهاب » (٨/ ١٧٩) ، وينظر « الطراز » (١/ ٣١٢) ، وما بعدها .

يقول : التشبيه المضمر الأداة هو فى الظاهر يعد من باب الاستعارة ، لكن التشبيه مضمر فيه ، ويتفاوت درجة فى ظهور الأداة وإضمارها ، وفى حصول المشبه به ، وعدم حصوله ، فمنها ما هو ظاهر متيسر تقديره على سهولة ، ومنها ما يتعذر تقدير المشبه به . . . . ومنها ما هو متوسط بين الدرجتين [1] .

* *

● ما فى « المثل السائر » من مباحث التشبيه فهو فى « الطراز » :

لقد نسخ العلوى كل ما تناوله ابن الأثير من مباحث التشبيه التى احتوى عليها «المثل السائر » ، ثم ضمنها كتاب « الطراز » ، ثم زاد عليها ما شاء الله زيادته من «نهاية الإيجاز » للإمام الرازى ، و« المصباح » لبدر الدين بن مالك ، وغيرهما .

بدأ ابن الأثير حديثه عن التشبيه بتقسيمه إلى قسمين : مظهر ، ومضمر ، وقسم المضمر إلى خمسة أقسام [2] ، فجاء العلوى فقسم التشبيه ، نفس هذا التقسيم ، ولكنه فعل ذلك فى التقسيم الرابع من تقسيمات التشبيه [3] .

وذكر ابن الأثير أن التشبيه يجمع صفات ثلاث : المبالغة ، والبيان ، والإيجاز ، فأخذ العلوى ذلك ، ووضعه فى التنبيه الثالث : فى بيان ثمرة التشبيه وفائدته » ، وقد أطلق على الثلاثة كلمة « المقاصد » [4] . وعاد ابن الأثير فقسم التشبيه إلى أربعة أقسام : تشبيه معنى بمعنى ، وصورة بصورة ، ومعنى بصورة ، وصورة بمعنى، ثم قسم هذه الأربعة إلى أربعة أقسام أخر : تشبيه مفرد بمفرد ، ومركب بمركب ، ومفرد بمركب ، ومركب بمفرد ، فأخذ العلوى هذه التقسيمات ولم يخرج كلامه عنها عما قاله ابن الأثير [5] .

وقد ختم ابن الأثير حديثه عن التشبيه بالكلام على أمرين :

---

(١) ينظر « الطراز » (١/٣١٦) ، وما بعدها ، والمثل السائر (٢/ ١١٥) ، وما بعدها .
(٢) ينظر « المثل السائر » (٢/ ١١٥) . (٣) ينظر « الطراز » (١/ ٣١١) .
(٤) ينظر « المثل السائر » (٢/ ١٢٢) ، و« الطراز » (١/ ٢٧٣) .
(٥) ينظر « المثل السائر » (٢/ ١٢٧) ، و « الطراز » (١/ ٢٨٥) .

أحدهما : المعيب من التشبيه ، فجاء العلوى فذكر ذلك فى التقسيم .

الثانى : من تقسيمات التشبيه .

قال ابن الأثير : وإذا ذكرنا أقسام التشبيه ، وبينا المحمود منها الذى ينبغى اقتفاء أثره ، واتباع مذهبه ، فلنتبعه بضده ، مما ينبغى اجتنابه ، والإضراب عنه [١] .

فجاء العلوى فقال : التقسيم الثانى باعتبار حكمه إلى قبيح وحسن ، ثم قسم التشبيه القبيح قسمين : القبيح من التشبيه المظهر الأداة ، والقبيح من التشبيه المضمر الأداة [٢] .

والثانى الذى ختم به ابن الأثير كلامه على مبحث التشبيه هو : التشبيه المعكوس، وهو ما سماه : « الطرد والعكس » وأكثر ما قاله فيه مأخوذ من ابن جنى الذى سماه « غلبة الفروع على الأصول » [٣] ، فجاء العلوى فتكلم على هذا النوع من التشبيه فى التقسيم الثالث ، قال : التقسيم الثالث : باعتبار صورته وتأليفه إلى الطرد والعكس » [٤] .

والله أعلم .

* * *

(١) ينظر « المثل السائر » (٢/ ١٥١) .

(٢) ينظر « الطراز » (١/ ٢٩٦) .

(٣) ينظر « المثل السائر » (٢/ ١٥٦) ، و« الخصائص » (١/ ٣٠٨) .

(٤) ينظر « الطراز » (١/ ٣٠٤) .

الكناية والتعريض

● مفهوم الكناية عند ابن الأثير :

لم يعتد البلاغيون الذين أتوا بعد ابن الأثير بما ذكره فى تعريف الكناية ، ولذلك لم يشر إليه أحد منهم ، وذلك فى حديثهم عن المذاهب فى حقيقة الكناية ، وما غضهم الطرف عن هذا التعريف إلا لأنه لا يمس جوهر الكناية وحقيقتها ، ولا يقترب من مفهومها الأدبى والبلاغى الذى تتميز به عن مباحث علم البيان الأخرى كالمجاز والاستعارة .

وقد ذكر ابن الأثير حدين للكناية ، ردهما وحكم عليهما بالفساد ، أحدهما لبعض علماء البيان ، والآخر لعلماء أصول الفقه .

والذى يهمنا هو التعريف الثالث ، وهو تعريفه للكناية الذى اختاره وارتضاه ، وذلك لأن هذا التعريف تناوله العلوى بالنقد ، وإن كان قد عاب وانتقد أيضاً التعريفين الأولين وغيرهما .

* *

عرض ابن الأثير الكناية بأنها : « كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز » ، والدليل على ذلك أن الكناية فى أصل الوضع : أن تتكلم بشىء وتريد غيره ، يقال : كنيت بكذا عن كذا ، فهى تدل على ما تكلمت به ، وعلى ما أردته فى غيره . . . فتحقق حينئذ أن الكناية أن تتكلم بالحقيقة ، وأنت تريد المجاز .

واعلم أن الكناية مشتقة من الستر ، يقال : كنيت الشىء إذا سترته ، وأجرى هذا الحكم فى الألفاظ التى يستر فيها المجاز بالحقيقة ، فتكون دالة على الساتر وعلى المستور معًا ، الا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمْ النِّسَاءَ ﴾ [1] فإنه إن حمل

---

(١) سورة النساء : الآية ٤٣

على الجماع كان كناية ، لأنه ستر الجماع بلفظ اللمس الذى حقيقته مصافحة الجسد الجسد ، وإن حمل على الملامسة التى هى مصافحة الجسد الجسد كان حقيقة ، ولم يكن كناية ، وكلاهما يتم به المعنى (١) .

* *

● نقد العلوى لهذا التعريف :

لا يرضى العلوى إلا بما يقوله هو ، ولذلك حكم على أربع تعريفات سابقة بالفساد ، وخامسها كان تعريف ابن الأثير هذا ، ولم يسلم هو الآخر من الفساد ، وليته يقول شيئاً صحيحًا نافعًا ، ويقدم لنا فوائد فى نقده لهذه التعريفات وبيان وجه فسادها .

وكل تعريف عنده سوى تعريفه هو فاسد ، وقد أتى ابن الأثير بتعريف فاسد لأنه عالم بأصول الكتابة ، أما الحدود ومعرفة ما يجب أن يتوفر فيها من شروط فهو بمعزل عنها .

قال : « ولم يدر أن العلم بصناعة الحدود بمعزل عن علم الكتابة ، فهو « ممن حفظ شيئًا وغابت عنه أشياء » .

والصواب هو العكس فالعلم بصناعة الحدود مجال إظهاره إنما يكون فى علوم أخرى كعلم أصول الفقه ، والكلام ، والمنطق ، وغيرها من العلوم العقلية ، أما علوم اللغة والأدب ، والبلاغة والنقد فهى بمعزل عن العلم بصناعة الحدود ، والعلوى لم يفرق بين علم أصول الفقه الذى يجيد معرفته ، وعلوم الأدب واللغة والبلاغة ، التى لا يصلح فيها كثير مما يصلح فى علم أصول الفقه ، والكلام ، من الدقة والصرامة ، فى استعمال الحدود وما شابهها ، فالعلوى إذا الذى يصح أن يقال له : « حفظت شيئًا وغابت عنك أشياء » .

* *

---

(١) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٥٢) .

ولننظر الآن فى نقد العلوى لتعريف ابن الأثير السابق للكناية ، وماذا قال فيه .

قال : التعريف الخامس ما قاله ابن الأثير عن نفسه وهو : « كل لفظ [1] دل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز ».

وهذا نحو قوله تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ [2] فإن لفظ الحرث دال على معناه بالحقيقة ، لكنه استعمل فى مجازه ههنا ، وهو الجماع فى المأتى المخصوص الصالح للزرع ، فلما كان دالاً على حقيقته ومجازه لا جرم كان كناية . فهذا ملخص كلامه مع حذف كثير من فضلاته [3] .

نتوقف هنا قليلاً مع هذا الكلام الذى ذكره ، ثم نواصل فنذكر ما قاله فى نقد هذا التعريف وبيان وجه فساده .

فنقول : قول العلوى : « فهذا ملخص كلامه مع حذف كثير من فضلاته » قول غير صحيح ، فهو لم يلخص شيئاً من الكلام الكثير الذى قاله ابن الأثير فى شرح تعريفه للكناية ، ولم يذكر العلوى إلا التعريف فقط . أما المثال الذى أتى به وهو قوله تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ فلم يذكره ابن الأثير خلال شرح هذا التعريف ، ولا فى مبحث الكناية .

وإنما مثل به لتشبيه المفرد بالمفرد ، وهو يتحدث عن أقسام التشبيه ، قال : ومن محاسن التشبيهات قوله تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ وهذا يكاد ينقله تناسبه عن درجة المجاز إلى الحقيقة ، والحرث : هو الأرض التى تحرث للزرع ، وكذلك الرحم يزرع فيه الولد ازدراعاً كما يزرع البذر فى الأرض [4] .

والعلوى نفسه قد مثل بهذه الآية للتشبيه المضمر الأداة الذى هو من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد .

---

(1) فى « المثل السائر » : « لفظة » .　　(2) سورة البقرة : الآية ٢٢٣

(3) « الطراز » (١/ ٣٧٢) .

(4) « المثل السائر » (٢/ ١٣١ ، ١٣٢) .

قال : وقوله تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ من الاستعارات البديعة أيضًا[1].

ثم مثل بها مرة أخرى للتشبيهات الواردة فى آى القرآن الكريم [2] .

إذًا العلوى قد نسب إلى ابن الأثير قولاً لم يقله . ولا يتوقع من ابن الأثير أن يقول هذا الغثاء الذى ذكره العلوى ، لأن أحدًا من أهل العلم لم يقل بأن هذا المثال فيه كناية ، وإنما قالوا إن فيه تشبيهًا بليغًا ، فهو من وادى « زيد أسد » [3] .

* *

● التعريف فاسد لأوجه ثلاثة :

قال العلوى عقب كلامه السابق : وهو فاسد لأوجه ثلاثة :

أما أولاً : فلأن ظاهر كلامه (معنى) يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز ، يدل على أن المحمول معنى واحد على جهة الحقيقة ، والمجاز ، وهذا خطأ ، فإن المعنى الواحد لا يجوز أن يكون حقيقة ومجازًا ، لاجتماع النفى والإثبات فيه ، لأنه يصير حقيقة ليس حقيقة ، وهو باطل ، بل الحق فى الكناية أنهما معنيان ، أحدهما: حقيقة ، والآخر مجاز ، وظاهر كلامه أنه معنى واحد ، لأن قولنا : « فلان كثير رماد القدر » هو بأصله دل على كثرة الرماد ، وبمجازه على كرم الموصوف لكثرة ضيفانه ، فقد أساء فى هذا الإطلاق » [4] .

* *

هذا تعسف فى النقد ، وتجن وتحامل من العلوى على ابن الأثير ، وما أساء صاحب « المثل السائر » كما توهم العلوى ، وإنما هو الذى أساء ، فقد حمل كلام ابن الأثير على غير ما يحتمله ، ونسب إليه ما لم يرده ، وما قاله فى شرح تعريفه وفى غيره ينفع هذا الذى توهمه العلوى ، ويذهب به أدراج الرياح .

---

(١) « الطراز » (١/٣٢١) . (٢) السابق (١/٣٢٨) .

(٣) ينظر « الكشاف » (١/٢٦٦) ، و« حاشية الشهاب » (٢/٣٠٨) ، و« البلاغة القرآنية » (ص٤١١ ، ٤١٢) .

(٤) « الطراز » (١/٣٧٢) .

ومما يدل على أن الرجل غير متيقن ولا قاطع بأن ابن الأثير يقصد بكلمة « معنى » معنى واحدًا ، أنه كرر كلمة « ظاهر كلامه » مرتين ، حيث قال : « فلأن ظاهر كلامه معنى . . . » ، و« وظاهر كلامه أنه معنى واحد » .

وكيف تتأتى الكناية في المعنى الواحد ؟ نعم اللفظ المكنى به واحد ، ولكن له معنيان : المعنى الظاهر الذى دل عليه اللفظ بحسب اللغة ، وهذا يطلق عليه المعنى المكنى به ، والآخر المراد الذى هو لازم المعنى المكنى به ، وهو المعنى الكنائى المراد ، أو المعنى المكنى عنه .

وقلنا ذلك لأن الكناية مصدر وهو يقتضى شيئين اثنين : مكنى به ، ومكنى عنه .

والرجل لم يقرأ كلام عبد القاهر عن المعنى ومعنى المعنى ، وهذا خاص بالمجاز والكناية والتمثيل [١] .

والعلوى لا يدرى شيئاً عن حقيقة وطبيعة هذا الأسلوب الأدبى الممتاز ، ولم يدر أن العلاقة فيه بين المعنيين : المكنى به والمكنى عنه هى علاقة الملزومية ، وهذا يقتضى لازمًا وملزومًا ، اللازم عند عبد القاهر والسكاكى هو المكنى به ، والملزوم هو المكنى عنه .

وعند الخطيب العكس .

ولم يذكر البلاغيون فى تعريف الكناية لفظ « معنيين » وإنما ذكروا كلمة « معنى » كما فعل ابن الأثير .

قال الخطيب : الكناية : « لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ »[٢] .

وقال عبد القاهر قبله : والمراد بالكناية ها هنا : أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعانى فلا يذكره باللفظ الموضوع له فى اللغة ، ولكن يجئ إلى معنى هو تاليه وردفه فى الوجود ، فيومئ به إليه ويجعله دليلاً عليه [٣] .

---

(١) ينظر « دلائل الإعجاز » (ص٢٦٢) . (٢) ينظر « الإيضاح » (٢/ ٤٥٦) .

(٣) ينظر « دلائل الإعجاز » (ص٦٦) .

وعبر السكاكى عن المعنى المكنى عنه بكلمة « الشىء » ، وعن المكنى به بكلمة «ما يلزمه » وذلك فى تعريفه للكناية حيث قال : الكناية : ترك التصريح بذكر الشىء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك [١] .

ولهذا نذهب بعيداً ، وفى كلام ابن الأثير فى شرح تعريف الكناية الذى لم يذكره العلوى ، وأتى بدله بنص قرآنى زاعماً أن هذا ما مثل به ابن الأثير للكناية ، ما يدل دلالة أن هذا الذى توهمه العلوى لم يرده ، وقد مر بعض ذلك عند ذكرى لتعريف ابن الأثير ، ومع ذلك فإننى أذكر بعض ما قاله فى شرح هذا التعريف ، وما قاله فى مثال من أمثلتها ، ليتبين لنا أن هذا الذى توهمه العلوى لا أساس له .

قال ابن الأثير عقب تعريفه للكناية مباشرة : والدليل على ذلك أن الكناية فى أصل الوضع : أن تتكلم بشىء وتريد غيره .

هذا المعنى اللغوى للكناية كرر ذكره اكثر من مرة ، وهو واضح الدلالة أن هناك معنيين فى أسلوب الكناية أحدهما : ما تذكره ولا تريد معناه اللغوى الظاهر ، وهو ما يسمى المكنى به ، والآخر المعنى الكنائى المراد . وإذا كانت الكناية فى اللغة معناها : « الستر » فما الساتر وما المستور فيها ؟

الجواب : الساتر هو المكنى به ، والمستور هو المكنى عنه ، فهى بطبيعتها تقتضى معنيين ، كما هو الحال فى « المجاز » ، و« التورية » ، و« التمثيل » ويقول ابن الأثير ما هو أوضح مما تقدم : « لأن أصل الوضع أن تتكلم بشىء وأنت تريد غيره ، فيكون الذى تكلمت به دالاً على ما تكلمت به وعلى غيره » .

ويقول : فإن قيل : فما الدليل على اشتقاق الكناية من كنيت الشىء إذا سترته ومن الكنية ؟

قلت فى الجواب : أما اشتقاقها من كنيت الشىء إذا سترته ، فإن المستور فيها هو المجاز ، لأن الحقيقة تفهم أولاً ، ويتسارع إليها الفهم قبل المجاز ، لأن دلالة اللفظ عليها وضعية ، وأما المجاز فإنه يفهم بعد فهم الحقيقة ، وإنما يفهم بالنظر والفكرة ،

---

(١) ينظر « المفتاح » (ص١٨٩) .

وعبر السكاكى عن المعنى المكنى عنه بكلمة « الشىء » ، وعن المكنى به بكلمة «ما يلزمه » وذلك فى تعريفه للكناية حيث قال : الكناية : ترك التصريح بذكر الشىء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك [1] .

ولمذا نذهب بعيدًا ، وفى كلام ابن الأثير فى شرح تعريف الكناية الذى لم يذكره العلوى ، وأتى بدله بنص قرآنى زاعمًا أن هذا ما مثل به ابن الأثير للكناية ، ما يدل دلالة أن هذا الذى توهمه العلوى لم يرده ، وقد مر بعض ذلك عند ذكرى لتعريف ابن الأثير ، ومع ذلك فإننى أذكر بعض ما قاله فى شرح هذا التعريف ، وما قاله فى مثال من أمثلتها ، ليتبين لنا أن هذا الذى توهمه العلوى لا أساس له .

قال ابن الأثير عقب تعريفه للكناية مباشرة : والدليل على ذلك أن الكناية فى أصل الوضع : أن تتكلم بشىء وتريد غيره .

هذا المعنى اللغوى للكناية كرر ذكره اكثر من مرة ، وهو واضح الدلالة أن هناك معنيين فى أسلوب الكناية أحدهما : ما تذكره ولا تريد معناه اللغوى الظاهر ، وهو ما يسمى المكنى به ، والآخر المعنى الكنائى المراد . وإذا كانت الكناية فى اللغة معناها : « الستر » فما الساتر وما المستور فيها ؟

الجواب : الساتر هو المكنى به ، والمستور هو المكنى عنه ، فهى بطبيعتها تقتضى معنيين ، كما هو الحال فى « المجاز » ، و« التورية » ، و« التمثيل » ويقول ابن الأثير ما هو أوضح مما تقدم : « لأن أصل الوضع أن تتكلم بشىء وأنت تريد غيره ، فيكون الذى تكلمت به دالاً على ما تكلمت به وعلى غيره » .

ويقول : فإن قيل : فما الدليل على اشتقاق الكناية من كنيت الشىء إذا سترته ومن الكنية ؟

قلت فى الجواب : أما اشتقاقها من كنيت الشىء إذا سترته ، فإن المستور فيها هو المجاز ، لأن الحقيقة تفهم أولاً ، ويتسارع إليها الفهم قبل المجاز ، لأن دلالة اللفظ عليها وضعية ، وأما المجاز فإنه يفهم بعد فهم الحقيقة ، وإنما يفهم بالنظر والفكرة ،

---

(١) ينظر « المفتاح » (ص١٨٩) .

يقول سعد الدين التفتازاني وهو من الذين يرون أن هذا التركيب مجاز بالاستعارة: ليس « أسد » في نحو « زيد أسد » مستعملاً فيما وضع له ، بل هو مستعمل في معنى « الشجاع » فيكون مجازاً واستعارة ، كما في « رأيت أسداً يرمى» بقرينة حمله على «زيد » ، ولا دليل لهم على أن أداة التشبيه ها هنا محذوفة وأن التقدير : « زيد كالأسد » . . . فزيد مجاز عن « الرجل الشجاع » وصحة حمله على « زيد » ظاهرة . وتحقيق ذلك : أنا إذا قلنا في نحو « رأيت أسداً يرمى » إن أسداً استعارة فلا نعنى أنه استعارة عن « زيد » إذ لا ملازمة بينهما ، ولا دلالة عليه، وإنما نعنى أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة ، فقولنا : « زيد أسد » أصله: « زيد رجل شجاع كالأسد » فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه ، فيكون استعارة [1] . أما من لا يرى أن هذا التركيب استعارة وهو ابن الأثير فإنه يقول : وكل موضع ترد فيه الكناية فإنه يتجاذبه جانبًا حقيقة ومجاز ، ويجوز حمله على كليهما معًا . .

وأما التشبيه فليس كذلك ، ولا غيره من أقسام المجاز ، لأنه لا يجوز حمله إلا على جانب المجاز خاصة ، ولو حمل على جانب الحقيقة لاستحال المعنى ، الا ترى أنا إذا قلنا : « زيد أسد » لا يصح إلا على المجاز خاصة ، وذلك أنا شبهنا زيداً بالأسد في شجاعته ، ولو حملناه على جانب الحقيقة لاستحال المعنى ، لأن « زيداً » ليس بالحيوان ذا الأربع [2] ، والذنب والوبر والأنياب والمخالب [3] .

* *

وعن الأمر الثالث الذى أفسد تعريف ابن الأثير للكناية يقول العلوى : وأما ثالثًا : فلأن قوله : « بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز » يدخل فيه التشبيه ، فإنه لا بد من اعتبار أمر جامع ، بخلاف الكناية فإنها لا تفتقر إلى ذكر الجامع ، فاعتبار قيد الوصف الجامع ، يدخلها في التشبيه ويخرجها عن حقيقتها .

ومن العجب أنه قد عاب على من ذكر في حد الكناية ذكر الجامع ، كما

---

(١) ينظر « المطول » (ص٣٥٨ ، ٣٥٩) .
(٢) لعل الصواب : ذى الأربع .
(٣) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٥١ ، ٥٢) .

حكاه عن بعض علماء البيان ، وأبطله بالتشبيه ، ومع ذلك فإنه قد اعتبره فى حده[1] .

* *

هذا كلام من لا يفهم حقيقة أسلوب الكناية ، ومن يرى أن الجامع - والمراد به فى التشبيه : وجه الشبه - خاص بالتشبيه لا يتجاوزه إلى الكناية . وهذا فهم غير سديد .

نعم الجامع فى التشبيه - وهو وجه الشبه - ركن من أركانه الأربعة ، ولكنه أيضًا ليس مقصورًا على التشبيه ، بل هو موجود أيضًا فى الاستعارة ، وهو الجامع بين المستعار والمستعار له ، ويسمى « العلاقة » ، وموجود أيضًا فيما سوى الاستعارة من أنواع المجاز .

وكذلك هو موجود فى الكناية ، ويسمى « علاقة الملازمة ، أو اللزوم » بين المكنى به والمكنى عنه .

فليس الأمر كما توهم العلوى أن الجامع خاص بالتشبيه لا يتجاوزه إلى غيره .
وقوله : « بخلاف الكناية ، فإنها لا تفتقر إلى ذكر الجامع » كلام غريب عجيب .
وصدق من قال : لو سكت من لا يدرى استراح الناس .

أما قوله : « ومن العجب أنه قد عاب على من ذكر فى حد الكناية ذكر الجامع » إلخ .

فهو كلام غير صحيح ، فابنُ الأثير لم يبطل هذا التعريف من أجل ذكر كلمة «الوصف الجامع فيه » فقط بل ويذكر كلمة « على غير الوضع الحقيقى » وهذا نص كلام ابن الأثير : « أما الكناية فقد حدت بحد ، فقيل : هى اللفظ الدال على الشىء ، على غير الوضع الحقيقى ، بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه ، كاللمس والجماع ، فإن الجماع اسم موضوع حقيقى ، واللمس كناية عنه ، وبينهما الوصف الجامع ، إذ الجماع لمس وزيادة ، فكان دالاً عليه بالوضع اللغوى".

---

(١) ينظر « الطراز » (١/ ٣٧٣) .

وهذا الحد فاسد ، لأنه يجوز أن يكون حد التشبيه ، فإن التشبيه : هو اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقى الجامع بين المشبه والمشبه به وصفة من الأوصاف . ألا ترى أنا إذا قلنا : « زيد أسد » كان ذلك لفظًا دالاً على غير الوضع الحقيقى بوصف جامع بين زيد والأسد » وذلك الوصف هو الشجاعة (١) .

ولو أن العلوى كان نقده الأخير منصبًا على خلط ابن الأثير بين « العلاقة » ، و«الجامع » لكان نقدًا وجيهًا ومقبولاً ، لأن العلاقة أعم من أن تكون وصفًا مشتركًا.

والعلوى كان قد أصاب فى نقده لو قال لابن الأثير : إن العلاقة فى الكناية علاقة التلازم ، وكلامك على هذا الوصف الجامع لا يدل على أنك تريد به هذه العلاقة ، ولو أنك كنت تريدها لتسامحنا معك فى إطلاق الوصف الجامع عليها .

ولكن العلوى لم يفعل ، لأن فاقد الشيء لا يعطيه ، ونحى فى نقده منحى آخر لا يقصده ابن الأثير بكلمة « الوصف الجامع » ، ثم إنه كان عليه أن يأتى بشاهد من شواهد ابن الأثير للكناية أبان فيه عن مقصده بهذا القيد ، حتى يكون كلام العلوى دعوى ومعها دليلها ، ولكنه لم يفعل ، لأنه يعلم أن ابن الأثير لا يريد بكلمة «بوصف جامع » هذا الذى زعمه وادعاه ، ونحن نذكر ما لم يذكره العلوى ، موضحين ما يعنيه ابن الأثير بقيد « بوصف جامع » .

فنقول : ذكر ابن الأثير أنه لا مفر من وجود وصف جامع بين المكنى عنه والمكنى به لئلا يلحق بالكناية ما ليس منها ، فقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (٢) ، كنى فيه بالمرأة عن النعجة ، والوصف الجامع بينهما هوالتأنيث والولادة ، ولولا ذلك لقيل فى مثل هذا الموضع : إن أخى له تسع وتسعون كبشًا ولى كبش واحد ، وقيل : هذه كناية عن النساء (٣) .

ويجب أن نفرق بين العلاقة التى هى واسطة ضرورية فى كل تعبير لا يقصد فيه

---

(١) « المثل السائر » (٣/ ٥٠) . (٢) سورة ص : الآية ٢٣

(٣) « المثل السائر » (٣/ ٥٣) بتصرف .

إلى المعنى المباشر ، وبين الجامع الذى هو الوصف المشترك ، لأن العلاقة أعم من أن تكون وصفًا مشتركًا ، فالعلاقات فى الكناية علاقات لزومية عقلية أو عرفية أو بيانية، أو ما شئت من أنواع العلاقات [1] .

* *

● مفهوم الكناية عند العلوى :

لا يعنى الرد على العلوى فيما أبطل به تعريف ابن الأثير للكناية ، ووصفه له بالفساد ، الرضا والقبول له ، كلا ، وإنما أردنا فقط إحقاق الحق ، وإبطال الباطل، وبيان أن العلوى فى نقده لهذا التعريف كان متحاملاً ، متجنيًا متعسفًا ، وقد أخطأ فى كل ما قاله فى نقده ، أما لو أن العلوى وجه نقده وجهة أخرى ، ورأينا أنه مصيب فى هذا النقد وفى ذلك الحكم الذى حكم به على التعريف ، لسلمنا له ما قاله وقلنا : قد أصاب الرجل ، ونعم ما قال .

والحقيقة أن تعريف ابن الأثير والعلوى للكناية لا يقارن بتعريف قدامه بن جعفر الذى أخذه عبد القاهر وعرف به الكناية ، ولا بتعريف السكاكى والخطيب لها .

وبعد كشف الأخطاء التى وقع فيها العلوى فى نقده لتعريف ابن الأثير للكناية ، نأخذ فى بيان التأثر والتأثير المتبادل بين الرجلين ، حيث إن العلوى بعد أن أبطل تعريف ابن الأثير للكناية وحكم عليه بالفساد لم يقدر على تجاوز هذا التعريف الفاسد إلى تعريف آخر صحيح مستقيم خال من تلك العيوب الموجودة فى تعريف ابن الأثير ، بل أخذ العلوى تعريف ابن الأثير وصاغه صياغة أخرى مغايرة لصياغة ابن الأثير له ، لكن جوهر التعريفين واحد ، وإنما الخلاف فى الشكل والصورة فقط، وهذا هو موضع التأثير والتأثر .

* *

قال العلوى : فالمختار عندنا فى بيان ماهية الكناية أن يقال : « هى اللفظ

---

(١) ينظر « التصوير البيانى » (ص٤١٢ ، ٤١٣) .

الدال على معنيين مختلفين ، حقيقة ومجاز ، من غير واسطة ، لا على جهة التصريح » .

ولنفسر هذه القيود ، فقولنا : اللفظ الدال ، يحترز به عن التعريض ، فإنه ليس مدلولاً عليه باللفظ ، وإنما هو مفهوم من جهة الإشارة والفحوى .

وقولنا : على معنيين ، يحترز به عما يدل على معنى واحد ، فإنه ليس كناية ، وقولنا : مختلفين ، يخرج عنه المتواطئ ، فإن دلالته على أمور متماثلة ، وقولنا : حقيقة ومجاز ، يحترز به عن اللفظ المشترك ، فإن دلالته على ما يدل عليه من المعانى على جهة الحقيقة لا غير .

وقولنا : من غير واسطة ، يحترز به عن التشبيه ، فإنه لا بد فيه من أداة التشبيه ، إما ظاهرة كقولك : « زيد كالأسد » وإما مضمرة كقولك : « زيد البحر » .

وقولنا : على جهة التصريح ، يحترز به عن الاستعارة ، فإن دلالتها على ما تدل عليه من جهة صريحها ، إما من غير قرينة ، كدلالة الأسد على الحيوان ، وإما مع القرينة كدلالة الأسد على الشجاع ، فكلاهما مفهوم من جهة التصريح ، بخلاف الكناية ، فإن الجماع ليس صريحًا من قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ ﴾ [1] وإنما هو مفهوم على جهة التبع كما دلت عليه بحقيقتها . فهذا هو الحد الصالح لتقرير ماهية الكناية [2] .

* *

● **نقد هذا التعريف :**

مضمون هذا التعريف هو نفس مضمون تعريف ابن الأثير السابق للكناية ، وإن كان تعريف العلوى محرر العبارة ، لذا فإن الاختلاف بين التعريفين فى اللفظ فقط ، أما جوهر التعريفين فواحد .

فقد استبدل العلوى كلمة « معنيين » بكلمة « معنى » فى تعريف ابن الأثير ، وقد

---

(١) سورة البقرة · الآية ٢٢٣

(٢) ينظر « الطراز » (١/ ٣٧٣ ، ٣٧٤) .

ذكرنا أن اعتراضه على كلمة « معنى » فى تعريف ابن الأثير كان اعترضاً فى غير موضعه ، وما قاله فيه غير صحيح ، إذا هو ما صنع شيئًا .

وقوله : « حقيقة ومجاز » هو نفس قول ابن الأثير : « يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز » أو « يتجاذبه جانبى حقيقة ومجاز » .

ولم يزد العلوى على تعريف ابن الأثير إلا أن حذف منه موضع نقده الأخير وهو « بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز » . ووضع بدله ما هو أسوء منه وهو « من غير واسطة على جهة التصريح » .

وانظر إلى التحكم والتعسف ، وسوء الفهم من العلوى لمسائل البلاغة ، وذلك فى ذكره محترزى هذين القيدين وهما : من غير واسطة ، وعلى جهة التصريح .

يقول فى القيد الأول : إنه أتى به للاحتراز عن التشبيه ، وحقيقة التشبيه مغايرة لحقيقة الكناية ، ولا تلتبس إحداهما بالأخرى ، لأن دلالة التشبيه دلالة وضعية ، ودلالة الكناية والمجاز دلالة عقلية ، فلا يتصور دخول التشبيه فى حد الكناية ، ولا الكناية فى حد التشبيه ، والحدود إنما يؤتى بها للاحتراز عن الأشياء التى يتصور دخولها فى حد المعرَّف ، ولا يتصور أحد دخول أحدهما فى الآخر ، لأنهما حقيقتان مختلفتان ، فالتشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى بالكاف ونحوه لفظاً يذكر فيه وتقديراً .

ولو أن الخطيب القزوينى رأى أن الكناية يمكن أن تدخل فى تعريف التشبيه لو لم يذكر فيه قيدًا يخرجها لكان قد ذكر هذا القيد ، ولكنه احترز فى تعريفه عما يتصور دخوله فى التشبيه ، وهو : الاستعارة التحقيقية ، والمكنية ، والتجريد ، لبناء الأولين على التشبيه ، والتشبيه أصل لهما ، ولكون الأخير منه ما هو متضمن للتشبيه نحو « لقيت بزيد أسدًا » أو « لقينى منه أسد » .

قال الخطيب فى تعريف التشبيه : « هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى ، لا على وجه الاستعارة التحقيقية ، ولا الاستعارة بالكناية ، ولا التجريد »[(١)] .

---

(١) ينظر « الإيضاح » (٣٢٨/٢) ، و« المطول » (ص٣١٠ ، ٣١١) .

كذلك لو تخيل الخطيب مجرد تخيل أن التشبيه والاستعارة يمكن أن يدخلا فى حد الكناية لكان قد احترز عنهما ، ولكنه قال فى تعريفها : « لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ » (١) .

وأين قولنا « محمد كثير الرماد » من قولنا : « محمد كالبحر » ، ومن قولنا : «رايت بحرًا يغترف الناس من علمه » ؟ ، هذه أساليب كناية ، وتشبيه ، واستعارة، مدلولها واحد ، ولكن طرق الدلالة مختلفة .

والعلوى معذور ، لأن المفاهيم البلاغية في ذهنه مشوشة مضطربة ، والحواجز والحدود الفاصلة بين فنون البلاغة لا يدرى عنها شيئًا . فدلالة الاستعارة ، والكناية يا أمير المؤمنين إنما هى دلالة لزوم لا دلالة تصريح .

وانظر إلى قوله عن أداة التشبيه : « . . . وإما مضمرة ، كقولك : زيد البحر » !

هذا هو التشبيه الذى يطلق عليه العلوى تبعًا لابن الأثير مصطلح : مضمر الأداة، وقد سبق أن ذكرنا أنه كرر الكلام عنه فى مواضع يتعذر حصرها فى الاستعارة والتشبيه ، وكل مرة يعرض لذكره يؤكد أنه استعارة وليس بتشبيه ، وهنا يدخله فى التشبيه ويطلق عليه كلمة التشبيه ، ويجعله قسيمًا للتشبيه المظهر الأداة .

وأعجب مما ذكره فى القيد الأول ، ما ذكره فى الثانى ، حيث قال : إنه أتى بقيد « على جهة التصريح » للاحتراز به عن الاستعارة ، فإن دلالتها على ما تدل عليه من جهة صريحها . . .

ولم يوضح لنا هذا الذى تدل عليه ، ولا هذا الصريح وجهل الرجل أن الاستعارة نوع من المجاز ، وأن المجاز لا يفصله شيء عن الكناية إلا القرينة ، حيث إن قرينة المجاز مانعة ، وقرينة الكناية غير مانعة من إرادة المعنى الحقيقى مع المعنى الكنائى المراد ، وتشارك الكناية المجاز فى أن كلا منهما من قبيل دلالة الالتزام والتضمن اللتين تشملهما الدلالة العقلية ، وأن كلا منهما يراد به لازم ما وضع له ، وأن الانتقال فى المجاز والكناية ، إنما هو من الملزوم إلى اللازم .

---

(١) « الإيضاح » (٢/ ٤٥٦) ، و« المطول » (ص٤٠٧) .

قال الخطيب : ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فهو مجاز ، وإلا فهو كناية [1] .

والاستعارة نوع من أنواع المجاز ، فما يقال عن الأخير يقال عنها . وقوله الأعجب من كل ما تقدم : « . . . يحترز به عن الاستعارة ، فإن دلالتها على ما تدل عليه من جهة صريحها ، إما من غير قرينة ، كدلالة الأسد على الحيوان ، وإما مع القرينة كدلالة الأسد على الشجاع » . لا يقول هذا الكلام الردئ البعيد عن الصواب طالب ناشئ فى دراسة علوم البلاغة ، لأن الاستعارة نوع من أنواع المجاز - كما ذكرنا - والمجاز شرط صحته القرينة ، فكل تعبير مجازى لا بد فيه من القرينة ، وهذا الرجل يقول : إما من غير قرينة كدلالة الأسد على الحيوان .

وكيف تكون استعارة بدون قرينة ؟ إن هذا لشىء عجاب .

* *

● القيدان مأخوذان من المثل السائر :

أخذ العلوى هذين القيدين وهما : « من غير واسطة » ، و« لا على جهة التصريح » من كلام ابن الأثير فى « المثل السائر » .

وقد ذكر أحدهما فى تعليقه على حده علماء أصول الفقه للكناية وهو : « إنها اللفظ المحتمل » حيث قال :

« والذى عندى فى ذلك أن الكناية إذا وردت تجاذبها جانبًا حقيقة ومجاز ، وجاز حملها على الجانبين معًا . . . وأما التشبيه فليس كذلك ولا غيره من أقسام المجاز ، لأنه لا يجوز حمله إلا على جانب المجاز خاصة ، ولو حمل على جانب الحقيقة لاستحال المعنى » [2] .

وقد سبق ذكر هذا الكلام كاملاً فى الرد على الوجه الثانى الذى أبطل به العلوى تعريف ابن الأثير للكناية .

---

(١) ينظر « الإيضاح » (٣٢٦/٢ ، ٣٢٧) ، و« المطول » (ص٤٠٧) .

(٢) ينظر « المثل السائر » (٥١/٣) .

وذكر الآخر خلال حديثه عن الفرق بين الكناية ، والاستعارة حيث قال : ويفرق بينهما من وجه آخر ، وهو أن الاستعارة لفظها صريح ، والصريح هو ما دل عليه ظاهر لفظه ، والكناية ضد الصريح ، لأنها عدول عن ظاهر اللفظ (١) .

وهذا كلام فاسد لا وجه له ، لأن الاستعارة مجازاً ، وهو يقول بهذا ، والمجاز خلاف الظاهر ، فإذا قال قائل : « جاءنى أسد » مع أن الأسد الحقيقى لم يجئ إليه، فإن لم يرد ظاهر اللفظ ، بل أراد الرجل الشجاع ، الذى يشبه الأسد الحقيقى، ونص على ذلك قرينة ، فالكلام استعارة ، وإن أراد ظاهر ولم ينصب قرينة على خلافه فهو كذب ، فلو كانت الاستعارة تدل على المعنى المراد بظاهر لفظها لما كانت مجازاً ، لأن المجاز لا يدل بظاهره على المعنى المراد ، لأنه خلاف الأصل ، فلا بد له من قرينة ، ولا يفهم من عند إطلاقه المعنى المجاز إلا بواسطة القرينة .

ولو أن الاستعارة تدل على المعنى المراد بصريح لفظها لما كانت مجازاً ، لأن الذى يدل على ذلك هو الحقيقة .

وكيف يكون ذلك والمجاز وكذلك الكناية دلالتهما على المعنى المجاز والكنائى دلالة التزام ؟ فإن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فهو مجاز ، وإلا فهو كناية.

ومع أن كلام ابن الأثير المتقدم ذكره فاسد لا يعتد به ، فإن كلام العلوى الذى أخذ منه ما قاله أدخل فى الفساد منه .

وكلام ابن الأثير هذا يناقض ما قاله قبل ذلك فى بيان المعنى اللغوى ، للفظ «الكناية » ، وقد ذكر فيه الفرق بين الحقيقة والمجاز .

قال : اشتقاق الكناية من كنيت الشيء إذا سترته ، فإن المستور فيها هو المجاز ، لأن الحقيقة تفهم أولاً ويتسارع إليها الفهم قبل المجاز ، لأن دلالة اللفظ عليها وضعية، وأما المجاز فإنه يفهم بعد فهم الحقيقة ، وإنما يفهم بالنظر والفكرة ، ولهذا

---

(١) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٥٥) .

يحتاج إلى دليل ، لأنه عدول عن ظاهر اللفظ ، فالحقيقة أظهر والمجاز أخفى ، وهو مستور بالحقيقة [1] .

فقد وصف المجاز هنا بما وصف به الكناية هناك ، وهو أن كلا منهما عدول عن ظاهر اللفظ ، وزاد فى وصف المجاز هنا ما لم يذكره فى كلامه السابق .

اقرأ الكلامين وقارن بينهما ، وسترى ما رأيناه من وصف كلامه الأول بالفساد .

* *

• العلوى يرد على القائلين بأن الكناية حقيقة بكلام ابن الأثير :

يرى الإمام فخر الدين الرازى رأى الإمام عبد القاهر فى أن الكناية حقيقة وليس بمجاز .

قال : الكناية عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معنى ثانيًا ، هو المقصود ، وإذا كانت تفيد المقصود بمعنى اللفظ وجب أن يكون معناه معتبرًا ، وإذا كان معتبرًا فما نقلت اللفظ عن موضعها ، فلا يكون مجازًا ، مثاله إذا قلت : « فلان كثير الرماد » فأنت تريد أن تجعل حقيقة كثرة الرماد دليلاً على كونه جوادًا . فأنت قد استعملت هذه الألفاظ فى معانيها الأصلية ، ولكن غرضك فى إفادة كونه كثير الرماد معنى ثانيًا يلزم الأول ، وهو الجواد .

وإذا وجب فى الكناية اعتبار معانيها الأصلية لم تكن مجازًا أصلاً [2] . ذكر العلوى ملخص هذا الكلام ، ثم وصفه بالفساد قائلاً : وهو فاسد لأمرين :

أما أولاً : فلأن حقيقة المجاز : ما دل على معنى خلاف ما دل عليه بأصل وضعه، فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ فإن الحقيقة فى الملامسة هى ممارسة الجسد للجسد ، ودلالة الممارسة على الجماع ليس بأصل الوضع ، وهذه هى فائدة المجاز[3] .

* *

---

(١) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٥٤) .

(٢) « نهاية الإيجاز » (ص٢٧٢) ، وينظر « دلائل الإعجاز » (ص٦٦) ، و« الطراز » (١/ ٣٧٥) .

(٣) « الطراز » (ص٣٧٥) .

لم يناقش العلوى الرازى فيما ذكره ، ولم يبطل شيئاً مما قاله ، وإنما أتى لإثبات كون الكناية مجازًا بكلام مأخوذ بنصه من كلام ابن الأثير [(١)] ، ولم أجد أحدًا من الذين قالوا بأن الكناية مجاز استدل بما استدل به العلوى ، اللهم إلا إذا استثنينا ابن الأثير ، كما سيأتى الكلام على ذلك . ويواصل العلوى كلامه ذاكرًا الأمر الثانى الذى من أجله حكم على ما قاله الإمام الرازى بالفساد فيقول : وأما ثانيًا : فلأن الكناية قد دلت على معناها اللغوى الذى وضعت من أجله ، فبعد ذلك لا يخلو حالها ، إما أن تدل على معنى مخالف لما دلت عليه بالوضع أم لا ، فإن لم تدل فلا معنى للكناية ، وإن دلت عليه وجب القول بكونه مجازًا ، لما كان مخالفًا لما دلت عليه بالوضع .

والعجيب من ابن الخطيب حيث أنكر كون الكناية مجازًا ، واعترف بكون الاستعارة مجازًا ، وهما سيان فى أن كل واحد منهما دال على معنى يخالف ما دل عليه بأصل وضعه [(٢)] .

وهذا أيضاً مأخوذ مما ذكره ابن الأثير فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾[(٣)] .

أما تعجب العلوى من الإمام الرازى فهو تعجب الجهل من العلم ، ألا يدرى هذا الرجل أن القول بأن الكناية حقيقة ، أو هى واسطة بين الحقيقة والمجاز هو قول جمهور البلاغيين ، ورأى كبار أئمة البلاغة ، كالإمام عبد القاهر والسكاكى والقزوينى ومن تابعهم من البلاغيين ، وأن هذين الرأيين فى الكناية هما أشهر ما قيل فى حقيقة الكناية ؟ ومن أين يدرى وهو لم يطالع من كتب البلاغة بدءًا ببديع ابن المعتز وانتهاء بإيضاح القزوينى وتلخيصه إلا كتبًا أربعة ؟ .

ولا يقول بأن الاستعارة والكناية سيان من له أدنى معرفة بهذين الفنين .

ولكن العلوى الكل عنده مجاز ، التشبيه مجاز ، والكناية مجاز .

---

(١) ينظر ما قاله فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (٣/ ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤)، وينظر أيضًا ما قاله فى اشتقاقها من « الكنية » (ص٥٤) .

(٢) « الطراز » (١/ ٣٧٦) . (٣) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٥٣ ، ٥٤) .

ولقد تعجب العلوى تعجبًا آخر لا يقل غرابة عن تعجبه هنا ممن قاله بأن الكناية حقيقة وليس مجازًا ، وهو تعجبه من الذى أنكر كون التشبيه مجازًا مع قوله بأن الكناية مجاز .

قال : وقع النزاع فى التشبيه هل يعد من أودية المجاز أم لا ؟ فالذى عليه النظار من علماء البلاغة وأهل التحقيق من علماء البيان أنه غير معدود فى المجاز ، وهو رأى الشيخ ناصر بن أبى المكارم المطرزى فى شرحه للحديريات ، وعن ابن الأثير أنه معدود من جملة المجاز ، ويمكن الانتصار له على المطرزى بأمرين :

أما أولاً : فلأنه عدّ الكناية من أودية المجاز ، والتشبيه اقرب منها إليه [1] ، وأما ثانيًا : فلأن مضمر الأداة من التشبيه معدود في الاستعارة ، وقد اعترف بها ، فإذن لا وجه لإنكار التشبيه أن يكون معدود من أودية المجاز .

والعجب منه فى قبول الكناية وعدها من المجازات ، وإنكار ما ذكرناه من التشبيه، مع أن الكناية دالة على موضوعها الأصلى فى اللغة [2] والطالب الناشئ فى دراسة علوم البلاغة يعلم أن الاستعارة لا بد لها من قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقى مع المعنى الكنائى المراد .

وتسوية العلوى بين الاستعارة والكناية فى أن كلا منهما مجاز يناقض ما قاله قبل ذلك فى القيد الأخير من قيود تعريفه للكناية ، والذى زعم أنه أتى به للاحتراز عن « الاستعارة » لأن الاستعارة دلالتها صريحة ، والكناية دلالتها بالتبع ، كما قال ، وقد سبق مناقشة ذلك .

وقد وقع العلوى فى تناقض آخر لأن تعريفه للكناية بأنها : « اللفظ الدال على معنيين مختلفين : حقيقة ومجاز . . . » يدل على أن الكناية يجوز حملها على جانبى الحقيقة والمجاز ، وذلك بخلاف المجاز الذى يستحيل حمله على جانب الحقيقة لوجود القرينة المانعة .

---

(١) قف عند هذه الجملة ، وابحث عن أقوال أئمة البلاغة فى التشبيه والكناية . هل أحد منهم قال هذا ؟ ثم ضم إلى هذه الجملة ما جاء بعد ذلك فى تعجبه .

(٢) « الطراز » (١/ ٢٦٠ ، ٢٦١) .

وها هو ذا يقول : إن الكناية مجاز وليس بحقيقة ، وينكر على من قال بخلاف ذلك ويتعجب من قوله .

وسيأتى له تناقض ثالث وذلك عندما قال بما قال به ابن الأثير من أن الكناية جزء من الاستعارة ، والاستعارة مجاز ، وهو يقول بقول ابن الأثير أيضًا : إن الكناية يجوز حملها على جانبى الحقيقة والمجاز .

* *

● حقيقة الكناية عند ابن الأثير :

وقفنا على ما قاله العلوى فى حقيقة الكناية ، وأثبتنا أن كلامه فيها يناقض بعضه بعضًا ، فهل خلا كلام من تأثر به العلوى فى دراسة الكناية ، وخاصة القول بأنها مجاز لا حقيقة من التناقض الذى شاب كلام العلوى على ذلك ؟

الجواب : أن كلام ابن الأثير أيضًا عن حقيقة الكناية وهل هى مجاز ، أم حقيقة ، أم لا مجاز ولا حقيقة ؟ لا يفضل كلام العلوى ، ويدفع بعضه بعضًا ، وما يقرره فى موضع ينقصه ويقول بضده فى موضع آخر .

فقد ذكر ابن الأثير أن الكناية غير المجاز ، وأن فرقًا جوهريًا بينهما ، لأن الكناية يجوز حملها على جانبى الحقيقة والمجاز ، وذلك بخلاف المجاز الذى يستحيل حمله على جانب الحقيقة لوجود القرينة المانعة .

قال : كل موضع ترد فيه الكناية فإنه يتجاذبه جانبًا حقيقة ومجاز ، ويجوز حمله على كليهما معًا ، وأما التشبيه فليس كذلك ولا غيره من أقسام المجاز ، لأنه لا يجوز حمله إلا على جانب المجاز خاصة ، ولو حمل على جانب الحقيقة لاستحال المعنى ، ألا ترى أنا إذا قلنا : « زيد أسد » لا يصح إلا على المجاز خاصة ، وذلك أنا شبهنا زيدًا بالأسد فى شجاعته ، ولو حملناه على جانب الحقيقة لاستحال المعنى، لأن زيدًا ليس بالحيوان ، ذا الأربع والذنب والوبر والأنياب والمخالب [١] .

---

(١) « المثل السائر » (٣/ ٥١) .

ثم رجع فذكر أن الكناية جزء من الاستعارة - والاستعارة مجاز - وأن نسبتها إلى الاستعارة نسبة الخاص إلى العام .

قال : وأما الكناية فهي جزء من الاستعارة ، وكذلك الكناية فإنها لا تكون إلا بحيث يطوى المكنى عنه ، ونسبتها إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام ، فيقال : كل كناية استعارة ، وليس كل استعارة كناية [١] .

والاستعارة عنده جزء من المجاز ، قال : وقد تقدم القول في باب الاستعارة إنها جزء من المجاز ، وعلى ذلك تكون نسبة الكناية إلى المجاز نسبة جزء الجزء وخاص الخاص [٢] .

ثم رجع مرة أخرى فقال : إن الكناية قسم من أقسام المجاز ، قال في قوله تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا﴾[٣] : كنى بالماء عن العلم ، وبالأودية عن القلوب وبالزبد عن الضلال .

وهذه الآية قد ذكرها أبو حامد الغزالي - رحمه الله - في كتابه الموسوم بإحياء علوم الدين ، وفي كتابه الموسوم بالجواهر ، والأربعين ، فأشار بها إلى أن في القرآن الكريم إشارات وإيماءات لا تنكشف إلا بعد الموت ، وهذا يدل على أن الغزالي رحمه الله تعالى لم يكن يعلم أن هذه الآية من باب الكنايات التي لفظها يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز .

وقد رأيت جماعة من أئمة الفقه لا يحققون أمر الكناية ، وإذا سئلوا عنها عبروا عنها بالمجاز ، وليس الأمر كذلك ، وبينهما وصف جامع كهذه الآية ، وما جرى مجراها ، فإنه يجوز حمل الماء على المطر النازل من السماء وعلى العلم ، وكذلك حمل الأودية على مهابط الأرض وعلى القلوب ، وهكذا يجوز حمل الزبد على الغثاء الرابي الذي تقذفه السيول ، وعلى الضلال .

وليس في أقسام المجاز شيء يجوز حمله على الطرفين معًا سوى الكناية وبلغني عن الفراء النحوي أنه ذكر في تفسير آية وزعم أنها كناية ، وهي قوله تعالى : ﴿وَقَدْ

---

(١) « المثل السائر » (٣/ ٥٥) . (٢ ، ٣) سورة الرعد : الآية ١٧ .

مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللهِ مَكْرُهُمْ وإن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنهُ الْجِبَالُ ﴾ [١] ، فقال : إن الجبال كناية عن أمر رسول الله ﷺ وما جاء به من الآيات .

وهذه الآية من باب الاستعارة لا من باب الكناية ، لأن الكناية لا تكون إلا فيما جاز حمله على جانبى المجاز والحقيقة ، والجبال ها هنا لا يصح بها المعنى إلا إذا حملت على جانب المجاز خاصة ، لأن مكر أولئك لم يكن لتزول منه جبال الأرض، فإن ذلك محال [٢] ، وهذا فيه ما ترى .

وربما كان خلط ابن الأثير بين العلاقة والجامع فى تعريف الكناية هو الذى أوقعه فيما أوقعه ، كما ترى فى صدر حديثه عن الآية الأولى

* *

● الكناية والاستعارة :

مبلغ علمى أن أحد من البلاغيين لم يذهب إلى أن الكناية جزء من الاستعارة ، بل لم يذهب إلى أن هناك علاقة بين الفنين ، لأن العلاقة فى الاستعارة بين المعنى الحقيقى والوضعى والمعنى المجاز الذى استعمل فيه اللفظ : علاقة المشابهة ، والعلاقة فى الكناية بين المكنى به والمكنى عنه علاقة اللزوم ، وكم بين العلاقتين ؟ .

حتى الذين قالوا : إن الكناية مجاز وليست بحقيقة لم يقولوا : إنها مجاز ، بالاستعارة ، بل مجاز علاقته العلاقة الكائنة فى كل مجاز وهى اللزوم ، لا المشابهة .

وبدل أن ينتقد العلوى ما ذهب إليه ابن الأثير من أن الكناية جزء من الاستعارة قائلاً بأعلى صوته : إنهما حقيقتان مختلفتان ، لا يتصور أن إحداهما جزء من الأخرى ، نعم لك أن تقول : إن الكناية مجاز ، ولكن ليس مجازًا بالاستعارة ، بل هى نوع آخر من أنواع المجاز ، لأن العلاقة فى الاستعارة بجميع أنواعها علاقة المشابهة ، وليست العلاقة فى الكناية بين المكنى والمكنى عنه المشابهة .

---

(١) سورة إبراهيم : الآية ٤٦ (٢) « المثل السائر » (٣/ ٦٣) .

ولم نرك وأنت تحلل شواهد الكناية قد ذكرت كلمة « المشابهة » أو « المشبه » أو « المشبه به » ، وغير ذلك من الألفاظ الجارية فى مبحث الاستعارة كالمستعار والمستعار له، وإنما كنت أحيانًا تذكر كلمة « دليل » ، و« لازم له » ، و« يلزم » و«رادف » ألم تمثل للكناية بقولهم : « فلان طويل النجاد » ، ثم قلت فى شرح هذه الكناية : « أى طويل القامة ، فطول النجاد رادف لطول القامة ولازم له »[1] ؟ ، ولم تقل لا مشبه ولا مشبه به ، ولا مشابهة .

بدل أن ينتقد العلوى هذا الذى قاله ابن الأثير ، سرق ما قاله فى علاقة الكناية بالاستعارة ونسبه إلى نفسه ، وأخذ يفرق بينهما ، ويشعر من يقرأ كلامه والنبرة العالية فيه أنه من بنات أفكاره ، وأنه قد أحاط علمًا بما لم يحط به غيره ، واكتشف حقيقة علمية ما خطرت على بال البلاغيين ، وما هو فى الحقيقة إلا ناطق بلسان ابن الأثير ومردد لكلامه قال : والحق الذى لا غبار على وجهه[2] أن الكناية مخالفة للاستعارة ، وإن كانتا معدودتين من أودية المجاز ، والتفرقة بينهما تقع من أوجه ثلاثة :

أولها : من جهة العموم والخصوص ، فإن الاستعارة عامة والكناية خاصة ، ولهذا فإن كل استعارة فهى كناية ، وليس كل كناية استعارة .

وثانيها : أن الكناية يتجاذبها أصلان : حقيقة ومجاز ، وتكون دالة عليهما معًا عند الإطلاق ، بخلاف الاستعارة .

وثالثها : هو أن لفظ الاستعارة صريح ، ودلالتها على ما تدل عليه من جهة الحقيقة والمجاز على جهة التصريح ، بخلاف الكناية ، فإن دلالتها على معناه المجازى ليس من جهة التصريح ، بل من جهة الكناية ، فقد افترقا من هذه الأوجه كما ترى ، فوجب القضاء بكون حقيقة أحدهما مخالفة لحقيقة الأخرى[3] .

وهذا مأخوذ من كلام ابن الأثير حيث قال : الكناية جزء من الاستعارة ، ونسبتها

---

(١) ينظر « المثل السائر » (٣/٥٨ ، ٦٠) .
(٢) انظر إلى بلاغة هذا التعبير بجعل الحق ذا وجه لا غبار عليه .
(٣) ينظر « الطراز » (١/٣٧٨ ، ٣٧٩) .

إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام ، فيقال : كل كناية استعارة ، وليس كل استعارة كناية .

ويفرق بينهما من وجه آخر ، وهو أن الاستعارة لفظها صريح ، والصريح هو ما دل عليه ظاهر لفظه ، والكناية ضد الصريح ، لأنها عدول عن ظاهر اللفظ .

وهذه ثلاثة فروق : أحدها الخصوص والعموم ، والآخر الصريح ، والآخر الحمل على جانب الحقيقة والمجاز [(١)] .

ما في كلام كل منهما واضح ليس بحاجة إلى تعليق ، ولا يسع الإنسان عندما يقرأ هذا الكلام وما شابهه إلا أن يقول : رحم الله تعالى الإمام عبد القاهر ، والسكاكى والخطيب والسعد والزمخشرى ، ومن سار على دربهم من البلاغيين ، ولى تعليق على قول العلوى فى آخر كلامه : إن حقيقة أحدهما - أى الكناية والاستعارة - مخالفة لحقيقة الآخر » فأقول : كيف يكون ذلك والاستعارة عامة والكناية خاصة ، وكل استعارة كناية ، وليس كل كناية استعارة ؟ وأقول هذا لمن ؟ لمن تناقضاته لا يحصيها العد ؟

والعلوى الذى هاج وماج وأقام الدنيا وأقعدها - بالباطل لا بالحق - عندما ذكر ابن الأثير فى تعريفه للاستعارة قيد « مع طى المنقول إليه » ، وأبطل تعريف ابن الأثير من أجل هذا القيد ، يقول قبل كلامه السابق مبينًا علاقة الكناية بالاستعارة ، وكيف أن كلا منهما من باب المجاز :

« إن الاستعارة من باب المجاز ، فكذلك الكناية ، لأن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له ، فهكذا أحال الكناية ، فإنها لا تكون إلا حيث يكون ذكر المكنى عنه مطويًا فيه » [(٢)] .

وانظر إلى الكلمتين المتضادتين وتجاورهما معًا وهما « طى وذكر » ، وقوله : «ذكر المكنى عنه مطويًا فيه » ، مطوى فى ماذا ؟ مع أن عبارة ابن الأثير حيث قال : « إن

---

(١) « المثل السائر » (٣/ ٥٥).
(٢) « الطراز » (١/ ٣٧٧) بتصرف .

الكناية لا تكون إلا بحيث يطوى المكنى عنه » واضحة لا لبس فيها . ولله الأمر من قبل ومن بعد .

* *

● **الفرق بين الكناية والمجاز عند البلاغيين :**

نظر البلاغيون إلى طبيعة الدلالة فى أسلوب المجاز ، وطبيعته فى أسلوب الكناية، فوجدوا بين الضربين اختلافًا جوهريًا فى طريقة صياغة الفكرة والعبارة عنها ، ولذلك فرقوا بينهما ، وجعلوهما بابين مختلفين .

وقد فرق بينهما السكاكى بأمرين :

قال : والفرق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين :

أحدهما : أن الكناية لا تنافى إرادة الحقيقة بلفظها ، فلا يمتنع فى قولك : « فلان طويل النجاد » أن تريد طول نجاده من غير ارتكاب تأول مع إرادة طول قامته ، والمجاز ينافى ذلك ، فلا يصح فى نحو « رعينا الغيث » أن تريد معنى « الغيث » ، وفى نحو قولك : « فى الحمام أسد » أن تريد معنى الأسد من غير تأويل ، وأنّى والمجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة كما عرفت ؟ وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء .

والثانى : أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم [1] .

وقد اقتصر الخطيب على أن مناط الفرق بين المجاز والكناية هو القرينة ، قال : فالفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه ، أى من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه ، فإن المجاز ينافى ذلك [2] .

دلالة هذا الكلام واضحة فى أن الفرق بين المجاز والكناية فرق جوهرى كما

---

(١) « المفتاح » (ص١٩٠) .

(٢) ينظر « الإيضاح » (٢/٤٥٦) ، و« المطول » (ص٤٠٧) .

ذكرها ، حيث إن المجاز لا يصلح فيه إرادة المعنى الحقيقى وذلك من أجل القرينة المانعة من ذلك بخلاف الكناية فإنه يصح فيها إرادة المعنى الموضوع له ، لأن قرينتها مجوزة لإرادة المعنى الحقيقى لا مانعة ، كما هو الحال فى المجاز .

وقد كثر كلام البلاغيين فى كون الكناية حقيقة ، أم مجاز ، أم هى واسطة بين الحقيقة والمجاز .

وقد لخص السيوطى - رحمه الله - ذلك فى قوله : اختلف فى كونها حقيقة أو مجاز ، وفى ذلك أربعة مذاهب .

أحدها : أنها حقيقة ، قال ابن عبد السلام : وهو الظاهر ، لأنها استعملت فيما وضعت له ، وأريد بها الدلالة على غيره .

الثانى : أنها مجاز .

الثالث : أنها لا حقيقة ولا مجاز ، وإليه ذهب صاحب التلخيص ، لمنعه فى المجاز أن يراد المعنى الحقيقى مع المجازى ، وتجويزه ذلك فيها .

الرابع : وهو اختيار الشيخ تقى الدين السبكى - أنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز ، فإن استعملت اللفظ فى معناه مرادًا منه لازم المعنى أيضًا فهو حقيقة ، وإن لم يرد المعنى بل عبر بالملزوم عن اللازم ، فهو مجاز ، لاستعماله فى غير ما وضع له .

والحاصل : أن الحقيقة منها : أن يستعمل اللفظ فيما وضع له ليفيد غير ما وضع له ، والمجاز منها ، أن يريد به غير موضوعه استعمالاً وإفادة [١] . أما عن مفهوم الكناية ومعناه الاصطلاحى ، فقد ذكر العلامة الصبان فى ذلك أربعة مذاهب :

أحدها : أن الكناية هى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لملاحظة علاقة مع جواز إرادته معه .

وهذا هو مذهب الخطيب القائل بأنها لا حقيقة ولا مجاز ، بل هى واسطة بينهما.

---

(١) « الإتقان » (١٣٩/٣) .

وثانيها : أنها اللفظ المستعمل فيما وضع له ، لكن لا ليكون مقصودًا بالذات ، بل لينتقل منه إلى لازمه المقصود بالذات لما بينهما من العلاقة .

وهذا هو مذهب السكاكى الذي يرى بأن الكناية حقيقة .

وثالثها : أن الكناية مجاز ، ومن قال بذلك فقد أراد بالمجاز : « الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له » كما يستفاد من بعض حواشى « المطول » فلا مخالفة بينه وبين الطريق الأول فى الحقيقة ، لأن المجاز المنفى فى الطريق الأول : المجاز بالمعنى المتعارف ، والمجاز المثبت على هذا الطريق : المجاز لا بالمعنى المتعارف ، بل ما يعمه وغيره ، فالخلاف إنما هو فى التسمية .

وبقى فى الكناية مذهب رابع ذهب إليه تقى الدين السبكى ، وهى أنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز (١) .

وهو ما أشار إليه السيوطى فى آخر كلامه المتقدم ذكره (٢) .

ومع هذا الاختلاف فى حقيقة الكناية ، فإن هناك - كما ذكرنا - فرقًا جوهريًا بين دلالة المجاز ودلالة الكناية ، فالمجاز لا يصلح فيه إرادة المعنى الحقيقى ، فلا يصح أن يراد بالأسد الحيوان المفترس ، ولا بالبحر الذى هو ضد البر ، فى قول المتنبى :

فلم أر قبلى من مشى البحر نحوه   ولا رجـلاً قامت تعانقه الأسـد

وذلك بخلاف الكناية فإنه يصح - كما قال السكاكى والخطيب - فى قولك : «فلانة نؤوم الضحى » ، و« فلان كثير الرماد » أن تريد معناهما الحقيقيين ، أى النوم فى وقت الضحى ، وكثرة الرماد من غير تأويل (٣) .

* * *

---

(١) ينظر « حاشية الإنبابى على الرسالة البيانية » (ص٨٧ - ١٠٣) .

(٢) ينظر « عروس الأفراح » (٣/ ٢٨٣) .

(٣) ينظر « المفتاح » (ص١٩٠) ، و« الإيضاح » (٢/ ٤٥٦) ، و« المطول » (ص٤٠٧) ، و« التصوير البيانى » (ص٣٩٢) .

● **مفهوم التعريض بين ابن الأثير والعلوى :**

قال الإمام الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِى أَنفُسِكُمْ ، عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِن لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ [(١)] : « فيما عرضتم به » هو أن يقول لها : إنك لجميلة أو صالحة أو نافقة ، ومن غرضى أن أتزوج ، وعسى الله أن ييسر لى امرأة صالحة ، وغير ذلك من الكلام الموهم أنه يريد نكاحها ، حتى تحبس نفسها عليه إن رغبت فيه ، ولا يصرح بالنكاح ، فلا يقول : إنى أريد أن أنكحك ، أو أتزوجك ، أو أخطبك ، فإن قلت : أىّ فرق بين الكناية والتعريض ؟ قلت : « الكناية أن تذكر الشىء بغير لفظه الموضوع له » كقولك : طويل النجاد والحمائل لطول القامة ، وكثير الرماد للمضياف .

والتعريض : « أن تذكر شيئًا تدل به على شىء لم تذكره » كما يقول المحتاج للمحتاج إليه : جئت لأسلم عليك ، ولأنظر إلى وجهك الكريم ، ولذلك قالوا :

* وحسبك بالتسليم منى تقاضيا *

وكأنه إمالة الكلام إلى عُرض يدل على الغرض ، ويسمى « التلويح » ، لأنه يلوح منه ما يريده » [(٢)] .

هذا التعريف المحكم الدقيق من الزمخشرى للتعريض لم يستطع أحد من العلماء المدققين بعده أن يغير فيه كلمة واحدة ، وكل ما قالوه فى تعريف التعريض بعده مستنبط منه وناظر إليه ، فقد قالوا فى تعريفه : « إنه إمالة الكلام إلىٰ عُرض أى جانب - يدل على المقصود » [(٣)] .

وهذا التعريف مأخوذ بنصه من قوله : « وكأنه إمالة الكلام إلى عُرض يدل على الغرض » .

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٣٥ (٢) « الكشاف » (١/ ٢٨٢ ، ٢٨٣) .

(٣) ينظر « البلاغة القرآنية » (ص٤١٧) ، و« المختصر على التلخيص » (٤/ ٢٦٨) ، و« حاشية السيد الشريف على المطول » (ص٤١٤) .

ولم يكن فى وسع العلامة الصبان أن يأتى بتعريف آخر مغاير له ، بل صاغه بعبارة أخرى فقال : قيل : التعريض : هو اللفظ المستعمل فى الموضوع له مع الإشارة إلى غيره من السياق [1] .

وأكثر التعريفات المشهورة للتعريض مستمدة منه - كما ذكرنا - ، ومن ذلك تعريف ابن الأثير الذى لم يسلم من نقد العلوى ووسمه بالفساد .

قال : التعريض : هو اللفظ الدال على الشىء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقى ولا المجازى [1] ، المغايرة فى اللفظ فقط كما ترى ، لكن الحاصل واحد ، ومن ذلك تعريف التقى السبكى فى كتابه : « الإغريض فى الفرق بين الكناية والتعريض » حيث قال بعد أن بين معنى الكناية : وأما التعريض فهو لفظ استعمل فى معناه للتلويح بغيره . نحو : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ [3] ، نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلهة ، كأنه غضب أن تعبد الصغار معه ، تلويحًا لعابدها بأنها لا تصلح أن تكون آلهة ، لما يعلمون إذا نظروا بعقولهم من عجز كبيرها عن ذلك الفعل ، والإله لا يكون عاجزًا ، فهو حقيقة أبدًا [4] .

وعرفه ابنه التاج السبكى فى « جمع الجوامع » بقوله : التعريض ما سيق لأجل موصوف غير مذكور [5] .

وعرفه العلامة السعد فى حاشيته على الكشاف بقوله : التعريض : أن تذكر شيئاً مقصود فى الجملة بلفظه الحقيقى أو المجازى أو الكنائى لتدل بذلك الشىء على شىء آخر لم يذكر فى الكلام . مثل أن يذكر المجئ للتسليم بلفظه ليدل على التقاضى وطلب العطاء [6] .

---

(١) « حاشية الإنبابى على الرسالة البيانية » (ص١٦٤) .

(٢) « المثل السائر » (٣/ ٥٦) .

(٣) « الإتقان » (٣/ ١٦٤) ، و« حاشية السيد الشريف على المطول » (ص٤١٣) .

(٤) « الإتقان » (٣/ ١٦٤) ، و« الرسالة البيانية » (ص١٦٥) .

(٥) « الإتقان » (٣/ ١٦٤) .

(٦) « الرسالة البيانية » (ص١٦٤) .

وقد أقر هذا التعريف وارتضاه العلامة الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي [1] .

وعرفه الشيخ الدسوقي في حاشيته على مختصر السعد بقوله : التعريض : أن يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقرائن من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلاً[2].

* *

نظر العلوي في تعريف الزمخشري للتعريض ، وأخذ منه تعريفه الذي سنشير إليه بعد قليل ، كما أخذ غيره من أهل العلم تعريفاتهم للتعريض منه ، كما سبق ذكره ، ولكن العلوي وقف موقف المتجاهل لتعريف الزمخشري ولم يشر إليه بكلمة واحدة ، متوهمًا أن ما سيقوله في تعريف التعريض خير منه ، وأن تعريفه لا يرقى إليه لا تعريف الزمخشري ولا تعريف ابن الأثير المأخوذ منه ، علمًا بأن العلوي قد صرح في مقدمة « الطراز » أن الباعث له على تأليف كتابه هو تفسير الكشاف ، وأول من عرف التعريض تعريفًا جامعًا مانعًا هو الزمخشري ، ولم نر العلوي في مباحث كتابه كلها قد وجه نقدًا واحدًا للزمخشري لا في الحدود ، ولا في غيرها من مسائل البلاغة .

ويحتمل أنه لم يتعرض لتعريف الزمخشري للتعريض بالنقد لأنه لم يجد فيه موضعًا للقدح ، وهو لا يقف إلا عند التعريفات التي يستطيع أن يناقشها ، ثم يحكم عليها بالفساد ، ولا يرتضي في الحدود إلا بما يقوله هو ، أما غيره من أهل العلم ، فلا معرفة لهم بصناعة الحدود ، وقد تقدمت مقولته لابن الأثير في تعريفه للكناية .

وهذا ما حصل في مبحث « التعريض » حيث ذكر العلوي تعريفين له :

أحدهما : لابن الأثير ، وقد ناقشه فيه ، ثم حكم عليه بالفساد كعادته التي لا تتخلف ، ولأنه لا يجيد إلا صناعة الحدود ، فإنه لا يناقش أحدًا في مسالة علمية إلا نادرًا .

---

(١) ينظر « حاشية الشهاب » (٢/ ٣٢٢) .

(٢) ينظر « شروح التلخيص » (٤/ ٢٦٨) .

ثم بعد أن أسقط تعريف ابن الأثير ، أو توهم سقوطه ، أتى بتعريفه المختار المرضى الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

وليته قد ناقش ابن الأثير مناقشة لغوية بلاغية فى هذا الحد ، ثم حكم عليه بالفساد لخروجه عن قواعد اللغة والبلاغة ، ولأنه أتى فيه بأمور تنكرها اللغة والبلاغة ، لو فعل العلوى ذلك لكان شيئاً مفيدًا ، ولحمدنا هذا الصنيع منه ، ولكنه لم يفعل ، بل أنكره وأبطله وحكم عليه بالفساد ، لأنه أتى فيه بكلمة «المفهوم»، وهو لا يعرف المفهوم بمعناه اللغوى ، وإنما يعرف المفهوم بمعناه الأصولى، وهو مفهوم الموافقة والمخالفة فى علم أصول الفقه .

فالمناقش وهو العلوى أصولى ، متكلم على مذهب المعتزلة ، يستخدم مقاييس المنطق والأصول والكلام لإسقاط التعاريف ووسمها بالفساد ، وتلك التعاريف لم تعرف بها مسائل أصولية أو كلامية ، بل مسائل بلاغية ، والذى يناقشه العلوى وهو ابن الأثير أديب وكاتب وناقد وبلاغى ، ولا شأن له بمفهوم الموافقة ولا المخالفة ، بل أعتقد أن ابن الأثير عندما وضع تعريفه للتعريض لم يخطر بباله إطلاقًا كلمة المفهوم بمعناها الأصولى ، وإنما قصد معناها اللغوى ، وهو : فحوى الكلام وما يفهم منه ، وأن المقصود من « مفهوم الكلام » ما يفهم منه من المعنى ، وما يدل عليه من جهة التلويح والإشارة والسياق كما يقول ابن الأثير نفسه .

وهذه الكلمة التى أنكرها العلوى - لأنه لا يعرف إلا مفهوم الموافقة والمخالفة - كثيرة الدور فى الكلام وعلى ألسنة أهل العلم ، ويعنون بها ما ذكرناه ، وقد فسر بها العلامة السعد كلمة « بالفحوى » فى قول الخطيب فى اختلاف طرق القصر : «وهذه الطرق تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع - أى التقديم - بالفحوى » .

قال السعد : (بالفحوى) أى بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل من له الذوق السليم فى مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فهم منه القصر ، وإن لم يعرف أنه فى اصطلاح البلغاء كذلك [1] .

* *

---

(١) « المطول » (ص٢١٤) .

● **تعريف ابن الأثير فاسد لأمرين :**

قال العلوى : التعريف الأول ذكره ابن االأثير ، وحاصل ما قاله : « إنه اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقى ولا المجازى » فقوله : «اللفظ الدال على الشيء » عام فى جميع ما يدل عليه باللفظ من جهة النص والظاهر والحقيقة والمجاز .

وقوله : « من طريق المفهوم » ، يخرج جميع ما ذكرناه ، فإن دلالتها من جهة اللفظ ، لا من جهة مفهومها .

وقوله : « لا بالوضع الحقيقى ولا المجازى تفصيل لما تقدم وبيان له وإيضاح ، وليس يحترز به عن شيء آخر ، ولو حذفه لجاز .

هذا ملخص كلامه ، مع فضل بيان منافى القيود ، ولم يذكره فى كتابه [١] .

* *

ليس فى « المثل السائر » شيء مما ذكره فى تفسيره وبيان ما اشتمل عليه التعريف من قيود ، وما قاله العلوى فهو شيء أتى به من عند نفسه ، ولا إشارة إليه فى «المثل»، بل ما فيه عكس ما قاله ، وخاصة فى قيد « من طريق المفهوم » .

ولذلك فإن قوله : « هذا ملخص كلامه » غير صحيح ، حيث أنه لم يلخص شيئًا مما قاله ابن الأثير فى شرح تعريفه للتعريض .

ودليلنا على ذلك هو نص كلام ابن الأثير فى شرح هذا التعريف . قال رحمه الله: فإنك إذا قلت لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب : والله إنى لمحتاج ، وليس فى يدى شيء ، وأنا عريان ، والبرد آذانى ، فإن هذا وأشباهه تعريضه بالطلب ، وليس هذا اللفظ موضوعًا فى مقابلة الطلب لا حقيقة ولا مجازًا ، وإنما دل عليه من طريق المفهوم ، بخلاف دلالة « اللمس » على الجماع [٢] .

---

(١) « الطراز » (١/ ٣٨٠ ، ٣٨١) .

(٢) يشير إلى ما كرر التمثيل به للكناية ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ .

وعليه ورد التعريض فى خطبة النكاح ، كقولك للمرأة : إنك لخالية وإنى لعزب ، فإن مثل هذا لا يدل على طلب النكاح حقيقة ولا مجازًا .

والتعريض أخفى من الكناية ، لأن دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز ، ودلالة التعريض من جهة المفهوم ، لا بالوضع الحقيقى ، ولا المجازى .

وإنما سمى التعريض تعريضًا لأن المعنى فيه يفهم من عُرضه ، أى من جانبه ، وعرض كل شىء جانبه .

واعلم أن الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معًا ، فتأتى على هذا تارة ، وعلى هذا أخرى ، وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب ، ولا يأتى باللفظ المفرد البتة .

والدليل على ذلك أنه لا يفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز ، وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة ، وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد ، ولكنه يحتاج فى الدلالة عليه إلى اللفظ المركب [(١)] .

* *

عدل العلوى عن ذكر كلام ابن الأثير هذا إلى ما قاله فى شرحه مما لم يرد له ذكر فى « المثل السائر » كما ذكرنا ، لأنه لو ذكره بنصه أو ملخصًا لم يكن هناك وجه لنقد التعريف والحكم عليه بالفساد ، ولو فعل لظهر فى صوته المتجنى المتحامل المتعسف فى نقده ، حيث أن تعريف ابن الأثير مضمونه ومعناه مأخوذ من تعريف الزمخشرى ، وما قاله فى شرح وبيانه كثير منه أيضًا مأخوذ بنصه - كما ترى - من كلام صاحب الكشاف .

وما ذكره ابن الأثير فى بيان ما يعنيه بكلمة « المفهوم » هو ما قاله الزمخشرى والبلاغيون جميعًا . وانظر إلى قوله : « وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة » وقول الزمخشرى : « وكأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض ، ويسمى «التلويح » لأنه يلوح منه ما يريده ، فإنك ستجد تطابقًا كاملاً بينهما .

---

(١) « المثل السائر » (٣/٥٦ ، ٥٧) .

وإذا نظرت أيضًا إلى تعريف العلوى الذى ارتضاه وتعريف ابن الأثير وما قاله فى شرحه ، فإنك لن تجد فرقًا جوهريًا بين التعريفين ، والاختلاف بينهما فى العبارة فقط ، وستتبين أن مصدر التعريفين واحد هو تعريف الزمخشرى . بل كل التعريفات التى تقدم ذكرها مضمومًا إليها تعريف العلوى لا اختلاف بينهما إلا فى اللفظ فقط ، وأصحابها قد شرحوا وبينوا مرادهم بها بما لا يخرج عما قاله صاحب « المثل السائر » .

بعد هذا الذى عقبنا به على ما زعمه العلوى أنه تفسير من ابن الأثير لتعريفه للتعريض نقول :

إن العلوى لم يكن موضوعياً فى نقده لتعريف ابن الأثير ولا أمينًا فى تفسيره لقيود تعريفه ، ولم يكن أيضًا منصفًا فى هذا النقد ، بل كان متجنيًا عليه ومتحاملاً ، ومتعسفًا فى نقده ، عندما حكم على هذا التعريف بالفساد ، من أجل أمور توهمها العلوى ولا وجود لها إلا فى رأسه هو ، ولم تخطر ببال ابن الأثير عندما وضع هذا التعريف .

* *

ويواصل العلوى كلامه على تعريف ابن الأثير فيقول :

وهذا التعريف فاسد لأمرين :

أما أولاً : فلأن المفهوم منقسم إلى ما يكون مفهوم الموافقة ، وإلى مفهوم المخالفة ، فأما مفهوم الموافقة ، فهو كقوله ﷺ : « لا تضحوا بالعوراء » فإنه يدخل فيه العمياء .

وأما مفهوم المخالفة فكقوله عليه السلام : « لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل » فما لا يكون مطعومًا لا يجرى فيه الربا على زعم الشافعى ، فدل على أن ما عدا المطعوم بخلافه .

وكل واحد من هذين المفهومين مأخوذ من جهة اللغة ، ودالة عليها الألفاظ .

والتعريض ليس مفهومًا من جهة اللفظ كما قرر عليه كلامه ، فهذه مناقضة ظاهرة ،

لأن قوله « من طريق المفهوم » يدل على كونه لغويًا ، وتصريحه بأن التعريض يفهم من قصد المتكلم لا من طريق اللفظ ينقض ذلك .

وأما ثانيًا : فلأن قوله : « لا بالوضع الحقيقى ولا المجازى » فضلة لا يحتاج إليها ، لأن ما قبله من القيود أغنى عنه ، ومن حق ما يكون حدًا أن لا يكون فضلة[1] .

ويكفى ما قلنا فى هذا الكلام المتهافت الذى لا يستأهل المداد الذى كتب به .

* *

● التعريض عند العلوى :

أما تعريف العلوى للتعريض فهو : « المعنى الحاصل عند اللفظ لا به » ، ويشرح هذا التعريض قائلاً : « الحاصل عند اللفظ » عام يدخل تحته لفظ الحقيقة ، وما يندرج تحتها ، ولفظ المجاز وما يندرج تحته وقوله : « لا به » يخرج منه جميع ما ذكرناه ، لأن الحقيقة وما يندرج تحتها ، والمجاز وما يندرج تحته ، كلها مستوية فى دلالة اللفظ عليها ، وأنها حاصلة عند اللفظ ، ويدخل تحته التعريض فإنه حاصل بغير اللفظ وهو القرينة .

وإن شئت قلت : فى حده : « هو المعنى المدلول عليه بالقرينة دون دلالة اللفظ »[2] .

تعريف ابن الأثير والعلوى للتعريض وإن كان كلاهما مأخوذ من تعريف الزمخشرى له ، فإن تعريف العلوى لا يمتاز عن تعريف ابن الأثير إلا بشىء واحد فحسب وهو « الإيجاز » وهو شئ مستحسن ومرغوب فيه فى كل شيء ، وخاصة فى الحدود ، فإن الجيد منها ما كان مشتملاً على هذه الفضيلة ، هذه كلمة حق لا بد منه ، حتى لا نكون ظالمين للرجل .

بعد هذا نقول : ذكر العلوى فى كلامه الذى شرح به تعريفه كلمة « القرينة »

---

(١) ينظر « الطراز » (١/ ٣٨١ ، ٣٨٢) .

(٢) « الطراز » (١/ ٣٨٣) .

مرتين ، وذكرها قبل ذلك فى اعتراضه على تعريف ابن الأثير حيث قال : « إن دلالة التعريض إنما هى من جهة القرينة ، وليست من جهة المفهوم كما زعمه ابن الأثير ، لأن دلالة المفهوم لغوية » .

وقال فى دلالة اللفظ على ما يدل عليه من المعانى : « إن التعريض ليس يفهم من جهة اللفظ ، ولكنه مدلول عليه بالقرينة ، خلافًا لما زعمه ابن الأثير من كونه مفهومًا من طريق المفهوم » .

لفظ « القرينة » هذا الذى كرر العلوى ذكره مرات عديدة مقابلاً للمفهوم عند ابن الأثير ماذا يريد به ؟ والعلوى قطعًا لا يريد بها معناها عند البلاغيين ؟

فذهبت إلى الأصوليين فوجدتهم يقولون فى معناها : القرينة : هى ما لا يبقى معها احتمال ، وتسكن النفس عنده ، مثل سكونها إلى الخبر المتواتر أو قريبًا منه[1]. لكن هذا المعنى للقرينة بعيد عما يريده العلوى بها فى « التعريض » . فأخذت فى البحث فى مبحث التعريض لعل العلوى يكون قد بين مراده منها ، فوجدته قد ذكر ذلك فى بيان موقع الاعتراض ، حيث يقول : « وإنما دلالته كانت من جهة القرينة ، والتلويح ، والإشارة ، وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد ، ولكنه إنما ينشأ من جهة التركيب »[2] .

ويقول وهو يتحدث عن الفرق بين التعريض والكناية : الكناية مدلول عليها من جهة اللفظ بطريق المجاز ، بخلاف التعريض ، فإنما دلالته من جهة القرينة والإشارة»[3] .

والتلويح والإشارة ، واللفظ المركب كلاهما مما فسر به ابن الأثير ما يريده بكلمة «المفهوم » الذى أبطل العلوى تعريفه من أجله ، وها هو ذا يقول به .

ومن عجيب أمر هذا الرجل - وكل أمره عجب - أن كل ما ذكره فى بيان موقع التعريض مأخوذ من « المثل السائر » .

---

(١) « البحر المحيط » للزركشى (٤/٢٦٦) . (٢) ينظر « الطراز » (١/٣٩٧) .
(٣) « الطراز » (١/٣٩٨) .

قال : « واعلم أن موقعه إنما يكون فى الجمل المترادفة ، والألفاظ المركبة ، ولا يرد فى الكلم المفردة بحال » [1] .

وكلام ابن الأثير : « وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب ، ولا يأتى فى اللفظ المفرد البتة » [2] .

وما ذكره العلوى فى مبحث التفرقة بين الكناية والتعريض حيث فرق بينهما بأمور ثلاثة - مأخوذ أيضًا من « المثل السائر » إلا أن ابن الأثير قد ذكر هذه الأمور مفرقة فى ثنايا كلامه على الكناية والتعريض ، فما كان من العلوى إلا أن جمعها فى مبحث واحد [3] .

وهل هذا كل ما أخذه العلوى من « المثل السائر » ؟ كلا ، بل أخذ كل ما فيه مما قاله ابن الأثير فى « الكناية » ، و« التعريض » ولم يبق منه شيئاً ، ثم اتجه بعد ذلك إلى « نهاية الإيجاز » ، و« المصباح » ، فأخذ منهما ما أكمل به مبحث « الكناية والتعريض » ، وكذلك أخذ من الكشاف ما ذكره من أمثلة وهو يتحدث عن تعريف التعريض [4] .

وسنشير إلى ذلك فى المبحث التالى .

* *

● **العلوى يرفض ويسرق :**

رفض العلوى تعريفى ابن الأثير للكناية ، والتعريض وحكم عليها معًا بالفساد ، ولم يرتض إلا ما عرفه هو بهما ، ولم يصنع هذا مع ابن الأثير فحسب ، بل رد أيضًا تعريف عبد القاهر الجرجانى للكناية ، وحكم عليه بأنه فاسد لأمور ثلاثة ، وسأذكر الأمر الثالث فقط ، لتتبين مدى جهل هذا الرجل بمسائل البلاغة وضحالة معرفته مقاصد البلاغيين ومرامى كلامهم .

---

(١) ينظر « الطراز » (١/٣٩٦) . (٢) ينظر « المثل السائر » (٣/٥٧) .

(٣) ينظر « المثل السائر » (٣/٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧) ، و «الطراز » (١/٣٩٧ ، ٣٩٨) .

(٤) ينظر « الطراز » (١/ ٣٨٥) .

قال : وأما ثالثًا : فلان ما هذا حاله ينتقض بالاستعارة فى نحو قولك : « رأيت الأسد » ، و« لقيت البحر » فإنك فيه قد تركت اللفظ الموضوع للشجاعة والكرم ، وأتيت بتاليهما ، وأومأت بهما إليه ، وإذا دخلت الاستعارة فى هذا الحد ، كان باطلاً، لأنه لم يفد خصوصية الكناية على انفرادها ، وقد مر الشيخان أبو المكارم صاحب « التبيان » والمطرزى على ما قاله الشيخ عبد القاهر ، ولم يعترضاه بما ذكرناه من الإفساد [1] كلامه هو الفاسد ، وخاصة قوله : « تركت اللفظ الموضوع للشجاعة والكرم » فالرجل لا يدرى المستعار له فى المثالين ، ولذلك قال : الموضوع له الشجاعة والكرم .

وأبطل أيضًا تعريف بدر الدين بن مالك للكناية الذى هو تعريف أبى يعقوب السكاكى ، ولم يعترض الخطيب ولا غيره من البلاغيين المحققين على هذا التعريف، وإنما كان اعتراض الخطيب على ما فرق به السكاكى بين المجاز والكناية من أن الانتقال فى المجاز من الملزوم إلى اللازم ، وفى الكناية من اللازم إلى الملزوم [2] .

* *

بعد هذا الاستطراد نعود إلى الموضوع الذى أردنا الحديث عنه فنقول : الذى لم يأخذه العلوى من « المثل السائر » هو نص تعريف الكناية والتعريض ، أما ما قيل فى شرح هذين التعريفين المغضوب عليهما من العلوى ، وشواهد الكناية والتعريض ، فقد أخذها كلها ولم يبق شيئاً منها .

بدأ العلوى حديثه عن التعريض بذكر مثالين له . **أولهما** : مأخوذ من الكشاف فى قوله تعالى : ﴿ وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ [3] .

والثانى : مأخوذ مما قاله ابن الأثير توضيحًا للتعريف الذى رفضه العلوى وحكم عليه بالفساد [4] .

---

(١) ينظر « الطراز » (١/ ٣٦٦) ، و« دلائل الإعجاز » (ص٦٦) .

(٢) ينظر « الطراز » (١/ ٣٦٧) ، و« المصباح » (ص١٤٦) ، و« المفتاح » (ص١٨٩ . ١٩٠)، و« الإيضاح » (٢/ ٤٥٦ ، ٤٥٧) .

(٣) ينظر « الطراز » (١/ ٣٨٥) ، و« الكشاف » (١/ ٢٨٢) .

(٤) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٥٦) ، و« الطراز » (١/ ٣٨٥) .

أما الشواهد التى ذكرها للتعريض فبعضها أيضًا مأخوذ من الكشاف وبعضها من «المثل السائر » [1] .

هذا ما يخص شواهد التعريض من القرآن ، أما شواهده من السنة النبوية فقد أخذ المثال الوحيد الذى استوعب كلامه فيه أكثر من صفحة من « المثل السائر » [2] .

وما أورده العلوى من تعريضات البلغاء والشعراء فمأخوذ بتمامه أيضاً من « المثل السائر » [3] .

أما أمثلة الكناية فقد ذكر لها ابن الأثير أمثلة كثيرة من القرآن ، ولكن شاهدين من هذه الشواهد أطنب ابن الأثير فى الكلام عنهما ، واستغرق كلامه صفحة ونصف الصفحة وهما قوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[4] ، والآخر قوله تعالى : ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ﴾ [5] أخذ العلوى هاتين الآيتين وأفاض فى الحديث عنهما فى أكثر من سبع صفحات ، ولكل ما قاله فيهما أصله فى « المثل السائر » [6] .

أما ما ذكره ابن الأثير من الكنايات الواردة فى الأخبار النبوية [7] ، والواردة عن البلغاء والشعراء [8] ، فقد أخذها كلها ولم يترك منها شيئًا .

* *

---

(١) ينظر « الكشاف » (٣/ ١٢٤) ، (٢/ ٣٨٨) ، و« المثل السائر » (٣/ ٧٢) ، و« الطراز » (١/ ٣٨٦ ٣٨٨) .

(٢) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٧٤) ، و« الطراز » (١/ ٣٨٨) .

(٣) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٧٣ ، ٧٤ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٦) ، و« الطراز » (١/ ٣٩٠ - ٣٩٤) .

(٤) سورة الحجرات : الآية ١٢ .

(٥) سورة الرعد : الآية ١٧

(٦) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٦٢ ، ٦٣) ، و« الطراز » (١/ ٤٠٠ - ٤٠٦) .

(٧) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٦٤ ، ٦٦) ، و« الطراز » (١/ ٤٠٧ - ٤١١) .

(٨) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٦٥ - ٧٠) ، و« الطراز » (١/ ٤١٥ - ٤٢١) .

● أقسام الكناية :

قسم البلاغيون الكناية باعتبار المعنى الكنائى المراد ثلاثة أقسام :

كناية عن صفة ، وكناية عن نسبة ، وكناية عن موصوف ، ثم قسموا الكناية عن صفة قسمين : قريبة وبعيدة ، وقسموا القريبة قسمين : واضحة وخفية .

وقسموا الكناية عن نسبة قسمين : كناية عن نسبة فى الإثبات ، وكناية عن نسبة فى النفى .

وقسمها هذا التقسيم أيضًا أحد أصحاب الكتب الأربعة التى اعتمد عليها العلوى فى تأليف كتابه « الطراز » وهو بدر الدين بن مالك ، فى كتابه « المصباح » ، ولكن العلوى لم يأخذ بهذا التقسيم ، وقسمها تقسيمًا آخر ، ولم يأخذ من بدر الدين ابن مالك هذا التقسيم المشهور للكناية منذ عبد القاهر وإن كان - رحمه الله - لم يذكر الكناية عن موصوف وإنما أخذ منه فقط شواهد القسم الثانى عنده وهو تقسيمها إلى قريبة وبعيدة .

بعد هذه المقدمة أقول :

بعد أن أتى العلوى على كل شواهد الكناية والتعريض ونقلها بكاملها من صاحب التعريفين الفاسدين للكناية والتعريض ، رأى ابن الأثير يقول فى شرح تعريفه الفاسد للتعريض ، واعلم أن الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معًا . فتأتى على هذا تارة وعلى هذا أخرى ، وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب ولا يأتى فى اللفظ المفرد البتة [١] .

فجعل القسم الأول من أقسام الكناية الثلاثة عنده خاصًا بتقسيمها باعتبار ذاتها إلى مفردة ومركبة ، فأما المفردة فهى ما كانت الكناية حاصلة فى اللفظ المفردة ، ثم مثل لها بآية كريمة ذكرها ابن الأثير فى بيان القيد الأخير من تعريف الكناية ، وهو «بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز » ، وهذه الآية هى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا أَخِي

---

(١) « المثل السائر » (٣/٥٧) .

ح وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِى نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (١) ، ثم أتبعها بقوله تعالى : ﴿ أَوْ
م النِّسَاءَ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ
م لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ (٣) ، وقد تقدم منا كلام على هذه الآيات الثلاث .

، اتجه العلوى بعد أن فرغ من نسخ شواهد ابن الأثير للكناية والتعريض إلى
أخرى آتيًا بما فيها من شواهد لهذا القسم (٤) .

ا القسم الثانى وهو تقسيمها باعتبار حالها إلى قريبة وبعيدة ، فقد ولى جهة
كتاب « المصباح » فأخذ منه ما ذكره بدر الدين بن مالك ، فى الكناية عن
وإن كان العلوى لم يذكر إطلاقاً كلمة الصفة ولا الموصوف ولا النسبة ، ولك
ه من شواهد لهذا القسم الثانى فهو من الكتاب المذكور (٥) .

القسم الثالث والأخير فهو تقسيمها باعتبار حكمها إلى حسنة وقبيحة ، وكان
« فيه وفى شواهد ما ذكره ابن الأثير تحت عنوان « ما يقبح ذكره من
» (٦) .

والله أعلم .

* * *

« المثل السائر » (٣/ ٥٢ ، ٥٩) . (٢) « المثل السائر » (٣/ ٥٣ ، ٥٤) .
« المثل السائر » (٣/ ٦٣) . (٤) ينظر « الطراز » (١/ ٣٢٧ ٣٣) .
ينظر « المصباح » (ص١٤٨ - ١٥١) .
ينظر « المثل السائر » (٣/ ٧٠) ، و « الطراز » (١/ ٤٣٢) .

الباب الثالث

من مباحـث النقـد

المبادئ والافتتاحات

ى ابن المعتز هذا الفن « حسن الابتداء » وأراد به ابتداءات القصائد ، وفى
ـمية تنبيه على تحسين المطالع ، وأورد فى هذا الباب قول النابغة :

كلينى لهم يا أميمة ناصب   وليل أقاسيه بطئ الكواكب

ابن أبى الإصبع : لقد أحسن ابن المعتز الاختيار ، فإنى أظنه نظر بين هذا
وبين ابتداء امرئ القيس فى معلقته حيث قال :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

ى أن ابتداء امرئ القيس على تقدمه وكثرة معانى ابتداءاته متفاوت القسمين
.

سماه أبو هلال العسكرى وأسامة بن منقذ وحازم القرطاجنى : «المبادئ»[2] ،
بن رشيق « المبدأ » وقال : إن الشعر قفل أوله مفتاح ، وينبغى للشاعر أن
ـداء شعره ، فإنه أول ما يقرع السمع منه ، وبه يستدل على ما عنده فى أول
(.

اه الخطيب « الابتداء » قال : ينبغى للمتكلم أن يتأنق فى ثلاثة مواضع من
، حتى تكون أعذب لفظًا ، وأحسن سبكًا ، وأصح معنى . الأول :
لأنه أول ما يقرع السمع ، فإن كان كما ذكرنا أقبل السامع على الكلام ،
جميعه ، وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورفضه ، وإن كان فى غاية
(.

تحرير التحبير » (ص١٦٨) ، و« خزانة الأدب » (١/١٩) ، و« العمدة » (١/٣٨٩) ،
ـتين » (ص٤٥٣) .

الصناعتين » (ص٤٥١) ، و « البديع فى نقد الشعر » (ص٢٨٥) ، و« منهاج البلغاء»
) .

العمدة » (١/٣٨٩) .   (٤) « الإيضاح » (٢/٥٩١) .

أما براعة الاستهلال فهى : ابتداء المتكلم بمعنى ما يريد تكميله وإن وقع فى أثناء القصيدة [١] . قال الحموى : وقد فرغ المتأخرون - منه - أى من حسن الابتداء - ومنه براعة الاستهلال فى النظم والنثر ، وفيها زيادة على حسن الابتداء ، فإنهم شرطوا فى براعة الاستهلال ، أن يكون مطلع القصيدة دالاً على ما بنيت عليه ، مشعرًا بغرض الناظم ، من غير تصريح بل بإشارة لطيفة [٢] .

وعد الخطيب براعة الاستهلال من حسن الابتداء ، قال : وأحسن الابتداءات ما ناسب المقصود ، ويسمى براعة الاستهلال [٣] ، كقول أبى تمام يهنئ المعتصم بالله بفتح عموريه ، وكان أهل التنجيم زعموا أنها لا تفتح فى ذلك الوقت :

السـيف أصـدق أنباء من الكتب ... فى حـده الحـد بين الجد واللعب

بيض الصفائح لا سود الصحائف فى ... متونهـن جلاء الشـك والريب [٤]

* *

● المبادئ والافتتاحات بين ابن الأثير والعلوى :

قال أحد الدارسين : وقد سمى العلوى المبادئ والمطالع : « المبادئ والافتتاحات» [٥] . وهذا غير صحيح ، فالذى سماها بذلك هو ابن الأثير حيث قال: النوع الثانى والعشرون : فى المبادئ والافتتاحات . ثم قال : هذا النوع هو أحد الأركان الخمسة البلاغية المشار إليها فى الفصل التاسع من مقدمة الكتاب [٦] . وقال أيضاً : وحقيقة هذا النوع أن يجعل مطلع الكلام من الشعر أو الرسائل دالاً على المعنى المقصود من هذا الكلام إن كان فتحًا ففتحًا ، وإن كان هناء فهناء ، أو كان عزاء فعزاء ، وكذلك يجرى الحكم فى غير ذلك من المعانى .

---

(١) « تحرير التحبير » (ص١٦٨) . (٢) « خزانة الأدب » (١/ ٣٠) .

(٣) « الإيضاح » (٢/ ٥٩٤) .

(٤) « شروح التلخيص » (٤/ ٥٣٣) ، و« المطول » (ص٤٧٨) .

(٥) « معجم المصطلحات البلاغية وتطورها » للدكتور / أحمد مطلوب (٣/ ١٨٠) .

(٦) « المثل السائر » (١/ ٩٦) .

وفائدته : أن يُعرف من مبدأ الكلام ما المراد به ، ولم هذا النوع [1] .

* *

هذا الفن هو الفصل الثاني من الباب الثالث ، الذي عنون له الخطاب بقوله : «الباب الثالث : في مراعاة أحوال التأليف وبيان ظهور المعاني المركبة» وزعم أن الباب الذي قبله كان عن الكلام في الأمور الإفرادية ، أما هذا الباب فهو في الكلام على الأمور المركبة ، وقد بناه على ستة فصول :

الأول : في الإطناب ، والثاني : في المبادئ والافتتاحات ، والثالث : في الاستدراجات ، والرابع : في الامتحان ، والخامس : في الإرصاد ، والسادس : في التخلص والاقتضاب [2] .

ويريد العلوي بأحوال التأليف التي يجب مراعاتها : أحوال النظم .

وعنوان البابين مأخوذ من «التبيان» للزملكاني ، حيث قال : الركن الأول : في الدلالات الإفرادية . . . الركن الثاني : في مراعاة أحوال التأليف ، وقد قدم الزملكاني للركن الثاني بمقدمة هي تلخيص لما قاله عبد القاهر في باب النظم من وجوب مراعاة معاني النحو وأصوله وفروعه ، وكذلك قدم العلوي للباب الثالث ، وإن كان محتوى البابين مختلف [3] .

وليس المبادئ والافتتاحات ، ولا الاستدراجات ، ولا الإرصاد ، ولا التخلص والاقتضاب من أحوال النظم والتأليف ، وكذلك الامتحان ، وهو الاسم الذي ابتدعه العلوي للاقتصاد والإفراط والتفريط .

ولم يدرس البلاغيون المبادئ والافتتاحات ، ولا التخلص والاقتضاب في علم من علوم البلاغة الثلاثة ، بل درسوهما في خاتمة العلوم الثلاثة عقب الكلام على السرقات الشعرية ، أما الامتحان فالمقصود به المبالغة ، وقد درسوها في علم البديع ، وكذلك الإرصاد ، والاثنان من المحسنات البديعية المعنوية .

* *

---

(١) السابق (٣/ ٩٦) .
(٢) ينظر «الطراز» (٢/ ٢٢١) ، وما بعدها .
(٣) ينظر التبيان (ص٨٩) .

نظر العلوى فى كلام ابن الأثير عن هذا الفن فعبر عن مضمونه بعبارته هو ، ثم جعل الافتتاح الحسن طرفًا ، والقبيح طرفًا آخر ، ثم قال : فهذان طرفان نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما :

الطرف الأول : فى ذكر الافتتاحات الرائعة ، ولنورد فيها أمثلة أربعة (١) . هذه الأمثلة الأربعة : المثال الأول : من كتاب الله تعالى ، والثانى : من السنة النبوية ، والثالث : من كلام الإمام على بن أبى طالب - رضى الله عنه - ، والرابع : من كلام البلغاء والمقصود بهم هنا الشعراء ، وأكثر شواهد هذه الأمثلة كانت من « المثل السائر» وردد العلوى ما قاله ابن الأثير فيها ما عدا المثال الثالث وهو كلام الإمام على كرم الله وجهه .

والشاهد الأول من القرآن الكريم ليس موجودًا فى « المثل السائر » ولذلك كثر خطؤه فى الكلام عنه ، وهذا ما سنقصر كلامنا عليه ، أما شواهد الأمثلة الأخرى ، سواء كانت للطرف الأول أو الثانى فكلها مأخوذة من « المثل السائر » وكلام العلوى عنها لا جديد فيها ، وإنما هو ترديد - كما ذكرنا - لما قاله ابن الأثير فيها .

* *

المثال الأول من كتاب الله تعالى ، وقد ذكر العلوى فى هذا المثال ثلاث آيات من القرآن الكريم :

أولها قوله تعالى :﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا * وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴾ (٢) .

وبعد أن قدم لهذا النص الكريم قبل ذكره ، أخذ بعد ذلك فى بيان روعة هذا الافتتاح وحسنه ، فقال : فانظر إلى هذه الآية ما أعجب ملاءمتها لهذه الحالة ، وأشد تصريحها بالمقصود من أول ولهة ، فصدّر الآية بذكر الفتح (٣) إظهارًا للمنة ،

---

(١) ينظر « الطراز » (٢/٢٦٦ ، ٢٦٧) .   (٢) سورة الفتح : الآيات ١ - ٣

(٣) ذكر العلوى كلمة « الفتح » عدة مرات ، ولكنه لم يبين المراد بهذا الفتح ، أهو فتح الحديبية ، أم فتح مكة ؟ وهو مختلف فيه ، وإن كان الجمهور على أنه فتح الحديبية .

ثم أردفه بذكر المغفرة إعظامًا لحاله ، ثم وجه التعليل بالمغفرة إلى الفتح ، إيذانًا بأنه إنما استحق الغفران من أجل ما استحق على العناية فى الفتح [1] ، ومكابدة شدائده[2] . ثم خرج عن الموضوع الذى هو بصدد الحديث عنه إلى مناقشة العلماء الذين يرون غير ما يرى ، مع أن المقام لا يساعد على ذلك .

المهم أن العلوى - كما هو واضح فى كلامه هذا - يرى أن « اللام » فى قوله تعالى : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ ﴾ لتعليل المغفرة بالفتح ، فالفتح علة للمغفرة .

والمسألة موضع خلاف ، لا فى المعلل له أهو المغفرة أم الفتح ؟ ، ولكن أيضًا فى « اللام » نفسها ، أى لام التعليل أم لام العاقبة ؟

ومع ذلك فإن العلوى خرج - كما قلنا - عما يتكلم فيها وهو حسن الافتتاح بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ إلى مناقشة أهل العلم فى المعلل له باللام ، وفى حقيقة اللام ، فقال : فأما [3] الزمخشرى فقد قال فى تفسيره : إنه ليس واردًا على جهة التعليل على أحد وجهيه [4] ، وإنما هو وارد على جهة التعديد لما أنعم الله عليه من غفران ذنوبه ، وإتمام نعمته عليه والهداية والنصر .

فأما من قال إن « اللام » للعاقبة كالتى فى قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [5] فإنما كان ذلك من أجل ضيق العطن ، وعدم الوطأة ، ورسوخ القدم فى علوم البيان ، وبعدهم عن الإحاطة بحقائق التشبيه والاستعارة ، فلا جرم عولوا على هذه التأويلات الركيكة ، والمعانى الباردة [6] .

* *

---

(١) لاحظ ضعف التعبير ورداءته وخاصة (على العناية فى الفتح) .

(٢) ينظر الطراز (٢/٢٦٧ ، ٢٦٨) .

(٣) لا محل هنا للحرف « أما » لأنها للتفصيل ولم يتقدم ما يستدعى تفصيله .

(٤) لم يذكر وجهى التعليل ، وإنما ذكر أحدهما ، وهو كون الفتح علة للمغفرة ، أما الوجه الآخر فهو كون المغفرة علة للفتح .

(٥) سورة القصص : الآية ٨   (٦) « الطراز » (٢/٢٦٨) .

ما نسبه العلوى إلى الزمخشرى غير صحيح ، ولم يقل ما زعم أنه قد قاله . قال رحمه الله : فإن قلت : كيف جعل فتح مكة علة للمغفرة ؟ قلت : لم يجعل علة للمغفرة ، ولكن لاجتماع ما عدد من الأمور الأربعة ، وهى : المغفرة ، وإتمام النعمة ، وهداية الصراط المستقيم ، والنصر العزيز . . . ويجوز أن يكون فتح مكة - من حيث إنه جهاد للعدو - سببًا للغفران والثواب [1] .

هذا الكلام صريح فى أنه - رحمه الله - يرى أن فتح مكة ليس علة لمغفرة الذنوب وحدها ، بل للأمور الأربعة ، فاللام للتعليل ، ثم قال بعد ذلك : « ويجوز أن يكون فتح مكة وحده سببًا للغفران والثواب » ، وبذلك يكون قد جوز الأمرين جميعًا [2] .

ويوضح قول الزمخشرى الأول ، كلام الإمام فخر الدين الرازى حيث قال : قوله : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ ﴾ ينبئ عن كون الفتح سببًا للمغفرة ، والفتح لا يصلح سببًا للمغفرة ، فما الجواب عنه ؟ نقول : الجواب عنه من وجوه :

الأول : ما قيل : إن الفتح لم يجعل سببًا للمغفرة وحدها ، بل هو سبب لاجتماع الأمور المذكورة وهى : المغفرة ، وإتمام النعمة ، والهداية ، والنصرة »[3].

ثم يجئ بعد ذلك وصفه لمن قال إن « اللام » للعاقبة مثل اللام فى آية سورة القصص ، بتلك الأوصاف غير المهذبة ، والتى تنم عن سوء الأدب ، ولا تليق برجل محسوب على أهل العلم ، ويدعى أمير المؤمنين ، والطامة الكبرى رميهم بالجهل بعلم البيان ، وعدم إحاطتهم بحقائق التشبيه والاستعارة .

وهو الذى لا رسوخ لقدمه فى علم البيان ، ولا إحاطة له بحقائق التشبيه والاستعارة ، ولكن كما يقال : « رمتنى بدائها وانسلت » ، وإذا لم تستح فافعل ما شئت .

---

(١) ينظر « الكشاف » (٤/ ٣٣٢) .
(٢) ينظر تحقيق ذلك فى « حاشية الشهاب » (٨/ ٥٥ ، ٥٦) .
(٣) ينظر « التفسير الكبير » (٢/ ٧٨) .

وليس العلوى غير محيط بعلم البيان ومسائل التشبيه ، والاستعارة فحسب كما أثبتنا فى الفصول المتقدمة ، بل وها هو ذا غير محيط بأقوال المفسرين ، بل وغير أمين فى نسبة الأقوال إلى أصحابها ، وهذا ما أردنا إثباته فى اختيار بحث كلامه فى هذه الآية ، والوقوف على ما قاله فيها ، لنثبت أن الرجل ليس جاهلاً بمسائل علوم البلاغة فحسب ، بل وبعلم التفسير أيضاً .

* *

وجمهور العلماء يرون أن « اللام » فى قوله تعالى : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ لام التعليل ، لا لام العاقبة .

قال أبو جعفر النحاس : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ لام كى ، والمعنى : لأن [١] .

وقال السمين : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ متعلق بفتحنا ، وهى لام العلة [٢] ، وقال ابن عطية : (ليغفر) هى لام كى ، لكنها تخالفها فى المعنى ، والمراد هنا أن الله فتح مكة لكى يجعل ذلك أمارة وعلامة لغفرانه لك ، فكأنها لام صيرورة [٣] .

والتحقيق أن فتح مكة ليس علة لمغفرة الذنب ، كما ذهب إلى ذلك العلوى ، والإمام الزمخشرى ، بل العكس هو الصحيح ، أى مغفرة الذنب علة لفتح مكة .

قال الإمام البيضاوى : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ علة للفتح من حيث إنه عن جهاد الكفار [٤] .

وقد اعترض السمين الحلبى على ما قاله الزمخشرى ، قال ـ بعد أن حكى كلامه السابق ذكره ـ : « وهذا الذى قاله مخالف لظاهر الآية ، فإن اللام داخلة على المغفرة ، فتكون المغفرة علة للفتح ، والفتح معلل بها ، فكان ينبغى أن يقول : كيف جعل فتح مكة معللاً بالمغفرة ؟ ثم يقول : (يجعل معللاً) [٥] .

* *

---

(١) « إعراب القرآن » (١٩٦/٤) .

(٢) « الدر المصون » (٧٠١/٩) .

(٣) « المحرر الوجيز » (٨٧/١٥) .

(٤) ينظر « حاشية الشهاب » (٨/ ٥٥) .

(٥) « الدر المصون » (٧٠٩/٩) .

ثم إن الذين يرون أن هذه « اللام » هى لام العاقبة ليسوا كما وصفهم العلوى ، بل هم عكس ما وصفهم به ، من أعلم الناس بعلوم البيان ، ومن أكثرهم إحاطة بالمجاز والتشبيه ، بل لم نعرف حقيقة المجاز والتشبيه ، وروائع مباحث البلاغة إلا عن طريقهم ، وهم « الأشاعرة » ، قال الألوسى : مذهب الأشاعرة القائلين بأن أفعاله تعالى لا تعلل بالأغراض : أن مثل هذه اللام للعاقبة ، أو لتشبيه مدخولها بالعلة الغائية فى ترتبه على متعلقها ، وترتب المغفرة على الفتح . . . »[1] .

والعلوى معتزلى ، ومعروف ما بين المعتزلة والأشاعرة ، ولذلك قال ما قال : وكذلك الحال فى اللام فى آية القصص ، جمهور العلماء يرون أنها لام التعليل ، لا لام العاقبة ، كما ذهب إلى ذلك العلوى .

قال الزمخشرى : اللام فى « ليكون » هى لام كى التى معناها التعليل ، كقولك : « جئتك لتكرمنى » سواء بسواء ، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا ، ولكن المحبة والتبنى ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له ، وثمرته ، شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لأجله ، وهو الإكرام الذى هو نتيجة المجئ ، والتأدب الذى هو ثمرة الضرب فى قولك : « ضربته ليتأدب » .

وتحريره : أن هذه « اللام » حكمها حكم الأسد ، حيث استعيرت لما يشبه التعليل ، كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد[2] .

وقال السمين : قوله : (ليكون) فى اللام الوجهان المشهوران : العلية المجازية بمعنى : أن ذلك لما كان نتيجة فعلهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفعل لأجله ، أو الصيرورة[3] .

وقال النحاس : نصب (ليكون) بلام كى ، وربما أشكل هذا على من يجهل

---

(١) ينظر « روح المعانى » (٢٦/ ٨٩) ، و« حاشية الشهاب » (٨/ ٥٥) .
(٢) « الكشاف » (٣/ ٣٩٤) ، وينظر « حاشية الشهاب » (٧/ ٦٤) ، و« البحر المحيط » (٧/ ١٠٥)، و « التبيان فى إعراب القرآن » (٢/ ١٠١٦) .
(٣) « الدر المصون » (٨/ ٦٥١) .

اللغة ويكون ضعيفًا في العربية فقال : ليست بلام كي ولقبها بما لا يعرف الحذاق من النحويين أصله ، وهذا كثير في كلام العرب ، يقال جمع فلان المال ليهلكه ، وجمعه لحتفه ، وجمعه ليعاقب عليه ، لما كان جمعه إياه قد أداه إلى ذلك كان بمنزلة من جمعه له ، كما قال :

* فللموت ما تلد الوالدة * (١)

أما ابن هشام فقد قال - وهو يعدد معاني اللام - : السابع عشر : الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل ، نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوًا وحزنًا) وقوله :

فللموت تغذو الوالداتُ سخالها كمـا لخراب الدور تبنى المساكن

وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة ، قال الزمخشري : والتحقيق أنها لام العلة ، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة (٢) .

* * *

ويواصل العلوي حديثه عن آية سورة الفتح ، فيذكر كلامًا لضعفه وركاكته كأنه كلام أحد العوام ، لا كلام رجل أصولي ، والأصوليون مشهورون بدقة التعبير وإحكام الصياغة ، ولكن العلوي بخلاف هذا ، وانظر إلى كلامه عن سبب التعبير بالماضي « فتحنا » دون المضارع « نفتح » وذلك في قوله : « وإنما جاء بلفظ الماضي- إنا فتحنا لك - مبالغة فيه وتوكيدًا ، وكأنه لشدة تحققه وثبوته كأنه قد مضى وتقضى، فأشبه الماضي في تقريره » (٣) .

كلام طويل ، وأسلوب ركيك ، ولا مبالغة في الفتح ولا تشديد فيه ، وأن هذا من أصله المأخوذ منه ، وهو قول الزمخشري :

« وجئ به على لفظ الماضي على عادة رب العزة سبحانه في أخباره ، لأنها في

---

(١) « إعراب القرآن » (٣/٢٢٩) .

(٢) ينظر « مغني اللبيب » (ص٢٣٥ ، ٢٣٦) .   (٣) « الطراز » (٢/٢٦٩) .

تحققها وتيقنها بمنزلة الكائنة الموجودة . وفى ذلك من الفخامة والدلالة على علو شأن المخبر ما لا يخفى »[1] .

وأضاف ابن المنير إلى تلك الفخامة « الالتفات » فقال : « ومن الفخامة : الالتفات من التكلم إلى الغيبة » . من التكلم فى ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا ﴾ إلى الغيبة فى ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ ﴾ .

وللعلامة الشهاب فى ذلك مبحث نفيس وكلام فى غاية الحسن ، قلما يوجد لغيره[2] .

وما افضنا فى الحديث عن هذه الآية الكريمة ، وأطلنا ذيول الكلام عنها ، إلا لنثبت بالدليل أن العلوى لم يكن ضعيفًا فى مسائل البلاغة فحسب ، بل كان ضعيفًا أيضاً فى علم التفسير .

والله أعلم .

* * *

---

(١) « الكشاف » (٤/ ٣٣٢) .

(٢) ينظر حاشية الشهاب (٨/ ٥٣ ، ٥٤) .

التخلص والاقتضاب

هذه ترجمة ابن الأثير لهذا الفن ، قال : « النوع الثالث والعشرون : فى التخلص والاقتضاب » [1] ، وقد جعله الركن الثالث من أركان الكتاب ، فى «الفصل التاسع فى أركان الكتابة » : وأما الأركان التى لا بد من إيداعها فى كل كتاب بلاغى ذى شأن فخمسة .... الركن الثالث : أن يكون خروج الكاتب من معنى إلى معنى برابطة ، لتكون رقاب المعانى آخذة بعضها ببعض ، ولا تكون مقتضبة . ولذلك باب مفرد أيضًا يسمى باب « التخلص والاقتضاب » ، وهذا الركن أيضًا يشترك فيه الشاعر والكاتب [2] .

أما العلوى فقد عقد لهذا الفن فصلاً خاصًا به هو الفصل السادس والأخير من فصول الباب الثالث وهو : « مراعاة أحوال التأليف وبيان ظهور المعانى المركبة » . وقد تكلمنا عن ذلك عند الحديث عن « المبادئ والافتتاحات » التى شغلت الفصل الثانى من هذا الباب نفسه ، وقلنا إن العلوى قد وضع الشىء فى غير موضعه ، ولو أنه قد وضع هذين الفنين فى « علم البديع » لهان الخطب ، أما أن يذكرهما فى باب خاص بدراسة النظم وبيان معانى النحو فهذا يدل على أن الرجل لا دراية له بشىء ، فهو لا علم له بالمباحث التى ينبغى أن تدرس فى علم المعانى ، ولا بتلك التى ينبغى أن تدرس فى علم البديع ، كما حصل أن جعل المعاظلة اللفظية ، والمنافرة بين الألفاظ فنين من فنون الفصاحة اللفظية من علم البديع .

* *

ومن عجائب الإمام العلوى – وعجائبه كثيرة – أنه قد عاد فدرس هذا الفن مرة أخرى فى الفصاحة المعنوية من علم البديع تحت عنوان « حسن التخلص » .

---

(١) ينظر « المثل السائر » (١٢١/٣) ، وما بعدها .

(٢) المصدر السابق (٩٦/١ ، ٩٧) .

قال : « الصنف الثالث والثلاثون : حسن التخلص » اعلم أنا قد ذكرنا من قبل «حسن المبادئ والافتتاحات » ورمزنا فيه إلى قول بالغ ، من قبل : « حسن المبادئ والافتتاحات » ، ورمزنا فيه إلى قول بالغ ، يطلع على نكت جمة ، ولطائف عجيبة[1] .

وقد سبق الكلام على ما أشار إليه ، وما رأينا له قولاً بالغًا ، ولا نكتًا جمة ، ولا لطائف عجيبة ، وما رأينا له إلا الخطأ ، وقلة المعرفة ، والجرأة على التهجم على العلماء ، وسوء الأدب فى المناقشة وها هو ذا يذكر أحد قسمى هذا الباب وهو «حسن التخلص » مرة أخرى ، واضعًا له فى علم آخر وهو « علم البديع » ولم يشر فى فاتحة حديثه عنه أنه - قد سبق ذكره ، كما أشار إلى « المبادئ والافتتاحات » وفى حديثه عن « حسن التخلص » فى علم البديع ولى جهة إلى كتاب « المصباح » لبدر الدين بن مالك ، فنقل عنه كل ما ذكره فى هذا الفن ، مع زيادة شاهدين اثنين، على شواهده وقد صنع فى « حسن التخلص » مع ابن مالك ، ما صنعه هنا فى « التخلص والاقتضاب » مع ابن الأثير .

لكن إن كان العلوى هنا توسع فى الحديث عنه واطنب ، وصال وجال ، ونسخ صورة طبق الأصل ما ذكره ابن الأثير فيه ، حتى استوعب حديثه عن التخلص فقط ، ما يقارب سبع عشرة صفحة ، فإنه هناك فى « حسن التخلص » قد أوجز ، لا لشىء إلا لأن ابن مالك أوجز الحديث عنه .

* *

● التخلص فى القرآن :

بدأ ابن الأثير حديثه عن « التخلص » والاقتضاب » بذكر حدّ كل منهما ، ثم ثنى بالكلام على شواهد التخلص ، ثم ختم هذا المبحث بالكلام على شواهد الاقتضاب. وفى خلال حديث عن شواهد التخلص من الشعر ردٌ على « الغانمى » الذى أنكر وجود التخلص فى القرآن .

---

(١) ينظر « الطراز » (٣/ ١٧٩) .

قال ابن الأثير : وقال أبو العلا محمد بن غانم المعروف بالغانمى : إن كتاب الله خال من التخلص . وهذا القول فاسد ، لأن حقيقة التخلص إنما هى : الخروج من كلام إلى كلام آخر غيره بلطيفة تلائم بين الكلام الذى خرج منه ، والكلام الذى خرج إليه ، وفى القرآن الكريم مواضع كثيرة كالخروج من الوعظ والتذكير والإنذار والبشارة بالجنة ، إلى أمر ونهى ووعد ووعيد ، ومن محكم إلى متشابه ، ومن صفة النبى مرسل وملك منزل ، إلى ذم شيطان مريد ، وجبار عنيد بلطائف دقيقة ومعان أخذ بعضها برقاب بعض [1] .

أما العلوى فقد بدأ حديثه عن « التخلص والاقتضاب » بما جرى بين ابن الأثير والغانمى ، ومن يقرأ كلام العلوى يظن أنه قد اطلع على مقولة الغانمى هذه فى مصدرها الأول الذى ذكرت فيه ، كما يظن أيضًا أن العلوى هو الذى يرد على الغانمى ، وليس مرددًا لما رد به ابن الأثير عليه ، وهذا وهم ، والحقيقة غير هذا

قال العلوى : وكل واحد منهما يرد فى منثور الكلام ومنظومه ، لأن معناهما حاصل فيهما ، فأما الاقتضاب فلا يظهر خلاف فى وروده فى القرآن الكريم ، وإنما الخلاف فى ورود التخلص فى القرآن ، وحكى عن أبى العلاء [2] محمد الغانمى أنه انكر وروده فى التنزيل ، وزعم أن كتاب الله تعالى خالٍ عنه ، وهو فاسد ، فإن كتاب الله تعالى لا مراد من أودية البلاغة إلا وهو أخذ منه بنصيب [3] .

* *

● **مفهوم التخلص وشواهده :**

نبدأ بتعريف العلوى للتخلص ، ثم نثنى بذكر تعريف ابن الأثير ، قاصدين بذلك بيان الفرق الشاسع بين الأصل والصورة ، لأن حقائق الأشياء لا تتبين إلا بأضدادها.

قال العلوى : ومعناه فى ألسنة علماء البيان : أن يسرد الناظم والناثر كلامهما فى

---

(١) « المثل السائر (٣/ ١٢٨) .
(٢) ابوالعلا ، لا أبو العلاء .
(٣) « الطراز » (٢/ ٣٣٠) .

مقصد من المقاصد غير قاصد [1] إلى بانفراده ، « ولكنه سبب إليه » ، «فيه » إلى كلام هذا المقصود ، بينه وبين الأول علقة ومناسبة .

وهذا نحو أن يكون الشاعر « مستطلعًا » لقصيدته بالغزل ، حتى إذا خرج إلى المدح بحيث يكون الكلام آخذًا بعضه برقاب بعض ، كأنه أفرغ واحد .

والتخلص فى النثر أسهل منه فى النظم ، لأن الناظم يراعى القافية والو فى ذلك صعوبة بخلاف الناثر ، فإنه لا يراعى قافية ولا يحافظ على وزن مطلق العنان ، يضع قدمه حيث شاء ، فمن أجل ذلك كان أشق على على الناثر لما ذكرناه [1] .

اقرأ هذا الكلام المهلهل النسج ، الركيك الأسلوب ، الذى هو أقرب العوام منه إلى كلام أهل العلم ، ثم اقرأ عقبه مباشرة أصله المأخوذ منه فى « المثل السائر » ، لأن الرجل ليس بصادق فى قوله : « السنة علماء ا هو لسان ابن الأثير ، ولكن جمعه ، وأضافه إلى علماء البيان للتمويه على وإخفاء الأخذ والسرقة .

قال ابن الأثير : أما التخلص : « فهو أن يأخذ مؤلف الكلام فى المعانى، فبينا هو فيه إذ أخذ فى معنى آخر غيره ، وجعل الأول سببًا إليه » حده ثم شرحه بقوله : « فيكون بعضه آخذًا برقاب بعض ، من غير أن يق ويستأنف كلامًا آخر ، بل يكون جميع كلامه كأنما أفرغ إفراغًا وذلك مما حذق الشاعر وقوة تصرفه من أجل أن نطاق الكلام يضيق عليه ، ويكون مت وللقافية ، فلا تواتيه الألفاظ على حسب إرادته ، وأما الناثر فإنه مطلق العـ حيث شاء ، فلذلك يشق التخلص على الشاعر أكثر مما يشق على الناثر» [3]

وقد عرفه الخطيب والتفتازانى بأوجز وأدق من هذا .

---

(١) الصواب : غير قاصدين إليه ، أى الناظم والناثر .

(٢) « الطراز » (٢/ ٣٣٠ ، ٣٣١) . (٣) « المثل السائر » (٣/ ١٢١)

قال الخطيب : التخلص : « الانتقال والخروج مما شُبّب الكلام به - أى ابتدئ وافتتح - من تشبيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما » . ثم شرح هذا التعريف بقوله : لأن السامع لا يكون مترقبًا للانتقال من التشبيب إلى المقصود كيف يكون ؟ فإذا كان حسنًا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع وأعان على إصغاء ما بعده ، وإن كان بخلاف ذلك كان الأمر بالعكس (١) .

أما التفتازانى فقد عرفه بقوله : التخلص : هو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة (٢) .

* *

أما شواهد التخلص التى ذكرها العلوى فى « الطراز » فهى شواهد ابن الأثير فى « المثل السائر » .

* *

أما شواهد التخلص التى ذكرها العلوى فى « الطراز » فهى شواهد ابن الأثير فى « المثل السائر » .

فأول شاهد استشهد به لهذا الفن من القرآن هو قوله تعالى : ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) .

ثم أخذ فى شرح أنواع التخلص التى اشتمل عليها هذا النص الطويل الذى جاء فى أربع وثلاثين آية .

وقد أخذ العلوى هذا النص الكريم من « المثل السائر » وبعد أن قدم له قال : «وقد اشتمل على تخلصات عشرة منتظمة نوضحها بمعونة الله تعالى » .

وغطى حديثه عن هذه التخلصات العشرة مساحة ما يقرب من تسع صفحات ،

---

(١) « الإيضاح » (٢/٥٩٦) .
(٢) « المطول » (ص٤٧٩) .
(٣) سورة الشعراء : الآيات ٦٩ - ١٠٢

ولم يضف شيئًا على ما قاله ابن الأثير ، سوى الإسهاب فى الشرح ، والتعبير عن المعنى الذى يكتفى فيه بجمل معدودة بعشرات الجمل [١] .

ثم انتقل بعد أن فرغ منه إلى التمثيل للتخلص من الحديث النبوى ، وكلام الإمام على كرم الله وجهه ، وكلام الشعراء ، وهذه عادته فى التمثيل والاستشهاد : القرآن، فالسنة ، فكلام أمير المؤمنين ، ثم يختتم بالشعر .

وكان ابن الأثير قد بدأ الاستشهاد للتخلص من الشعر بذكر بيتى أبى تمام اللذين قالهما فى توجهه إلى عبد الله بن طاهر :

يقول فى قُومَسٍ صحبى وقد اخذتْ   منا السُّــــرى وخُطا المَهْرِيَّةِ القُـودِ
أَمَطْلَعَ الشمـــسِ تَبغى أنْ تَؤُمَّ بنا ؟   فقلت : كلا ، ولكن مطلعَ الجودِ

وقال فى التعليق عليهما : وهذان البيتان من بديع ما يأتى فى هذا الباب ونادره[٢] .

وقال الآمدى : « وهذا ما لا نهاية لحسنه » [٣] .

وقد بدأ الخطيب أيضًا بهما وقال : فمن التخلصات المختارة قول أبى تمام : «يقول فى قومس صحبى » البيتان [٤] .

ولكن ما أعجب الناس ووصفوه بالنهاية فى الحسن لم يعجب العلوى . فبدأ استشهاده بالشعر ببيتين اقتطعهما من أربع أبيات ذكرها ابن الأثير لأبى الطيب المتنبى، وهذان البيتان هما :

خـــليليَّ إنى لا أرى غيرَ شاعـــــرِ   فَلِمْ منهمُ الدَّعوى ومنّى القصائـــدُ
فــــلا تعجبا إن الســـــيوفَ كثيرةٌ   ولكنَّ سيف الدولةِ اليومَ واحدُ [٥]

* *

(١) ينظر « الطراز » (٢/٣٣١ - ٣٤٠) ، و« المثل السائر » (٣/١٢٨ - ١٣١) .
(٢) « المثل السائر » (٣/١٢٢) .   (٣) ينظر « الموازنة » (٣/٢٣١) .
(٤) « الإيضاح » (٢/٥٩٦) .
(٥) ينظر « الطراز » (٢/٣٤٥) ، و« المثل السائر » (٣/١٢٥).

● الاقتضاب :

الاقتضاب فى اللغة : الاقتطاع والارتجال ، أى الإتيان بالشيء استئنافًا بغتة ، مصدر : اقتضبه بمعنى اقتطعه ، أطلق على الإتيان بالكلام بعد آخر بلا ربط ومناسبة، لانقطاع الأول عن الثانى .

وقال أبو هلال العسكرى : وقال الرومى : البلاغة : حسن الاقتضاب عند البداهة والغزارة عند الإطالة .

وقال أبو هلال : الاقتضاب : أخذ القليل من الكثير وأصله من قولهم : اقتضبت الغصن ، إذا اقتطعته من شجرته ، وفيه معنى السرعة [1] .

وقد ذكر العلوى تعريف « الاقتضاب » الاصطلاحى قائلاً : وهو نقيض التخليص، وذلك أن يقطع الشاعر كلامه الذى هو بصدده ، ثم يستأنف كلامًا آخر غيره من مديح أو هجاء ، أو غير ذلك من أفانين الكلام ، لا يكون بين الأول والثانى ملاءمة ولا مناسبة [2] وأصل هذا التعريف هو ما قاله ابن الأثير ، وإن كان تعريفه أوضح وأكمل ، قال : « هو قطع الكلام ، واستئناف كلام آخر غيره بلا علاقة تكون بينه وبينه » [3] .

* *

العلوى يقول : « هو أن يقطع الشاعر كلامه » وابن الأثير لم يذكر كلمة الشاعر ولا الناثر بل قال : « هو قطع الكلام » أىْ : أىّ كلام كان شعرًا أم نثرًا . وهذا هو الصواب ، وعليه جرى البلاغيون الذين تعرضوا للاقتضاب وتعريفه ، فلم يقصروه على نوع من الكلام دون آخر .

قال الخطيب : « وقد ينتقل من الفن الذى شبب الكلام به إلى ما لا يلائمه . ويسمى ذلك : الاقتضاب ، وهو مذهب العرب الأولى ومن يليهم من المخضرمين»[4] .

---

(١) « الصناعتين » (ص٤٥ ، ٤٦) .
(٢) « الطراز » (٢/٣٤٧) .
(٣) « المثل السائر » (٣/١٣٩) .
(٤) « الإيضاح » (٢/٥٩٧) .

وقال الطيبى فى تعريفه : « هو الخروج إلى كلام لا علاقة بينه وبين ما خرج منه. وهذا مذهب العرب [1] .

فهو ليس خاصًا بالشعر ، كما يشعر بذلك تعريف العلوى ، بل يأتى فى النثر ، وفى القرآن أيضًا .

والعجيب من أمر العلوى أنه بعد أن ذكر تعريف « الاقتضاب » وقال إنه مذهب الشعراء المتقدمين من العرب إلخ ، قال : ولنذكر أمثلة الاقتضاب ، فمن كتاب الله تعالى ﴿ وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ ﴾ الآيات.

فهو فى تعريفه جعله خاصًا بالشعر ، ثم بعد ذلك ، ذكر له أمثلة من القرآن الكريم ، ومن كلام النبى ﷺ ، وكلام الإمام على - رضى الله عنه !

* *

● الاقتضاب القريب من التخلص :

قال ابن الأثير بعد أن ذكر معنى « الاقتضاب » : « فمن ذلك ما يقرب من التخلص ، وهو : « فصل الخطاب » ، والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان أنه : « أما بعد » ، لأن المتكلم يفتح كلامه فى أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده ، فإذا أراد أن يخرج إلى الغرض المسوق إليه فلصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله : « أما بعد » .

ومن الفصل الذى هو أحسن من الوصل لفظة « هذا » ، وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر غيره ، كقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ * إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ * وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ * وَاذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ ، وَكُلٌّ مِّنَ الأَخْيَارِ * هَذَا ذِكْرٌ ، وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ * جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾ [2] ... ومن ذلك فصل الخطاب الذى هو ألطف موقعًا من التخلص» [3].

---

(1) « التبيان » (ص٤٦٣) . (2) سورة ص ، الآيات : ٤٥ - ٥٠

(3) ينظر « المثل السائر » (٣/١٣٩ ، ١٤٠)

نقل العلوى هذا الكلام بنصه (١) ، ولكن لم يعلق على عبارة ابن الأثير « ومن ذلك ما يقرب من التخلص وهو فصل الخطاب » مبينًا لم كان قريبًا من التخلص ولم يكن تخلصًا ؟ وأنى يكون هذا وهو يرى أن مهمته منحصرة فى نسخ ما فى « المثل السائر » لا التعليق على ما لم يكن لابن الأثير كلام فيه ؟ .

ولكن شراح التلخيص بينوا ذلك ، فعندما ذكر الخطيب كلام ابن الأثير هذا قائلاً: « ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص ، كقول القائل بعد حمد الله : « أما بعد » قيل : وهو فصل الخطاب .... » (٢) .

علق الشراح على ذلك قائلين : قوله : (ما يقرب من التخلص) أى : اقتضاب أو انتقال يشبه التخلص الاصطلاحى ، فى كونه يخالطه شىء من المناسبة .

ولم يجعل هذا القسم تخلصًا قريبًا من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود ، والتخلص مبناه على ذلك (٣) .

* *

وقد مثل ابن الأثير للاقتضاب بنصوص كثيرة من الشعر ، اختار منها العلوى نصين : أحدهما للبحترى ، والآخر لأبى نواس . أما البحترى فيقول عنه الإمام الباقلانى ، وهو بصدد نقد قصيدته التى مطلعها :

أهـــلاً بذلكم الخيالِ المقبلِ فعل الذى نهواه أو لم يفعلِ

فأما قوله :

وَأَغَـرَّ فِى الزَّمَنِ البهيم مُحَجَّـــلِ قد رحتُ منه على أغرَّ مُحَجَّـــلِ

كالهيكــــــــلِ المبنىِّ إلا أنـــه فِى الحسنِ جاء كصورةٍ فى هيكـلِ

فالبيت الأول لم يتفق له فيه خروج حسن ، بل هو مقطوع عما سلف من الكلام.

---

(١) ينظر « الطراز » (٢/٣٤٨) . (٢) ينظر « التلخيص » (ص٤٣٤) .

(٣) ينظر « شروح التلخيص » (٤/٥٣٩ ، ٥٤٠) ، و« المطول » (ص٤٨١) ، و« التبيان » للطيبى (ص٤٦٣) ، وما بعدها .

وعامة خروجه نحو هذا ، وهو غير بارع فى هذا الباب ، وهذا مذموم معيب منه . . . وإنما يقع له الخروج الحسن فى مواضع يسيرة ، وأبو تمام أشد تتبعًا لتحسين الخروج منه [1] .

ونص البحترى الذى استشهد به ابن الأثير للاقتضاب ، وأخذه العلوى مع تعليقه عليه هو قوله يمدح الفتح بن خاقان بعد انخساف الجسر به فى قصيدته التى مطلعها :

متى لاح برقٌ أو بدا طللٌ قفرٌ جرى مُستَهل لا بكىءٌ ولا نَزْرُ

وبعده :

فتى لا يزالُ الدهرَ بين رِباعه أيادِ له بيضٌ وأفنيةٌ خضـــرُ

فبينا هو فى غزلها حتى قال :

لعَمْـرُكَ ما الدنيا بنا قصة الجَدَا إذا بَقَى الفتح به خاقانَ والقطرُ

فخرج إلى المديح من غير أن يكون هناك له سبب من الأسباب [2] .

أما نص أبى نواس فهو قوله فى قصيدته النونية التى مطلعها :

يا كثيرَ النَّوْحِ فى الدِّمَنِ لا عليها بل على السكن

فضمنها غزلاً كثيراً ، ثم قال بعد ذلك :

تضحك الدنيا إلى ملك قـــام بالآثار والســـنن

سنّ للناس الندي فندوْا فكـــأن المحْل لم يكـن

قال ابن الأثير : واكثر مدائح أبى نواس مقتضبة هكذا ، والتخلص غير ممكن فى كل الأحوال ، وهو من مستصعبات علم البيان [3] .

والله أعلم .

* * *

---

(١) ينظر « إعجاز القرآن » (ص٢٢٧) ، و« التبيان » للطيبى (ص٤٦٣) .

(٢) « المثل السائر » (٣/ ١٤٢) ، و« الطراز » (٢/ ٣٥٢ ، ٣٥٣) .

(٣) « المثل السائر » (٣/ ١٤١) ، و« الطراز » (٢/ ٣٥٣) .

المعاظلة اللفظية

المعاظلة لغةً : التداخل والتراكب . والتعاظل : تداخل الشيء في بعض ، والمعاظلة أيضًا : ركوب الشيء بعضه بعضًا . يقال : تعاظلت الإبل بالأعناق ، إذا لفت بعضها ببعض ، وعاظلت الكلاب معاظلة وعظالاً : لزم بعضها بعضًا في السفاد . وتعاظلوا عليه : اجتمعوا ، وقيل : تراكبوا عليه ليضربوه . ومن أيام العرب المعروفة يوم العظالى ، بضم العين وفتحها ، وهو يوم بين بكر وتميم ، سمى بذلك لركوب الثلاثة فيه والإثنان الدابة الواحدة ، وقيل سمى يوم العظالى لأنه تعاظل فيه على الرياسة بسطام بن قيس وهانئ بن قبيصة ، ومفروق بن عمرو والحوفزان .

وهذا الاسم عظالى - مأخوذ من التعاظل ، وهو دخول الشيء بعضه في بعض وتشابكه .

وقال الزمخشري : تعاظلت الكلاب والجراد : تراكبت عند السفاد والبيض ، وهي متعاظلات وعظلى . قال :

يا أم عمرو أبشرى بالبشـرى   موت ذريع وجراد عظلى [1]

وتطلق في الاصطلاح على تراكب الكلام وتداخله ، وهي التعقيد اللفظي عند البلاغيين ، روى « عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال لي عمر : انشدني لأشعر شعرائكم . قلت : من هو يا أمير المؤمنين ؟ قال : زهير . قلت : وكان كذلك ، قال : كان لا يعاظل بين الكلام ، ولا يتبع مُوَحشيه ، ولا يمدح الرجل إلا بما فيه » [2] .

---

(١) « الجمهرة » ، و« أساس البلاغة » ، و« القاموس المحيط » ، و« اللسان » (عظل) .

(٢) « طبقات الشعراء » للجمحى (ص٤٤) ، و« العمدة » (١/ ٢٠٩) .

ويدخل في معنى المعاظلة كذلك : التعقيد ، وموالاة الكلام بعضه فوق بعض ، لأن كل شيء ركب شيئًا فقد عاظله ، ويدخل في معناها أيضًا جعل بعض أبيات الشعر مفتقرًا في بيان معناه إلى بعض .

وقد وردت كلمة معاظلة في شعر بعض الشعراء منهم أبو العَمَيْثل [(١)] :

أقمت أعوجاج الشعر حتى تركته ... قـداحَ ثقافيْ نابل وابن نابـلِ

فدونكمـاه لا بمتنـشر القوى ... ضعيفٍ ولا مستغلـقٍ متعاظـلِ

قصـائد أشـباه كأن متونهـا ... متـون أنابيب الوشيج العوامـل

فالمعاني اللغوية التي عليها مدار المعاظلة تتلخص في التراكب والتداخل والتعقيد والقول المكرور . وقد انتقلت هذه المعاني إلى المجال الاصطلاحي وخاصة إلى الشعر[(٢)] ، واضحت مصطلحًا من مصطلحات الشعر والنقد ، وقد حصر قدامة «المعاظلة في مجال اللفظ» وجعلها عيبًا من عيوبه ، كما سيأتي الكلام على ذلك .

* *

● المعاظلة عند ابن الأثير :

بنى ابن الأثير كتابه «المثل السائر» على مقدمة ومقالتين : المقالة الأولى في الصناعة اللفظية ، وقد قسمها قسمين : الأول في اللفظة المفردة ، والثانية في الألفاظ المركبة ، وقد قسم هذا القسم إلى ثمانية أنواع ، جاءت المعاظلة اللفظية في النوع السابع ، وقد قسم المعاظلة قسمين : لفظية ، ومعنوية ، وقد ذكر المعنوية في باب «التقديم والتأخير» من المقالة الثانية . ودرس هنا في النوع السابع المعاظلة اللفظية ، وقد قسم المعاظلة اللفظية إلى خمسة أقسام ، سيأتي الحديث عنها مفصلة بإذن الله تعالى .

---

(١) اسم أبي العميثل : عبد الله بن خالد ، وهو مولى لبني العباس ، توفي سنة ٢٤٠هـ . (الموشح ص١٧) .

(٢) ينظر «المصطلح النقدي في نقد الشعر» (ص٣١١ وما بعدها) .

والمعاظلة بنوعيها عند ابن الأثير معيبة ومذمومة ، وهى من عيوب الكلام عنده ، قال مبينًا معناها فى اللغة : وحقيقتها مأخوذة من قولهم : « تعاظلت الجرادتان » إذا ركبت إحداهما الأخرى ، فَسُمِّى الكلامُ المتراكبُ فى ألفاظه أو في معانيه « المعاظلة» مأخوذًا من ذلك ، وهو اسم لائق بمسماه [1] .

وختم كلامه على المعاظلة المعنوية بقوله : إن المقصود من الكلام معدوم فى هذا الضرب المشار إليه ، إذ المقصود من الكلام إنما هو الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى ، فإذا ذهب هذا الوصف المقصود من الكلام ذهب المراد به .

واعلم أن هذا الضرب من الكلام هو ضد الفصاحة ، لأن الفصاحة هى الظهور والبيان ، وهذا عار عن هذا الوصف [2] .

وعلى ذلك جميع البلاغيين والنقاد ، الجميع قد عد « المعاظلة » من عيوب الكلام .

ومع أن كلام ابن الأثير عن أقسام المعاظلة اللفظية الخمسة كلام من يعيبها ويذمها ، ويعتبرها عيبًا من العيوب المخلة بفصاحة الكلام ، كما فعل البلاغيون بعده ، فإن العلوى خالف جميع النقاد والبلاغيين فعدها فنًا من فنون البديع اللفظى ، ذلك العلم الذى يبحث فى وجوه تحسين الكلام بعد مطابقته لمقتضى الحال ، ووضوح الدلالة على المعنى المراد . وهذا ما سنتكلم عنه تحت عنوان : « العلوى يعد المعاظلة نوعًا من البديع اللفظى » .

* *

● العلوى يعدُّ « المعاظلة » نوعًا من البديع اللفظى :

الباب الرابع من أبواب كتاب « الطراز » جعله العلوى خاصًا بدراسة البديع بنوعيه اللفظى والمعنوى .

قال : الباب الرابع من فن المقاصد فى ذكر أنواع علم البديع وبيان أقسامه [3] ،

---

(١) « المثل السائر » (١/ ٣٠٥) . (٢) « المثل السائر » (٢/ ٢٣٢) .
(٣) « الطراز » (٢/ ٣٥٣) .

بعد ذلك قسم « البديع » تقسيم بدر الدين بن مالك له فى كتابه « المصباح » . قال: علم البديع ينقسم إلى ما يكون متعلقًا بالفصاحة اللفظية ، وإلى ما يكون متعلقًا بالفصاحة المعنوية (١) .

ثم عاد فى الخاتمة التى ختم بها الكلام على أصناف البديع فقسمه إلى ثلاثة أقسام.

قال : التنبيه الثانى فى ذكر أقسامه .... وهو فى التقسيم منقسم إلى أضرب ثلاثة :

الضرب الأول منها : ما يكون راجعًا إلى الفصاحة اللفظية (وهذا هو المراد بعلم البيان) (٢) .

الضرب الثانى : ما يكون راجعًا إلى الفصاحة المعنوية ، (وهذا هو المراد بعلوم المعانى) (٣) .

الضرب الثالث : ما يكون بمعزل عن الفصاحة اللفظية والفصاحة المعنوية على الخصوص ، ولكنه ينزل منزلة التتمة والتكملة لهما ، ويكون تحسينًا لهما وتزيينًا لمواقعهما (٤) .

وقد جعل العلوى المعاظلة الصنف الثالث عشر من أصناف الفصاحة اللفظية ، أى أنه عدَّ « المعاظلة » محسنًا بديعيًا من المحسنات البديعية اللفظية كالجناس والسجع والموازنة ولزوم ما لا يلزم إلخ .

قال : « الصنف الثالث عشر : فى المعاظلة » اعلم أن المعاظلة قد تكون وصفاً عارضًا للمعنى ، وقد تكون من عوارض الألفاظ ، فأما تعلقها بالمعانى فسنذكره عند

---

(١) ينظر « الطراز » (٢/٣٥٤) ، و« المصباح » (ص١٦١) .

(٢) « علم البيان عند العلوى قسم من أقسام البديع ، وهو البديع اللفظى .

(٣) علوم المعانى لا علم المعانى هو المراد بالبديع المعنوى عند العلوى .

(٤) ينظر « الطراز » (٣/٢٠٧ - ٢٠٩) .

ذكرنا « الأحاجى المعنوية » فذكرها هناك أخص من غيره ، ولكنا إنما نذكر ههنا ما يختص بالمعاظلة اللفظية ، وهى من عوارض التركيب والتأليف فى الكلام [١] .

ولم يصنف أحد من النقاد والبلاغيين « المعاظلة » فى فنون البديع ، لا اللفظى ولا المعنوى . وأين البديع فيها ؟ وأين الفصاحة اللفظية فيها ، وهى عيب من عيوب الفصاحة بإجماع أهل العلم ؟ ومن نقل منه العلوى هذا التقسيم وهو بدر الدين بن مالك قال قبله مباشرة : وأما الفصاحة اللفظية : فأن تكون الكلمة سالمة عن عربية أصلية [٢] التنافر والابتذال ، دائرة على الألسن [٣] .

* *

وأرى أن السبب الذى أوقع العلوى فيما وقع هو أنه ينقل بدون وعى وبصيرة ونظر فيما ينقله ، همُّه كله فى أن يملأ صفحات كتابه بأى شىء كان نافعًا أو ضارًا ، طيبا أو خبيثًا ، غثًا أو سمينًا ، هذا لا يهم ، المهم هو ملء صفحات هذا الكتاب الذى وضع له اسمًا غير لائق بمسماه وهو « الطراز » المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز » فليس متضمنًا لمسائل البلاغة ، وفنونها فحسب ، بل أسرارها ولطائفها ودقائقها .

فالرجل وجد ابن الأثير يذكر فى القسم الثانى من الصناعة اللفظية وهو « الألفاظ المركبة » السجع ، والتصريع ، والتجنيس ، والترصيع ، ولزوم ما لا يلزم ، والموازنة ، وكلها من المحسنات البديعية اللفظية ، فتوهم أن المعاظلة ، والمنافرة ، نوعان من أنواع البديع اللفظى ، علمًا أن ابن الأثير لم يذكر كلمة بديع ، ولا تحسين، ولا شىء يشبه ذلك . فلذلك وضعهما فى أصناف الفصاحة اللفظية .

والدليل على ذلك أنه قد نقل كل تلك الفنون التى عددناها ، وجعلها من أصناف الفصاحة اللفظية ، فتوهم أن المعاظلة والمنافرة أيضاً مثل تلك الأنواع التى تقدم حديث ابن الأثير عنها .

---

(١) « الطراز » (٣/ ٥٠) .

(٢) فى « المصباح » « غريبة على القياس » والتصويب من « مفتاح العلوم » (ص١٩٦) .

(٣) ينظر « المصباح » (ص١٦١) .

وهناك سبب آخر كان له دوره فيما صنع العلوى من عدة المعاظلة والمنافرة فى الألفاظ من أنواع الفصاحة اللفظية ، هذا السبب هو : عدم تصور العلوى لحقيقة «البديع» الذى هو أحد علوم البلاغة الثلاثة ، وعدم إدراكه لمعنى هذا المصطلح عند البلاغيين وكلامه عنه ، وعن أقسامه كلام مقلد فحسب ، لا كلام عالم وفاهم لمعنى هذا المصطلح ، وموضوعه ، ومباحثه ، ووضعه بالنسبة لأخويه : علم المعانى ، وعلم البيان .

ويؤيد هذا الذى قلناه تعريفه لعلم البديع الذى لم أر أحدًا عرفه به ، لا من البلاغيين المتقدمين الذى كان مدلول «البديع» عندهم واسعًا ، ولا من البلاغيين المتأخرين الذين حصروه فى التحسين اللفظى والمعنوى ، وجعلوه ذيلاً تابعًا لعلمى المعانى والبيان .

قال العلوى فى تعريفه : وأما فى مصطلح علماء البلاغة فهو عبارة عن «الكلام المؤلف على جهة الإسناد المجازى من حيث الاستعارة» .

وقوله : «فى مصطلح علماء البلاغة» غير صحيح ، بل فى مصطلحه هو وانظر إلى شرحه لقيود هذا التعريف .

وقولنا : (المجازى) يحترز به عن الحقائق فإنه لا مدخل لعلم البديع فيما كان جاريًا عن جهة الحقيقة ، وإنما موضعه المجازات البليغة . وقولنا : (من جهة الاستعارة) يحترز به عن أكثر أنواع المجازات ، فإنه لا مدخل للبديع فيها ، وهذا نحو مجاز الزيادة ، ومجاز النقصان ، وغير ذلك من المجازات ، فالمجاز أعم من البديع ، ولهذا فإن كل بديع فهو مجاز ، وليس كل مجاز بديعًا ، بل هو مخصوص بمجاز الاستعارة دون غيرها من سائر المجازات ، وهكذا القول فى التشبيه المظهر الأداة ، فإنه لا يدخله البديع ، لأنه ليس من جملة المجاز فيقال بأنه داخل فى علم البديع [1] .

ويقول فى ذكر المواضع التى يصح دخول البديع فيها : وجملة المداخل التى

---

(١) ينظر «الطراز» (٣/٢٠٦ ، ٢٠٧) .

يختص بها شروط أربعة : . . . الشرط الثالث : أن يكون واردًا فى المجاز ، فلا يعقل البديع إلا إذا كان الكلام فى رتبة المجاز . . . الشرط الرابع : أن يكون المجاز حاصلاً فى الاستعارة من بين أودية المجاز ، والكناية ، والتمثيل المضمر الأداة [(١)] .

هذا هو مفهوم « البديع » عند العلوى الذى لم نره عند أول من جعل هذه الكلمة عنوانًا لكتابه وهو عبد الله بن المعتز ، فإنه قد أطلق « البديع » على الاستعارة ، والتجنيس ، والمطابقة ، ورد أعجاز الكلام على ما تقدمها ، والمذهب الكلامى .

ولا عند مؤسس علم البلاغة وهو عبد القاهر الجرجانى ، الذى أطلق اسم البديع على التشبيه ، والاستعارة والتمثيل ، وعلى سائر أقسام البديع فذكر منها التجنيس ، والحشو المفيد وغيره ، والطباق ، والمجاز اللغوى ، والعقلى ، وحسن التعليل .

ومن العجيب أن يقول أحد الباحثين المعاصرين : « وتعريف البديع لدى اليمنى يعتبر رجوعًا بالبديع إلى حياته الأولى بعد أن سفك السكاكى دمه ، وأزال الخطيب أثره ، وأصبح من بعدهما اسمًا للتلاعب بالألفاظ » [(٢)] .

ومما لا يُقضى منه العجب أن العلوى ذكر هذا المفهوم للبديع بعد أن فرغ ومما لا يُقضى من الحديث عن أصنافه اللفظية التى بلغت عشرين صنفًا ، والمعنوية التى أوصلها إلى خمس وثلاثين صنفًا ، وكلها بنوعيها مأخوذة من « المثل السائر » ، و«المصباح » ولا شىء فى تلك الأصناف من الاستعارة التى قصر البديع عليها .

وبذلك يكون العلوى قد هدم وأسقط كل ما قاله فى تلك الأصناف .

* *

وهناك سبب ثالث كان له دوزه فى جعل العلوى يعد « المعاظلة » ، و« المنافرة فى الألفاظ » من أصناف البديع اللفظى ، ذلك السبب هو : ضعف ثقافة الرجل الأدبية والبلاغية والنقدية ، وعدم وقوفه على عيون كتب التراث المؤلفة فى النقد والأدب والبلاغة ، فالكتب المؤلفة فى هذه العلوم الثلاثة بدءًا من « البيان والتبيين »

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٢١٠ - ٢١٢) .

(٢) الصورة البديعية بين النظرية والتطبيق (ص٢٤) . (القسم الأول) للدكتور / حفنى محمد شرف .

للجاحظ ، وانتهاء بما ألف فى البلاغة فى القرن الثامن الهجرى ، لم يطلع العلوى من هذا التراث الضخم الكثير العدد المتنوع المعرفة الممتد عبر ستة قرون إلا على أربعة كتب فقط .

فهو لم يقف على « نقد الشعر » الذى عاب صاحبه المعاظلة ، وجعلها عيبًا من عيوب اللفظ (١) . ولم يقف أيضًا على « الموازنة » للآمدى الذى عاب بعض شعر أبى تمام لما فيه من المعاظلة الحاصلة فى سوء نسج شعره ، وتعقيد لفظه ، ووحش ألفاظه (٢) ، كذلك لم يطالع العلوى الصناعتين الذى عقد صاحبه بابًا خاصًا سماه : البيان عن حسن النظم وجودة الرصف والسبك ، وخلاف ذلك (٣) .

* *

كذلك لم يقرأ العلوى ما قاله ابن سنان الخفاجى فى مبحث « وضع الألفاظ موضعها اللائق بها » (٤) ، ولا ما كتبه عبد القاهر فى « دلائل الإعجاز » و«أسرارالبلاغة » عن فساد النظم ، والتعقيد (٥) ، ولا ما قاله البلاغيون بعده فى مبحث « الفصاحة » (٦) .

* *

● اختلف فى معنى المعاظلة على قولين :

بدأ العلوى حديث عن « المعاظلة » بذكر ما قاله ابن الأثير من الاختلاف فى معناها ، وقدم أحد القولين على الآخر كما هو عادته ، مع أن ما أخره هو القول المشهور فى معنى « المعاظلة » وما قدمه هو رأى قدامه ، وقد رده أهل العلم .

قال العلوى : وقد اختلف فى معناها على قولين : فالقول الأول منها يحكى (٧)

---

(١) ينظر « نقد الشعر » (ص١٧٦) .
(٢) ينظر « الموازنة » (١/ ٢٩٣) ، وما بعدها .
(٣) ينظر « الصناعتين » (ص١٦٧) ، وما بعدها ، و« العمدة » (٢/ ١٣ ، ١٠) .
(٤) ينظر « سر الفصاحة » (ص١٤٨) ، وما بعدها .
(٥) ينظر « دلائل الإعجاز » (ص٨٣) ، و« أسرار البلاغة » (ص٢٠ ، ٧٣ ، ١٤٢) .
(٦) ينظر « مفتاح العلوم » (ص١٩٦) ، « الإيضاح » (١/ ٧٥) ، وما بعدها .
(٧) هكذا بصيغة المبنى للمجهول ، وهو يعلم أن الحاكى ابن الأثير .

عن قدامة بن جعفر الكاتب ، قال : المعاظلة فى الكلام : هو إدخالك فيه ما ليس من جنسه ، وإلزامه إياه (١) ، ومثله بقول أوس بن حجر :

وذَاتُ هِدْمٍ عارٍ نواشرُهـا ... تُصمتُ بالماءِ تَوْلَبًا جِدعا

فسمى الصبى : « تولبًا » والتولب : ولد الحمار . وهذا لا وجه له لأمرين : أما أولاً : فلأنه يلزم أن تكون الاستعارة معاظلة ، وهو فاسد .

وأما ثانيًا : فلأنه إنما يكون الاعتراض والاستطراد وغير ذلك من الكلمات الدخيلة معاظلة ، فبطل ما قاله .

القول الثانى : أن المعاظلة : هى تركيب الكلام وترادف ألفاظه على جهة التكرير (٢) .

* *

وقبل أن نتناول هذا الكلام النازل بالنقد الذى حرف فيه العلوى الكلم عن مواضعه ، أشير إلى أنه قد أخذ بعض كلام ابن الأثير الذى حكاه عن قدامة ، وترك بعضه الآخر ، وما تركه هو أهم ما فيه ، ثم بنى بعد ذلك حكمه على هذا الذى أخذه ، فجاء حكمه فاسدًا غير صحيح . .

قال ابن الأثير : وقد اختلف علماء البيان في حقيقة المعاظلة ، فقال قدامة بن جعفر الكاتب : التعاظل فى الكلام : هو أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه ، ولا أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة (٣) .

ولم يرجع ابن الأثير فيما قاله إلى « نقد الشعر » وإنما رجع إلى « سر الفصاحة » قال ابن سنان : قال أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب : إن المداخلة التى تكره ووصف عمر - رضى الله عنه - زهير بتجنبها : أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه ، قال : وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة (٤) .

---

(١) « وإلزامه إياه » لم يرد ذلك لا فى كلام قدامة ، ولا ابن الأثير .

(٢) « الطراز » (٣/ ٥٠ ، ٥١) .

(٣) « المثل السائر » (١/ ٣٠٦) .

(٤) « سر الفصاحة » (ص١٤٩) .

أما نص كلام قدامة فى « نقد الشعر » فهو : وسألت أحمد بن يحيى عن المعاظلة، فقال : مداخلة الشيء فى الشيء . وإذا كان الأمر كذلك ، فمحال أن ينكر مداخلة بعض الكلام فيما يشبهه من بعض ، أو فى ما كان من جنسه وما هو غير لائق به . وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة ، مثل أوس بن حجر :

وذاتْ هدم عار نواشـرها   تصمت بالماء تولبًا جدعًا

فسمى الصبى : تولبا ، وهو ولد الحمار .

ومثل قول الآخر :

وما رقـــد الوِلْدانُ حتى رأيتُه   على البَكْر يَمْرِيه الساقِ وحافرِ

فسمى رجل الإنسان : حافرًا .

فإن ما جرى هذا المجرى من الاستعارة قبيح لا عذر فيه [1] .

وقد حذف العلوى أهم جملة في كلام ابن الأثير ، وهى موضع النقد الذى وجه إلى « قدامة » ، وهى : « ولا أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة » وهذا التصرف من العلوى يجعل ما حكم به على ما قاله « قدامة » بالفساد هو الفساد بعينه . وذلك قوله : لأنه يلزم أن تكون « الاستعارة » معاظلة ، وهو فاسد » . لأن قدامة لا يريد مطلق الاستعارة وأنها كلها موصوفة بالفساد . هذا أمر لا يتصور عاقل أن يقول به «قدامة » ولا غيره ، بل قال : « المعاظلة : هى الاستعارة الفاحشة فقط » .

وبيت أوس بن حجر الذى مثل به للاستعارة الفاحشة ، وكذلك بيت جبهاء الأسدى « وما رقد الولدان » يؤكد أن مراده فاحش الاستعارة ، لا الاستعارة مطلقاً. وهى المسماة « الاستعارة اللفظية » ، و« غير المفيدة ، والتى عقد لها عبد القاهر فصلاً طويلاً فى « أسرار البلاغة » [2] وقد جعلها السكاكى من المجاز المرسل غير المفيد ، وهو ما استعمل فى أعم مما هو موضوع له ، كالمرسن فى قول العجاج :

---

(١) « نقد الشعر » (ص١٧٦ ، ١٧٧) .

(٢) ينظر « أسرار البلاغة » (ص٣٠) ، وما بعدها .

* وفاحما ومرسنًا مسرجًا *

وجعل الشيخ عبد القاهر الخالى عن الفائدة ما استعمل فى شىء بقيد ، مع كونه موضوعًا لذلك الشىء بقيد آخر - من غير قصد التشبيه (١) .

وفاحش الاستعارة يدخل فى مصطلح التعقيد المعنوي ولو أن العلوى هيئ له أن يطلع على « نقد الشعر » لوقف على أن « قدامة » أعقب كلامه السابق بقوله : وقد استعمل كثير من الشعراء الفحول المجيدين أشياء من الاستعارة ليس فيها شناعة كهذه، وفيها لهم معاذير ، إذ كان مخرجها مخرج التشبيه ، فمن ذلك قول امرئ القيس :

فقلت له لما تمطى بصـــلبه وأردف أعجازًا وناء بكلكلِ

فكأنه أراد أن هذا الليل فى تطاوله كالذى يتمطى بصلبه ، لا أن له صلبًا ، وهذا مخرج لفظه ، إذا تؤمل (٢) .

* *

● فهم خاطئ للاستطراد والاعتراض :

وقول العلوى : وأما ثانيًا : فلأنه إنما يكون الاعتراض والاستطراد وغير ذلك من الكلمات الدخيلة معاظلة (٣) ، فبطل ما قاله ، كلام فاسد لا وجه له ، وهو الباطل. لأن عبارة « قدامة » واضحة لا لبس فيها ، وهى : « أن يُدخل بعضه فى ما ليس من جنسه ، وما هو غير لائق به » وجملة الاعتراض ليست أجنبية ولا دخيلة بين الكلامين اللذين دخلت بينهما ، بل لا بد أن تكون مناسبة وملائمة لما قبلها ولما بعدها، وإلا لما أفادت النكتة التى قصدت من وراء المجئ بها . والنكتة العامة للاعتراض هى إفادة التوكيد والتسديد ، أو التحسين ، وكيف تكون الجملة الاعتراضية مفيدة للتوكيد ، أو التحسين ، وهى أجنبية دخيلة ؟ ثم إن « قدامة »

---

(١) ينظر « المفتاح » (ص١٧٢) ، و« الإيضاح » (٢/ ٤٠٥) .

(٢) « ينظر نقد الشعر » (ص١٧٧) ، وما بعدها .

(٣) اسلوب ركيك ، وأداة الحصر « إنما » لا موضع لها ها هنا .

يقول: « وما هو غير لائق به » وهل جملة الاعتراض غير لائقة بما قبلها وما بعدها ؟
كذلك « الاستطراد » ليس كلمة دخيلة ، وكذلك الاعتراض ، فكلاهما لا يكون فى الكلمة المفردة ، وإنما فى الكلام المفيد ، ووصف الاعتراض بأنه دخيل فى الكلام غلط فاحش ، أما أولاً ، فلأن الاستطراد ليس مثيلاً للاعتراض فى أنه يكون بين كلامين متلازمين لفظًا أو معنى، بل هو كما عرفه الخطيب : « الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به ، لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثانى » كقول الحماسى :

وإنا لقـومٌ ما نرى القتلَ سُبَّةً ... إذا ما رأته عامرٌ وسلولُ (١)

وأما ثانيًا : فلأنه ليس اجنبيًا ولا دخيلاً ، بل هو كما جاء فى تعريف الخطيب له، لا بد أن يكون المعنى الثانى المنتقل إليه متصلاً بالأول وله به علاقة وثيقة .

* *

وقول العلوى : « القول الثانى : أن المعاظلة : هى تركيب الكلام ، وترادف ألفاظه على جهة التكرير » فاسد لفظًا ومعنى .

أما فساد اللفظ فجاء من استبداله كلمة « تركيب » بكلمة « التراكب الواردة فى كلام ابن الأثير ، وفى كلام كل من تعرض لمعنى المعاظلة .

وبينهما فرق كبير من جهة المعنى « فالتراكيب » تفاعل ، وهو يكون من اثنين فأكثر ، كالتقاتل والتضارب ، والمراد بتراكب الكلام : ركوب بعضه بعضًا ، ومداخلة الكلام بعضه فى بعض .

أما كلمة « تركيب » فلا تفيد هذا المعنى المعيب ، لأنها تستعمل فى تأليف ونظم وصياغة الكلام . يقولون : التركيب ، ويعنون به الجملة المفيدة ، المركبة تركيب إسناد من فعل واسم ، أو اسم واسم .

وكذلك كلمة « ترادف ألفاظه » يريد العلوى بالترادف هنا : التتابع ، أى : وتتابع ألفاظه وتواليها ، وتتابع الألفاظ بمعنى أن يتبع بعضها بعضًا ، ليس على إطلاقه

---

(١) « الإيضاح » (٢/٤٩٥)

عيبًا، ولا يصح أن يدخل فى تعريف المعاظلة ، إلا إذا ترتب على ذلك تنافر بين الكلمات ، وثقل على اللسان ، وصعوبة فى النطق بها .

أما قوله : « على جهة التكرير » فقد أخذ ذلك من قول ابن الأثير : « القسم الثانى من المعاظلة اللفظية تختص بتكرير الحروف » ، وهو قسم من أقسام المعاظلة ، لا يصح تعريف المعاظلة به ، لأن ترادف الألفاظ على جهة التكرير لا يكون معاظلة إلا إذا ترتب على ذلك ثقلٍ وصعوبة فى النطق بهذا الكلام ، كما ذكرنا .

* *

● أضرب المعاظلة :

قسم ابن الأثير المعاظلة اللفظية إلى خمسة أقسام ، ومثل لكل قسم بعدة أمثلة ، ولم يكن للعلوى جهد يذكر فى الحديث على أضرب المعاظلة ، ولم يخرج كلامه فى هذه الأضرب عن كلام ابن الأثير فيها ، وإذا حاول فإنه يقع فى الخطأ .

قال العلوى متحدثًا عن الضرب الأول من أضرب المعاظلة :

وتنحصر المعاظلة فى خمسة أضرب :

الضرب الأول : فى المعاظلة بتكرير الأحرف المفردة [1] :

عند ابن الأثير . القسم الثانى من المعاظلة اللفظية : تختص بتكرير الحروف . وقد مثل لها بعدة أمثلة من الشعر والنثر [2] ، اقتصر العلوى على ذكر مثالين من الشعر ومثال من النثر ، أحدهما هذا البيت الذى مثل به البلاغيون لتنافر الكلمات وهو :

وقبْـــــر حـــربٍ بمكان قفـرٌ ۝ وليس قربَ قبرِ حربٍ قبرُ [3]

---

(١) « الطراز » (٣/٥١) .

(٢) ينظر « المثل السائر » (١/٣٠٦ - ٣٠٩) .

(٣) ينظر « البيان والتبيين » (١/٦٥) ، و« سر الفصاحة » (ص٨٨) ، و« العمدة » (١/٤٤٧)، و« إعجاز القرآن » (ص٢٦٩) ، و« دلائل الإعجاز » (ص٥٧) ، و« الإيضاح » (٧٥) ، و« التلخيص » (ص٢٦) .

والثانى قول الجريرى :

وازْوَرَّ مَنْ كـــــان له زائـــرًا وعافَ عافِى العُرفِ عِرفانه (١)

أما المثال النثرى فهو « جنى جنات وجنات الحبيب » .

قال الشيخ أحمد مصطفى المراغى : وقال بعض الوعاظ فى كلام أورده : (حتى جنات وَجنات جَنَّات الحبيب) فلما سمعه بعض الحاضرين صاح ، وقال : سمعت جيمًا فى جيم فصحت (٢) .

* *

الضرب الثانى : فى بيان المعاظلة فى الألفاظ المفردة .

هو القسم الأول من أقسام المعاظلة اللفظية عند ابن الأثير ، وقد ترجم له بقوله : الأول منها : يختص بأدوات الكلام . وما ذكره هو الصواب ، لأنه يريد بالأدوات : الحروف ، أما الألفاظ المفردة فهى شاملة للأسماء والأفعال والحروف ، ولا يطلق على الأسماء والأفعال كلمة « أدوات » وقد استشهد العلوى لهذا الضرب بما ايتشهد له ابن الأثير ، ولم يأت من عنده إلا بشاهد واحد ، فتح الله به عليه .

من ذلك قوله المتنبى :

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد

لم يزد العلوى أن علق عليه بقوله : إنه من قبيح السبك وسوء التأليف (٣) . وقال ابن الأثير : « لها منها عليها » من الثقيل الثقيل الثقيل (٤) . وقال أبو هلال العسكرى : وينبغى أن تتجنب إعادة حروف الصلات والرباطات فى موضع واحد إذا كتبت مثل قول القائل : « منه له عليه ، أو عليه فيه ، أو به له منه » وأخفها : « له عليه » فسبيله أن تداويه حتى تزيله بأن تفصل ما بين الحرفين ، مثل أن تقول :

---

(١) « عروس الأفراح » (١/ ١٠٠) ، و« شرح مقامات الحريرى » للشريشى (٣/ ١٧٣) . (المقامة التفليسية) .

(٢) « علوم البلاغه » (ص٢٦) .

(٣) ينظر « الطراز » (٣/ ٥٤) .

(٤) « المثل السائر » (١/ ٣٠٨) .

« أقمت به شهيدًا عليه » ولا أعرف أحدًا كان يتتبع العيوب فيأتيها غير مكترث إلا المتنبى ، فإنه ضمن شعره جميع عيوب االكلام ما أعدمه شيئًا منها حتى تخطى إلى هذا النوع فقال : « سبوح لها منها عليها شواهد » فأتى من الاستكراه ما لا يطار غرابه [١] .

أما البيت الذى فتح الله به على العلوى فهو ما جاء فى قوله :

وهكذا ورد فى قول المتنبى ، وإن كان بالضرب الأول أشبه :

وقُلقلتُ بالهمِّ الذى قلقلَ الحشا قلاقــــل عيــــسٍ كلُّهن قلاقــلُ

فالقاف لما تكررت كانت بمنزلة مشى البغل يتقدم وهو يخطو إلى الوراء [٢] . بل هو من الضرب الأول ، وليس شبيهًا به ، ولا يصح الاستشهاد به لهذا الضرب ، فإن هذا الضرب خاص بتكرار الأدوات ، وفى البيت تكرار للكلمات أوجد تنافرًا قبيحًا ، وقد استشهد به البلاغيون على ذلك [٣] . قال ابن سنان : وأما قول أبى الطيب :

فقلقلت بالهم الذى قلقل الحشا قلاقــــل عيس كلهن قلاقــــــل

فقد اتفق أن كرر فى البيت الأول لفظة مكررة الحروف ، فجمع القبح بأسره فى صيغة اللفظة نفسها ، ثم فى إعادتها وتكرارها ، وأتبع ذلك بغثاثة فى البيت الثانى ، وتكرار « تغث » فلست تجد ما تزيد على هذين البيتين فى القبح [٤] ، وكلامه الأخير يشير به إلى البيت الثانى وهو :

غثاثة عيشى أن تَغَثَّ كرامتى وليس بغث أن تَغَثَّ المآكلُ

وقد ذهب الإمام الواحدى إلى عكس ما ذهب إليه ابن سنان ، فلم ير فى تأليف هذا البيت ما يعاب به .

---

(١) « الصناعتين » (ص١٦٦) ، وينظر « سرح الفصاحة » (ص٩٥) ، و« الإيضاح » (٧٥/١) .

(٢) « الطراز » (٣/ ٥٤) .

(٣) ينظر « الصناعتين » (ص٣٤٥) ، و« العمدة » (١/ ٥٧١) .

(٤) « سر الفصاحة » (ص٩٣ ، ٩٤) ، وينظر « الوساطة » (ص٨٣) .

قال : وعاب الصاحب إسماعيل به عباد أبا الطيب بهذا البيت ، فقال : ماله قلقل الله أحشاءه ، وهذه القافاة الباردة .

ولا يلزمه فى هذا عيب فقد جرت عادة الشعراء بمثل هذا . سمعت الشيخ أبا منصور الثعالبى - رحمه الله - يقول : قال لى أبو نصر المرزبان : ثلاثة من رؤساء العشراء شلشل أحدهم ، وسلسل الثانى ، وقلقل الثالث ، أما الذى شلشل فالأعشى وهو من رؤساء شعراء الجاهلية قال :

وقد غدوتُ إلى الحانوتِ يتبعنى   شـاوٍ مِشَل شلول شُلْشُلٌ شَوِلُ

وأما الذى سلسل فمسلم بن الوليد وهو من رؤساء المحدثين وهو الذى قال :

سُلَّت وسُلَّت ثم سَلَّ سليلها   فأتى سليلُ سليلها مسلـــولاً

وأما الذى قلقل فهو المتنبى وهو من رؤساء العصريين وهو الذى يقول :

فقلقلت بالهم الذى قلقل الحشا   قلاقــــل عيس كلهن قلاقــــل

فبلبل أنت أيضاً . فقلت أخشى أن أكون رابع الشعراء ، أعنى قول من قال :

الشـــعراء فاعلمنَّ أربعـــهْ   فشاعرٌ يَجرى ولا يُجرى معهْ
وشـــاعرٌ يُنشد وسْط المعمهْ   وشاعرٌ من حقه أن تسمعـــهْ
وشاعرٌ من حقه أن تصفعــهْ

فقال : بل لا تكون رابع الشعراء . قال : ثم قلت بعد حين من الدهر :

وإذا البلابلُ أفصحتْ بلغاتها   فانفِ البلابلَ باحتساءِ بلابلِ

وفى هذا ما يبطل إنكار ابن عباد على أبى الطيب (١) .

* *

الضرب الثالث : فى بيان المعاظلة بالصيغ المفردة من غير الأدوات .

هذا هو القسم الثانى من أقسام المعاظلة اللفظية عند ابن الأثير ، وقد ترجم له

---

(١) « شرح ديوان المتنبى » (١/ ٥٠ ، ٥١) .

بقوله : القسم الثالث من المعاظلة اللفظية : أن ترد ألفاظ على صيغة الفعل يتبع بعضها بعضًا [(١)] .

وهذا خير مما قاله العلوى ، لأن الصيغ المفردة تشمل الأسماء والأفعال ، وهذا القسم مختص بصيغة الفعل دون الاسم .

ويحدثنا العلوى عن هذا الضرب من المعاظلة فيقول : وهذا نحو توارد الصيغ المتماثلة من الأوامر الفعلية [(٢)] ، وهى فى ذلك على وجهين : أحدهما : أن ترد مجردة عن العطف ، ومثاله قول أبى الطيب :

أقل أنل اقطع احمل علّ سلّ أعِدْ ... زِدهـــشّ بشّ تفضّلَ أدْنِ سُرَّصِلِ

فهذه الألفاظ جاءت على صيغة واحدة ، وفيها ما ترى من الثقل على «المسموع»[(٣)] من أجل تكريرها على هذا الوجه ، وقد تضمن سياقها « تركيبًا »[(٤)]، وتداخلاً مكروهًا [(٥)] .

قال الواحدى : وأصل هذه الطريقة من قول امرئ القيس :

أفـــاد وجاد وساد وزاد ... وذاد وقاد وعاد وافضلْ

ومثله لأبى العَمَيْثل :

يا مـــن يؤمل أن تكون خصـــاله ... كخصـــال عبد الله أنصت واسمـــع

أصدُق وعُفَّ وبر واصبر واحتمل ... واحلم ودارِ وكافِ وابذل واشجع [(٦)]

---

(١) ينظر « المثل السائر » (١/ ٣١١) .

(٢) الأوامر جمع أمر ، وهى لا تكون إلا فعلية ، أما الأمر الذى بمعنى الشأن فإنه يجمع على امور .

(٣) المسموع ، اسم مفعول – هو تلك الصيغ المتكررة ، وثقلها إنما هو على أداة السمع وهى الأذن .

(٤) الصواب : « تراكبا » وقد تقدم الكلام على خطأ التعبير بهذه الكلمة .

(٥) ينظر الطراز (٣/ ٥٥) ، و« المثل السائر » (١/ ٣١٢) .

(٦) « شرح ديوان المتنبى (٢/ ٤٩٤) ، وينظر « العمدة » (١/ ٦١٤ ، ٦١٥) .

وليس بيت المتنبى على طريقة بيت امرئ القيس أو بيت أبى العميثل كما قال الواحدى ، لأن بيت امرئ القيس صيغة الفعل فيه ماض ، وصيغ الأمر فى بيت أبى العميثل الثانى توسطت بينها الواو العاطفة ، وليس الأمر كذلك فى بيت المتنبى .

وقد استشهد ابن أبى الإصبع ببيت المتنبى لمحسن بديعى معنوى يسمى « التفويف » ، وهو ما جاء منه بالجمل القصيرة [1] .

وقد استشهد به أيضًا ابن رشيق على « التقسيم » [2] .

أما البيت الثانى الذى ذكره العلوى شاهدًا لهذا الضرب فهو قول عبد السلام بن رُغبان المعروف بديك الجن وهو :

أَحْلُ وامْرُرْ وضُرَّ وانفع ولن واخـ ... شُـــن وأَبْرِزْ ثم انتدب للمعالى

قال العلوى : فهذا كالأول فى التكرير ، خلا أن هذا ليس فى الكراهة كالوجه الأول فى الثقل ، وما ذاك إلا من أجل توسط الواو ، فألبسه خفة ورقة [3] .

* *

وقول ابن الأثير : « ألا ترى أنه لما عطف ها هنا بالواو ولم تتراكب الألفاظ كتراكبها فى بيت أبى الطيب المتقدم ذكره ؟ » يدل على أن فى كلا النوعين - ما عطفت فيه صيغ الأفعال بالواو وما لم تعطف - معاظلة ، إلا أن المعاظلة مع العطف بالواو أخف ، وليست فى الثقل على النطق مثل ما لم تتوسط الواو العاطفة .

ولكن غيره من البلاغيين على خلاف ذلك ، فابن رشيق لم يفرق بين النوعين ، ومثل بهما للتقسيم ، وهو فن من فنون البديع المعنوى ، وابن أبى الإصبع وبدر الدين بن مالك قد مثلا ببيت المتنبى للتفويف وهو فن بديعى معنوى أيضاً ، وكذلك ابن حجة الحموى [4] .

---

(١) ينظر « تحرير التحبير » (ص٢٦١) ، و« المصباح » (ص١٨٠) .

(٢) ينظر « العمدة » (١/ ٦١٤ ، ٦١٥) .

(٣) « الطراز » (٣/ ٥٦) ، و« المثل السائر » (١/ ٣١٢) .

(٤) ينظر « خزانة الأدب » (١/ ٢٤٧) .

كذلك لم نر القاضى الجرجانى والواحدى قد عابا هذا البيت الذى وصفه ابن الأثير بتراكب الألفاظ وتداخلها .

وقال القزوينى : وأما ما يسميه بعض الناس « التفويف » وهو : أن يؤتى فى الكلام بمعان متلائمة فى جمل مستوية المقادير أو متقاربتها . فبعضه من مراعاة النظير، وبعضه من المطابقة [1] .

وقد مثل له بعدة أمثلة بيت ديك الجن المتقدم ذكره .

* *

وقول العلوى فى أول كلامه على هذا الضرب : « وهذا نحو توارد الصيغ المتماثلة من الأوامر الفعلية » ليس فى « المثل السائر » ، لأن ابن الأثير لم يقيد الأفعال التى يتبع بعضها بعضًا بأن تكون أفعال أمر ، بل قال : « أن ترد ألفاظ على صيغة الفعل يتبع بعضها بعضًا ، فمنها ما يختلف بين ماضى ومستقبل ، ومنها ما لا يختلف ، فالأول كقول القاضى الأرَّجانى :

بالنار فرَّقت الحـــوادثُ بيننا وبها نذرتُ أعود أقتل روحى

فقوله : (« نذرت ، أعود ، أقتل » من المعاظلة) [2] .

وما قاله ابن الأثير هو الصواب ، حتى يشمل ذلك الضرب بيت امرئ القيس ، وبيت الأرجانى هذا .

وأظن أن العلوى قد توهم أن إطلاق صيغة الفعل دون تقييدها بكلمة « الأمر » قد يشمل آيات من القرآن الكريم ، وردت فيها أفعال متتابعة من قبيل الماضى والمستقبل، وليس ذلك صحيحًا ، لأنها وردت معطوفة على بعضها ومتعدية ، وما هنا ليس كذلك .

---

(١) ينظر « الإيضاح » (٢/ ٤٩١ ، ٤٩٢) .

(٢) « المثل السائر » (١/ ٣١١ ، ٣١٢) ، و« التبيان » للطيبى (ص٥١٢) .

قال تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِى سَبِيلِى وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾ (١) ، وكذلك صيغ الأمر نحو قوله تعالى : ﴿ يَا بُنَىَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ ﴾ (٢) .

كل ذلك -- وغيره كثير فى القرآن - لا يشمله ما ذكره ابن الأثير فى هذا الضرب وكان ينبغى أن يذكر ابن الأثير قيدًا يخرج نحو هذا وهو : « ألا تكون متعدية » لأن تعديها إلى مفعول يخرجها من دائرة التكرار ، حيث إن الفاعيل متعددة ومختلفة ، كما رأينا فى الآيتين السابقتين ، وكما فى قوله تعالى : ﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾ (٣) .

ولكن مع هذا يبقى كلام ابن الأثير مشوشًا وغير محرر ، ويكون ما ذهب إليه البلاغيون من عدم جعل هذا الضرب من « المعاظلة » بل إما من « التفويف » أو «التقسيم » ، أو كما قال الخطيب من « مراعاة النظير » ، أو « المطابقة » هو الأقوى والأرجح - وإلا فماذا يقول ابن الأثير فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٤) . فقد تكرر فعل الأمر فى هذه الآية أربع مرات ، ولم يأت متعديًا إلى مفعول إلا فى الأخير فقط ، فهل نقول : إن هذه الألفاظ متراكبة متداخلة ، فهى من المعاظلة ، ولكن عطفها بالواو جعلها أقرب حالاً وأخف معاظلة مما لم يأت معطوفًا بالواو ؟ هذا ما لا يكون ولا يقول به مسلم .

ولو أن ابن الأثير قصر هذا الضرب على صيغ الأمر المتتابعة التى لم تتوسط الواو بينها عاطفة بعضها على بعض كبيت المتنبى لكان الأمر مقبولاً ، ولسلم له بما قاله فيه .

* *

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١٩٥ (٢) سورة لقمان : الآية ١٧

(٣) سورة التوبة : الآية ٥ . (٤) سورة آل عمران : الآية ٢٠٠

الضرب الرابع : فى بيان المعاظلة بالصفات المتعددة :

وهذا الضرب هو القسم الخامس عند ابن الأثير ، قال : القسم الخامس من المعاظلة : أن ترد صفات متعددة على نحو واحد .

ولم يزد العلوى شيئًا على ما قاله ابن الأثير فى هذا الضرب ، وإنما نسخ ما فى «المثل السائر » ثم وضعه فى كتابه « الطراز » [1] .

* *

الضرب الخامس : فى بيان المعاظلة بالإضافة المتعددة :

وهو القسم الرابع عند ابن الأثير حيث قال : القسم الرابع من المعاظلة : وهو الذى يتضمن مضافات كثيرة [2] .

قال العلوى : ومثاله قولك : « لبد ، سرج ، فرس ، غلام ، دابة ، زيد » وما هذا حاله يثقل على الأذن فى سماعه ، وتنفر النفوس عن تأليفه ، ونحو قول من قال من الشعراء [3] :

حمامة جَرْعى حَوْمَة الجَنْدَلِ اسجعى فانتِ بمرأى من سعادَ ومَسْمَعِ [4]

والمثال المؤلف الذى أتى به العلوى مثال فاسد ، لا إضافة فيه على هذه الصورة ، والذى أفسده وجعله غير صالح لأن يكون مثالاً لتتابع الإضافات هو زيادة لفظة «دابة» .

قال ابن الأثير : كقولهم : « سرج فرس غلام زيد » وهذه أشد قبحًا وأثقل على اللسان .

* *

(١) ينظر « الطراز » (٣/٥٦ ، ٥٧) ، و« المثل السائر » (١/٣١٣) .

(٢) ينظر « المثل السائر » (١/٣١٣) ، و« الطراز » (٣/٥٧ ، ٥٨) .

(٣) نص ابن الأثير على قائل هذا البيت ، قال : وعليه ورد قول ابن بابك فى مفتتح قصيدة له .

(٤) « الطراز » (٣/٥٨) .

● رأى البلاغيين فى كثرة التكرار وتتابع الإضافات :

بعد أن فرغ الخطيب القزوينى من الكلام على فصاحة الكلام وبيان العيوب الثلاثة المخلة بفصاحته وهى : تنافر الكلمات ، وضعف التأليف ، والتعقيد اللفظى والمعنوى قال : وقيل : فصاحة الكلام هى خلوصه مما ذكر ، ومن كثرة التكرار ، وتتابع الإضافات ، كقول أبى الطيب [1] .

* سبوح لها منها عليها شواهد *

وفى قول ابن بابك :

* حمامةَ جَرْعى حَوْمَةِ الجندلِ اسْجَعِى *

وفيه نظر ، لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم وإلا فلا تخل بالفصاحة . وقد قال النبى ﷺ : « الكريم ابن الكريم ابن الكريم : يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم » [2] .

فإن أوجد كل من تتابع الإضافات ، وكثرة التكرار [3] ثقلاً وبشاعة فذاك ، وإلا فلا جهة لإخلالهما بالفصاحة ، وقد وقعت كثرة الإضافات فى التنزيل كقوله تعالى: ﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ [4] وقوله تعالى : ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾[5] ، وقوله : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [6] ، [7] .

وقال الإمام عبد القاهر : قال ابن المعتز :

يا مِسْــكة العَطَّارِ وخال وجهِ النهارِ

---

(١) سبق ذكر البيت كاملاً فى الضرب الثانى ، وهو التنافر .
(٢) « الإيضاح » (١/٧٨) .
(٣) هو ذكر الشىء مرة بعد أخرى ، وكثرته بكون ذلك فوق الواحد .
(٤) سورة غافر : الآية ٣١ . (٥) سورة مريم : الآية ٢
(٦) سورة الشمس : الآيتان ٧ ، ٨
(٧) ينظر « المطول » (ص٢٣) ، و« شروح التلخيص » (١/ ١١٢) ، وما بعدها .

وكانت الملاحة فى الإضافة بعد الإضافة ، لا فى استعارة لفظ « الخال » إذ معلوم أنه لو قال : « يا خالاً فى وجه النهار » أو « يا من هو خال فى وجه النهار » لم يكن شيئًا .

ومن شأن هذا الضرب أن يدخله الاستكراه . قال الصاحب : إياك والإضافات المتداخلة ، فإن ذلك لا يحسن . . . ولا شبهة فى ثقلة ذلك فى الأكثر ، ولكنه إذا سلم من الاستكراه لطف وملح .

ومما حسن فيه قول ابن المعتز :

وظلت تدير الراح أيدى حاذر   عتاقِ دنانير الوجوه ملاح [1]

والله أعلم .

* * *

(١) ينظر « دلائل الإعجاز » (ص١٠٤) ، وما بعدها ، و« الإيضاح » (١/٧٨ ، ٧٩) .

المنافرة بين الألفاظ

عدّ العلوى « التنافر بين الألفاظ » نوعًا من أنواع البديع اللفظى ، وترجم له بقوله : « الصنف الرابع عشر : فى بيان المنافرة بين الألفاظ ومراعاة حسن مواقعها».

وهو النوع الثامن من القسم الثانى من الصناعة اللفظية عند ابن الأثير ، وخاتمة الأنواع الثمانية لهذا القسم ، وقد ترجم له بقوله : « النوع الثامن : فى المنافرة بين الألفاظ فى السبك » [1] ، فأبدله العلوى بهذا العنوان الكثير الألفاظ ، والذى قد اشتمل على خطأ فاحش من أخطاء العلوى التى تفوق العد والحصر . وما ذاك إلا لأنه كحاطب الليل كل ما يصادفه فى طريقه يضعه فى جرابه ، بدون وعى ولا تمييز.

* *

● ليس التنافر من البديع اللفظى ، ولا مما يجب مراعاة حسن مواقعه :

العنوان الذى عنون به العلوى لهذا العيب من العيوب المخلة بفصاحة الكلام وبلاغته قد اشتمل على خطيئة كبرى تفوق خطيئته الأخرى ، وهى عده « المعاظلة » و« التنافر » نوعين من أنواع البديع اللفظى .

وهذه الخطيئة هى ما عبر عنها بقوله : « ومراعاة حسن مواقعها » فهو يرى أن «التنافر » بين الألفاظ له مواقع حسنة يجب مراعاتها فى الكلام !

وأى حسن فى المنافرة بين الألفاظ ؟ . وأى بديع وتحسين منها للكلام الواقعة فيه؟ إن هذا لشىء عجاب . فهو لم يقتصر على القول بأن المنافسة ليست عيبًا من عيوب الكلام ، بل إنها من البديع ، تكسب الكلام الواقعة فيه حسنًا وتزيينًا ، ولها مواقع تحسن فيها ، يجب مراعاتها . ولم يقل بهذا القول الشنيع أحد من النقاد والبلاغيين؛ لا المتقدمين منهم ولا المتأخرين ، بل قالوا بعكس هذا ، وهو أنها عيب وخلل فى الكلام المتضمن بها يذهب بفصاحته وبلاغته ، ويوصف الكلام الواقعة فيه بالقبح وعدم الفصاحة .

---

(١) ينظر « المثل السائر » (٣١٥/١) .

وضدها وهو « التلاؤم » هو الموصوف بالحسن والبلاغة ، وقد جعله الإمام أبو الحسن الرمانى أحد أقسام البلاغة العشرة ، حيث قال : « التلاؤم نقيض التنافر، والتلاؤم : تعديل الحروف فى التأليف » [1] .

وقال ابن رشيق فى باب « النظم » : قال أبو عثمان الجاحظ : أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء ، سهل المخارج ، فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغًا واحدًا ، وسبك سبكًا واحدًا ، فهو يجرى على اللسان كما يجرى الدهان .

وإذا كان الكلام على هذا الأسلوب الذى ذكره الجاحظ لذ سماعه ، وخف محمله ، وقرب فهمه ، وعذب النطق به ، وتحلى فى قلب سامعه ، فإذا كان متنافرًا متباينًا ، عسر حفظه ، وثقل على اللسان النطق به ، ومجته المسامع ، فلم يستقر فيها منه شىء .

وأنشد الجاحظ قال : أنشدنى أبو العاصى ، قال : أنشدنى خلف :

وبعضُ قريض القوم أولادُ عِلَّةٍ ... يكُـــدّ لسانَ الناطقِ المُتَحفِّظِ

وأنشد عنه عن أبى البيداء الرياحى :

وشـــعرٍ كبعـــر الكبشِ فرَّق بينَه ... لسانُ دَعِيٍّ فى القريضِ دخيلِ [2]

وما ذكرناه فى أسباب وضع العلوى مبحث « المعاظلة اللفظية » فى قسم البديع اللفظى ، يقال هنا فى سبب وضعه مبحث « المنافرة بين الألفاظ » فى هذا القسم من البديع . ولكنه هنا زاد الطين بلة ، بقوله : « ومراعاة حسن مواقعها » . والأمر لله من قبل ومن بعد . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

* *

● معنى المنافرة ، والفرق بينها وبين المعاظلة :

بدأ العلوى حديثه عن « المنافرة بين الألفاظ » ببيان معناها ، والفرق بينها وبين المعاظلة التى سبق الكلام عنها ، فقال : والفرق بين هذا الصنف والذى قبله هو أن « المعاظلة » آئلة إلى البعد عن تراكب الألفاظ وترادفها ، كما فصلنا أمثلته . وهذا

---

(١) ينظر « النكت فى إعجاز القرآن » (ص٩٤) .

(٢) « العمدة » (١/ ٤٤١) ، وينظر « البيان والتبيين » (١/ ٦٧) .

النوع ليس فيه تراكب ولا تداخل ، وإنما حاصلة هو أن إيراد اللفظة غير لائق بموضعها الذى وردت فيه ، فتورث فى الكلام تنافراً . . . فحاصل الأمر فى المنافرة: أن معناها وقوع الكلام غير ملائم لما قبله ولا مناسب له [1] .

هذا الكلام طويل الذيل ، ردئ الصياغة ، عبر عنه ابن الأثير بجمل معدودة ، مع دقة الصياغة ونصاعتها ، قال : وحقيقة هذا النوع الذى هو المنافرة : أن يذكر لفظ أو ألفاظ ، يكون غيرها مما هو فى معناها أولى بالذكر .

وعلى هذا فإن الفرق بينه وبين المعاظلة : أن المعاظلة : هى التراكيب والتداخل ، إما فى الألفاظ ، أو فى المعنى ، على ما أشرت إليه .

وهذا النوع لا تراكب فيه ، وإنما هو إيراد ألفاظ غير لائقة بموضعها الذى ترد فيه[2] .

* *

وقد أخطأ العلوى فى قوله : « إن المعاظلة آئلة إلى البعد عن تراكب الألفاظ وتداخلها ، وعكس ذلك هو الصحيح ، لأن معنى « آئلة » : منتهية وراجعة وصائرة إلى البعد . . . إلخ . وذلك لأن « آئلة » اسم فاعل مؤنث من آل الأمر إلى كذا يئول : إذا انتهى إليه ورجع ، والمآل : المرجع[3] . فيصير المعنى : إن المعاظلة : راجعة وصائرة ومنتهية إلى البعد عن تراكب الألفاظ وترادفها . وهذا معنى فاسد ، عكسه - كما ذكرنا - هو الصحيح أى : المعاظلة آئلة إلى تراكب الألفاظ وتداخلها، والذى أفسد كلامه هو ذكر كلمة « البعد » .

وقول العلوى : « معنى المنافرة : وقوع الكلام غير ملائم لما قبله ولا مناسب له » مأخوذ من قول ابن الأثير : « إيراد ألفاظ غير لائقة بموضعها الذى ترد فيها » .

وقول ابن الأثير من حيث الصياغة ، ودقة العبارة ، خير من قول العلوى ، لأن العلوى عبر عن « المنافرة » بالكلام ، أى هى كلام غير ملائم لما قبله ولا مناسب

---

(١) ينظر « الطراز » (٣/٥٨ ، ٥٩) .   (٢) « المثل السائر » (١/٣١٦) .

(٣) « معجم مقاييس اللغة » (١/١٥٩) (أول) ، و« القاموس المحيط » (٢٤٤ (أل) .

له، وليست المنافرة كلامًا بل هي أمر معنوى ، ووصف قائم باللفظة ، أو الألفاظ ، ولا يصح أن يعبر عنها بالكلام . ولذلك قال البلاغيون فى تعريف التنافر فى الكلام: هو وصف فى الكلمات مجتمعة يوجب ثقلها على اللسان وصعوبة النطق بها .

* *

ثم إن قول العلوى : « غير ملائم » وقول ابن الأثير : « غير لائقة بموضعها الذى ترد فيه » يوهم ظاهره أن هذه اللفظة ، أو الألفاظ المتنافرة ، لو أنها وقعت فى كلام آخر يكون لائقًا بوقوعها فيه ، ما كان فى الكلام تنافر . وهذا لا يكون .

وكنا نود من ابن الأثير والعلوى لو أنهما ذكرا لنا مثل هذا التعريف الاصطلاحى للمنافرة معناها فى اللغة ، حتى نتبين العلاقة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى .

والحق : أن المعنى الاصطلاحى الذى ذكراه لهذا المصطلح وهو « المنافرة » لا علاقة بينه وبين المعنى اللغوى لهذا اللفظ .

قال ابن فارس : النون والفاء والراء : أصل صحيح يدل على تجاف وتباعد . منه نَفَرَ الدابةَ وغيرَها نِفارًا ، وذلك تجافيه وتباعده عن مكانه ومقره . ونفر جلده : ورم، وهو من نفار الشىء عن الشىء وتجافيه عنه ، لأن الجلد ينفر عن اللحم للداء الحادث بينهما (١) .

وغير ابن الأثير من البلاغيين بدءًا من « الرمانى » فى مبحث « التلاؤم » ، وانتهاء بالقزوينى ، اختاروا مصطلح « التنافر » مصدر الفعل « تنافر» يقال بين حروف هذه الكلمة « تنافر » أو بين كلماتها « تنافر » أى تجاف وتعاد وعدم تناسب والتئام . .

أما « المنافرة » فهى مصدر الفعل « نافر » قال ابن فارس : المنافرة : المحاكمة إلى القاضى بين اثنين ، وفعل هذا المصدر وهو نافر يقتضى مشاركة بين اثنين مثل المقاتلة والمشاركة ، وهذا غير متحقق فى هذه اللفظة إلا على بعد وتكلف .

ودراسة ابن الأثير للمنافرة بين الألفاظ ، مغايرة تمامًا لدراسة البلاغيين لها ،

---

(١) « معجم مقاييس اللغة » (٥/ ص٤٥٩) (نفر) .

فهى عنده غير منحصرة ، بل تشمل مخالفة القياس اللغوى ، والغرابة ، وهما عيبان من العيوب المخلة بفصاحة الكلمة المفردة ، والتعقيد ، والتنافر فى الكلمة والكلام .

أما دراسة البلاغيين للتنافر فى الكلمة المفردة وفى الكلام فشىء مغاير لما سلكه ابن الأثير فى حديثه عن « المنافرة » .

* *

● **وجوه المنافرة بين الألفاظ :**

يحدثنا العلوى عن هذه الوجوه قائلاً : ثم هى فى وقوعها فى الكلام على وجهين :

الأول : أن يكون التنافر واقعًا فى كلمة واحدة ، كقول أبى الطيب [(١)] :

ولا يُبْرَمُ الأمرُ الذى هو حالِلٌ ولا يُحْلَلُ الأمرُ الذى هو يُبْرِمُ

فكلمة « حالل » نابية عن الفهم ، وأما معناها فمستقيم ، ولو أبدلها بلفظة «ناقض » فقال :

فلا يبرم الأمر الذى هو ناقض ولا ينقض الأمر الذى هو يبرم

لكانت صحيحة غير نافرة ، فظهر بما قررناه : « أن النفار عنها إنما كان من أجل صيغتها ، وهو تفكيك الإدغام الذى كان فيها لا غير » [(٢)] . وهذا مأخوذ من «المثل السائر » [(٣)] .

* *

وتفسير العلوى هنا للمنافرة غير تفسيره المتقدم لها ، وهذا التفسير قد أفصح عنه بقوله : « فكلمة حالل نابية الفهم » أى أن المنافرة هى النبوّ عن الفهم ، وليس الأمر كذلك ، لأنها قريبة من الفهم ، وهذا مع خطئه يناقض قوله بعد ذلك : « وأما معناها فمستقيم » فكيف يكون مستقيمًا ، ونابيًا عن الفهم ؟! .

---

(١) ينظر « ديوان المتنبى بشرح الواحدى » (١/ ١٧٩) .

(٢) ينظر « الطراز » (٣/ ٥٩ ، ٦٠) . (٣) ينظر « المثل السائر » (١/ ٣١٦) .

وقد أخطأ العلوى فى ذلك لأنه تجاوز قول ابن الأثير .

وانظر إلى قول العلوى الموضوع بين قوسين : « فظهر بما قررناه أن النفار عنها. . . . » ، وقبلها قوله : « . . . . غير نافرة » والضمير فى « نافرة » للكلمة وهى « حالل » وفى « عنها » من قوله : « النفار عنها » للقارئ أو السامع ، و«النفار» اسم ، والمصدر « النفور » ، والكلام كله متهافت .

وقد مثل البلاغيون بهذا البيت وما شابهه لعيب من العيوب المخلة بفصاحة الكلمة المفردة يسمى « مخالفة القياس اللغوى » أو « مخالفة الوضع » ، وليس عندهم من قبيل التنافر .

ومثل بيت المتنبى قول أبى النجم العجلى :

الحمـــــد لله العلى الأجلل　　　أعطى فلم يبخل ولم يبخل

وسيبويه يجيز ذلك للضرورة الشعرية ، وذكر أن الشعراء إذا اضطروا إلى إظهار المدغم ، وإخراجه عن الأصل فعلوا ذلك ، وأنشد لقعنب بن أم صاحب :

مهلاً أعاذِلَ قد جربتِ من خُلُقى　　　أنى أجود لأقوام وإن ضَنِنـــوا

والمستعمل : « ضَنّوا » . أما فى النثر فلا يجيز هذا [1] .

والبلاغيون على خلاف ذلك فلا يجيزونه لا شعراً ولانثراً ، ويحكمون على كل كلام حصل فيه هذا بأنه غير فصيح .

* *

أما عن الوجه الثانى من وجهى المنافرة فيحدثنا عنه العلوى قائلاً :

الثانى : أن توجد فى الألفاظ المتعددة كقول أبى الطيب [2] :

---

(١) ينظر « النكت » فى كتاب « سيبويه للأعلم الشنتمرى (١/١٣٨) ، (٢/ ٩٧٠) ، و«تحصيل عين الذهب فى علم مجازات العرب » للأعلم أيضاً (ص٦٣ ، ٥٢٥) .

(٢) « شرح ديوان المتنبى » (١/ ٢٨١) ، و« راء » مقلوب من « رأى » كما قالوا : « ناء » ، و« نأى » ، ومعنى البيت : لا أحد أسمح منك إلا إنسان رآك فعرفك فلم يسألك أن تهب له نفسك .

لا خَلْـــق أكرمُ منك إلا عارف   بك راءَ نفسَكَ لم يقل لك هاتِها

فإن عجز هذا البيت نافر عن مواضعه [1] .

ومنه قوله أيضاً [2] :

وما بلدُ الإنســان غيرُ الموافـــق   ولا أهلُه الأدنون غيرُ الأصادق [3]

أيعلق العلوى على هذا البيت مبينًا موضع التنافر فيه ، وما ذاك إلا لأن البيت ليس فى « المثل السائر » ، ولذا فلا تعليق عليه ، ومن أين يأتى بذلك ؟ والحق : أن البيت صحيح مستقيم لفظًا ومعنى ، ولا يوجد فيه تنافر البتة . قال الواحدى : هذا حث على السفر والتغرّب ، يقول : ليس بلد الإنسان إلا ما يوافقه ، ولا أقاربه إلا أصدقاؤه .

والمعنى : أن كل مكان وافقه وطاب به عيشه فهو بلده ، وكل قوم صادقوه ، وأصفوا له المحبة فهم رهطه الأدنون .

فالبيت من أبيات المعانى الحسنة الجيِّدة ، ولعل الذى جعل العلوى يتوهم أنه من هذا الباب هو روايته الخاطئة لهذا البيت والتى لا يقبلها ذو لب وهى : « وما بلَّدَ الإنسَانَ » وهو بهذه الصورة لا يعتل أبدًا ، ولا يصح أن يكون قائله المتنبى ولا غيره لفساد البيت لفظًا ومعنًى .

والله أعلم .

* * *

---

(١) لعل الصواب « فى المثل السائر (١/ ٣٢٠) : « مواضعه » أيضًا .

(٢) « شرح ديوان المتنبى » (٢/ ٥٦٢) .   (٣) « الطراز » (٣/ ٦١) .

السرقات الشعرية

جعل العلوى « السرقات الشعرية » نوعًا من أنواع البديع المعنوى ، وبها ختم العلوى حديثه عن القسم الثانى من قسمى « علم البديع » وهو : الفصاحة المعنوية .

قال : « الصنف الخامس والثلاثون : فى إيراد نبذة من السرقات الشعرية » (١) .

والسرقات الشعرية - كما يرى الناقد الكبير القاضى الجرجانى - باب لا ينهض به إلا الناقد البصير ، والأديب الفطن ، والعالم المبرِّز ، وليس كل من تَعَرَّض له أدركه ، ولا كل من أدركه استوفاه واستكمله ، ولا يكون الناقد والأديب مصيبًا فى دراسته ، ومحيطًا بأسراره ودقائقه ، إلا إذا استطاع أن يميز بين أصنافه وأقسامه ، ويحيط علمًا برتبه ومنازله ، فيفصل بين السرق والغصب ، وبين الإغارة ، والاختلاس ، ويفرق بين المعنى المشترك الذى لا يجوز ادعاء السرقة فيه ، والمبتذل الذى ليس أحد أولى به، وبين المختص الذى حازه المبتدئ فملكه ، وأحياه السارق فاقتطعه ، فصار المعتدى مختلسًا سارقًا ، والمشارك له محتذيًا تابعًا ، ويعرف اللفظ الذى يجوز أن يقال فيه : أخذ ونقل ، والكلمة التى يصح أن يقال فيها :هى لفلان دون فلان (٢).

* *

والعلوى ليس ناقدًا ، ولا أديبًا ، حتى ينهض بهذه الأمور التى أشار إليها القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى ، ولا أقول : ليس ناقدًا بصيرًا ، ولا أديبًا فطنًا ، بل هو فى كل دراسته لمسائل البلاغة ممَن يصح أن يقال فيهم ما قاله الإمام عبد القاهر الجرجانى - رحمه الله تعالى - : « إذا تعاطى الشىء غيرُ أهله ، وتولى الأمرَ غيرُ البصير به ، أعضل الداءُ ، واشتد البلاءُ » (٣) .

ولو أردنا أن نضرب عشرات الأمثلة على صدق ذلك ، بل المئات لفعلنا ، ولكن

---

(١) « الطراز » (١٨٨/٣) . (٢) « الوساطة » (ص١٨٣) .

(٣) « دلائل الإعجاز » (ص٤٨٢) .

حتى لا يكون هذا الحكم مرسلاً لا يعتد به - مع أن هذه الدراسة تحتوى على الكثير والكثير - أضرب له مثالاً واحدًا فقط يؤكد صحة ما قلته ، وينفى عنا أن نكون قد ظلمنا الرجل . فى مبحث « التذييل » الذى جعله العلوى الصنف الثالث عشر من أصناف الفصاحة المعنوية [1] عقد موازنة نقدية بين قول الشاعر وهو ابن نباتة السعدى :

لـــم يُبْقِ جودُك لِى شيْئًا أُؤَمِّلُهُ . تركتنى أصحبُ الدنيا بلا أملِ

وقول أبى الطيب المتنبى :

تُمْسِى الأمانىُّ صرعى دُونَ مَبْلَغِهِ فما يقـــولُ لشىءٍ ليتَ ذلكَ لِى

قال العلوى : ومن الأمثلة فى ذلك ما قاله بعض الشعراء فى ممدوحه : « لم يبق جودك لى شيئًا أؤمله » البيت . فقوله : « تركتنى أصحب الدنيا بلا أمل » مؤكد لما دلت عليه الجملة الأولى بظاهرها ، وهو قوله : « لم يبق جودك لى شيئًا أؤمله » .

وقد أخذه المتنبى وزاد عليه فى قوله من قصيدة يمدح بها سيف الدولة [2] :

« تمسى الأمانى صرعى دون مبلغه » البيت .

وهو أعظم من الأول فى المدح ، وأدخل فى « الأدب » مع الممدوح ، حيث جعله من قبيل من لا يتمنى شيئًا أصلاً [3] .

وقد أتى العلوى فى هذه الموازنة بين البيتين بأمور ثلاثة غير مرضية ولا مقبولة فى مجال الموازنة والنقد .

أحدها : أنه لم يذكر اسم الشاعر الذى زعم أن المتنبى أخذ منه بيته ، وذلك

---

(١) ينظر « الطراز » (٣/ ١١١) ، وما بعدها .

(٢) القصيدة التى منها هذا البيت ليست فى المدح ، وإنما قالها يعتذر إلى سيف الدولة مما خاطبه به فى قصيدته الميمية التى مطلعها :

واحـــر قلباه ممن قلبه شـــبم ومن بجسمى وحالى عنده سقم

ينظر « شرح ديوان المتنبى » للواحدى (٢/ ٤٨١ ، ٤٩١) .

(٣) ينظر « الطراز » (٣/ ١١٢ ، ١١٣) .

لنعرف أيهما السابق المأخوذ منه ، وأيهما اللاحق الآخذ ، ولا يتسامح فى ذلك إلا إذا كان المأخوذ منه مشهوراً ومعروفًا بأنه أقدم من الأخذ وانه سابق له .

وهنا فى هذه الموازنة لابد من النص على اسم الشاعر المأخوذ منه لأنه معاصر للمتنبى وليس مشهوراً ولا معروفًا أنه أقدم منه ، بل الأمر ، بعكس هذا .

والعلوى لم يفعل ذلك مع أن ابن الأثير قد ذكر اسم هذا الشاعر فى باب «السرقات الشعرية » ونقل العلوى عن ابن الأثير أن هذا الشاعر أخذ بيته من بيت للمتنبى [١] ، كما أن بدر الدين بن مالك الذى نقل عنه العلوى هذا الكلام الذى حرفه وأفسده ، قد نص أيضًا على اسم هذا الشاعر ، وأنه هو الذى أخذ بيته من بيت المتنبى ، وكذلك نص على اسمه ابن أبى الإصبع الذى نقل عنه بدوره ابن مالك ما قاله فى البيتين .

ذلك الشاعر هو : ابن نُباتة السعدى ، عبد العزيز بن عمر بن محمد بن أحمد ابن نباتة بن حميد بن نباتة بن الحجاج التميمى السعدى ، أبو نصر ، المولود سنة ٣٢٧ هـ ، والمتوفى سنة ٤٠٥ هـ .

وقد كان معاصرًا للمتنبى (٣٠٣ هـ - ٣٥٤ هـ) ، وعاش بعده أكثر من خمسين عامًا ، فكيف يكون المتنبي قد أخذ بيته وزاد عليه ، بل العكس هو الصحيح . وقد مر شبيه بهذا فى مبحث الاستعارة عندما توهم العلوى أن الآمدى (٣٧٠ هـ) قد أنكر على ابن سنان الخفاجي (٤٢٢ - ٤٦٦ هـ) ، ما قاله من أن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستعارات [٢] .

وثانيها : أن العلوى قال : « وقد أخذه المتنبى وزاد عليه . . . » .

والصواب - كما أشرنا - أن ابن نُباتة السعدى هو الذى نظر فى بيت المتنبى وأخذ بيته منه وزاد عليه .

وثالثها : قول العلوى : « وهذا أعظم من الأول فى المدح ، وأدخل فى الأدب مع الممدوح . . . » .

---

(١) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٢٩٢) ، و« الطراز » (٣/ ١٩٧) .

(٢) ينظر « الطراز » (١/ ٢١٢) .

والصواب هو العكس ، فبيت ابن نباتة السعدى أعظم من بيت المتنبى فى المدح، وأدخل فى الأدب مع الممدوح . وهذا ما قاله من وازن بين البيتين ، ولكن العلوى أخطأ فى النقل عن بدر الدين بن مالك ، وتوهم أن ابن مالك قد فضل بيت المتنبى على بيت ابن نباتة حين قال : « وقول ابن نباتة السعدى : « لم يبق جودك لى شيئًا أؤمله » نظر فيه إلى قول المتنبى : « تمسى الأمانى صرعى دون مبلغه » وقد أربى عليه فى المدح والأدب مع الممدوح ، حيث لم يجعله فى حيز من يتمنى شيئًا » [1] .

فابن مالك يقول : « نظر فيه إلى قول المتنبى » والعلوى يقول : « وقد أخذه المتنبى وزاد عليه » .

وكلام بدر الدين بن مالك في هذه الموازنة النقدية بين البيتين ملخص من كلام ابن أبى الإصبع فى نقده الحسن الجيد الذى قرره على بيت أبى الطيب وبيت ابن نباتة .

وقد رضى الخطيب القزوينى ما قاله ابن أبى الإصبع وابن مالك فى تفضيل بيت ابن نباتة على بيت المتنبى [2] .

ولم يقرأ العلوى مآخذ ابن الأثير على كلمة « لى » فى بيت المتنبى ، وذلك فى مبحث « اللفظة المفردة » من الصناعة اللفظية [3] ، والعلوى لا يقرأ ، وإنما ينقل وينسخ فقط ، وكل ما يجده فى طريقه يأخذه ، فهو كحاطب ليل ، كما ذكرنا .

* *

● هل من جديد للعلوى فى مبحث السرقات ؟ :

كلا ، لم يأت العلوى بشىء جديد ، ولو كان يسيراً فى دراسته للسرقات الشعرية ، من خلاله يمكن أن يقول إنه قد أضاف ما يعتد به ، ومن أين يأتى بهذا الشىء الجديد وفاقد الشىء لا يعطيه ؟ وإنما كانت دراسته على نمط دراسة الكتب

---

(١) ينظر « المصباح » (ص٢١٨) ، و« تحرير التحبير » (ص٣٨٩ ، ٣٩٠) ، و« بديع القرآن» (ص١٥٧) .

(٢) ينظر « الإيضاح » (٢/٣٠٩) ، و« خزانة الأدب » للحموى (١/٢٤٣ ، ٢٤٤) .

(٣) ينظر « المثل السائر » (١/١٦٨) .

البلاغية المتأخرة ، بل أسوء بمراحل ، فقد تناول هذا الموضوع تناولاً جامداً لا روح فيه ولا حياة . ونقل أنواع السرقات الشعرية الخمسة التى درسها فى هذا الباب من «المثل السائر» ونسخها نسخًا فجاءت صورة طبق الأصل لما فى الكتاب المذكور .

وابن الأثير الذى عول عليه العلوى فى دراسة السرقات الشعرية ، يقوم منهجه فى دراستها على التقسيمات الكثيرة ، والفروع المتعددة ، وليس فى هذا المنهج فى الواقع أى جديد ، إلا فى أشياء عابرة ، بل هو مجرد تقسيم وتفريع لكل ما سبق النقاد إلى تقريره ، فالمادة العلمية متفرقة فى كتب البلاغة والنقد السابقة عليه ، وإن كان له فضل فهو جمعها فى باب مستقل ، وهذا عمل يحمد عليه .

والعلوى لم يرجع إلى أى مصدر من المصادر التى تعرضت لدراسة هذا الباب ، لا لشىء إلا لأنه لا يعرفها ، ليس فى هذا المبحث فحسب ، بل فى كل مباحث كتابه ، وإنما يعرف من الكتب التى درست «السرقات الشعرية» المثل السائر ، فلذلك كان مرجعه الوحيد فى دراسة هذا الباب .

ولو أن العلوى قد قدر له أن يطلع على «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» لتبين أن عبد القاهر قد قال الكلمة الأخيرة فى مشكلة السرقات الشعرية ، التى أخذت تتحول بعده من مشكلة نقدية إلى باب ثابت من أبواب البديع فى كتب البلاغة ، وجميع المؤلفات التى كتبت بعده أخذت تعول عليه بطريقة قاعدية جامدة ، وأصبح الحديث فى السرقات تكراراً لا يمل منه أصحاب البلاغة المتأخرون [(١)] .

وهذا يتضح تمام الاتضاح لمن يقرأ باب «السرقات الشعرية» فى المثل السائر ، وتحرير التحبير ، والإيضاح ، والتلخيص ، والتبيان للطيبى ، والطراز ، وخزانة الأدب ، وغيرها [(٢)] .

* *

(١) ينظر مشكلة السرقات فى النقد العربى للدكتور محمد مصطفى هدارة (ص١٣٧) ، وما بعدها .

(٢) ينظر «المثل السائر» (٢١٨/٣) ، و«تحرير التحبير» (ص٤٧٥) ، و«الإيضاح» (٥٥٧/٢) ، و«التلخيص» (ص٤٠٨) ، و«التبيان» (ص٤٣٧) ، و«خزانة الأدب» للحموى (٣٧٣/٢) .

● مفهوم السرقة الشعرية عند العلوى :

نعرف أن الفقهاء قد وضعوا تعريفًا لسرقة المال التى توجب الحد على السارق إذا بلغ المقدار المحدد لإقامة الحد عليه ، فقالوا : السرقة : أخذ مال الغير على وجه الخفية والاستتار » . ومنه استراق السمع ومسارقة النظر إذا كان « يستخفى بذلك »[1] . ولكن لا نعرف أحدًا من النقاد والبلاغيين قد ذكر تعريفًا جامعًا مانعًا للسرقات الشعرية ، يجمع أقسامها المتعددة ، ويمنع دخول ما ليس بسرقة فى هذا الباب ، وإنما ذكروا الأمور التى تقع فيها السرقة ، والأشياء التى توصف بهذا الوصف ، وغير ذلك مما هو مذكور فى كتبهم .

ولكن العلوى - متأثرًا بثقافته الأصولية والفقهية والكلامية - أبى إلا أن يتعامل مع السرقات الشعرية ، كما يتعامل مع باب من أبواب الفقه ، أو مسألة من مسائل علم أصول الفقه ، وهو رجل يجيد صناعة الحدود ، فوضع لها تعريفًا يميزها عن غيرها من أنواع البديع ، وقد تحدث عن هذا التعريف بعبارة ساذجة ، لا شىء فيها من الصواب ، وهكذا حال العلوى إذا انفرد بالحديث عن مسألة علمية ، لم يكن لأصحاب الكتب الأربعة كلام فيها .

قال العلوى معرفًا وشارحًا : اعلم أن معنى السرقة فى الأشعار : « هى أن يسبق بعض الشعراء إلى تقدير معنى من المعانى واستنباطه ، ثم يأتى بعده شاعر آخر ، يأخذ ذلك المعنى ، ويكسوه عبارة أخرى » .

ثم يختلف حال الآخذ ، فتارة يكون جيدًا مليحًا ، وتارة يكون رديئًا قبيحًا ، على قدر جودة الذكاء والفطنة والفصاحة بين الشاعرين ، كما سنقرره ونظهر أمثلته[2] .

إذا تجاورنا عما جاء فى العبارتين « أن يسبق بعض الشعراء » و« ثم يأتى بعده

---

(١) « الفقه الإسلامى وأدلته » الدكتور وهبة الزحيلى (٦/ ٩٢) .

(٢) [illegible] (٣/ ١٨٨ ، ١٨٩) .

شاعر آخر » حيث إن الخلل فيهما واضح بيّن ، فإننا نقول : لنا على هذا المعنى الذى ذكره العلوى للسرقة الشعرية ملاحظتان :

إحداهما : على كلمة « معنى من المعانى » ما حقيقة هذا المعنى ؟ أهو مبتذل ، مشترك متداول بين الناس ، لا يختص به أحد دون آخر ؟ أم هو معنى خاص بديع مخترع ، يختص به شاعر دون آخر ؟

العلوى لم يحدد لنا حقيقة هذا المعنى الذى وقعت فيه السرقة ، بل ذكره مطلقًا غير مقيد ، وهذا الإطلاق يفهم منه العموم ، أىْ : أىّ معنى كان يسبق إليه شاعر مًا، فإذا أتى آخر بعده وأخذه ، فهذا الأخذ سرقة عند العلوى ، لأنه لم يقف على كلام القاضى الجرجانى السابق ذكره والذى حدد فيه المعنى الذى تقع فيه السرقة ، ولا على غيره من كلام أهل العلم ، ولم يقل بذلك أحد منهم ، بل ذكروا وأكدوا أن السرق إنما هو فى البديع المخترع الذى يختص به الشاعر ، لا فى المعانى المشتركة، التى هى جارية فى عادات الناس ، ومستعملة فى أمثالهم ومحاوراتهم . يقول الآمدى : وإنما السرق يكون فى البديع الذى ليس للناس فيه اشتراك (1) . أى فى المعانى المخترعة التى يختص بها شاعر ، لا فى المعانى المشتركة بين الناس .

وإلى ذلك ذهب القاضى الجرجانى ، فهو يرى أن لا سرقة فى المعانى المشتركة المتداولة ، المتقررة فى النفوس ، المتصورة للعقول ، التى يشترك فيها الناطق والأبكم، والفصيح والأعجم ، والشاعر والمفحم (2) .

وإلى مثل ذلك أيضًا ذهب أبو هلال العسكرى وابن رشيق القيروانى (3) .

وقال عبد القاهر : الحكم على الشاعر أن أخذ أو سرق ، يوجب أن نتكلم أولاً على المعانى ، وهى تنقسم قسمين :

العقلى : ومجراه فى الشعر والكتابة والخطابة مجرى الأدلة التى تستنبطها العقلاء،

---

(1) ينظر « الموازنة (1/123 - 129 ، 336 ، 363 ، 370) .

(2) ينظر « الوساطة » (ص183) .

(3) ينظر « الصناعتين » (ص202 ، 235) ، و« العمدة » (2/1038) .

وأكثره منتزع من القرآن ، وحديث رسول الله ﷺ ، وكلام الصحابة ، وآثار السلف، والأمثال القديمة ، والحكم الموروثة .

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُم عِنْدَ اللهِ أَتقَاكُم ﴾ وقول النبى ﷺ :

« من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » ، وقول المتنبى :

وكلُّ امرئٍ يُولِى الجميلَ مُحَبَّبٌ وكـــلُّ مكانٍ يُنبت العزَّ طيبُ

وكذا قوله :

لا يسلم الشرفُ الرفيعُ من الأذى حتى يراقَ على جـوانبِهِ الـــدمُ

وكذلك قوله :

إذا أنت أكرمت الكـــريمَ ملكـــــته وإن أنت أكرمـــتَ اللئيـــمَ تمــــردا

ووضعُ الندى فى موضعِ السيف بالعلى مضر،كوضع السيف فى موضع الندى

التخييلى : وهو الذى لا يمكن أن يقال إنه صدق ، وإن ما أثبته ثابت ، وما نفاه منفى ، وهو مفتن المذاهب ، لا يكاد يحصر ، ولا يحاط به تقسيمًا ، وهو على طبقات ودرجات ، فمنه المصنوع الذى استعين عليه بالرفق ، حتى أعطى شبهًا من الحق والصدق ، بالاحتجاج والقياس ، كقول أبى تمام :

لا تُنكرى عطلَ الكريم من الغنى فالســـيلُ حربٌ للمكان العالى

وأقوى منه أن يُظن حقا وصدقًا ، وهو على التخيل ، كقول مسلم بن الوليد :

الشـــيبُ كُـرهٌ وكـــره أنْ يُفَارقنى أَعْجِبْ بشىء على البغضاء مودود [(١)]

وهذا التقسيم من عبد القاهر للمعانى إلى : عقلى ، وتخييلى ، وهو تقسيم المتقدمين المعانى إلى : معنى عام مشترك ، ومعنى خاص ، ولكن لعبد القاهر فضل تحديد وتمييز أحدهما من الآخر ، وما أحسب أن أحدًا فعل ذلك قبل عبد القاهر ، وقال عبد القاهر مثل ما قاله المتقدمون فى نفى السرقة عن « المعنى العقلى » وإثبات أنها لا تكون إلا فى المعنى التخييلى .

---

(١) ينظر « أ. ا. البلاغة » (ص٢٦٣) ، وما بعدها .

وإن كان عبد القاهر سينفي السرقة عن هذا المعنى أيضًا عندما يعود فيتناول في فصل آخر تقسيم المعنى إلى مشترك وخاص ، ولا يثبت السرقة للمعنى الثاني إلا إذا كان ذلك على وجه خاص (١) .

ولماذا نذهب بعيدًا إلى مؤلفات لم يطالعها العلوي ، بل ربما لا يكون قد سمع عنها ؟ وهذا ابن الأثير الذي أخذ منه العلوي هذا المبحث قد نص على ذلك صراحة حيث قال : إن من المعاني ما يتساوى الشعراء فيه ، ولا يطلق عليه اسم الابتداع لأول قبل آخر ، لأن الخواطر تأتي به من غير حاجة إلى اتباع الآخر الأول ، كقولهم في الغزل :

عفت الديار وما عفت ... آثارُهـــن من القلوب

ومثل ذلك لا يطلق على الآخر فيه اسم السرقة من الأول ، وإنما يطلق اسم السرقة في معنى الخصوص كقول أبي تمام :

لا تنكـروا ضربي له مَنْ دونَه ... مثلاً شرودًا في الندى والباس

فاللهُ قد ضـــرب الأقلَّ لنوره ... مثلاً من المشكـاة والنِّبـــراس

فإن هذا معنى مخصوص ابتدعه أبو تمام (٢) .

* *

● والملاحظة الثانية : أن قول العلوي : « ويكسوه عبارة أخرى » غير صحيح ، فقد يكون المأخوذ المعنى واللفظ معًا ، أو المعنى وأكثر اللفظ ، وهذا النوع من السرق يسمى « النسخ » ، وقد يكون المأخوذ بعض المعنى ، لا المعنى كله ، وهذا هو المسمى بـ « السلخ » ، وهو أضرب كثيرة منه أخذ المعنى ويسير من اللفظ ، وغير ذلك من أضرب هذا النوع ، وقوله السابق لا يشمل إلا ضربين من « السلخ » ، وهما : أن يؤخذ المعنى فيكسى عبارة أحسن من الأولى ، والآخر ضده ، وهو أن يؤخذ المعنى فيكسى عبارة أقبح من الأولى .

---

(١) ينظر « أسرار البلاغة » (ص٣٣٨ وما بعدها) ، و« دلائل الإعجاز » (ص٤٨٩، وما بعدها) ، وص(٥٠٧ - ٥٠٩) .

(٢) ينظر « المثل السائر » (٢١٩/٣) ، وما بعدها .

فأنواع الأخذ كثيرة ، لا يتأتى حصرها فى أخذ المعنى وكسوته عبارة أخرى ، كما ذهب إلى ذلك العلوى فى تعريفه السرقات الشعرية .

* *

● أتعدّ السرقات الشعرية من علم البديع ؟ :

أثار العلوى بعد أن فرغ من حديثه السابق عن معنى السرقة الشعرية ، موضوعًا مهمًا ، وهو اعتبار السرقات الشعرية ، نوعًا من أنواع علم البديع ، فقال متسائلاً : وهل تعد السرقة الشعرية من علم البديع أم لا ؟

وقد أجاب عن تساؤله هذا ، فذكر أن للمسألة وجهين :

أحدهما : أنها معدودة فيه ، لأن كل واحد من السابق واللاحق ، إنما يتصرف فى تأليف الكلام ونظمه ، وترديده بين الفصيح والأفصح والأقبح والأحسن ، وهذه هى فائدة علم البديع ، وخلاصة جوهره .

وثانيهما : أنها غير معدودة فى علم البديع ، لأن معنى السرقة هو الأخذ ، ومجرد الأخذ لا يكون متعلقًا بأحوال الكلام ، ولا بشىء من صفاته ، فلأجل هذا لم تكن معدودة فى علم البديع .

والأول أقرب ، وهو عدها من جملة أصنافه .

والبرهان القاطع على ما ذكرناه ، هو أن علم البديع [١] أمر عارض لتأليف الألفاظ وصوغها ، وتنزيلها على هيئة تعجب الناظر ، وتشوق القلب والخاطر ، وهذا موجود فى السرقات الشعرية . . . لأنا إذا عددنا الطباق ، والتجنيس ، والترصيع ، والتصريع ، من علوم البديع [٢] . مع أنها إنما اختصت بما اختصت به

---

(١) الصواب : هو أن البديع .

(٢) البديع ليس علومًا ، وإنما هو علم واحد . وهذا – وغيره كثير - يؤيد ما ذهبنا إليه فى مبحث « المعاظلة » أنه لا دراية له بمفهوم البديع ، لا قبل أن يصير علمًا من علوم البلاغة ، ولا بعد أن صار كذلك .

من التأليف ، وتنزيلها على تلك الهيئات من لسان واحد ، فكيف حالها إذا كانت مختصة بما ذكرناه من لسانين على هيئتين مختلفتين [١] .

* *

هذا الدفاع المجيد من العلوى عن فكرة اعتبار السرقات من علم البديع ، يوهم أنه قد استوعب ذكر كل أنواع البديع ، فلم يبق إلا السرقات ، والواقع غير هذا ، فإنه أغفل كثيرًا من الأنواع الجيدة من البديع اللفظى والمعنوى ، وأتى بدلها بأمور لا تمت إلى البديع بصلة ، وقد أهملها البلاغيون لقلة جدواها .

ثم إن السرقات الشعرية كيف تدخل فى علم البديع ، وتكون نوعًا من أنواع البديع المعنوى ، وقد وضع العلوى تعريفًا لعلم البديع قصره فيه على المجاز بالاستعارة فحسب ، حتى التشبيه وأنواع المجاز الأخرى ضن العلوى بإطلاق كلمة البديع عليها وحرمها من شرف الانتساب إليه ؟ وهذا المفهوم للبديع عند العلوى لم يعرفه المتقدمون ولا المتأخرون من البلاغيين .

ولا بأس من ذكره مرة أخرى لتقف على أن الرجل يهرف بما لا يعرف ، وما يقرره فى موضع يأتى بما يناقضه فى موضع آخر .

قال العلوى : « وأما فى مصطلح علماء البلاغة فهو - أى علم البديع - عبارة عن الكلام المؤلف على جهة الإسناد المجازى من حيث الاستعارة » [٢] .

ونتجاوز عما قلناه فى هذا الأخير ، ونناقشه فيما ذكره فى هذا المبحث فحسب فنقول :

لا أدرى كيف خفى عن العلوى وغيره ممن سلك السرقات الشعرية فى « البديع »، أن هناك أنواعًا من السرقات ليس فيها تحسين للكلام البتة ، بل إنها تشوه الكلام الحسن وتذهب بحسنه ، وذلك مثل « النسخ » فهل يعد من البديع ، مع أنه سرقة محضة لا تحسين ولا تزيين فيها ؟ كما أن الآخذ لم يصنع شيئًا فيما أخذه .

---

(١) ينظر « الطراز » (٣/١٨٩ ، ١٩٠) .

(٢) راجع (٣/٦ ٢ ، وما بعدها) ، وما ذكرناه عن هذا التعريف فى مبحث « المعاظلة اللفظية » .

هذا سؤال تجنب العلوى أن يجيب عنه ، لأنه يضعف قضية أهل البديع ، وهى عد السرقات الشعرية جزءًا من عملهم [١] .

وليس « النسخ » وحده الذى يضعف حجة من يعد السرقات الشعرية من البديع ، بل هناك بعض أقسام « السلخ » لا يمكن عدها من البديع ، وهو أخذ المعنى ويسير من اللفظ ، قال ابن الأثير : « وذلك من أقبح السرقات وأظهرها شناعة على السارق » [٢] .

وهذا الضرب من « السلخ » أهمله العلوى ، ولم ينقله مع ما نقله من « المثل السائر » لأنه يضعف ما احتج به على دعواه ، بل يبطلها من أساسها ، ولكنه قد نسى أنه قد ذكر ما يبطل ما قاله ويذهب به ، وهو ما ذكره وهو يفسر معنى أن «المسخ» حيث قال : « ... فتارة تكون صورة الشعر حسنة فتنتقل إلى صورة قبيحة، وهذا هو الأصل فى « المسخ » وتارة تكون الصورة قبيحة فتنتقل إلى صورة حسنة»[٣] .

ونوجه سؤالاً إلى العلوى هو : البديع لا يختص بنوع من الكلام دون آخر ، بل يكون فى جميع ضروب الكلام ، الشعر منه والنثر ، والسرقات الشعرية مختصة بالشعر دون نوع آخر من الكلام هو النثر .

فكيف تعد من البديع ، مثلها مثل الطباق ، والمشاكلة ، والتورية .... إلخ ؟

وهذا هو أحد وجهين علل بهما ابن يعقوب المغربى صنيع الخطيب فى جعله «السرقات الشعرية » ملحقة بالبديع لا فنًا من صميم فنونه ، وسيأتى كلامه هذا .

* *

« إن عبد القاهر حين بيّن أن السرقات ليست محصورة بين المعنى واللفظ ولا ثالث، وأنها مشكلة تتعلق بتأليف العبارة ونسق الكلام وتركيبه ، والتصوير الذى

---

(١) ينظر « مشكلة السرقات » (ص١١٤ ، ١١٥) .

(٢) « المثل السائر » (٣/ ٢٣٨)

(٣) « الطراز » (٣/ ١٩٦) ، و« المثل السائر » (٣/ ٢٩٠) .

يجعل للمعنى مزية على المعنى الآخر ، فتح للبديعيين المجال للادعاء بأن مشكلة السرقات إنما هى خاصة بعملهم .

ويحيى بن حمزة العلوى يدافع فى هذا المقام عن تلك الفكرة ويجعل للمسألة وجهين :

احدهما يرفضه الناقد الذكى (فليست السرقات أخذًا محضًا ونسخًا لا جدال فيه) فلا يبقى إلا الوجه الآخر الذى يأخذ به البديعيون ، ولكنهم فى الواقع ينسون أن السرقات ليست مشكلة صياغة وتباين فى أوجه البديع فحسب ، ولكنها أيضاً تطور المعنى من عصر لعصر ، ومن شاعر لآخر ، مما يخرج عن نطاق علم البديع » [٣].

* *

الخطيب القزوينى (٦٦٦ - ٧٣٩ هـ) الذى كان العلوى معاصراً له لم يجعل كون السرقات الشعرية من البديع ، أو ليست من البديع قضية ، كما صنع العلوى ، ولكنه مع اعترافه بأن بعض أهل العلم قد ذكر السرقات الشعرية فى علم البديع ، فإنه جعل الكلام على السرقات الشعرية وبعض الفنون النقدية ملحقة بعلم البديع وخاتمة له .

قال فى آخرمبحث المحسنات اللفظية : هذا ما تيسر جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث ، وبقيت أشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان :

أحدهما : ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعًا إلى تحسين الكلام ، أو لعدم الفائدة فى ذكره ، لكونه داخلاً فيما سبق من الأبواب ، والثانى : ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة ، مع عدم دخوله فيما سبق ، مثل القول فى «السرقات الشعرية » وما يتصل بها [٢] .

وقد أحسن الخطيب صنعًا فى عد « السرقات الشعرية » ملحقًا من ملحقات علم البديع ، لا فنًا من فنونه كما فعل العلوى .

---

(١) « مشكلة السرقات » (ص١٦٥) . (٢) « الإيضاح » (٥٥٦/٢) .

وقد ذكر ابن يعقوب المغربى السبب فى عدم جعل الخطيب « السرقات الشعرية » بابًا من أبواب البديع فقال - وأحسن القول - :

وإنما جمع هذه الأشياء [1] فى الخاتمة ولم يجعل كل واحد منها بابًا على حدة لوجهين :

أحدهما : أن كلا منها ليس أمرًا يعم كل كلام ، ويغلب مكان جريانه فى كل موطن .

أما فى السرقات الشعرية فظاهر لخروج النثر ، وكذا فيما يتصل بها لاختصاصها بالأخذ عن الغير .

والوجه الثانى : أن الحسن فيها دون الحسن فى غيرها مع سهولة التناول ، فلم تجعل بابًا لقلة الاهتمام بشأنها ويسرها باعتبار غيرها ، وإن كان الناس يهتمون بأمورها .

أما فى « السرقات » فلما علم من أن الابتداع أرفع وأصعب من الاتباع ، وإن كان فيه تغيير مّا ، وكذا فيما يتصل بها [2] .

* *

● أنواع السرقات الشعرية :

لخص العلوى فى حديثه عن السرقات الشعرية ما ذكره ابن الأثير فيها ، ولم يخرج حديثه عنها عما قاله الأخير ، إلا فى أشياء قليلة ليست ذات قيمة كيرة ، وهى عليه ، لا له .

قال العلوى : اعلم أن السرقات الشعرية - وإن كثرت شجونها ، واختلفت فنونها- لا تنفك أصولها عن خمسة أنواع ، نفصلها بمعونة الله تعالى ، ونشير إلى جملتها[3] .

قسم ابن الأثير السرقات الشعرية ثلاثة أقسام هى : « النسخ ، والسلخ ، والمسخ .

---

(١) هى : السرقات الشعرية ، والابتداء ، والتخلص والانتهاء .
(٢) ينظر « مواهب الفتاح » (٤/ ٤٧٥) .   (٣) « الطراز » (٣/ ١٩٠) .

أما النوعان الآخران اللذان ذكرهما العلوى فقد أشار إليهما ابن الأثير بقوله : وها هنا قسمان آخران أخللت بذكرهما فى الكتاب الذى ألفته ، فأحدهما أخذ المعنى مع الزيادة عليه ، والآخر عكس المعنى إلى ضده ، وهذان القسمان ليسا بنسخ ولا سلخ ولا مسخ [1] .

عبارة ابن الأثير صريحة بأن هذين القسمين ليسا بنسخ ولا سلخ ولا مسخ ، وأنه قد أخل بذكرهما فى هذا الكتاب الذى ذكر فيه الأقسام الثلاثة الأول .

ومع ذلك فإن العلوى قد أخذ الضرب الرابع من « السلخ » وهو « عكس المعنى» فجعله النوع الرابع من السرقات ، وأخذ أيضًا الضرب السادس من « السلخ » وهو « أخذ المعنى والزيادة عليه معنى آخر » فجعله النوع الخامس ، وبه كملت أنواع السرقات الشعرية ولنا عودة إلى ذلك عندما نأخذ فى الحديث عن هذين النوعين .

ولنأخذ الآن فى ذكر تلك الأنواع الخمسة التى تعرض لها العلوى ، مقارنين ما ذكره عنها بما ذكره ابن الأثير ، ثم نرى ما أحسن فيه العلوى وما أساء ، ونرى أيضًا أأتى العلوى فى حديثه عن هذه الأنواع الخمسة بشىء لم يأت به ابن الأثير ، أن انه نسخ ما فى « المثل السائر » ثم ضمنه كتابه « الطراز » ؟ بروى [2] القصيدة ، وقد مثل له بقول امرئ القيس :

وقوفًا بها صحبى علىَّ مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمَّل

قال العلوى : أخذ هذا البيت طرفة بن العبد واسترقه [3] وأجراه على منواله الأول فقال :

وقوفًا بها صحبى علىَّ مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجلَّد

فانظر إلى هذه الموافقة فى الألفاظ المعانى من غير مخالفة هناك إلا فيما ذكره من

---

(١) « المثل السائر » (٣/ ٢٢٢) .

(٢) لا يقال : خالفه بكذا ، بل يقال : خالفه فى كذا .

(٣) الصواب : « وسرقه » و« سرق ما ذكره » . حيث إن هناك فرقًا كبيراً بين السرقة والاستراق ، ينظر فى ذلك « مفردات ألفاظ القرآن » (ص٤٠٨) (سرق) ومعاجم اللغة .

حرف الروى ، فالأولى لامية ، والأخرى دالية ، ثم ذكر العلوى مثالاً أخر لهذا الوجه ، قال : وكما قال الفرزدق فى مهاجاة جرير :

أتعـدِلُ أحسابًا لئامًا حماتُها ... بأحسابنا إنى إلى الله راجع

فأجابه جرير واسترق [1] ما ذكره بأحسن ما يكون وأعجبه ، قال :

أتعـــدل أحسابًا كرامًا حماتهـــا ... بأحسابكم إنى إلى الله راجع [2]

* *

قول العلوى : « ولا يخالفه إلا بروى القصيدة » وقوله : « . . . من غير مخالفة هناك إلا فيما ذكره من حرف الروى » ليس بصواب ، والصواب « القافية » لا « الروى » كما ذكر أبو هلال وابن رشيق ، لأن الروى هو : الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال : قصيدة رائية أو دالية ، ويلزم فى آخر كل بيت منها. والاختلاف بين بيتى امرئ القيس وطرفه ليس فى الحرف الأخير فقط ، بل فيه وفيما سبقه أيضًا حيث قال الأول : وتجمل ، وقال الآخر : وتجلد ، وبهذا يكون الاختلاف قد وقع بين كلمتين لا بين حرفين ، أى فى « القافية » ، وهى الكلمة الأخيرة فى البيت [3] .

بعد ذلك أقول :

ما قاله العلوى فى هذا الوجه من وجهى النسخ ، وما مثل به له ، مأخوذ من «المثل السائر » [4] ، وقد أخذ ابن الأثير ما ذكره فى هذا الضرب من ضربى النسخ من « الصناعتين » حيث ذكر أبو هلال ذلك فى الفصل الثانى .

* *

---

(١) الصواب · « وسرقه » ، و« سرق ما ذكره » ، حيث إن هناك فرقًا كبيرًا بين السرقة والاستراق . ينظر فى ذلك مفردات ألفاظ القرآن (ص٤٠٨) (سرق) . ومعاجم اللغة .

(٢) ينظر « الطراز » (٣/ ١٩٠ ، ١٩١) .

(٣) ننظر الاختلاف فى القافية بين الخليل بن أحمد والأخفش فى « الوافى » (ص١٩٩ ، ٢٠٠) .

(٤) ننظر « المثل السائر » (٣/ ٢٣٠) .

● النوع الأول : النسخ :

قال العلوى مبينًا معنى « النسخ » فى اللغة : واشتقاقه [1] من قولهم : نسخت الكتاب ، إذا نقلت ما فيه إلى غيره ، وذلك لأن أحد الشاعرين يأخذ معنى صاحبه وينقله إلى تأليف آخر [2] .

* *

وقد أخطأ العلوى فى قوله : « وذلك لأن أحد الشاعرَيْن يأخذ معنى صاحبه وينقله إلى تأليف آخر » ، لأن « النسخ » ، ليس هو أخذ المعنى فقط ، بل هو أخذ المعنى واللفظ جميعًا ، أو أخذ المعنى وأكثر اللفظ .

قال ابن الأثير : أما النسخ فإنه لا يكون إلا فى أخذ المعنى واللفظ جميعًا ، أو فى أخذ المعنى وأكثر اللفظ ، لأنه مأخوذ من نسخ الكتاب [3] .

فكيف يكون مأخوذًا من نسخ الكتاب ، ثم يقال بعد ذلك إن أحد الشاعرين يأخذ معنى صاحبه ، وينقله إلى تأليف آخر ؟ فهذا الكلام يدل على أن أحد الشاعرين يكتفى بأخذ المعنى ثم يعيد صياغته فى عبارة أخرى ، وهذا ليس بصواب ، ولا يدل عليه كلمة النسخ [4] .

وسينقض العلوى ما قاله هنا فى معنى « النسخ » عندما يأخذ فى الكلام على ضربى هذا النوع من السرقات .

* *

● العلوى يستحسن ما ليس بحسن :

العلوى إضافة إلى أنه ليس بلاغيًا ولا ناقدًا ، فهو أيضًا ليس من العلماء بالشعر ، والدليل على ذلك ما سيأتى فى كلامه على الوجه الأول من وجهى « النسخ » .

---

(١) المدققون من أهل العلم يعبرون بكلمة « الأخذ » أو يقولون : من قولهم ، دون ذكر كلمة « الاشتقاق » ، ومن هؤلاء ابن الأثير فإنه قال : النسخ : مأخوذ من نسخ الكتاب .
ولذلك قالوا : الأخذ أعم من الاشتقاق ، فإنه يكون من المصدر والفعل والحرف وغير ذلك، بخلاف الاشتقاق فإنه مختص بالمصدر على الرأى الراجح ، وبالفعل على الرأى الثانى ، ولذلك يقال : إن دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق . (حاشية الشيخ الإنبابى على الرسالة السانية ص٦٩) . وينظر « أسرار العربية » (ص١٧١) .

(٢) « الطراز » (٣/ ١٩٠) . (٣) « المثل السائر » (٣/ ٢٣٠) .

(٤) ينظر « مفردات ألفاظ القرآن » (ص٨٠١) ، و« معجم مقاييس اللغة » (٥/ ٤٢٥) ، و«المصباح المنير » (ص٢٣٠) . (نسخ) .

فقد ذكر أن النسخ على وجهين :

أحدهما : أن يأخذ الشاعر لفظ الشاعر الأول ومعناه ولا يخالفه إلا الباب السادس وهو « قبح الأخذ » [(١)] .

وقد عاب أبو هلال هذا الأخذ وذمه ، وعنوان هذا الفصل يدل على ذلك ، وكذلك الخطيب حيث قال : إن كان المأخوذ كله من غير تغيير لفظه فهو مذموم مردود ، لأنه سرقة محضة ، ويسمى نسخًا وانتحالاً . ثم قال : وفى هذا المعنى ما كان التغيير فيه بإبدال كلمة أو أكثر بما يرادفها ، كقول امرئ القيس : « . . . وتجمل» وقول طرفة : « . . . وتجلد » [(٢)] . ومع ذلك فإن العلوى يبدى إعجابه واستحسانه لهذا النوع من السرقة فيقول : فانظر إلى هذه الألفاظ فى الألفاظ والمعانى » .

« فأجابه جرير واسترق ما ذكره بأحسن ما يكون وأعجبه » .

والعلوى فقيه وأصولى ، يعلم أن سرقة المال حرام ، وكبيرة من الكبائر ، وحد السرقة قطع اليد ، ومع ذلك فهو يبيح السرقة فى الشعر ، بل يبدى استحسانه وإعجابه بها ، ولا غرابة فى هذا ، فقد أباح لنفسه قبل ذلك سرقة ما فى كتب أهل العلم ، ونقلها إلى كتابه المبارك .

* *

أما عن الوجه الثانى من وجهى « النسخ » فيقول العلوى :

الوجه الثانى : هو الذى يؤخذ فيه المعنى وأكثر اللفظ ، مثاله ما قاله بعضهم يمدح معبدًا صاحب الغناء :

أجاد طويس والسريجى بعده ... وما قصبات السبق إلا لمعبد

ثم قيل بعد ذلك [(٣)] :

محاسن أوصاف المغنين جمة ... وما قصبات السبق إلا لمعبد

---

(١) ينظر « الصناعتين » (ص٢٣٥ ، ٢٣٦) ، و« العمدة » (١٠٣٨/٢) .

(٢) ينظر « الإيضاح » (٥٥٨/٢ ، ٥٦٠) .

(٣) القائل هو أبو تمام ، وقد نص على ذلك ابن الأثير وغيره .

فأورد المعنى بعينه مع أكثر اللفظ الأول [1] ، فهذا وأمثاله يورد فى أمثلة النسخ[2]، وهذا الكلام مأخوذ أيضًا من « المثل السائر » [3] .

ولم يكن ابن الأثير مصيبًا بتمثيله لهذا الوجه ببيت أبى تمام ، لأن أبا تمام قد أخذ لفظ المتقدم ومعناه جميعًا ، وهذا ما يوجد فى الشطر الثانى الذى تضمن أسلوب القصد وهو :

* وما قصبات السبق إلا لمعبد *

وهذا الشطر هو موضع الأخذ لا البيت كله ، حتى نقول إنه : قد أخذ معناه وأكثر لفظه . فهو إذا يصلح مثالاً للوجه الأول من وجهى النسخ .

وقد ذكر ابن وكيع التنيسى هذين البيتين فى القسم العاشر من أقسام المذموم من السرقات ، قال : القسم العاشر : أخذ اللفظ المدَّعى هو ومعناه معًا . ثم قال : هذا القسم أقبح أقسام السرقات ، وأدناها ، وأشنعها [4] .

وهكذا أصنع الخطيب حيث عدَّ أبا تمام سارقًا للمعنى واللفظ معًا [5] .

وكنا نأمل أن يستدرك العلوى على ابن الأثير ما استدركه عليه الخطيب . ولكن أنى يكون هذا ؟ ومن يطلب من العلوى مثل هذا فقد طلب ممتنعًا .

وذاك له إذا العنقاءُ صارتْ ... مُـربَّبَةً وشبَّ ابن الخصىِّ

* *

(1) الصواب : مع اكثر لفظ الأول .
(2) « الطراز » (3/191 ، 192) .
(3) ينظر (3/233) .
(4) ينظر المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبى ومشكل شعره (ص38 ، وص 2) .
(5) ينظر « الإيضاح » (2/558 ، 560) .

● النوع الثانى : السلخ :

بدأ العلوى حديثه عن « السلخ » ببيان معناه الاصطلاحى ، ثم ثنى بذكر معناه فى اللغة ، ثم ثلث بذكر أوجهه الثلاثة .

قال : وهو أخذ بعض المعنى ، ولا تعويل فيه على إيراد اللفظ [1] .

هذا هو تعريف ابن الأثير للسلخ حيث قال : وأما السلخ فهو أخذ بعض المعنى ، مأخوذًا ذلك من سلخ الجلد الذى هو بعض الجسم المسلوخ [2] ، وقد أخذ العلوى صور هذا الكلام وجعله تعريفًا اصطلاحيًا للسلخ ، وأخذ عجزه لبيان معناه فى اللغة .

* *

ولم يقيد النقاد والبلاغيون « السلخ » بما قيده به ابن الأثير ، وهو أن يكون المأخوذ بعض المعنى ، ولم أر من نص منهم على ذلك ، بل أطلقوا كلمة المعنى فقالوا : السلخ : هو أن يؤخذ المعنى وحده .

قال الخطيب - وهو يتحدث عن أقسام السرقة الظاهرة - : وإن كان المأخوذ المعنى وحده سمى إلمامًا وسلخًا [3] .

وابن الأثير الذى عرف السلخ بأنه : « أخذ بعض المعنى » لم يذكر فى حديثه عن ضروبه كلمة « بعض المعنى » إلا فى الضرب الخامس من السلخ [4] ، أما الأضرب العشرة الأخرى فلم يذكر فى تعريفها كلمة « بعض المعنى » بل ذكر كلمة « المعنى » مطلقًا [5] .

وقول العلوى : « ولا تعويل فيه على إيراد اللفظ » يشير إليه المعنى اللغوى لكلمة « السلخ » ، وإن كان ابن الأثير قد ذكر أن السلخ قد يكون أخذًا للمعنى مع يسير من اللفظ ، وهو الضرب الثالث ، وقد حكم عليه بأنه من أقبح السرقات وأظهرها شناعة على السارق [6] . وقد ذكر العلوى هذا الضرب وهو الوجه الثانى من أوجه السلخ عنده . وما ذهب إليه ابن الأثير والعلوى فى تعريف « السلخ بأنه أخذ بعض المعنى ، ينقضه ويدفعه ما قالاه فى الوجه الأولى والثانى .

قال العلوى : الوجه الأول : أن تكون السرقة مقصورة على المعنى لا غير .

---

(١) « الطراز » (٣/ ١٩٢) .
(٢) « المثل السائر » (٣/ ٢٤٢) .
(٣) ينظر « الإيضاح » (٢/ ٥٦٥) .
(٤) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٢٤٦) .
(٥) المصدر السابق (٣/ ٢٣٤ - ٢٩٠) .
(٦) المصدر السابق (٣/ ٢٢٨) .

وقال ابن الأثير : أن يؤخذ المعنى ويستخرج منه ما يشبهه ولا يكون هو إياه وعن الوجه الثانى قال العلوى : أن تكون السرقة بأخذ المعنى وشىء يسير من اللفظ .

وهذا لفظ ابن الأثير فى الضرب الثالث . والمراد بالمعنى فى الوجهين : المعنى كله لا بعضه ، كما يدل على ذلك شواهدهما ، وسيأتى الكلام على ذلك مفصلاً بإذن الله تعالى .

* *

أما عن بيان معنى السلخ لغة فيقول العلوى : واشتقاقه من سلخ أديم الشاة ، وهو أخذ بعض جسم المسلوخ [(١)] .

وهذا مأخوذ من عبارة ابن الأثير السابق ذكرها ، وهى : « . . . مأخوذًا ذلك من سلخ الجلد الذى هو بعض الجسم المسلوخ » . وعبارة ابن الأثير صحيحة ، ولكن العلوى أخذها وأفسدها ، لأن قوله : « وهو أخذ بعض جسم المسلوخ » لا أصل له فى اللغة ، وما ذكره إلا لإخفاء أخذه ، وتأييد ما ذهب إليه فى ذكر المعنى الاصطلاحى وهو « أخذ بعض المعنى » .

واللغة تقول : سلخ ، كنصر ، ومنع : كشط ونزع . والمسلوخ : شاة سلخ جلدها ، والسلخ : إخراج الشىء عن جلده . والأصل : سلخت جلد الشاة سلخًا، فالسلخ ليس أخذ بعض جسم المسلوخ - كما ذهب إليه العلوى - بل هو نزع جلد الحيوان . يقال : سلخته فانسلخ ، وعنه استعير : سلخت درعه :نزعتها[(٢)] .

ويقول سعد الدين التفتازانى : السلخ : كشط الجلد عن الشاة ونحوها ، فكأنها كشط عن المعنى جلدًا وألبسه جلدًا آخر ، فإن اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس [(٣)] .

وهذا من السعد بيان للمعنى اللغوى ، وللعلاقة بين المعنيين : اللغوى والاصطلاحى . وكلام ابن يعقوب المغربى اشتمل على المعنيين أيضًا حيث قال : لأن سلخ المعنى عن اللفظ الأول كسلخ الشاة عن الجلد وكشطها عنه ، وذلك أن اللفظ

---

(١) « الطراز » (٣/ ١٩٢) .

(٢) « معجم مقاييس اللغة » (٣/ ٩٤) ، و« مفردات ألفاظ القرآن » (ص٤١٩) ، و«القاموس المحيط » (ص٣٢٣) (سلخ) .

(٣) « شروح التلخيص » (٤/ ٤٩٢) .

يتوهم فيه كونه كاللباس للمعنى من جهة الاشتمال عليه بالدلالة ، فأخذ المعنى عنه ككشط الجلد عن صاحبه [1] .

وكل الألفاظ التى احتوتها عبارة العلوى السابقة وهى : أخذ ، وبعض ، وجسم، والمسلوخ ، ساقطة ، لم يذكرها أحد من اللغويين فى معنى « السلخ » .

● أوجه السلخ :

هى منسوخة طبق الأصل من « المثل السائر » ولم يأت العلوى فيها بشىء ولو يسير يضاف إليه .

وإذا كان ابن الأثير قد ذكر للسلخ أحد عشر ضربًا ، فإن العلوى اقتصر على ذكر ثلاثة منها .

قال : ويرد على أوجه كثيرة [2] ، وأنحاء متعددة ، ولكنا نقتصر على إيراد المهم منها ، فهى كفاية ، وبالله التوفيق .

ثم إنه يأتى على أوجه ثلاثة [3] .

يعترف بأنه يرد على وجوه كثيرة ، ثم يقول : ثم إنه يأتى على أوجه ثلاثة وكان ينبغى أن يقول : ولكنا نقتصر على إيراد المهم منها ، وهى ثلاثة أوجه ، فهى كفاية، وبالله التوفيق .

* *

الوجه الأول : أن تكون السرقة مقصورة على المعنى لا غير ، من غير إيراد لفظ ما سرق منه ، وهذا من أدق السرقات مسلكًا وأحسنها صورة ، وأعجبها مساقًا [4].

وهذا الوجه هو الضرب الأول من ضروب السلخ عند ابن الأثير ، وقد أخذ العلوى منه كل ما ذكره فى هذا الوجه ، أى ليس له شىء مما ذكره فيه سوى

---

(١) المصدر السابق ، الجزء والصفحة .

(٢) إذا كانت كثيرة ، فالصواب أن يقال : ويرد على وجوه كثيرة .

(٣) « الطراز » (٣/ ١٩٢) .

(٤) ينظر السابق نفس الجزء والصفحة .

التطويل والحشو الذى لا حاجة إليه ، مما تراه واضحًا فى كلامه ، وخاصة إذا قارنته بكلام المأخوذ منه [١] .

وقد اكتفى العلوى بذكر مثال واحد لهذا الوجه ، من الأمثلة الكثيرة التى مثل بها ابن الأثير .

* *

الوجه الثانى : أن تكون السرقة بأخذ المعنى وشىء يسير من اللفظ . وهذا الوجه هو الضرب الثالث عند ابن الأثير ، وقد أخذ العلوى عنه التعريف ، والأمثلة كلها، ولكنه لم يذكر وصف ابن الأثير له بأنه : من أقبح السرقات وأظهرها شناعة على السارق ، وكأنه لا يرى ما رآه ابن الأثير ، ولله فى خلقه شئون .

كما أنه أغفل أيضًا تعليق ابن الأثير على هذا الضرب عقب ذكر شواهده [٢] وقد ذكر العلوى فى تعليقه على الشاهد الذى سنذكره ما يدل على إعجابه بهذا النوع من السرقة .

قال : فمن ذلك ما قاله حسان بن ثابت يصف [٣] الرسول ﷺ ويمدحه :

ما إن مدحت محمـــداً بمقالتى لكن مدحت مقالتى التى بمحمد

فأخذه أبو تمام فأكمل معناه « واسترق » شيئًا من لفظه على القلة ، قال :

ولم أمدحك تفخيمًا لشعرى ولكنى مدحت بك المديحـا

فانظر إلى تكريرهما لفظ المدح فى البيتين من غير زيادة [٤] .

* *

الوجه الثالث : أن يؤخذ بعض المعنى .

وقد أخذ العلوى من ابن الأثير تعريفه لهذا الوجه ، ومثاله الوحيد ، ولا شىء للعلوى [٥] .

وهذا الوجه هو الضرب الخامس من السلخ عند ابن الأثير [٦] .

* * *

(١) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٢٣٤) . (٢) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٢٣٨ - ٢٤٤) .

(٣) لا معنى لكلمة « يصف » وقد تابع العلوى ابن الأثير فى نسبة هذا البيت لحسان ، وليس هو قائله ، ولا وجود له فى ديوانه .

(٤) « الطراز » (٣/ ١٩٣ ، ١٩٤) . (٥) ينظر « الطراز » (٣/ ١٩٥) .

(٦) ينظر « المثل السائر » (٣/ ٢٤٦ ، ٢٤٧) .

● النوع الثالث : المسخ :

ذكر ابن الأثير تعريفين للمسخ أحدهما : ذكره في مقدمة السرقات وهو بصدد تقسيمها إلى أقسامها الخمسة ، قال : المسخ : إحالة المعنى إلى ما هو دونه ، مأخوذًا ذلك من مسخ الآدميين قردة [١] .

وهذا التعريف هو الذى ارتضاه واختاره العلوى ، وهو تعريف فاسد غير صحيح، لأن « المسخ » حاصل فى النظم والصورة ، لا فى المعنى .

وقد ناقض ابن الأثير نفسه وأبطل تعريفه هذا للمسخ بقوله في بيت أبى الطيب :

فتى لا يرى أن ما ما بان [٢] منك لضارب   بأقتــلَ مما بان منك لعائــــب

الذى أخذه من بيت أبى تمام :

فتى لا يرى أن الفريصةَ مقتلٌ   ولكن يرى أن العيوبَ مقاتلُ

فإنه قال : فهو وإن لم يشوه المعنى فقد شوه الصورة ، ومثاله فى ذلك كمن أودع شُمُلاً ، وأعطى الورد جُعَلا ، وهذا من أرذل السرقات [٣] .

وبقوله : إن قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة هو أن يؤخذ المعنى الواحد فيكسى عبارتين : إحداهما قبيحة ، والأخرى حسنة ، فإن الحسن والقبح إنما يرجع إلى التعبير لا إلى المعنى نفسه [٤] .

والتعريف الثانى ذكره ابن الأثير عند حديثه عن « المسخ » حيث قال : وأما المسخ فهو قلب الصورة الحسنة إلى صورة قبيحة ، والقسمة تقتضى أن يقرن إليه ضده وهو: قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة [٥] .

هذا هو التعريف الصحيح المستقيم الذى يؤيده معنى كلمة « المسخ » فى اللغة فإنه

---

(١) « المثل السائر » (٣/ ٢٢٢) .

(٢) « ما » الأولى نافية ، والثانية بمعنى الذى وقد أشار إلى هذا الأخذ الإمام الواحدى . يراجع شرح ديوان المتنبى (١/ ٣٣٣) .

(٣) « المثل السائر » (٣/ ٢٩١) .   (٤) « المصدر السابق » (٤/ ٣) .

(٥) المصدر السابق (٣/ ٢٩٠) .

يقال : مسخ الشيء ، كمنع :حوّل صورته إلى أخرى أقبح . ومسخه الله قردًا فهو مِسخ ومسيخ ، ومسخه الله مسخًا : حوَّل صورته التى كان عليها إلى غيرها . ومسخه الله : شوه خلقه من صورة حسنة إلى قبيحة . فالمسخ فى اللغة : تبديل صورة بما هو أقبح منها (١) .

فالمسخ على هذا خاص بالصورة ، أى بالنظم والألفاظ ، فهو تشويه للصورة لا للمعنى ، وإن كان تشويه الصورة يتبعه تشويه المعنى .

ولكن العلوى - متابعًا ابن الأثير فى تعريفه الأول للمسخ - جعله خاصًا بالمعنى حيث قال فى تعريفه : المسخ : إحالة المعنى إلى ما هو دونه (٢) .

وقد ناقض العلوى نفسه فى حديثه عن شواهد هذا النوع ، كما فعل ابن الأثير ، إذا جعل القبح والتشويه واقعًا على الصورة لا على المعنى ، وكذلك قوله الذى نقله عن ابن الأثير - وقد تقدم ذكره - وهو : فتارة تكون الصورة حسنة فتنتقل إلى صورة قبيحة - وهذا هو الأصل فى المسخ - وتارة تكون الصورة قبيحة ، فتنتقل إلى صورة حسنة .

* *

أما حديثه عن أقسام السلخ وشواهده فلم يخرج عما قاله ابن الأثير إلا فى الوجه الثانى ، الذى سنقصر كلامنا عليه (٣) .

الوجه الثانى من وجهى المسخ عند العلوى عكس الوجه الأول . قال : وهو أن ينقل من صورة قبيحة إلى صورة حسنة ، وهو معدود فى السرقات ، وإن كان بعضهم لا يعده منها (٤) .

---

(١) « معجم مقاييس اللغة » (٥/٣٢٣) ، و« القاموس المحيط » (ص٣٣٢) ، و« المصباح » (ص٢١٩) . (مسخ) .

(٢) « الطراز » (٣/١٩١) .

(٣) ينظر الوجه الأول فى « المثل السائر » (٣/ ١٩١) ، و« الطراز » (٣/١٩٦) .

(٤) « الطراز » (٣/١٩٧) .

العلوى لم يرجع فى بحث « السرقات الشعرية » إلى كتاب آخر غير « المثل السائر » ، وقوله : « وهو معدود فى السرقات » . . إلخ يدل على أن جمهور النقاد والبلاغيين يعدونه من السرقات ، أما الذى لا يعده منها فهم عدد قليل .

وهو كلام غير صحيح ، فلم يعد هذا الوجه من السرقات أحد من النقاد والبلاغيين ، وكنا نود من العلوى لو ذكر لنا اسم واحد فقط من هؤلاء الذين عدوا هذا الوجه من السرقات .

فابن الأثير الذى يأخذ منه العلوى ذكر أن هذا الوجه من السلخ لا يعد سرقة ، ولم يذكر فى ذلك خلافًا ، قال : وأما قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة ، فهو لا يسمى سرقة ، بل يسمى إصلاحًا وتهذيبًا [1] وأبو هلال العسكرى - الذى لو اطلع العلوى على كلامه ما قال هذا الذى ذكره - يقول : إن من أخذ معنى بلفظه كان له سارقًا ، ومن أخذه ببعض لفظه كان له سالخًا ، ومن أخذه فكساه لفظًا من عنده أجود من لفظ كان هو أولى به ممن تقدمه ، وقالوا : إن أبا عذرة هذا الكلام من سبك لفظه على معناه ، ومن أخذ معنى بلفظه فليس له فيه نصيب [2] .

وتعليق العلوى على شواهد هذا الوجه الذى أبدى فيه إعجابه بالمأخوذ ، وتفوقه فى الحسن على المأخوذ منه - متابعًا ابن الأثير فى ذلك - يناقض وصفه إياه بالسرقة، ويدل على صحة ما ذهب إليه ابن الأثير وقبله أبو هلال ، أن هذا الأخذ لا يعد سرقة ، وأن ما ذكره العلوى حكم أصدره من عند نفسه دون رجوع فى ذلك إلى أحد من أهل العلم .

* *

وقد ذكر العلوى شواهد ثلاثة لهذا الوجه من المسخ ، كلها مأخوذة من « المثل السائر » [3] . وسنكتفى بالإشارة إلى الأول منها .

قال العلوى : وهذا كقول المتنبى [4] :

---

(1) « المثل السائر » (٣/ ٢٩٢) .

(2) ينظر « الصناعتين » (ص٢٠٣) .

(3) ينظر (٣/ ٢٩٢) ، (٤/ ٤)

(4) « شرح ديوان المتنبى » (١/ ٢٣٠) .

لو كان ما تعطيهم من قبل أن تعطيهم لم يعرفوا التأميلا

وقد أخذه ابن نُباتة السعدى فأجاد فيه كل الإجادة ، قال :

لم يبق جودك لى شيئاً أؤمله تركتنى أصحب الدنيا بلا أمل [1]

* *

● **تعقيب :**

إذا وازنا بين كلام العلوى فى هذا النوع من الأخذ المسمى بالمسخ ، وكلام الخطيب القزوينى عنه ، فإننا نجد الفرق شاسعًا ، فالعلوى يكون مصيبًا فى كلامه إذا كان مقتفيًا أثر ابن الأثير ومتحدثًا بلسانه ، ومرددًا ما يقوله ، فإذا انحرف عنه ولو شيئاً يسيرًا ، كان الخطأ غالبًا فيما يقوله . قال الخطيب - وهو يتحدث عن المسخ - : « وإن كان مع تغيير لنظمه ، أو كان المأخوذ بعض اللفظ سمى إغارة ومسخًا .

فإن كان الثانى أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة - كحسن السبك ، أو الاختصار، أو الإيضاح ، أو زيادة معنى - فهو ممدوح مقبول ، كقول بشار :

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

وقول سلم الخاسر :

من راقب الناس مات غمًا وفاز باللذة الجسور

فبيت سلم أجود سبكًا ، وأخصر .

وإن كان الثانى دون الأول فى البلاغة فهو مذموم مردود ، كقول أبى تمام :

هيهات لا يأتى الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيل

وقول أبى الطيب :

أعدى الزمان سخاؤُه فسخا به ولقد يكون به الزمانُ بخيلا

---

(١) « الطراز » (٣/١٩٧ ، ١٩٨) .

فإن مصراع أبى تمام أحسن سبكًا من مصراع أبى الطيب .

وإن كان مثله فالخطب فيه أهون ، وصاحب الثانى أبعد من المذمة ، والفضل لصاحب الأول ، كقول بشار :

يا قوم أذنى لبعض الحى عاشقة   والأذن تعشق قبل العين أحيانًا

وقول ابن الشَّحْنة الموْصلى :

وإنى امــــرؤ أحببتكـــم لمكــــارم   سمعت بها ، والأذن كالعين تعشق [1]

لو فتشنا ونقبنا فى كل ما قاله العلوى فى السرقات ما وجدنا شيئًا مثل هذا .

* * *

---

(١) ينظر « الإيضاح » (٢/ ٥٦١ . ٥٦٥) ، و« الصناعتين » (ص٢٢٠) ، و« المثل السائر » (٣/ ٢٥٨) .

● النوع الرابع : عكس المعنى :

ذكرنا فى مقدمة الحديث عن أنواع السرقات الشعرية أن ابن الأثير قد قسمها خمسة أقسام : النسخ ، والسلخ ، والمسخ ، وقسمان آخران ، قال عنهما : واعلم أن علماء البيان قد تكلموا فى السرقات الشعرية فأكثروا وكنت ألفت فيها كتابًا [1] ، وقسمتها ثلاثة أقسام : نسخًا وسلخًا ومسخًا [2] . ثم قال بعد ذلك مفصحًا عن هذين القسمين : وها هنا قسمان آخران أخللت بذكرهما فى الكتاب الذى ألفته [1]، فأحدهما : أخذ المعنى مع الزيادة عليه ، والآخر عكس المعنى إلى ضده . وهذان القسمان ليسا بنسخ ولا سلخ ، ولا مسخ [3] .

وقد نظر العلوى فى ضروب « السلخ » الأحد عشر فرأى أنه قد غفل فجعل هذين النوعين من قبيل « السلخ » ، وأن أحدهما وهو : « عكس المعنى إلى ضده » هو الضرب الرابع من « السلخ » . قال ابن الأثير : الضرب الرابع من السلخ : «وهو أن يؤخذ المعنى فيعكس » وذلك يكاد يخرجه حسنه عن حد السرقة [4] .

وأما ثانى النوعين وهو : « أخذ المعنى مع الزيادة عليه » فهو الضرب السادس ، قال ابن الأثير : الضرب السادس من السلخ : « وهو أن يؤخذ المعنى فيزاد عليه معنى آخر » [5] .

ولقد غفل ابن الأثير فجعل هذين النوعين ضربين من ضروب السلخ ، وهو قد

---

(١) استدل الدكتور على العمارى فى بحثه « المثل السائر يسرق الجامع الكبير » بهاتين العبارتين على ان « الجامع الكبير » ليس من تأليف ضياء الدين ، بل من تأليف اخيه عز الدين صاحب « الكامل » ولو كان من تأليفه لنوه به . وبأن صاحب « الجامع » ذكر هذين النوعين، ولو كان كتاب « الجامع » من تأليف ضياء الدين لما قال : « أخللت » بل كان يقول : ذكرتهما فى كتاب « الجامع » . ينظر البحث المذكور (ص٢٨ ، ٢٩) . والأستاذ الفاضل لو تأمل فى ضروب السلخ الأحد عشر لتبين ان ابن الأثير قد غفل فذكر هذين النوعين فى ضروب السلخ ، والصورة التى وردا بها فى « المثل » أوضح بكثير مما هى عليه فى « الجامع » وينظر « الجامع الكبير » (ص٢٤٤ ، ٢٤٧) .

(٢) « المثل السائر » (٣/ ٢٢٩) .

(٣) السابق (٣/ ٢٢٢) .

(٤) « المثل السائر » (٣/ ٢٤٤) .

(٥) السابق (٣/ ٢٤٩) .

أراد أن يكونا قسمين للنسخ والسلخ والمسخ ، لا ضربين من « السلخ » ولكن هل كان العلوى مصيبًا فى جعل هذين الضربين نوعين من أنواع السرقات الشعرية ، قسيمين للثلاثة الأخر ، لا ضربين من ضروب أحدها وهو السلخ ؟

الجواب : كان مصيبًا فى جعل « عكس المعنى إلى ضده » نوعًا مستقلاً من أنواع السرقات الشعرية ، وليس ضربًا من ضروب السلخ ، كما صنع ابن الأثير غافلاً ، وذلك لأن حدّ « السلخ » وهو « أخذ المعنى وحده » لا ينطبق عليه ولا يشمله ، لأنه ليس أخذًا للمعنى ، بل هو قلب وعكس له إلى ضده .

ولذلك جعله القزوينى الضرب الثانى من ضربى الأخذ وهو الأخذ غير الظاهر ، وأطلق عليه لقب « القلب » قال - رحمه الله - : ومنه - أى ومن الأخذ غير الظاهر -: القلب ، وهو : أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الأول ، سمى بذلك لقلب المعنى إلى نقيضه ، كقول أبى الشيص :

أجد الملامة فى هواك لذيذة ... حـبًا لذكرك فليلمنى اللوم

وقول أبى الطيب :

أأحـــــبه وأحب فيه ملامة ... إن الملامة فيه من أعدائه [1]

أما أخذ المعنى والزيادة عليه ، فلم يكن العلوى مصيبًا فى جعله نوعًا مستقلاً من أنواع السرقات الشعرية ، قسيمًا للنسخ والمسخ والسلخ ، لأنه أحد ضروب السلخ ، وينطبق عليه حدّه السابق ذكره .

ومثل ابن الأثير الخطيب ، فقد جعله أيضًا ضربًا من ضروب « السلخ » قال : «وإن كان مع تغيير لنظمه ، أو كان المأخوذ بعض اللفظ سمى إغارة ومسخًا .

فإن كان الثانى أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة - كحسن السبك ، أو الاختصار ، أو الإيضاح ، أو زيادة معنى - فهو ممدوح مقبول » .

---

(١) « الإيضاح » (٢/ ٥٧٢) ، وينظر « الصناعتين » (ص٢٣٢ ، ٢٣٣) ، و« الجامع الكبير» (ص٢٤٧) ، و« المثل السائر » (٣/ ٢٤٥) .

قول الخطيب : « أو زيادة معنى » أردتُ ، ومثل له بقول الآخر :

خلقنا لهم فى كل عين وحاجب   بسُمْر القنا والبيض عينًا وحاجبًا

وقول ابن نُباتة بعده :

خلقنا بأطراف القنا فى ظهورهم   عيونًا لها وقع السيوف حواجب

قال : فبيت ابن نُباتة أبلغ ، لاختصاصه بزيادة معنى ، وهو الإشارة إلى انهزامهم، ومن الناس من جعلهم متساويين (1) .

* *

وكلام العلوى على هذا النوع وهو « عكس المعنى إلى ضده » وشواهده التى مثل له بها كله مأخوذ مما قاله ابن الأثير فى الضرب الرابع من ضروب « السلخ » (2).

قال العلوى : النوع الرابع : عكس المعنى . وما هذا حاله فهوْ بالغ فى « المجد» كل مبلغ ، ومن « لطافته ورشاقته » يكاد يخرجه عن حد السرقة (3) .

لا مجد ولا لطافة ولا رشاقة ، وخير من هذا الكلام - وخاصة عبارته الأخيرة الركيكة وهى : « من لطافته ورشاقته يكاد يخرجه .... » - ما قاله ابن الأثير الذى غير عبارته ، قال : وذلك حسن يكاد يخرجه حسنه عن حدّ السرقة .

وقد مثل له العلوى بأمثلة كثيرة ، نكتفى بذكر المثالين الأخيرين منها :

قال : ومن ذلك ما قاله أبو الشيطِ فى الغرام بمحبوبه :

أجد الملامة فى هواك لذيذة   حبًا لذكرك فليلمنى اللوم

فأخذه أبو الطيب المتنبى ، وعكس ما قاله عكسًا لائقًا ، قال فيه :

أأحبه وأحب فيه ملامة   إن الملامة فيه من أعدائه

---

(1) ينظر « الإيضاح » (561/2 ، 562) ، و« التلخيص » (415) ، و« شروح التلخيص» (492/4) ، و« الصناعتين » (ص207) ، و« الجامع الكبير » (ص244 ، وما بعدها) .

(2) ينظر « المثل السائر » (244/3) .   (3) « الطراز » (198/3) .

وما هذا حاله فإنه من السرقات الخفية كما أشرنا إليه .

« وقد قال بعض الحذاق » : إن ما هذا حاله بأن يسمى ابتداعًا أحق من أن يسمى سرقة (١) .

* *

● ملاحظتان :

لنا على ما قاله العلوى فى التعليق على البيتين ، وعلى كلامه الأخير عن هذا النوع ملاحظتان : إحداهما : لم يبين لنا العلوى كيف كان معنى بيت المتنبى عكس معنى بيت أبى الشيص ؟

وأنى له هذا ، وابن الأثير لم يبين ذلك ؟

ولعل متعرضًا يقول : لم تطلب هذا من العلوى ، والخطيب الذى سبق كلامه على هذين البيتين لم يفعل ذلك ؟

والجواب : الخطيب ليس ناقلاً لمبحث السرقات من « المثل السائر » أو غيره نقلاً مباشرًا ، وصورة طبق الأصل ، حتى نكلفه بأن يبين هذا ، والعلوى على العكس ناقل لهذا المبحث بكامله من « المثل السائر » فكأن ينبغى أن يضيف على ما قاله ابن الأثير ، أو على الأقل أن يقول فيما ليس لابن الأثير فيه قول ، أما أن يقف دائمًا عند الذى يقوله الأخير ، وإذا خرج عما يقوله فإن الخطأ غالبًا يكون من نصيبه ، فهذا ما لم نر أحد من أهل العلم قد سلك طريقه .

فالعلوى كان ينبغى أن ينزل نفسه من ابن الأثير منزلة الشارح لكلامه ، لا أقول دائمًا ، ولكن فيما ليس لابن الأثير فيه شرح ، أو ما هو بحاجة إلى شرح وبيان أكثر مما جاء فى « المثل السائر » ، ولكن هذا لم يكن .

وإذا ذهبنا إلى شراح « التلخيص » فإننا نجد العلامة السعد قد بين وجه ذلك العكس ، فقال : قول أبى الطيب : أأحبه ؟ الاستفهام للإنكار ، والإنكار باعتبار

---

(١) « الطراز » (٣/ ٢٠٠) .

القيد الذى هو الحال ، أعنى قوله : « وأحب فيه ملامة » كما يقال : أتصلى وأنت محدث ؟ على تجويز واو الحال فى المضارع المثبت كما هو رأى البعض ، أو على حذف مبتدأ أى : وأنا أحب ، ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والإنكار راجع إلى الجمع بين أمرين ، أعنى محبته ومحبة الملامة فيه .

« إن الملامة فيه من أعدائه » وما يصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضًا [1] لا محبوبًا ، وهذا نقيض معنى بيت أبى الشيص ، لكن كل منهما باعتبار آخر [2] .

وثانيتهما : قول العلوى : « وقد قال بعض الحذاق . . . . » هذا البعض هو ابن الأثير ، فإنه قال : وهذا من السرقات الخفية جدًا ، ولأن يسمى ابتداعًا أولى من أن يسمى سرقة [3] .

فالعلوى لا يكتفى بالسرقة ، بل يريد أن يطمس كل أثر يدل على أن ما يسرقه صاحبه ابن الأثير ، حتى الرأى الخاص لابن الأثير لا يرضى العلوى بأن ينسبه إليه ، بل ينسبه إلى بعض الحذّاق ، متوهمًا أن ذلك سيخفى على أهل العلم .

وهو إذا كان فى كلامه هذا قد أخفى اسم ابن الأثير ونسب قوله إلى بعض الحذاق، فإنه فى المثال الثانى أخفاه أيضًا ، ونسب شعره القائل له إلى بعض الشعراء، ولم يصرح باسمه .

قال العلوى : ومن هذا ما قاله : « بعض الشعراء » فى صفة الكرام ومدحهم :

لولا الكرامُ وما سنُّوه من كرمٍ   لم يدر قائل شعر كيف يَمتَدِحُ

وقد سبقه بهذا المعنى أبو تمام ، خلا أن أبا تمام جعله فى الكرم ، وهذا [4] جعله فى المدح ، قال أبو تمام فى ذلك فأجاد كل الإجادة :

---

(١) الصواب : مبغضًا ، اسم مفعول من « أبغض » .

(٢) ينظر « شروح التلخيص » (٤/ ٥٠١) ، و« المطول » (ص٤٦٩) .

(٣) « المثل السائر » (٣/ ٢٤٥) .

(٤) الصواب : وذاك ، أى بعض الشعراء .

ولولا خـــلال سنــها الشعــــر ما درى   بُغاة الندى [1] من أين تؤتى المكارم [2]

فالمقصود ببعض الشعراء ابن الأثير ،حيث قال : فمن ذلك قولى :

« لولا الكرام وما سنوه من كرم » البيت . أخذته من قول أبى تمام :

« ولولا خلال سنها الشعر » البيت [3] .

فهذا الرجل الفقيه الأصولى ، الذى يدعى « أمير المؤمنين » لا يكتفى بأنه قد نسخ هذا الباب بكامله - وأبوابًا أخرى كثيرة - من « المثل السائر » وضمنه كتابه «الطراز»، بل أراد أن يضيف إلى هذا العمل المرذول القبيح عملاً آخر أقبح منه ، وهو نسبة كلام وشعر قائله ابن الأثير ، إلى غيره ، تارة ينسبه إلى « بعض الحذّاق»، وتارة إلى « بعض الشعراء » .

* *

---

(١) هذه رواية « الطراز » و« الديوان » ، ورواية « المثل السائر » : « بناة العلا » .

(٢) « الطراز » (٣/ ٢٠٠ ، ٢٠١) .   (٣) « المثل السائر » (٣/ ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

● النوع الخامس : أخذ المعنى والزيادة عليه معنى آخر :

لم يخرج العلوى أيضاً فى حديثه عن هذا النوع من السرقات عما قاله ابن الأثير[1] .

وسنكتفى بذكر مثال واحد فقط لهذا النوع ، وهو المثال الأخير ، الذى عرضه العلوى بقوله : ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبى يمدح رجلاً[2] بالكرم :

وإن جاد قبلك قوم مضواْ ... فإنــــك فى الكرام الأولْ

أخذه بعض الشعراء وزاد عليه ، فأجاد فيما قاله وأصاب فيه ، قال :

أنت فى الجود أول وقضى الله ... بألا يُرى لك الدهـــــــرَ ثانِ

فما ذكره من المعنى الجزل والمدح العالى ليس حاصلاً فى بيت أبى الطيب[3] .

* *

ما هذا المعنى الجزل والمدح العالى الذى ليس حاصلاً فى بيت أبى الطيب ؟ لا جواب من العلوى ، لأن ابن الأثير لم يعلق على هذين البيتين ، بل قال : « وهذا النوع من السرقات قليل الوقوع بالنسبة إلى غيره » .

والحق أنه كثير الوقوع ، وقد ذكر له أبو هلال كثيراً من الشواهد ، وكذلك «الجامع الكبير »[4] .

* *

---

(١) ينظر « المثل السائر » (٣/٢٤٦ - ٢٥٤) ، و« الطراز » (٣/ ٢٠٠ - ٢٠١) .

(٢) هكذا بصيغة التنكير « رجلاً » ، ولا يدرى العلوى من هذا الرجل الذى يمدحه المتنبى بهذه القصيدة التى منها هذا البيت ، وهو سيف الدولة الحمدانى ، ومطلع القصيدة :

أينفـــع فى الخيمة العُذَّل ... وتشمل مَنْ دهرَها يشمل

ديوان المتنبى بشرح الواحدى (٢/٤٤٩) .

(٣) « الطراز » (٣/٢٠١) .

(٤) ينظر « الصناعتين » (ص٢٠٧ ، وما بعدها) ، و« الجامع الكبير » (ص٢٤٤ - ٢٤٦).

قال تعالى : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِى فَعَلْتَ ﴾ [1] . وفعلة العلوى شبيهة بفعلة موسى - كما يرى فرعون - فى الفظاعة والشناعة ، فقد فعل الرجل مع ابن الأثير فعلته التى فعلها فى آخر النوع الرابع ، وهى عدم نسبة هذا البيت الأخير لقائله وهو ابن الأثير ، ونسبه متجاهلاً تجاهل العارف ، ولكن بدون نكتة - إلى بعض الشعراء، مع أن ابن الأثير قد صرح بأنه هو القائل ، حيث قال : وكذلك قال أبو الطيب : « وإن جاد قبلك قوم مضواً » البيت . فأخذته أنا وزدت عليه فقلت : «أنت فى الجود أول » البيت [2] .

والله أعلم .

* *

وبعد . . . .

فهذا آخر ما تيسر إيراده فى هذه الدراسة ، ولا أدعى فضيلة الإحسان ، ولا السلامة من سبق اللسان ، فإن الفاضل من تُعَدّ سقطاته ، وتحصى غلطاته .

وإنما يبلغ الإنسانُ طاقته ... ما كلُّ ماشيةٍ بالرَّحْلِ شِمْلالُ

والله أعلم بالصواب . والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين .

* * *

---

(١) سورة الشعراء : الآية ١٩

(٢) « المثل السائر » (٣/ ٢٥٤) .

فهرس المصادر والمراجع

* الإتقان فى علوم القرآن : الإمام السيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ م .

* أسرار البلاغة : عبد القاهر الجرجانى ، تحقيق محمود شاكر ، الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ، دار المدنى بجدة .

* أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .

* إعجاز القرآن : الإمام أبو بكر الباقلانى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر .

* إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس ، تحقيق د / زهير غازى زاهد ، الطبعة الثانية - ١٤١٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت .

* الإيضاح : الخطيب القزوينى ، تحقيق د / محمد عبد المنعم خفاجة ، الطبعة الخامسة - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت .

* البحر المحيط : أثيرالدين أبى عبد الله محمد بن يوسف الشهر بأبى حيان - مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض .

* البرهان فى علوم القرآن : الإمام الزركشى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م ، دار الفكر بيروت .

* بغية الإيضاح : عبد المتعال الصعيدى ، مكتبة إحياء الكتب الإسلامية ، بيروت لبنان .

* البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى : د ./ محمد محمد أبو موسى ، طبعة دار الفكر العربى .

* التبيان فى إعراب القرآن : أبو البقاء العكبرى ، تحقيق على محمد البجاوى ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الجيل بيروت .

* التبيان فى علم البيان : عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكانى ، تحقيق د/ أحمد مطلوب ، و د/ خديجة الحديثى - طبعة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م ، مطبعة العانى بغداد .

* تحرير التحبير : ابن أبى الإصبع المصرى ، تحقيق د/ حفنى محمد شرف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٣ هـ .

* تحصيل عين الذهب فى علم مجازات العرب : الأعلم الشنتمرى ، تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الثانية - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، مؤسسة الرسالة بيروت .

* تفسير أبى السعود : الإمام أبو السعود العمادى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت .

* التصوير البيانى : د / محمد محمد أبو موسى ، مكتبة وهبة ، الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

* تفسير التحرير والتنوير : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر .

* التفسير الكبير : الإمام فخر الدين الرازى ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربى .

* التلخيص فى علوم البلاغة : الخطيب القزوينى ، شرح عبد الرحمن البرقوقى ، دار الكتاب العربى ، بيروت - لبنان .

* ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، تحقيق محمد أحمد خلف الله ، ود / محمد زغلول سلام ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر .

* الجامع الكبير : المنسوب لضياء الدين بن الأثير ، تحقيق د/ مصطفى جواد ، ود/ جميل سعيد ، طبع المجمع العلمى العراقى ١٩٥٦ م - ١٣٧٥ هـ .

* الجنى الدانى فى حروف المعانى :الحسن بن قاسم المرادى ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

* حاشية الإنبابى على الرسالة البيانية للصبان ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٥هـ.

* حاشية الشهاب فى تفسير البيضاوى : الشهاب الخفاجى ، دار صادر بيروت .

* الخصائص : أبو الفتح بن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتاب العربى، بيروت لبنان .

* خصائص التراكيب : د/ محمد محمد أبو موسى ، الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م ، مكتبة وهبة .

* الدر المصون : السمين الحلبى ، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . دار القلم دمشق .

* دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجانى ، تحقيق محمود شاكر ، مكتبة الخانجى بالقاهرة .

* دلالات التراكيب : د/ محمد محمد أبو موسى ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، مكتبة وهبة .

* ديوان المتنبى : شرح العلامة الواحدى ، دار صادر بيروت .

* خزانة الأدب : ابن حجة الحموى ، شرح عصام شعيتو ، الطبعة الأولى - ١٩٨٧م - بيروت .

* رصف المبانى فى شرح حروف المعانى : أحمد بن عبد النور المالقى ، تحقيق د/أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار القلم دمشق.

* روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى : العلامة الألوسى - دار إحياء التراث العربى ، بيروت .

* كتاب البديع : عبد الله بن المعتز ، نشر وتعليق إغناطيوس كراتشقوفسكى ، دار المسيرة - بيروت .

* كتاب التبيان فى علم المعانى والبديع والبيان : العلامة شرف الدين الطيبى ، تحقيق د/ هادى عطية الهلالى ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، عالم الكتب بيروت .

* كتاب الصناعتين : أبو هلال العسكرى ، تحقيق على محمد البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عيسى البابى الحلبى .

* الكشاف : الإمام الزمخشرى ، نشر دار الريان للتراث ، الطبعة الثانية - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

* سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجي ، تحقيق عبد المتعال الصعيدى ، طبعة محمد على صبيح - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

* شرح ديوان الحماسة : الخطيب التبريزى ، عالم الكتب بيروت .

* شرح شعر المتنبى : لأبى القاسم بن الأفليلى ، تحقيق د/ مصطفى عليان ، الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، مؤسسة الرسالة بيروت .

* شرح قصيدة كعب بن زهير : ابن هشام الأنصارى ، تحقيق محمود حسن أبو ناجى ، الطبعة الثانية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق .

* شرح المفصل : ابن يعيش النحوى ، عالم الكتب ، بيروت .

* شروح التلخيص ، الطبعة الأولى - ١٣١٧ هـ ، المطبعة الأميرية بولاق .

* طبقات الشعراء : محمد بن سلام الجمحى ، تحقيق جوزف هل ، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الكتب العلمية بيروت .

* الطراز : الإمام يحيى بن حمزة العلوى دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

* العمدة فى محاسن الشعر وآدابه : ابن رشيق القيروانى ، تحقيق د/ محمد قرقزان، دار المعرفة ، بيروت .

* المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز : ابن عطية الأندلسى ، تحقيق المجلس العلمى بفاس ، طبعة دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة .

* المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين بن الأثير ، تقديم وتعليق الدكتورين : أحمد الجوفى وبدوى طبانة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة ، الطبعة الثانية .

* المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين بن الأثير ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

* المصباح فى المعانى والبيان والبديع : بدر الدين بن مالك ، تحقيق د/ حسنى عبد الجليل يوسف مكتبة الآداب بالقاهرة .

* المصطلح النقدى فى « نقد الشعر » : إدريس الناقورى ، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ - ١٩٨٤م ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس ، ليبيا .

* المطول على التلخيص :سعد الدين التفتازانى ، مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ.

* مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصارى ، تحقيق الدكتورين : مازك المبارك ، ومحمد على حمد الله ، الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ - ١٩١٢ م دار الفكر ، بيروت .

* مفتاح العلوم أبو يعقوب السكاكى ، الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧م ، مصطفى البابى الحلبى .

* معجم المصطلحات البلاغية : الدكتور أحمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمى العراقى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

* مفردات ألفاظ القرآن : الراغب الأصفهانى ، تحقيق صفوان داوودى ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م . دار القلم دمشق .

* معجم مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى - ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، دار الجيل ، بيروت .

* الموازنة : الحسن بن بشر الآمدى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الرابعة - ١٩٩٢ م ، دار المعارف بمصر .

* الموشح : محمد بن عمران المرزبانى ، تحقيق على محمد البجاوى ، دار الفكر العربى بالقاهرة .

* مشكلة السرقات فى النقد العربى : الدكتور محمد مصطفى هدارة ، الطبعة الثالثة - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، المكتب الإسلامى .

* نقد الشعر : قدامة بن جعفر ، تحقيق كمال مصطفى ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجى بالقاهرة .

* النكت فى تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمرى ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

* نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز : الإمام فخر الدين الرازى ، تحقيق د/ بكرى شيخ أمين ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى - ١٩٨٥ م .

* همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع : الإمام السيوطى ، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، مؤسسة الرسالة .

* الوافى فى العروض والقوافى : الخطيب التبريزى ، تحقيق د/فخر الدين قباوة ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الفكر ، دمشق سوريا .

* الوساطة بين المتنبى وخصومه : القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه بالقاهرة .

* الفلك الدائر على المثل السائر : ابن أبى الحديد ، تحقيق الدكتورين / أحمد الحوفى ، وبدوى طبانة (ملحق بكتاب « المثل السائر » لابن الأثير) الجزء الرابع.

* المنصف فى نقد الشعر : ابن وكيع التنيسى ، تقديم وتعليق د/محمد رضوان الداية، دمشق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م ، دار ابن قتيبة .

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
الكناية والاستعارة	٢٠٠
الفرق بين الكناية والمجاز عند البلاغيين	٢٠٣
مفهوم التعريض بين ابن الأثير والعلوى	٢٠٦
تعريف ابن الأثير فاسد لأمرين :	٢١٠
التعريض عند العلوى	٢١٣
العلوى يرفض ويسرق	٢١٥
أقسام الكناية	٢١٨
الباب الثالث : من مباحث النقد :	٢٢١
المبادئ والافتتاحات	٢٢٣
المبادئ والافتتاحات بين ابن الأثير والعلوى	٢٢٤
التخلص والاقتضاب	٢٣٣
التخلص فى القرآن	٢٣٤
مفهوم التخلص وشواهده	٢٣٥
الاقتضاب	٢٣٩
الاقتضاب القريب من التخلص	٢٤٠
المعاظلة اللفظية	٢٤٣
المعاظلة عند ابن الأثير	٢٤٤
العلوى يعد المعاظلة نوعًا من البديع اللفظى	٢٤٥
اختلف فى معنى المعاظلة على قولين :	٢٥٠
فهم خاطئ للاستطراد والاعتراض	٢٥٣
أضرب المعاظلة	٢٥٥
رأى البلاغيين فى كثرة التكرار وتتابع الإضافات	٢٦٤
المنافرة بين الألفاظ :	٢٦٦

الموضوع	صفحة

* * *

رقم الايداع : ١٣٩٩٠ / ١٩٩٦

الترقيم الدولى I.S.B.N.977 - 19 - 2318 - 8